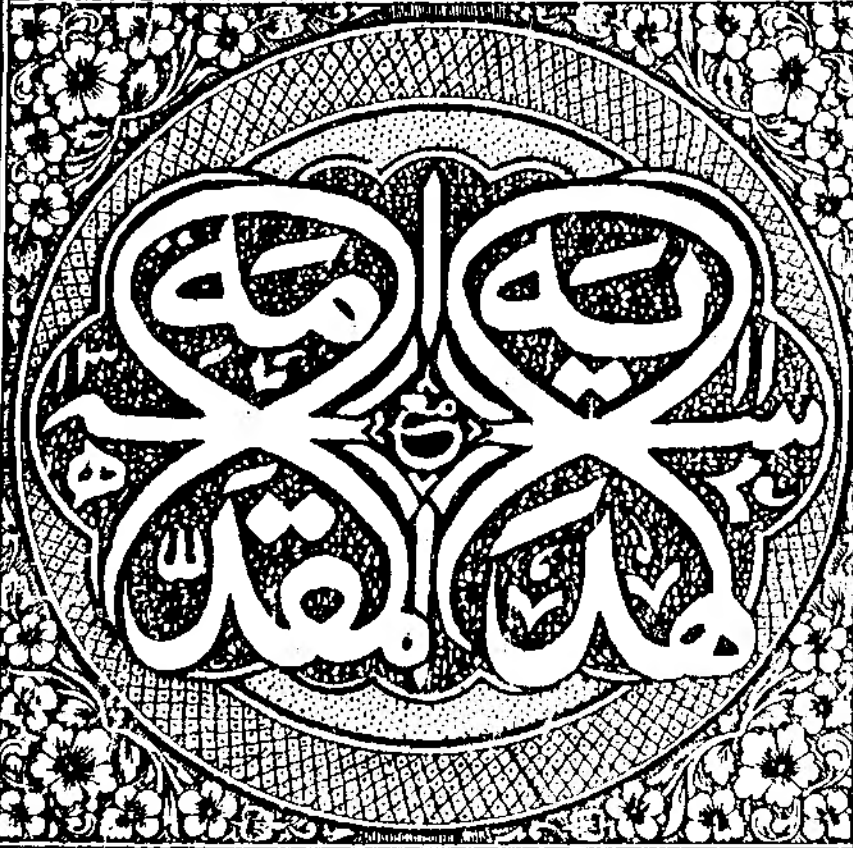


مع تكملة الائمة المحمدية المطبوعة  
تأليف  
مولانا ابوالحسن محمد علي الانصاري  
الملكتية كمال الشريعة  
سرگئی روڈ کوئٹہ غون: ۶۶۲۲۶۳



مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

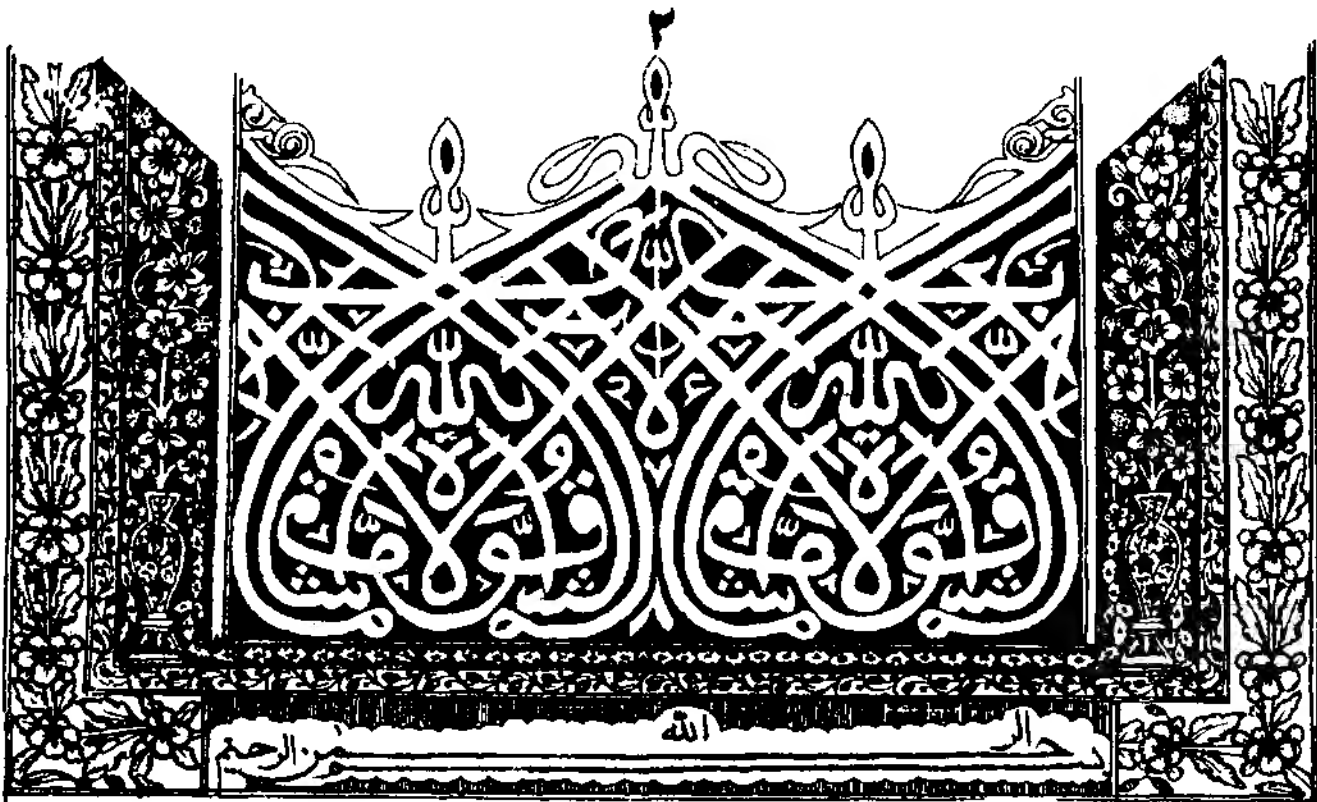
الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَكْتَبَةُ شَيْخِ سَيِّدِي

سركي روڈ - کوئٹہ - فون ۸۳۳۲۶۳



حامداً وصلياً أقول ان هذا رسالة مسماة بمقدمة الهداية تفيد البصيرة فإذ رآك مساعداً للهداية غفمتها متعوا من شدة العناء والنوم  
**محمد عبد الحى** بن النعمان الفقيه ذى الفضل الجلى مولانا الحافظ الحاج **محمد عبد الحليم الكنتوي** دام الله الكبر في حياته العريضة  
الاقامة في بلدة حيداباد صانها الله عن الشر والفساد متمسكاً بعروة من يلحظه الكفاية فازال من استظل بظل العناية سدة  
السنية مطر حال اسباب الداراية هو المستعان في البداية والنهاية الوزير الجواد الاعظم والدستور الكريم الافخم عال الجناح  
النواب المستطاب **شيخ احمد الدولة مختار الملك تراب علي خان** بهادر ساراجنياك الخال شرجى لالبازفة  
ويدجوده بأسطة الله محابدة كما ايت به بمامل الدارين محبة الى النبي سيد الثقلين عليه واله صلوات ربى المشفقين وتبتهما  
ست هدايات تحوى المهمات تصبغ لقاصد المنهج والدايات هداية في ترجمة مؤلفات الهداية وذكر تصانيفه اعلم ان مؤلفها هو  
**شيخ الاسلام الامام** لهم بهام الدين ابو الحسن علي بن ابي بكر بن عبد الجليل بن الخليل بن ابي بكر الفراءى الغنى من اولاد سمنان  
ابى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه كان متعبداً بارعا في العلوم فقيها اصوليا ثقة ناسكاً لقي المشايخ العظم وتبكر بانفا الإيعة الكرام تفقه  
على والده وعلى الشيخ الامام بهام الدين علي بن محمد بن اسمعيل الاسدي في التوفى بمقبرة سنة خمس ثلثين وخمسمائة وتكتب بعض اجدادى نقل  
عن خط طراة الذين سيرة ان صاحب الهداية ولد لعقيب صلقه العصور يوم الاثنين الثامن من رجب سنة احدى عشر وخمسمائة  
ووفق كح بيت الله وزيار قبر الرسول صلى الله عليه وسلم في سنة اربع واربعين وخمسمائة وتوفى ليلة الثلاثاء الرابع عشر من  
ذى الحجة سنة ثلث وتسعين وخمسمائة كذا في كشف المظنون وقيل سنة ست وتسعين وخمسمائة ودفن في سمرقند وقد نقل  
ان في سمرقند قرية المحمديين دفن فيها نحو من اربع مائة نفس كل منهم يقال له محمد صنف وافى واخذ عنه الجم الغفير ولما مات  
صاحب الهداية منعوا دفنه بها ودفن بقرى كذا قال المشايخ في رد المحتار له تأليف منها كتاب مجموع النوازل وكتاب في الفرائض  
كتاب التجويد المزيدي وكتاب في المبتدئ وكتاب الكفاية المنتهى وكتاب الهداية ومنا ساطع البحر املداية المبتدئ فقد جمع فيه بين مسائل  
مختلقة قد ذكرها الجم الغفير واختار فيه ترتيبا جامع الصنفين كما اختار الامام محمد بن الحسن وقال في مبدىها وعدا ولو  
لشرها رسمه بكفاية المنتهى ثم وفق لشرحها ورسمه بكفاية المنتهى وهو كتاب غنى الوجوه في تآذين مجلد كذا في مقتا السعادة

هداية  
محمد عبد الحى  
بن النعمان  
الفقيه  
ذى الفضل  
الجلى  
مولانا  
الحافظ  
الحاج  
محمد عبد  
الحليم  
الكنتوي  
دام الله  
الكبر  
في حياته  
العريضة  
الاقامة  
في بلدة  
حيداباد  
صانها  
الله  
عن الشر  
والفساد  
متمسكاً  
بعروة  
من يلحظه  
الكفاية  
فازال من  
استظل  
بظل  
العناية  
سدة  
السنية  
مطر حال  
اسباب  
الداراية  
هو  
المستعان  
في  
البداية  
والنهاية  
الوزير  
الجواد  
الاعظم  
والدستور  
الكريم  
الافخم  
عال  
الجناح  
النواب  
المستطاب  
شيخ احمد  
الدولة  
مختار  
الملك  
تراب علي  
خان  
بهادر  
ساراجنياك  
الخال  
شرجى  
لالبازفة  
ويدجوده  
بأسطة  
الله  
محابدة  
كما ايت  
به  
بمامل  
الدارين  
محبة  
الى النبي  
سيد  
الثقلين  
عليه  
واله  
صلوات  
ربى  
المشفق  
ين  
وتبتهما  
ست  
هدايات  
تحوى  
المهمات  
تصبغ  
لقاصد  
المنهج  
والدايات  
هداية  
في  
ترجمة  
مؤلفات  
الهداية  
وذكر  
تصانيفه  
اعلم  
ان  
مؤلفها  
هو  
شيخ  
الاسلام  
الامام  
لهم  
بهام  
الدين  
ابو  
الحسن  
علي  
بن  
ابى  
بكر  
بن  
عبد  
الجليل  
بن  
الخليل  
بن  
ابى  
بكر  
الفراءى  
الغنى  
من  
اولاد  
سمنان  
ابى  
بكر  
الصديق  
رضى  
الله  
تعالى  
عنه  
كان  
متعبداً  
بارعا  
في  
العلوم  
فقيها  
اصوليا  
ثقة  
ناسكاً  
لقي  
المشايخ  
العظم  
وتبكر  
بانفا  
الإيعة  
الكرام  
تفقه  
على  
والده  
وعلى  
الشيخ  
الامام  
بهام  
الدين  
علي  
بن  
محمد  
بن  
اسمعيل  
الاسدي  
في  
التوفى  
بمقبرة  
سنة  
خمس  
ثلثين  
وخمسمائة  
وتكتب  
بعض  
اجدادى  
نقل  
عن  
خط  
طراة  
الذين  
سيرة  
ان  
صاحب  
الهداية  
ولد  
لعقيب  
صلقه  
العصور  
يوم  
الاثنين  
الثامن  
من  
رجب  
سنة  
احدى  
عشر  
وخمسمائة  
ووفق  
كح  
بيت  
الله  
وزيار  
قبر  
الرسول  
صلى  
الله  
عليه  
وسلم  
في  
سنة  
اربع  
واربعين  
وخمسمائة  
وتوفى  
ليلة  
الثلاثاء  
الرابع  
عشر  
من  
ذى  
الحجة  
سنة  
ثلث  
وتسعين  
وخمسمائة  
كذا  
في  
كشف  
المظنون  
وقيل  
سنة  
ست  
وتسعين  
وخمسمائة  
ودفن  
في  
سمرقند  
وقد  
نقل  
ان  
في  
سمرقند  
قرية  
المحمديين  
دفن  
فيها  
نحو  
من  
اربع  
مائة  
نفس  
كل  
منهم  
يقال  
له  
محمد  
صنف  
وافى  
واخذ  
عنه  
الجم  
الغفير  
ولما  
مات  
صاحب  
الهداية  
منعوا  
دفنه  
بها  
ودفن  
بقرى  
كذا  
قال  
المشايخ  
في  
رد  
المحتار  
له  
تأليف  
منها  
كتاب  
مجموع  
النوازل  
وكتاب  
في  
الفرائض  
كتاب  
التجويد  
المزيدي  
وكتاب  
في  
المبتدئ  
وكتاب  
الكفاية  
المنتهى  
وكتاب  
الهداية  
ومنا  
ساطع  
البحر  
املداية  
المبتدئ  
فقد  
جمع  
فيه  
بين  
مسائل  
مختلقة  
قد  
ذكرها  
الجم  
الغفير  
واختار  
فيه  
ترتيباً  
جامعاً  
الصنفين  
كما  
اختار  
الامام  
محمد  
بن  
الحسن  
وقال  
في  
مبدىها  
وعدا  
ولو  
لشرها  
رسمه  
بكفاية  
المنتهى  
ثم  
وفق  
لشرحها  
ورسمه  
بكفاية  
المنتهى  
وهو  
كتاب  
غنى  
الوجوه  
في  
تآذين  
مجلد  
كذا  
في  
مقتا  
السعادة









في فصل بيان الاستحقاق وهكذا ذكر في الاسرار هذا من المسامحات فان وضع المسألة في الاسرار في استحقاق بعض شائع ومنها الكلام في  
استحقاق بعض بعينه كذا في الكفاية ومنها ما قال في كتاب الذباخر فانه انما يحلق في مجرى العلق فلهذا والمرى مجرى لنفس هذا ليس محيد والمحق  
عكسه فان المحلوم مجرى لنفس والمرى مجرى العلق والماء كذا في الايضاح والمغرب وغيرهما ومنها ما قال في كتاب الذباخر والفتح عرق  
ابيض في عظم الرقبة نسبة صاحب النهاية الى السهمي قال هو خيط ابيض في جوف عظم الرقبة يمتد الى الصلب ومنها ما قال في كتاب  
الديات في فصل الشجابر وقال لا وفروا الحسن ان هذا التركيب غريب اثر ولوقال وقال لاهاوز فوا الحسن ان كان صوابا  
كذا في العناية ومنها ما قال في كتاب الوصايا في باب العتق في مرض الموت فعند الوديعه اقوى وعندهما سواء اقول هذا من  
المسامحات فان الكلب القدام ذكر والخلاف على العكس قال لفقير ابو الليث السمرقندي في كتاب مختلف الرواية والقدر في كتاب  
التقريب ونحو الاسرار في شرح الجامع الصغير والصد الشهيدي في شرح الجامع الصغير كما من خط الدين ابو جعفر عمر النفسي في كتاب  
المحصر غيرهما قالوا الزند هما الوديعه اقوى وعندهما سواء والتفصيل في غاية البيان ومنها ما قال في كتاب الوصايا في الفصل  
لباب العتق في مرض الموت وهو قول محمد اقول لعل المصنف وجد رواية والاف القدر في شرح مختصر لكرخي وشمس الائمة  
البهمي في الكفاية وصاحب التحفة والشيخ ابونصر في شرح الاقطر جعلوا قول محمد تقديم الزكوة على الحج كذا في غاية البيان  
ومنها ما قال في كتاب الوصايا في باب الوصية للاقارب وغيرهم لما روي في التلخيص لا تزور صافية ان هذا من المسامحات والحواس  
جارية كذا يفهم من رواية ابى داود وغيره هذا في بيان ما هو المراد من ظاهر الرواية اعمان كتبه الرواية المسماة بالاصول  
هي لكتب الستة للامام محمد بن الحسن الشيباني المبسوط والزيادات والجامع الصغير والجامع الكبير والسير الصغير والسير الكبير  
كذا في كشف الظنون وخر المختار فاما سميت بظاهر الرواية لانها رويت عنه بوايات الثقات فهي ثابتة عنه اما متواترة او مشهورة  
كذا قال المشايخ وفي البحر اكتب بظاهر الرواية كتب ستة وبعضهم لم يعد السير الصغير منها في كتبه بظاهر الرواية خمسة كذا اوردوه في  
تأليف الانوار حاشية الدلائل المختار لعبد المولى الدمشقي وبعضهم لم يعد منها السير بقسميه كذا قال الخطاطي وظهر انما كتبه  
الاربعة كذا قال مؤيد زاده وفي نتائج الافكار المراد بظاهر الرواية عند الفقهاء رواية الجامعين والزيادات والمبسوط والمراد بغير  
ظاهر الرواية عند هذه رواية غيرها وهذا مع كونه شائعا فيما بينهم كونه في مواضع شتى انتهى في العناية المراد بالاصول الجامعان و  
الزيادات والمبسوط ويعبر عنها بظاهر الرواية انتهى وقال في مفتاح السعادة انهم يعبرون عن المبسوط والزيادات والجامعين  
برواية الاصول ومن المبسوط والجامع الصغير والسير الكبير بظاهر الرواية ومشهور الرواية وقال السيد السند الشريف في  
الاصطلاحات ظاهر المذهب وظاهر الرواية المراد بها ما في المبسوط والجامع الكبير والجامع الصغير والسير الكبير وقال  
بعض العلماء ان ظاهر الرواية هي المبسوط والزيادات والمحيط انتهى وفيه اما اولاً فبانه يخالف ما قال هو في موضع آخر  
ظاهر الرواية هي الرواية المذكورة في الجامع الصغير والجامع الكبير والزيادات والسير قصانيف محمد واما تصانيفه الاخرى  
كالمبسوط وغيره فيطلق على ما فيها غير ظاهر الرواية انتهى فلما ثانياً فبان المحيط ليس من ظاهر الرواية عندنا حد ولا يستبعد  
امثال هذا الخطاء عنهم فانهم قال في حاشيته مجرى الروايات المعددين كما يجزئ بين الموزعين انتهى اما النوامير في مسائل الرتبة  
لا في كتب الرواية كالرقعات هي مسائل جمعهم اخرجين كان قاضياً بالوقت بغير الرأى المهمة وتشديد العقاب مدينة على جانب القرات  
رواها عنه محمد بن سماعة عن الكيسانيات هي مسائل املها محمد بن علي بن عمر وسليمان بن شعيب الكيساني نسبة الى كيسان بن بختيا  
فنسبت اليه كذا قال الخطاطي وفي مفتاح السعادة ان الكيسانيات جمعها رجل يسمى كيسان والحقا في مسائل جمعهم محمد بن

ما

في كتاب الوصايا في باب الوصية للاقارب وغيرهم لما روي في التلخيص لا تزور صافية ان هذا من المسامحات والحواس جارية كذا يفهم من رواية ابى داود وغيره هذا في بيان ما هو المراد من ظاهر الرواية اعمان كتبه الرواية المسماة بالاصول هي لكتب الستة للامام محمد بن الحسن الشيباني المبسوط والزيادات والجامع الصغير والجامع الكبير والسير الصغير والسير الكبير كذا في كشف الظنون وخر المختار فاما سميت بظاهر الرواية لانها رويت عنه بوايات الثقات فهي ثابتة عنه اما متواترة او مشهورة كذا قال المشايخ وفي البحر اكتب بظاهر الرواية كتب ستة وبعضهم لم يعد السير الصغير منها في كتبه بظاهر الرواية خمسة كذا اوردوه في تأليف الانوار حاشية الدلائل المختار لعبد المولى الدمشقي وبعضهم لم يعد منها السير بقسميه كذا قال الخطاطي وظهر انما كتبه الاربعة كذا قال مؤيد زاده وفي نتائج الافكار المراد بظاهر الرواية عند الفقهاء رواية الجامعين والزيادات والمبسوط والمراد بغير ظاهر الرواية عند هذه رواية غيرها وهذا مع كونه شائعا فيما بينهم كونه في مواضع شتى انتهى في العناية المراد بالاصول الجامعان و الزادات والمبسوط ويعبر عنها بظاهر الرواية انتهى وقال في مفتاح السعادة انهم يعبرون عن المبسوط والزيادات والجامعين برواية الاصول ومن المبسوط والجامع الصغير والسير الكبير بظاهر الرواية ومشهور الرواية وقال السيد السند الشريف في الاصطلاحات ظاهر المذهب وظاهر الرواية المراد بها ما في المبسوط والجامع الكبير والجامع الصغير والسير الكبير وقال بعض العلماء ان ظاهر الرواية هي المبسوط والزيادات والمحيط انتهى وفيه اما اولاً فبانه يخالف ما قال هو في موضع آخر ظاهر الرواية هي الرواية المذكورة في الجامع الصغير والجامع الكبير والزيادات والسير قصانيف محمد واما تصانيفه الاخرى كالمبسوط وغيره فيطلق على ما فيها غير ظاهر الرواية انتهى فلما ثانياً فبان المحيط ليس من ظاهر الرواية عندنا حد ولا يستبعد امثال هذا الخطاء عنهم فانهم قال في حاشيته مجرى الروايات المعددين كما يجزئ بين الموزعين انتهى اما النوامير في مسائل الرتبة لا في كتب الرواية كالرقعات هي مسائل جمعهم اخرجين كان قاضياً بالوقت بغير الرأى المهمة وتشديد العقاب مدينة على جانب القرات رواها عنه محمد بن سماعة عن الكيسانيات هي مسائل املها محمد بن علي بن عمر وسليمان بن شعيب الكيساني نسبة الى كيسان بن بختيا فنسبت اليه كذا قال الخطاطي وفي مفتاح السعادة ان الكيسانيات جمعها رجل يسمى كيسان والحقا في مسائل جمعهم محمد بن











سنة بوضوح واحد كان فوسا بسلينا مخطبة بين الظهور العصري في الشاربيات مخطبة من اول الليل قال الحسن بن عمار كما تولى غسل ابي حنيفة رحمت  
الله وغفر له علم تفر صند ثلاثين سنة ولم تتوسد يمينك في الليل منذ اربعين سنة قال ابن خلكان فمثل هذا الامام لا يشك في دينه ولا في ورعه  
وتحفظه وبعض من العلماء السابقين الذين لهم تعصب لا يبالون بالطعن على الائمة كما خطيب طعن على ابي حنيفة والامام احمد وكان الجوزي  
فانه تابع الخطيب في الطعن على ابي حنيفة وقال شبطه ليس العجب من الخطيب فانه طعن في جماعة من العلماء انما العجب من الجحد كيف سلك  
اسلوكه وكان يعظمه لم يذكر ابا حنيفة في الحلية وذكر من دونه علماء اوز هذا قال ابن جوري بعض سائله ان الطعن ان كان من غير اقران الامام  
فهو مقلد لما قاله او كتبه اعدائهم وان كان من اقرانه فلا يعتد به لان قول القرآن بعضهم في بعض غير مقبول كما صرح به الذي هب قال ولا سيما  
اذا احرانه لعلاوة المذهب فالحسد لا يجوز منه الامم عصمه الله تعالى وقال لنا جالس السبكي ينبغي لك ان تسلك سبيل الادب مع الائمة  
الماضين فايا الشتم اياك ان تصغر الى ما اتفق بين ابي حنيفة وسفيان الثوري وقال لغزالي ما ابو حنيفة فلقد كان ايضا عابدا زاهدا عارفا بالله  
تعالى خائفا منه مريدا وجهه الله تعالى بعلمه والعجب من مقلد الامام الشافعي كيف يطعنون اماما كان يتادب معه الامام الشافعي هل هذا  
الاطعن امام مذاهبه قال الشعران في الميزان لو انصف المقلد من الامام مالك والشافعي لم يضعف احد منهم قولا من اقوال ابي حنيفة بعد  
ان سمعوا مدح ائمتهم له ولو لم يكن من التنويه برفعة مقامه الاكون الامام الشافعي ترك القنوت في الصلوة كما صله عند قبر الامام بصفية  
لكان فيه كفاية في لزوم ادب مقلد معه وقد انكشف لبعض اصحاب الكشف كالامام الشعراني وغيره ان من هب الامام ابي حنيفة اخر المذهب  
انقطاعا كما هو اول المذهب المدونة وما في الدلائل المختارة من انه يحكم بذهبه عيسى عليه السلام فهو لا دليل عليه قال الحافظ السيوطي  
ان ما يقال ان عيسى يحكم بذهبه من المذهب الاربعة باطل اصل الحكيم يظن نبيا انه يقلد مجتهدا بل انما يحكم بالاجتهاد او ما كان يعمله  
قبل من شريعته بالاجل وما تعل به منها وهو في السماء وانه ينظر في القرآن فيفهم منه واتفق معه على لقارى وقال انه امر لا اصل له لا منع  
من ان ينزل على عيسى عليه السلام وحى فانه ليس ليل فاطم على انه لا ينزل الوحي بعد نبينا صلى الله عليه وسلم نعتوه لاني بعد نبينا  
صلى الله عليه وسلم انتهى ملخصا وكذا من اختراعات الحنفية الجهلة ان الخضر عليه السلام تعلم من ابي حنيفة ثلاثين سنة في حياته و  
بعد موته من قبره قال على القارى اما ترى ان الخضر عبد من عباد الله قال تعالى في شأنه ائتنا رجلا رجلا من عندنا وعلمناهم لئلا  
علموا وكان قد علم موسى عليه السلام فكيف يكون من جملة تلاميذ ابي حنيفة ومكذا من الافتراءات ان الامام المهدي يقلد ابا حنيفة  
قال على القارى انه مجتهد مطلق لا يجوز له التقليد وقال الشيخ ابن العربي ان المهدي يحرم عليه القياس ما يحكم هو الا بما يقضى له الملك  
من عند الله تعالى الذي بعثه الله تعالى ليسد به وعلى كل تقدير فكيف يقلد ابا حنيفة روقا ورواق مناقب ابي حنيفة احاديث متها  
انه عليه الصلوة والسلام قال ان ادم افترج بي وانا افترج رجل من امتي اسمه نوح وكنيته ابو حنيفة هو سراج امتي وورثي عنه عليه الصلوة  
والسلام ان سائر الانبياء لا يفترجون بي وانا افترج ابي حنيفة من احبه فقد احبني من ابغضه فقد ابغضني كذا وروى في الدر المختار  
ناقل عن المقدمة شرح مقدمة ابي الليث واورد القاضي ابو البقاء ابن الضياء المعنى شرح مقدمة الفريسي حديثا اخر لفظه من  
رواية ابي هريرة في امتي رجل اسمه النعمان وكنيته ابو حنيفة هو سراج امتي هو سراج امتي وقال ابن الجوزي ان هذه  
الاخبار موضوعة واتفق معها الحافظ الذهبي الحافظ السيوطي والحافظ ابن حجر العسقلاني والشيخ قاسم الخففي شأن ابي حنيفة  
ارفع من ان يثبت له فضل مثل هذه الاحاديث موضوعة ويكفي في اثبات علو درجته الاحاديث الصحيحة منها ما رواه الشيخان عن  
ابي هريرة قال النبي صلى الله عليه وسلم وضع يدي على سلمان فقال لو كان لايمان عندك لثريا لثا له رجال من هؤلاء وقوله من هؤلاء جميع  
اسم الاشارة والمشار اليه سلمان وحده على رادة الجنس يحتمل ان يراجه من اهل الجهم كل فرد كان جد ابي حنيفة من اهل بني قيس قال الحافظ السيوطي

هذا الحديث لا يثبت له فضل مثل هذه الاحاديث موضوعة ويكفي في اثبات علو درجته الاحاديث الصحيحة منها ما رواه الشيخان عن ابي هريرة قال النبي صلى الله عليه وسلم وضع يدي على سلمان فقال لو كان لايمان عندك لثريا لثا له رجال من هؤلاء وقوله من هؤلاء جميع اسم الاشارة والمشار اليه سلمان وحده على رادة الجنس يحتمل ان يراجه من اهل الجهم كل فرد كان جد ابي حنيفة من اهل بني قيس قال الحافظ السيوطي





تلميذ ابراهيم بن يوسف وهو تلميذ ابي يوسف الفقيه الامام نصر بن محمد السمرقندي الحنفي كان من معتقدي الحنفية  
 وله شرح على الجامع الصغير على الجامع الكبير وله بستان وتصانيف اخرى توفي سنة ثلث وسبعين وثلاثمائة وقيل خمس سبعين وثلاثمائة  
 وقيل غير ذلك **ابو منصور** هو محمد بن محمد وكان شيخ الحنفية في علم الكلام ينتمي سلسلة تلمذ الى ابي حنيفة بثلث وسائط  
 واما تروية مرقية سمرقندي توفي سنة اثنين وثلثين وثلاثمائة كذا قال **ابو موسى** الاشعري هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حنيفة  
 بفتح الحاء الهلالية وتشديد اللام الموحدة كذا في التفسير صحاب جليل حضرا المدينة المنورة بعد فتح خير واستعمله صلى الله عليه وسلم على  
 وعدان واستعمله عمر على البصرة وكان الكوفة زمع عثمان فكان حسن الصوت قصير الخفيف اللحم كذا قال للذهبي مات سنة اثنين واثنتين  
 وقال الامام اليا فعي سنة اربع واربعين وقال لهيثم بن عدي مات سنة خمسين وقيل سنة احدى وخمسين وعن المدائني سنة ثلث  
 وخمسين قيل بالكوفة وقيل بمكة والاشعري نسبة الى اشعر هونيت بن اددو واما قيل له اشعر لاناه ولدته والشعر على بدنه كذا قال  
 ابن خلكان **ابو هاشم** كانت له هرة صغيرة كذا قال الشعراني سأل في السنة السابعة كذا قال الامام اليا فعي وهو صحابي وولي جليل القدر  
 حافظ الصحابة ثبت سكن الصفقة واستوطنها طول عمر النبي صلى الله عليه وسلم لم ينتقل عنها وكان هو عرييف من سكن الصفقة ومن زلها وكان النبي  
 صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يجهر اهل الصفقة لطعام حضر تقدم الى ابي هاشم ليعدهم لمعرفتهم وبنوا لهم ولهم وكان هو صبر على الفقر الشديد معهما  
 عن عائشة الاغنيا فقها مفتيا قائما بالليل صائما بالليل قال الذهبي يقال وى عن ثمان مائة نفس اختلف في اسمه واسم ابيه فقيل عبد الرحمن  
 صحه وقيل ابن غنم وقيل عبد الله بن عائذ وقيل ابن عامر قيل ابن عمر وقيل عامر بن عبد شمس وقيل ابن عمير وقيل سعيد بن الحارث وقيل عبد  
 واختاره ابو نعيم في الحلية وقال ابن حجر هبلا اكثر من الاول ويقطع بان عبد شمس غير بعدان اسلم تقول امة المدينة في يوم معوية وتقول  
 يوما آخر مرة حطب على ظهره وقال طر قولا لا يدور في عنه انه كان يصلى خلف على رضى الله عنه ياكل من شطاط معاوية ويعتزل القتال  
 عن ذلك فقال لصلوة خلف على افضل وسماط معاوية ادمر وترا لقتال اسلم هكذا حكى عنه كذا قال الامام اليا فعي حرق في سنة سبع  
 وقيل سنة ثمان وقيل تسع وخمسين وهو ابن ثمان وسبعين سنة **ابو يوسف** هو الامام القاضى يعقوب بن ابراهيم بن حبيب  
 من اولاد سعد بن حبة الانصاري هو اجد الصلابة رضى الله عنهم مشهور في الانصار بآية ورجلة بنت كالت من بني عمر بن عوف وهو قاتل  
 شديدا يوما تخندق مع حلانة سنة فراه النبي صلى الله عليه وسلم وقال من انت فقال سعد بن حبة فقال سعد الله جدا وسر على اسمه رضى الله عنه  
 وكان القاضى ابو يوسف من اهل الكوفة وصاحبا بجنيفة وكان فقيرا حافضا كان في حفظه اربعون الف حديث من الاحاديث الموثوقة  
 بالصحيح وروى عنه محمد بن الحسن الشيباني ويحيى بن معين وغيرهما وقال ابن عبد البر انه كان يحفظ الحديث ويحفظ خمسين ستمين  
 حديثا ثم يقوم فيليها على الناس قد سكن بغداد وتولى القضاء بها ثلثة من الخلفاء المهدي وابنه الهادي ثم هاجر من الرشيد وكان  
 بكرمه ويحججه وهو اول من دعى بقاضى لقضاة وكان هو في ذلك حال حين طلب الحديث الفقهاء صعلوكا فيتمتع ابو حنيفة ونعطيته  
 دلاهم وكان ابوه وامه يمنعان من تحصيل العلوم والاشتغال ويحضران على تحصيل المعاش وطالبك نيا وهو لا يسلم قولها في هذا الباب حتى  
 نفعه الله تعالى بالعلم ورفعه الى الاحتج العليا في المدين والند وقال هلال بن يحيى كان ابو يوسف يحفظ التفسير والمغازي وايام العرب وكان اقل علوم  
 الفقه وليكن في صحاب ابي حنيفة مثل ابي يوسف وقال على بن الجعد سمعت ابا يوسف يقول العلم شيء لا يعطيك بعضه حتى تعطيه  
 كذا ك وروى انه كان عند عيسى بن جعفر جارية سألته الرشيد ان يهبها له فامتنع وسأل النبي صلى الله عليه وسلم فافى فحلف الرشيد الله لئن لم يفعل هذا  
 احدا من لا تقتله وحلف عيسى ان يبيع هذه الجارية او يهبها فكل املك صدقة وكل ملوكي حرو وجى طالق فسأل الرشيد ابا يوسف هل  
 في ذلك مخير قال ابو يوسف نعم يجب عيسى لك نصفها ويبيعك نصفها فكان يبيع الجارية ولم يبع فوهب الرشيد نصفها الجارية

ابو يوسف بن محمد بن يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن سعد بن حبة الانصاري  
 من اهل الكوفة وصاحبا بجنيفة وكان فقيرا حافضا كان في حفظه اربعون الف حديث من الاحاديث الموثوقة  
 بالصحيح وروى عنه محمد بن الحسن الشيباني ويحيى بن معين وغيرهما وقال ابن عبد البر انه كان يحفظ الحديث ويحفظ خمسين ستمين  
 حديثا ثم يقوم فيليها على الناس قد سكن بغداد وتولى القضاء بها ثلثة من الخلفاء المهدي وابنه الهادي ثم هاجر من الرشيد وكان  
 بكرمه ويحججه وهو اول من دعى بقاضى لقضاة وكان هو في ذلك حال حين طلب الحديث الفقهاء صعلوكا فيتمتع ابو حنيفة ونعطيته  
 دلاهم وكان ابوه وامه يمنعان من تحصيل العلوم والاشتغال ويحضران على تحصيل المعاش وطالبك نيا وهو لا يسلم قولها في هذا الباب حتى  
 نفعه الله تعالى بالعلم ورفعه الى الاحتج العليا في المدين والند وقال هلال بن يحيى كان ابو يوسف يحفظ التفسير والمغازي وايام العرب وكان اقل علوم  
 الفقه وليكن في صحاب ابي حنيفة مثل ابي يوسف وقال على بن الجعد سمعت ابا يوسف يقول العلم شيء لا يعطيك بعضه حتى تعطيه  
 كذا ك وروى انه كان عند عيسى بن جعفر جارية سألته الرشيد ان يهبها له فامتنع وسأل النبي صلى الله عليه وسلم فافى فحلف الرشيد الله لئن لم يفعل هذا  
 احدا من لا تقتله وحلف عيسى ان يبيع هذه الجارية او يهبها فكل املك صدقة وكل ملوكي حرو وجى طالق فسأل الرشيد ابا يوسف هل  
 في ذلك مخير قال ابو يوسف نعم يجب عيسى لك نصفها ويبيعك نصفها فكان يبيع الجارية ولم يبع فوهب الرشيد نصفها الجارية





أبا من معاوية بن قرة بن ياليز بن نسيبة البصري من التابعين ثقة مشهور بالذكاء كذا قال ابن حجر لا عمر بن عبد الله  
 قضاء البصرة وكان لا يسجد أبوه صحبة كذا في غاية البيان قال ابن خلكان فطانت ضربه المثل في أنه سمع يهوي يقول ما أحق المسلمين  
 يزعمون أن أهل الجنة يأكلون ولا يحدثون فقال له أياك أفكل تأكله تحدثه قال لا لأن الله تعالى يجعله غداء قال فلم تنكر أن الله تعالى  
 يجعل كل ما يأكله أهل الجنة غداء فسكت توفي يأس سنة اثنين وعشرين ومائة وقال في لعالم الذي توفي فيه رأيت في المنام كافي  
 وأبي علي فرسين فجزيا معا فلم يسبقني وعاش أبي ستا وسبعين سنة وهما أفاضلها كان أخيرا لي قال اندرون أية  
 ليلة هذه ليلة استكمل فيها عملي وأنا فأصير ميتا **حرف الباء** بريرة علي بن زين فعيلة مؤلة عائشة رضي الله عنها مشهور  
 عاشت إلى زمن يزيد بن معاوية **حرف التاء** المثناة تيمير بن طرفة بفتح الطاء والراء والفاء الطائي الكوفي من التابعين  
 سنة اربع وتسعين وقيل سنة خمس وتسعين وقيل غير ذلك وقال ابن سعد كان ثقة قليل الحديث وقال لشافعي قديم بن طرفة  
 مجهول وقال النسائي ثقة ونقل عن أبي داود أنه ثقة ما من **حرف الجيم** جابر بن عبد الله السلمي الأنصاري صحابي جليل كثير العلم من أهل  
 بيعة الرضوان ومن أهل العقبة عاش اربع وتسعين سنة وتوفي بالمدينة المنورة سنة ثمان وسبعين كذا قال الامام ليأفعي جابر بن  
 عبد بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي صحابي قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في فدا عسارى بد ثم سلم بعد ذلك عام خيبر وقيل يوم الفتح  
 كان عافيا بالانساب توفي بالمدينة سنة تسع وخمسين وقال المدايني سنة ثمان وخمسين جرحل بن زهير بكسر اللام بعد ذال معجمة  
 وأخوه حملة كذا في التقرير في الاصابة انا به خويلد وما لآخر فجل جلداه وهو صحابي اسلم يكنى بأبي عبد الرحمن وقيل غير ذلك قال  
 ابن حبان جلداه في أهل البصرة ومات في ولاية معوية وجرى ابن السكن انه شهد الحديبية وقرى نكان من أهل الصفة وقيل نكان في  
 المدينة وفي التقرير انه مات سنة احدى وستين **الحججاني** هو الفقيه ابو عبد الله المرشد كذا في نتائج الافكار واسمه محمد  
 يحيى كذا في مفتاح السعادة والقدر ويروي عن أبي عبد الله الحججاني **الحججاني** هو احمد بن علي الرازي يكنى بأبي بكر صاحب  
 التصانيف في الفروع والاصول له شرح مختصر الكرخي وشرح مختصر الطحاوي وغيرهما ثقة على أبي الحسن الحسن واليه انتهت رتبة  
 اصحاب أبي حنيفة ببغداد بعد الشيخ أبي الحسن الكرخي وكانت ولادته سنة خمس وثلاثمائة ومات ببغداد سنة سبعين وثلاثمائة  
 كذا في نتائج الافكار **جوري** بنت الحارث بن أبي ضرار الخزاعية من بني المصطلق أم المؤمنين كان اسمها برة فالنبي صلى الله عليه وسلم  
 غيرها وسمها جورية كذا هتان يقول خرم من برق ماتت سنة ست وخمسين كذا قال الامام ليأفعي قيل غير ذلك **حرف الحاء**  
**المهملة** أمي **الحمد** هو ابو الفضل محمد بن محمد بن احمد المقتول شهيد وله مؤلف عن نزول الجود ذكره نوادر المذهب  
 بالمشقة وله كتاب سماه بالكافي جعفر بن محمد بن الحسن في الميسر وجامعيه وقد اشترج جماعة من المشايخ منهم شمس الدبابة  
 الشرح هو المشهور بمسحط الشرح هو المراد اطلاق المسحط في شرح الهداية وغيرها ولما ابتلى بحنة القتل ثم من جهة لا تراك قال  
 هذا جزء من اثر الدنيا على الآخرة والعالم متغير على وتترك حقا خفيف عليه ان يلحق بأكسوة وقيل كان سبب لظلمته لما رأى في  
 كتب الامام محمد مكرات وتطويلات حدوا لمكرات وهذا في المنام محمد فقال له لم فعلت هذا بكتبي فقال ان الفقهاء  
 كسا في الخديفت المكر وذكرك المقر فغضب محمد وقال قطعت الله كما قطعت كتي فابتلى لا تراك حتى جعلوا على شجرتين فقطع  
 قال في كشف الظنون انه توفي سنة اربع وثلاثين وثلاثمائة **حجبان** بن منقذ بن عمر انصاري صحابي كانت له مائة في راسه  
 ولذا كان يغيب في لبياء عاه وكان رجلا ضعيفا وكان في لسانه ثقل لا يتلفظ باللام بل يقول بلذا كذا نقل عن القارئ في شرح النقاية  
**حجج** بن يوسف بن ابي عقيل النخعي نسبة الى ثقيف هي قبيلة كبرى مشهورة بالطائفة أمير مشهور ظالم معروف بالحق ولد سنة خمس

الحججاني هو احمد بن علي الرازي يكنى بأبي بكر صاحب التصانيف في الفروع والاصول له شرح مختصر الكرخي وشرح مختصر الطحاوي وغيرهما ثقة على أبي الحسن الحسن واليه انتهت رتبة اصحاب أبي حنيفة ببغداد بعد الشيخ أبي الحسن الكرخي وكانت ولادته سنة خمس وثلاثمائة ومات ببغداد سنة سبعين وثلاثمائة كذا في نتائج الافكار جوري بنت الحارث بن أبي ضرار الخزاعية من بني المصطلق أم المؤمنين كان اسمها برة فالنبي صلى الله عليه وسلم غيرها وسمها جورية كذا هتان يقول خرم من برق ماتت سنة ست وخمسين كذا قال الامام ليأفعي قيل غير ذلك حرف الحاء المهملة أمي الحمد هو ابو الفضل محمد بن محمد بن احمد المقتول شهيد وله مؤلف عن نزول الجود ذكره نوادر المذهب بالمشقة وله كتاب سماه بالكافي جعفر بن محمد بن الحسن في الميسر وجامعيه وقد اشترج جماعة من المشايخ منهم شمس الدبابة الشرح هو المشهور بمسحط الشرح هو المراد اطلاق المسحط في شرح الهداية وغيرها ولما ابتلى بحنة القتل ثم من جهة لا تراك قال هذا جزء من اثر الدنيا على الآخرة والعالم متغير على وتترك حقا خفيف عليه ان يلحق بأكسوة وقيل كان سبب لظلمته لما رأى في كتب الامام محمد مكرات وتطويلات حدوا لمكرات وهذا في المنام محمد فقال له لم فعلت هذا بكتبي فقال ان الفقهاء كسا في الخديفت المكر وذكرك المقر فغضب محمد وقال قطعت الله كما قطعت كتي فابتلى لا تراك حتى جعلوا على شجرتين فقطع قال في كشف الظنون انه توفي سنة اربع وثلاثين وثلاثمائة حجبان بن منقذ بن عمر انصاري صحابي كانت له مائة في راسه ولذا كان يغيب في لبياء عاه وكان رجلا ضعيفا وكان في لسانه ثقل لا يتلفظ باللام بل يقول بلذا كذا نقل عن القارئ في شرح النقاية حجج بن يوسف بن ابي عقيل النخعي نسبة الى ثقيف هي قبيلة كبرى مشهورة بالطائفة أمير مشهور ظالم معروف بالحق ولد سنة خمس

وأربعين أو بعد ها ونشأ بالطائف وتوجه القتل عبد الله بن الزبير عكة ورمى الكعبة الى ان قتل عبد الله بن الزبير وولاه عبد الملك بن  
 مولانا الحسين مدته ثم ولاه الكوفة وجمع له العراقيين واستمر في الولاية نحو من عشرين سنة كان فصيحاً بليغاً فقيهاً وكان يرفع انطاعة  
 الخليفة فوض الناس كل ما يروونه من اخوة الترمذي من طريق هشام بن حسان اخصيه من قتل الحجاج صبرا فبلغ ما ثلثة الف وثمان  
 الفا وقال عمر بن عبد العزيز لو جاءت كل امه مخبئها وجنابا الحجاج لغلبيتهم كثر جماعتهم وقال طائفة عجب من زعيمه مؤمنا وبأهله  
 هو ليس بأهل في سنة خمس وتسعين في رمضان وقيل في شوال ومعه ثلث وقيل اربع وخمسون سنة وتوفي في سنة ثمان وخمسين  
 موت الحجاج الى الحسن البصري رحمه الله شكره وقال الله ما لك قدامته فأموت عنا سنة وكانت به مدينة واسط التي بناها هو بنفسه وانما  
 سماها واسط لانها بين البصرة والكوفة ودفن بجوار عفي قبره ولجى عليه الماء كذا قال ابن خلكان الحسن بن علي بن ابي طالب كان  
 سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحيى منه من الدنا ولد للنصف من رمضان سنة ثلث وكان اشيبة الناس صلى الله عليه وسلم فيلبن  
 الصدر الى الرأس كان اخوه الحسين بن علي رضي الله عنه اشيبة به صلى الله عليه وسلم من صدره الى قلبه فها كما قالوا للحمدية  
 وكان ورعاً متواضعاً حليماً جواداً مات على يد ابي العباس الحسن فباعه اربعون الفا ووقع خلافة بينه وبين معوية فذكر الحسن القتال  
 وصالحه معوية وبأبيه وذلك في بيع الاول سنة احدى واربعين وكانت مدته خلافة قريبا من نصف سنة وانما كانت  
 ليتم ما قال صلى الله عليه وسلم في خلافة بعدى ثلثون سنة سقاء السم ووجهه جعد بنت الاشعث بن قيس فكان مرضه الامهال  
 الكبدى وتقطع الامعاء مات وهو ابن خمس واربعين سنة وكسرت في قيل زيدا من ذلك في ربيع الاول وقيل في صفر سنة تسع  
 واربعين كذا قال الامام اليا فم في قيل سنة خمسين وقيل سنة ست وخمسين ودفن بالبقيع الحسن البصري هو ابو سعيد  
 الحسن بن ابي الحسن نيسابور البصري من التابعين كان زاهدا ورعا فقيها واثقا مولى يزيد بن ثابت لانصار رضي الله عنه ورواه  
 مائة ام المؤمنين ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ورواه ابا تامة في حجة فيبكي فيعطيه ام سلمة ثديا ثم تعلقه بالان  
 امه فدفن عليه ثديا في شبر فيرون ان تلك الحكمة والفصاحة فيه من بركة لبن ام سلمة ولدا لستين بقية من خلافة عمر بن  
 الخطاب بالمدينة وتوفي بالبصرة مستهل رجب سنة عشرين ومائة رضي الله عنه عشية الخميس دفن يوم الجمعة وقال رجل قبل موته  
 الحسن لابن سيرين ان ارايت كان طائرا اخذ احسن حصاة بالمسجد فقال صدقت رؤياك ما لك الحسن فليكن الا قليلا حتى مات  
 الحسن ولم يحضر ابن سيرين جنازة لشيء كان بينهما كذا قال ابن خلكان الحسن بن زياد اللؤلؤي قاضي الكوفة صاحب الامام  
 ابى حنيفة كان يقول كتبت عن بعض شيوخنا اثني عشر الف حديث وكان راسا في لفقة توفي سنة اربع ومائتين حفصة  
 بنت عمر بن الخطاب بالأم المؤمنين تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم بعد تحنيس بن خنيفة سنة ثلث وماتت سنة ثمان وخمسين وقيل  
 سنة احدى واربعين حكيم بن حزام بكسر الحاء المهمله وبالزاي المحجمة ابو خويلد بن اسد بن عبد العزى القرشي الاسدي المكي وعنه  
 ام المؤمنين خديجة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم ولد هو في جوف الكعبة ورى انه كان يقول ولدت قبل الفيل ثلث عشر سنة  
 وكان من سادات قریش في الجاهلية وكان عالما بالنسب واسم هو يوم الفتح وله ستون سنة وعاش في الاسلام ستين ومات وهو  
 ابن مائة وعشرين سنة كذا قال البخاري سنة اربع وخمسين كذا قال ابراهيم بن المنذر قيل سنة ثمان وخمسين وقيل سنة  
 وقال اللعين انه هبيرة قبل ان يموت وكان موته بالمدينة المنورة كذا في نتائج الافكار حرة بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم  
 ورضيعه ارضعتها ثوبية جارية لابي لهب اللعين مات يوم احد وقبره هناك يزعمون ان جبريل بن مالك بن النابغة الهذلي يكنى ابا  
 صحاب بن البصرة قري عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة الجحيم وله ذكر في الصحيحين قري عن ابي موسى في لذييل ابن جهم قتل في عهد النبي صلى





زياد بن الجراح رجل من اهل الجحان وكان زياد بن ابي عمير رجلا من اهل الكوفة كذا قال في تهذيب التهذيب زياد بن رقم  
 صحابي نصاري خزي يكنى بأبى ويقال بأبى عامر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع عشرة سنة وقال بن السكندر اول مشاهد  
 الخندق نزل الكوفة وشهد صفين مع علي وكان من خواصه قال خليفة مات بالكوفة أيام المختار سنة ست وستين وقال الهيثم بن  
 عدي سنة ثمان وستين وأربعة ابن حبان سنة خمس وستين زياد بن ثابت بن الضحاك صحابي نصاري بخاري عدي يكنى  
 أباسعيد ويقال بوخرجة قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فهو من اهل المدينة وكان يكتلى الوحي وكان من اصحاب الفتوى قال  
 مسروق كان هون العلماء الراشدين ويوم مكن قال ابوهريرة مات اليوم خير لامة وقال ابن عباس في الله لقد دفن اليوم علم كثير قال  
 يحيى بن كثير توفي سنة خمس واربعين وقيل سنة ثمان واربعين وقيل سنة احدى وخمسين وقيل سنة خمس وخمسين زياد بن عتيار  
 هو ابو عياش مدني من التابعين قال بن جرانة صدوق وذكره مالك في الموطأ وقال ابن جرير هو مجهول توفي بعض حواشي لهذا بيان  
 اباحنيفة لما دخل بغداد قال في مناظرة وقعت بينه وبين اهل بغداد زياد بن عياش من لا يقبل حديثا يستحسن هذا الطعن منه  
 اهل الحديث حتى قال ابن علقمة كيف يقال ان اباحنيفة لا يعرف الحديث وهو يقول ان زياد بن عياش من لا يقبل حديثا يفترون قال  
 ابن الجوزي قال ابوحنيفة زياد ابو عياش مجهول فان كان هو لم يعرفه فقد عرفه في النسخة التي نقلت من نسخة سعد بن ابى وقاص  
 اسمه مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب هو صحابي زهري يكنى ابا اسحق اسلم قد يما في ابن المسيب عنه انه قال  
 مكنت سبعة أيام في الثالث الاسلام وقد هاجر قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد بدلا والمشهد كلها وقد رمى يوم احد  
 الف سهم وكان مجابا للصلوات وكان امير اهل الكوفة لعروفتهم الله على يد القادسية وذكره في واحد انه توفي بالعقيق وحمل الى المدينة  
 ودفن بالقيع سنة احدى وخمسين وقيل سنة خمس وخمسين وهو ابن ثلث وسبعين وقيل اربع وسبعين وهو آخر  
 العشرة المبشرة وفاة سعيد بن هشام الاسدي بالولاء مولى بطي من بني اسد الكوفي من التابعين أخذ العلم  
 عن عبد الله بن عباس ومنه التفسير واكثر روايته عنه كان فقيرا عابدا فاضلا وعارفا ما حجة على المسلمين روى عنه كان له  
 ديك يقوم من الليل الصياحه فلم يصح له ليلته حتى اصبح فلم يستيقظ سعيد فشق عليه فقال ماله قطع الله صوته فما سمع له صوت  
 بعد ما وكان ابن عباس اذا اتاه اهل الكوفة يستفتونه يقول ليس فيكم سعيد بن جبير وكان هو مع عبد الرحمن بن عوف بن الاشعث  
 ابن قيس لما خرج هو على عبد الملك بن مروان فلما قتل عبد الرحمن هرب سعيد وحمى بككة واخذ ويبحث به الى الجحان نظر الى الثقيف  
 ذبحا ببلدة واسط فبعث ابنه سنة خمس وتسعين وهو ابن سبع واربعين سنة ودفن في ظاهر بلد واسط وقبره يزار فيقول له في مدفنك كان اذا نام  
 سعيد بن جبير اخذ الجحان ثوبه ويقول له يا عدو الله فدمي قتلتني فيستيقظ مذعورا ويقول مالي ولسعيد بن جبير كذا قال ابن خلكان  
 سعيد بن المسيب في حكاية المشاة التحية مشددة وقيل بكسر الهمزة مخزومة نسبة الى مخزوم من اجلاده قرشي قال قتادة ما رأيت  
 احدا قط احلوا محال والحرام منه وكان هو من فقه التابعين واحدا لفقهاء في المدينة ولد له ستين مفضتا من فقه كبارهم احمد  
 ابن حنبل وكان هو احفظ الناس لحكام عمر واقضية وتلا ما لا يبلغ من عبد الله بن عمر كان يرسل الى ابن المسيب له عن بعض شأن عمر وهو قال  
 قتادة كان الحسن ذا الشكر عليه شيء كتب الى سعيد بن المسيب ان هو رجلا ما يحاوره الا ياخذ له طمورا كان له بضاعة تجتمع في ارجل  
 حجة وفاته التكبيرة الاولى منذ خمسين سنة وصلى الصبر بوضوء العشاء خمسين سنة قال لو اقدمت مات سنة اربع وتسعين خلاوة  
 الوليد هو ابن خمسة وسبعين سنة وقال النعمان مات سنة ثلث وتسعين وفي التقريبات بعد التسعين وقيل ناهي الثمانين وقيل له توفي في سنة خمس  
 واثنتي كذا قال ابن سلمان الفاتح ابو عبد الله ويقال له سلمان الخير اصله من اهل عمان وقيل من غيره اسلم عند فتح المدينة صلى الله عليه



















## فهرس مطالب الهداية

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢٦٨	فصل المسائل المتفرقة	١٩٩	كتاب الدعوى	١٣٢	كتاب القاضى	٢٢٢	كتاب البيوع
٢٦٩	فصل الاختلاف	٢٠١	كتاب البين	١٣٦	فصل المحبس	٢٠	فصل دخول بناء الدار فى البيع
٢٧١	كتاب الوديفة	٢٠٥	فصل كيفية البين والاستحسان	١٣٨	كتاب القاضى الى القاضى	٢٢٢	كتاب خيار الشرط
٢٧٢	كتاب العارية	٢٠٤	كتاب التحالف	١٢٠	فصل قضاء المرأة	٢٠	كتاب خيار الردية
٢٨١	كتاب الهبة	٢١٢	فصل من لا يكون خصما	١٢٣	كتاب التكميم	٢٢٢	كتاب خيار الغيب
٢٨٢	ما يصح رجوعه و ما لا يصح	٢١٦	ما يصح الرجوع له	١٢٢	فصل من كتب للقضاء	٥٣	كتاب البيع الفاسد
٢٨٩	فصل هبة الجارية الاحكام	٢٢٢	فصل التنازع بالايدي	١٢٤	فصل القضاء بالوارث	٦٥	فصل احكامه
٢٩٠	فصل الصدقة	٢٢٢	كتاب دعوى النسب	١٥١	فصل بيان ما يجزى القاضى	٦٩	فصل ما يكره
٢٩١	كتاب الاجارات	٢٢٩	كتاب الافرار	١٥٣	كتاب الشهادة	٤٠	كتاب ما يكره
٢٩٢	الاجرة متى يستحق	٢٣٣	فصل مسائل الحمل	١٥٤	فصل ما يتحمل الشاير	٤١	كتاب الاقارب
٢٩٥	فصل عدم استحقاق تلام الجوارى بعضه	٢٣٢	كتاب الاستثناء وما فى معناه	١٥٩	كتاب من يقبل شهادته ومن لا يقبل	٤٣	كتاب المراجعة والتولية
٢٩٩	ما يجوز من الاجارة و ما يكون خلافا فيها	٢٣٠	كتاب اقرار المرفوض	١٦٥	كتاب الاختلاف فى الشهادة	٤٤	فصل بيع المنقول وجيز
٢٩٩	الاجارة الفاسدة	٢٣٢	فصل من اقر بفساد يولد مثله	١٦٨	فصل الشهادة على الارث	٤٩	كتاب الربا
٣٠٤	كتاب ضمان الاجير	٢٣٣	كتاب الصلح	١٦٩	كتاب الشهادة على الشهادة	٨٨	كتاب المحقق
٣٠٨	الاجارة على احد الشرطين	٢٣٥	فصل ما يجوز منه الصلح وما لا يجوز	١٤١	فصل شاهد الزور	٩٠	فصل بيع الفضولى
٣١٠	كتاب اجارة العبد	٢٣٨	كتاب الرجوع بالصلح والتوكيل	١٤٢	كتاب الرجوع عن الشهادات	٩٣	كتاب السلم
٣١١	الاختلاف	٢٣٩	كتاب الصلح فى الدين	١٤٦	كتاب الوكالات	١٠٣	كتاب السلم مشفورة
٣١٢	فسخ الاجارة	٢٥١	فصل الدين المشترك	١٨٠	كتاب الوكالات بالبيع والشراء	١٠٦	كتاب الصرف
٣١٥	كتاب السلم مشفورة	٢٥٢	فصل التمايز	١٨٦	فصل التوكيل بشراء نفس العبد	١١٢	كتاب الكفالة
٣١٦	كتاب المكاتب	٢٥٥	كتاب المضاربة	١٨٧	فصل البيع	١٢٥	فصل الضمان
٣١٨	فصل الكفالة الفاسدة	٢٦٠	كتاب المضارب يضارب	١٨٨	فصل بيان تصرف الوكيلين	١٢٦	كتاب كفالة الزوجين
٣٢١	ما يجوز للمالك ان يفعله	٢٦٣	فصل ادخل عبد المضارب فى المضاربة	١٩١	فصل الوكالات بالخصومة والقبض	١٢٨	كتاب كفالة العبد وعنه
٣٢٣	فصل من يخل فى الكفالة تبعا	٢٦٥	فصل عزل والقبضة	١٩٢	فصل عزل الوكيل	١٢٩	كتاب الحوالة

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١٠٣	فصل في الحائط المائل	٢٩٤	فصل في طبع العصير	٢٠٦	مسئلة منفردة	٣٢٥	فصل في اذا ولدت المكاتبه من المولى
١٠٦	فصل في جناية البيعة والجناية عليها	٢٩٨	كتاب الصيد	٢٠٨	كتاب القننة	٣٢٨	من يكاتب عن العبد
١١٣	فصل في جناية الملوكة والجناية عليه	٢٩٩	فصل في الجوارح	٢١١	فصل في ما يقسم وما لا يقسم	٣٣٠	كتاب العبد المشترك
١٢٢	فصل في احكام الجناية على العبد	٥٠٦	فصل في الرمي	٢١٢	فصل في كيفية القننة	٣٣٣	موت المكاتبه ومجرم مومت المولى
١٢٥	فصل في جناية المبرء وام الولد	٥١٣	كتاب الرهن	٢١٤	دعوى النكاح في القننة والاستحقاق فيها	٣٣٨	كتاب الولاء
١٢٤	فصل في غصب العبد والمذبر والصبي والجناية في ذلك	٥٢١	فصل في يجوز ارتكابه والارتكابه به وما لا يجوز	٢١٨	فصل في منع القننة	٣٣٢	فصل في ولا المهر الاق
١٣١	فصل في الفساح	٥٣١	فصل في رهن الاثنين	٢٢٠	فصل في المداية	٣٣٣	كتاب الكراهة
١٣١	كتاب الماقل	٥٣٣	الرهن الذي يوضع على يد العدل	٢٢٢	كتاب المزارعة	٣٣٦	فصل في الاكره على المظلمات في السعة
١٥٠	كتاب الصايا	٥٣٨	التصرف في الرهن والجناية عليه وجناية على غيره	٢٢٩	كتاب المساقاة	٣٣٩	كتاب الحجر
///	فصل في حصة الوصية ما يجوز من ذلك وما لا يجزى وما يكون رجوعا عنه	٥٥١	فصل في المسائل المنفردة	٢٣٢	كتاب المذابح	٣٥١	الحجر ففساد
١٥٤	الوصية ثلث اموال	٥٥٥	كتاب الجنايات	٢٣٨	فصل في ما يحل اكله وما لا يحل	٣٥٥	فصل في صا البليغ
١٦٨	فصل في اعتبار حارة الوصية	٥٥٨	ما يوجب القصاص فلا يوجب	٢٣٩	كتاب الاضحية	٣٥٦	كتاب الحجر بنسب الدين
١٦٩	فصل في القتل في مرض الموت	٥٦٢	فصل في شتر السيف على المسلمين	///	فصل في الاكل والشرب	٣٥٩	المأذون
١٤٣	فصل في الوصايا من حقوق المذموم	٥٦٥	القصاص فيما دون النفس	٢٥٣	فصل في اللبس	٣٦٩	فصل في احكام اذن العبد والمعتوه
١٤٥	الوصية لا تقارب وغيره	٥٦٨	فصل في الصلح عن القصاص	٢٥٦	فصل في الوطى والنظر والمس	٣٦٠	كتاب الغصب
١٤٩	الوصية بالنكاح والنفقة والنفقة	٥٤١	فصل في حكم التعلين	٢٥٦	فصل في الاستبراء وغيره	٣٦٢	فصل في ما يغير فعل الغاصب
١٨٢	وصية الذمي	٥٤٦	الشهادة في القتل	٢٦٦	فصل في البيع	٣٦٨	فصل في تعيين العين المصنوع
١٨٤	الرضى وما يملكه	٥٤٨	كتاب اصابته	٢٦٦	فصل في البيع	٣٨٢	فصل في غصب ما لا يتقوم
١٩٥	فصل في الشهادة	٥٨٠	كتاب الديات	٢٦٦	فصل في البيع	٣٨٤	كتاب الشفعة
١٩٤	كتاب الخنثى	٥٨٢	فصل في ما دون النفس	٢٦٦	فصل في البيع	٣٩٠	طلب الشفعة والغصب فيها
///	فصل في بيان	٥٨٦	فصل في الشجاج	٢٦٦	فصل في البيع	٣٩٥	فصل في الاختلاف
///	فصل في احكامه	٥٨٨	فصل في ما يصاب باليسد وغيره	٢٦٦	فصل في البيع	٣٩٧	فصل في ما يوجب الشفعة
٢٠٠	مسئلة شتى	٥٩٥	فصل في الجنين	٢٦٦	فصل في البيع	٣٩٨	فصل في ما اذا خير الشفع
٢٠٣	خاتمة الطبع	٥٩٤	ما يحد من الرجل في الطريق	٢٦٩	كتاب الاشرية	٢٠٠	ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب
						٢٠٣	ما ينظر فيه الشفعة
						٢٠٦	فصل في ما تنقطع فيه الشفعة

بسم الله الرحمن الرحيم له قوله كذبه البعير إلى علم باد الله سبحانه وإعالي جعل المال سببا لآفة مخصصة، يعقوب بن محمد

[illegible][illegible][illegible]

لا يجوز ان يكون البيع في غير وقت  
 ولا في غير مكان ولا في غير  
 ولا في غير وجه ولا في غير  
 ولا في غير وجه ولا في غير

[illegible][illegible]

في كل موضع وفي الاخذ على سبيل التغالب فساد والله لا يحب الفساد والى ذلك اشار الله سبحانه وتعالى ، بقية ٢٥





ان الحق بطریق علی الاعیان والاعانی بالاشترک المطلقه واما فان تفردوا  
 بان قال احدی بما هیست والاخر اشتریت لیس فی اختیار بعده ویدانی س  
 ان الحق بطریق علی الاعیان والاعانی بالاشترک المطلقه واما فان تفردوا  
 بان قال احدی بما هیست والاخر اشتریت لیس فی اختیار بعده ویدانی س  
 ان الحق بطریق علی الاعیان والاعانی بالاشترک المطلقه واما فان تفردوا  
 بان قال احدی بما هیست والاخر اشتریت لیس فی اختیار بعده ویدانی س

[illegible][illegible]

لعمريه والايمانان الـ (الشنن مايكون بدو اللببيج ريتعلق بالذمة) قال في الصدية مايعلق في العقد فهو اللببيج والا يتعين فهو الشنن

بسرقة ولا خلاف بين العدا في فغانه جاز البيع إذا أطلق اسم الله في كل ما كان له من  
 جاز

تای نوع کار که لامنازع و لاخلاف فی المالیه قال و بموجب بیع الطعام و الحبوب مکایله و تجاوزت

وهذا اذا باعة بخلاف جنسه لقوله عليه السلام اذا اختلف النعمان فبيعوا كيف شئتم بعد  
 انهما اذابا بغير محارمة ۱۱

ازيكون يدايد بخلاف ما اذا باعه بمجنسه مجازة لما فيه من احتمال الربو وان الجاهل غير عالم  
البيع

فانه لا يجوز

في البيع

من التسليم والتسليم فتشابه القيمة **قال** ويجوز ان يابى بعينه لا يعرف مقداره وبوزن  
 اى القدرى المسمى

مجموعه کلا یقین مقلد و لا ان اجماله لا تنقض الی المنازعہ لما انی تعجل فی التسلیم و فیئذ ھذا

قبله بحال السليمه السليويه متاخر والهاك ليس بنادر قبله فيتحقق المنازعتين الى حقيقه

ففي قصة واحد من بني اسرائيل كان له ثور فباعه بثمن طعمه كل فقير يدره جازي

[illegible]

والله في الحسب صا هذا كمال اقنوعة الفلانة ايكاد هيرفاد همراة الاله

فان كل من كان من قبلي لعل علمه فانه متفاد او انه لا يكون

غير واحد عن أبي حنيفة ربه فلامسهم الخمار لتفرق الصفقة عليه وكذا إذا كان في الماء أو سبي حملته

نعم علم بذلك ان فلان بخياكم اذا راى اوله يكره وقت البيع من باع قطيعه غنمه شاة بدينار فسد البيع

[illegible][illegible]

بقية ٢٨



بقية ٢٤ اوزن من الغنم اوزن من الجوز بهذا الصم البع ١٢ وقد ظهر من كل هذه المادة انه لا يترط بيان كمية البيع بان يقول مثلا بعثك هذه الصبرة بكذا على اخصاسة كل كل كذا او هذا القطيع

بخت خال کج سماع  
 عقاب انشمن من  
 خاص کوذا اصلاز  
 الترتیب بالاصح  
 نقل اثر  
 فی غیبت خلیف  
 درج ان کمان  
 قرب سلسله  
 نسلیج ادا  
 وجہ بالاندر  
 کما لوکنا العقب  
 واراد علی خراب  
 غنر و قد وجبت  
 ج

---

الب  
 اعطش راوتنه  
 علی یانی و الجواب  
 ان الاقرب علی  
 فیکون من غیر  
 یجوز جملا و فی  
 الی المنازع  
 و انذر عان فوین  
 و احه لیست کو  
 مع  
 و قد لم یکن  
 و هم لم یس  
 ان یکن علی  
 ذرا ع و هم  
 لکرم عانی  
 و عن فوین

[illegible][illegible][illegible]

عن ذراع بدهم والشم جملة  
البائع والمشتري في ارعانة ١٢  
من  
سيد بن محمد التكاوت فله  
من اتباع صبر طعام على الفاه  
محصته من الثمن وازشاف  
بها اكثر فزيادة للبا  
ان عشرة اذرع بعشرة او  
من اى اربعة  
سواء اخذها بمجملة الثمن  
عن الطول والعرض والعمق  
والفصل الاول من المقادير  
المذكور لتغير المعقود على  
الاختيار للبائع لا ينص  
واما ثذراع بمائة درهم  
نهما من الثمن وان شاء تركه لا  
ذراع بمنزلة ثوب وهذا لا  
هو بانها رازشاع اخذها بجملة  
عن تلزمه زيادة الثمن فكذلك

الدُّرَّانُ وَكَذَلِكَ  
 الْبَيْتُ ۱۱  
 غَيْرَانِ بَتِيعِ شَاةٍ  
 اِنَّهُ تَعْدَرُ الصَّرَافُ ۱۲  
 تَقْضَى الْجَوَالِي  
 ثَمَنُ قَفِيرٍ عَمَّا تَدْرُسُ  
 مَحَالِيقُ لَتَفَرِّقُ  
 مَعَ لَانِ الْمَبِيعِ وَقَعَ عَلَى  
 اَرْضَا عَلَى اَنْهَا مَاشَتْ  
 نَ وَاشَاءَ تَرَكَ  
 ۱۳  
 يَصِفُكَ يَقَابِلُهُ شَيْءٌ  
 ۱۴  
 يَأْتِي قِيَابِلَهُ الثَّمَنُ  
 ۱۵  
 فَيُخْتَلِ الرِّضَاوَانُ  
 ۱۶  
 فَمَا كَانَ غَيْرَ لَنَا اِذَا  
 ۱۷  
 مَرَّ كُلُّ رَاغٍ بَدَا فَوْجًا  
 ۱۸  
 دَرُ الْوَصْفِ وَازْكَانَ  
 ۱۹  
 وَلِيْلَ لَعَوْلَا كَيْسَتَا ۱۲  
 وَلِيْلَتَا ۱۳  
 لَوْ اَخَذَ بِكُلِّ الثَّمَنِ  
 ۱۴  
 مَتْنًا مِنْ اَشْيُن ۱۵ ع  
 مَجْمُوعُ كُلِّ رَاغٍ بَدَا دَهْمُ  
 ۱۶  
 اَنْ تَفْعَلَ تَوْبَهُ مَضْرُوكًا  
 ۱۷  
 تَابُوبُ عَلَى  
 ۱۸  
 تَابُوبُ اِنْ تَدْعُوهُ لَانِ  
 ۱۹  
 تَابُوبُ اِنْ تَدْعُوهُ لَانِ  
 ۲۰  
 تَابُوبُ اِنْ تَدْعُوهُ لَانِ  
 ۲۱  
 تَابُوبُ اِنْ تَدْعُوهُ لَانِ  
 ۲۲  
 تَابُوبُ اِنْ تَدْعُوهُ لَانِ  
 ۲۳  
 تَابُوبُ اِنْ تَدْعُوهُ لَانِ  
 ۲۴  
 تَابُوبُ اِنْ تَدْعُوهُ لَانِ  
 ۲۵  
 تَابُوبُ اِنْ تَدْعُوهُ لَانِ  
 ۲۶  
 تَابُوبُ اِنْ تَدْعُوهُ لَانِ  
 ۲۷  
 تَابُوبُ اِنْ تَدْعُوهُ لَانِ  
 ۲۸  
 تَابُوبُ اِنْ تَدْعُوهُ لَانِ  
 ۲۹  
 تَابُوبُ اِنْ تَدْعُوهُ لَانِ  
 ۳۰

على أنه مائة شاة بكلذا وهذا على قول الامامين وقد رجحته جمعية المجلة تبعا للصداية والمخلاصة وغيرها  
تيسر على الناس شرح المجلة لسليم يستتم بانظر اللبناني ص ١٠٧

قوله قال البرجينة في الوجه الدول الخ وعليه شئت المترون وفي الفتح وهو الاصح وفي الدر المختار فاعليه الفترى ... هذا للاختلاف في ثوب يضره القطع او تنفارت جواربه (بقية ٣٠)

في غير ما يلزمه في زيادة ما بينا انه صار اصلا ولو اخذ بالاقول لم يكن اخذا بالمشروط ومن اشترى  
عشرة اذرع من مائة ذراع من دار او حياض البعير فاسد عندا بن حنيفة وقوله هو جاز وان اشترى  
عشرة اسهم من مائة سهم جاز في قولهم جميعا لهما ان عشرة اذرع من مائة ذراع عشرة اذرع فاشترى  
اسهم لان الذراع اسم لما يدرع يستعمل في حمل الذراع وهو المعين دون المشاع وذلك غير  
معلوم بخلاف قوله بن حنيفة بن مازن اذ اعلم جلة الدين ان العلم هو الصحيح خلافا لما يقوله  
الخصاف فلو قال الجاهل ولو اشترى عدلا على انه عشرة اذرع او ثمانية او تسعة او واحد عشرة فسد البيع  
لجهالة المبيع الثمن ولو بين لكل ثوب ثمانية اذرع في فصل النقصان بقوله ولا خيار ولم يجز في الزيادة  
لجهالة العشرة المبيعة وقيل عندا بن حنيفة ولا يجوز في فصل النقصان ايضا وليس صحيح بخلاف  
ما اذا اشترى ثوبين على ثمانية اذرع فاحدهما مرقى حيث لا يجوز فيها وان بين ثوبا واحدا  
منهما لانه جعل القبول في المرقى شرطا للعقد في المرقى وهو شرط فاسد لا قبول يشترط في العقد  
فافتقروا ولو اشترى ثوبا واحدا على عشرة اذرع وكل رابع اذرع فاحدهما عشرة ونصف وتسعة ونصف  
قال ابو حنيفة في الوجه الاول ياخذ بعشرة من غير خيار وفي الوجه الثاني ياخذ بتسعة اشياء وقال  
الاصح في الوجه الثاني ان يكون له خيار في الوجه الاول ان يكون له خيار في الوجه الثاني ان يكون له خيار

في غير ما يلزمه في زيادة ما بينا انه صار اصلا ولو اخذ بالاقول لم يكن اخذا بالمشروط ومن اشترى  
عشرة اذرع من مائة ذراع من دار او حياض البعير فاسد عندا بن حنيفة وقوله هو جاز وان اشترى  
عشرة اسهم من مائة سهم جاز في قولهم جميعا لهما ان عشرة اذرع من مائة ذراع عشرة اذرع فاشترى  
اسهم لان الذراع اسم لما يدرع يستعمل في حمل الذراع وهو المعين دون المشاع وذلك غير  
معلوم بخلاف قوله بن حنيفة بن مازن اذ اعلم جلة الدين ان العلم هو الصحيح خلافا لما يقوله  
الخصاف فلو قال الجاهل ولو اشترى عدلا على انه عشرة اذرع او ثمانية او تسعة او واحد عشرة فسد البيع  
لجهالة المبيع الثمن ولو بين لكل ثوب ثمانية اذرع في فصل النقصان بقوله ولا خيار ولم يجز في الزيادة  
لجهالة العشرة المبيعة وقيل عندا بن حنيفة ولا يجوز في فصل النقصان ايضا وليس صحيح بخلاف  
ما اذا اشترى ثوبين على ثمانية اذرع فاحدهما مرقى حيث لا يجوز فيها وان بين ثوبا واحدا  
منهما لانه جعل القبول في المرقى شرطا للعقد في المرقى وهو شرط فاسد لا قبول يشترط في العقد  
فافتقروا ولو اشترى ثوبا واحدا على عشرة اذرع وكل رابع اذرع فاحدهما عشرة ونصف وتسعة ونصف  
قال ابو حنيفة في الوجه الاول ياخذ بعشرة من غير خيار وفي الوجه الثاني ياخذ بتسعة اشياء وقال  
الاصح في الوجه الثاني ان يكون له خيار في الوجه الاول ان يكون له خيار في الوجه الثاني ان يكون له خيار

قوله قال البرجينة في الوجه الدول الخ وعليه شئت المترون وفي الفتح وهو الاصح وفي الدر المختار فاعليه الفترى ... هذا للاختلاف في ثوب يضره القطع او تنفارت جواربه (بقية ٣٠)







له قوله خلافا لما لاك الخ الفترى على قوله ما لاك حيث رجحت جميعه الجملة قوله فى المادة ٢١٩ كلما جاء ببعده منفردا جاء استثناءه من البيع مثلا لوباء ثمرة شجرة واستثنى منها كذا رطل على انه له

[illegible][illegible]

بمخلاف ما ذلّم يتناهى عظمه لأن شرط فلاحه المصلحة  
أي عند محمد ١٢ فانه يجوز بالاتفاق ١١ فيفسد بشرط التلويح  
مطلقاً وتركها بأذن البائع طالب الفضل وإن تركها  
مخطورة وإن تركها بعد انتهائهم علمه بالم يتصدق  
اشترها مطلقاً وتركها على النخل قد استاجر النخل  
بالهالة بعد لتعارفها حاجة فيقع الاذن معتبر بخلافه  
تركه حيث لا يطيل الفضل إلا لاجارة فاسدة للبحر  
فأثرت ثم الخويل لقبض ففسد البيع لا يمكن تسليم المبد  
فلا اختلاط والقول قول المشتري في مقداره الذنوب  
ليحصل الزيادة على ملكه قال ١٢ له يجوز ان يبيع ثمرة وليست  
بعد الاستثناء محمول بخلافه اذا باع استثنى نخلا معيين  
الحسن وهو قول الطحاوي أما على ظاهر الراية فيبغى ان يحجب  
في الزيادة وبعده فنفسد الفضل بالبيع والاصل في تركها  
لا يزداد من ملك البائع فيها ولكن انفس من انفسه وانفسه من انفسه  
فان حوز الاجارة عرفت بالاستحسان لئلا يفسد النخل بالهالة  
الاستحسان في النخل لئلا يفسد النخل بالهالة

هو الذي يريد عني من كل أرض الشجر لو اشتراها  
لكن لا بد من أن يكون له الأرض <sup>أو يكون له الأرض</sup> <sup>أو يكون له الأرض</sup> <sup>أو يكون له الأرض</sup>  
غير أن نصدق بما زاد في أنك تحبون بحجة  
من أني إلى النج <sup>من أني إلى النج</sup> <sup>من أني إلى النج</sup> <sup>من أني إلى النج</sup>  
بل إلى وقت لا أدراك طالب الفضل <sup>الفضل</sup> <sup>الفضل</sup> <sup>الفضل</sup>  
أذا اشتري الزرع واستاجر الأرض <sup>الزراع</sup> <sup>الزراع</sup> <sup>الزراع</sup>  
بما لا فائدة ولو اشتراها مطلقا  
بيع لتعد التمييز ولو أنزعه القرض <sup>الزراع</sup> <sup>الزراع</sup> <sup>الزراع</sup>  
وكذا ألباد بنجان الطبخ <sup>الزراع</sup> <sup>الزراع</sup> <sup>الزراع</sup>  
شئ مما أطلنا معلومة خلاف ذلك لأن الباقي  
ألا أن الباع معلوم بالشهادة قال قالوا هذا  
ولأن الأصل ما يحوز به العقد <sup>الزراع</sup> <sup>الزراع</sup> <sup>الزراع</sup>

١٢. وقال في شرحه محمد خالد الاتاسي ناقلاً عن البحر عن البدائع ولو كان الثمر على رؤس النخل (بقية ٣٣).

[illegible]

جاء في الأربعين وما سأل العلماء من عدم جواز البيع لجهالة المبيع فعوروا به الحسن بن أب حنيفة ولا مل يخرج على ظاهر الرواية ٢٢١٢ شرح الجمل ٢٢٣ وهو الصحيح كما في الخلافة وهو ظاهر الرواية

لأن حوالة المشتري في البيع فقيده في المشتري ليتعين حوالة البائع بالقبض لما لا يتعين بالتعيين تحقيقا لساواة  
 قال من باع سلفه بسلفه لو تمنا بشي قبلها مسئما مع الاستواء العبد وعنده الاما جة تقديا حادوا للمفع

خا الشرح في البيع للبائع المشتري لها الخيار ثلثة ايام فاذا مضى الاصل فيه ما ذكرنا من خيار بصدقين  
 عن الانصار في كان يغبين في البيعة فقال المنيب علي السلام اذا بيعت فقل لا خلاف لى ولا خيار ثلثة اياما  
 ولا يجوز اكثر من هذا عندنا بحنفية وهو قول زفر والشافعي وقالا لا يجوز اذا سمعنا معلومة محمد بن  
 انما جاز الخيار في الشهرين ولا ان الخيار انما شرع للحاجة الى الترتيب فليدفع الغد وقد قلنا الحاج الى لا انقصا  
 كالتأجيل في الثمن بحنفية فان شرط الخيار مخالفت مقتضى العقد وهو اللزوم وانما جازنا به بخلاف القياس  
 بما روينا من النص فيقتصر على المدة المذكورة فيه وانفتت الزيادة الا انما جاز في المثلث جاز  
 عندنا بحنفية خلاف الزفر وهو يقول انما يعقد فاسدا فلا ينقل جاز اوله لا ينسقط المفسد قبل تقريره  
 فيعوجا انما اذا باع بالرفق اعلم المجلس لا الفساد باعتبار اليوم الرابع فاذا جاز قبل ذلك لم يتصل  
 المفسد بالعقد لهذا قيل ان العقد يفسد من اليوم الرابع وقبله يعقد فاسدا ثم يقع  
 بخلاف الشرح وهذا على الوجه الاول ولو اشترى من ثلثة ايام فباع بينه ما جاز الى  
 اربعة ايام لا يجوز عندنا بحنفية فلا يفسد قال محمد بن حوز الى اربعة ايام واكثر فانقضى الثلث جاز في قوله

[illegible][illegible][illegible]









يُجْعَلُ هُوَا نَبَا عِنْدَ النَّصْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ يَكُونُ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنْهُمَا الْخِيَارُ فَإِذَا جَازَ وَابْتَدَأَ نَقْضُ  
الْمَقْدُورِ لَوَاجِدًا أَحَدَهُمَا وَنَفِخَ الْأُخْرَى بَعْدَ السَّابِقِ لَوْ جُودَ فِي ذَلِكَ لَا يَنْبَغُ فِيهِ غَيْرُهُ وَتُخْرِجُ الْكَلَامَ مِنْهُمَا  
مَعَايِصُ تَضَرُّ الْعَاقِدَ فِي قَوْلِهِ تَضَرُّ الْفَاسِخُ فِي الْخِيَارِ لَوْ أَنَّ تَضَرُّ الْعَاقِدَ قَاتِلٌ لَا يَنْبَغُ بِسُقُوطِ  
الْوَلَايَةِ مِنْهُ وَجِبَ الْثَانِ الْفَسْخُ أَوْ كَلَّ الْحَاجَ لِحَقِّ الْفَسْخِ وَالْمَفْسُخُ لَا تَحْقُقُ الْأَجَازَةَ وَلَمَّا مَلَكَ كُلُّ  
وَاحِدٍ مِنْهُمَا النَّصْرَ رَجَعَا إِلَى النَّصْرِ وَقِيلَ لَوْلَا قَوْلُ مُحَمَّدٍ وَالْثَانِ قَوْلِي يَوْسُفَ وَأَسْتَفْخِرُ اللَّهَ إِذَا  
بَاعَ الْوَكِيلُ مِنْ رَجُلٍ الْمَوْكَلُ مِنْ غَيْرِهِ مَعَا فَمِنْهُ يَتَّبِعُهُ تَضَرُّ الْمَوْكَلِ لِيَوْسُفَ لَا يَتَّبِعُهُ مَا قَالَتْ مِنْ بَاعَ  
عَبْدٌ بِالْقَرْهِ عَلَى أَنْ يَبَاخِيَ فِي أَحَدٍ هُمَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بِالْبَيْعِ فَاسِدٌ وَإِنْ بَاعَ كُلُّ أَحَدٍ مِنْهُمَا بِخِصْمَانِهِ  
عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ أَحَدُهُمَا بَعِثَ جَارَ الْبَيْعِ وَالْمَسَالِكُ عَلَى رُبْعَةٍ أَحَدُهَا أَنْ لَا يَفْضَلَ الثَّمَنُ لِأَيِّ عَيْنٍ  
الَّذِي فِي الْخِيَارِ وَهُوَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ فِي الْكِتَابِ فَسَلَّوْهُ بِجِهَةِ الثَّمَنِ الْمُبِيعِ لِأَنَّ الَّذِي فِي الْخِيَارِ كَالْخَارِجِ عَنْ  
الْعَقْلِ الْعَقْدُ مَعَ الْخِيَارِ لَا يَنْقُضُ فِي حَقِّ الْحُكْمِ فَبَقِيَ الْإِخْلَافُ فِي أَحَدِهِمَا وَهُوَ غَيْرُهُمَا وَلَوْ أَنَّ الْوَجْهَ الثَّانِي  
أَنْ يَفْضَلَ الثَّمَنُ يَعْتَمِدُ الَّذِي فِي الْخِيَارِ وَهُوَ الْمَذْكُورُ ثَانِيًا فِي الْكِتَابِ فَلَمَّا جَازَ أَنْ الْمُبِيعَ مَعْلُومُ الثَّمَنِ  
مَعْلُومٌ وَقَبُولُ الْعَقْدِ فِي الَّذِي فِي الْخِيَارِ وَإِنْ كَانَ شَرْطُ لَا نَعْقُدُ بِهِ إِلَّا خَرُوكَ هَذَا غَيْرُ مَقْصُودٍ  
لِلْعَقْدِ لَكُنْ مَعْلُومًا لِلْبَيْعِ كَمَا إِذَا جُمِعَ بَيْنَ قَوْلٍ وَمُدَّ بِرَدِّ الثَّالِثَانِ يَفْضَلُ وَلَا يَعْتَمِدُ الرَّابِعُ أَنْ يَعْتَمِدَ  
وَلَا يَفْضَلُ الْعَقْدُ فَاسِدٌ فِي الْوَجْهِينِ أَمَّا الْجِهَةُ الْمُبِيعِ أَوْ بِجِهَةِ الثَّمَنِ كَلَّ مِنْ أَشْرَ مَقْصُودَيْنِ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ  
بِأَيِّمَا شَاءَ يَتَّبِعُهُ وَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَهُوَ كَمَا وَكَذَلِكَ لَثَلَاثَةِ فَنَ كَانَتْ أَرْبَعَةً أَشْرَافَ بَيْعٍ فَاسِدٍ  
وَالْقِيَاسُ أَنْ يَفْسُدَ الْبَيْعُ فِي الْكُلِّ بِجِهَةِ الْمُبِيعِ وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ الشَّافِعِيُّ وَجِبَ الْأَسْحَانُ  
بِأَيِّمَا شَاءَ يَتَّبِعُهُ وَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَهُوَ كَمَا وَكَذَلِكَ لَثَلَاثَةِ فَنَ كَانَتْ أَرْبَعَةً أَشْرَافَ بَيْعٍ فَاسِدٍ  
وَالْقِيَاسُ أَنْ يَفْسُدَ الْبَيْعُ فِي الْكُلِّ بِجِهَةِ الْمُبِيعِ وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ الشَّافِعِيُّ وَجِبَ الْأَسْحَانُ

له قوله والثاني قول أبي يوسف <sup>٢٧</sup> الم ولو كانا معا فالمسح احق على الاصح لان الجمار افسخ والمفسوخ لا يجانز افاده  
في الدراي فصار الفسخ اقوى لكونه لا يقص بالاجازة ولذا كان احق <sup>١٢</sup> شرح المجله لمحمد بن الحسن ج ٢٣٥ ج ٢ فالقولان على قول أبي يوسف <sup>١٢</sup>





[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

على انهما بالخيار فضعه  
 الخلف خيار العيب  
 باسقاط صاحبه لما  
 فلورده احد هما رده  
 بر احد هما التصاوج  
 بالخيار ان شاء اخذ  
 ثم فواتيه بوجبه التغيير  
 العقاب بعده بمنزلة و  
 اخذ بجميع الشئ لان  
 ومن اشترى شئ لم  
 رده وقال الشافعي  
 شئ الميريه فله  
 لانه لو لم يوافق  
 رضيت ثم رآه له  
 الفسخ بحكمه عقه  
 لا يتحقق فلا يعتبر قو

ان احدهما فليس للآخر ان ي  
 بخيار الروية لهما ان اشته  
 فيه من ابطال حقه و  
 معيبا به وفي الزام ضرر  
 تمامها على الحق قال وم  
 بجميع الثمن وان اشترى  
 لا يماضى به وبهذه  
 صفلا المذكورة والا نونه في  
 الاوصاف لا يقابلها شئ  
 باب  
 يره فالبيع جائز وله  
 لا يصح العقد اصلا  
 خيار اذا رآه ولان الج  
 يرد فصار كجها له  
 ان يرد لان الخيار مع  
 لا يرضى قبل الحرية  
 من القاطن حلالا وان  
 من القاطن حلالا وان  
 من القاطن حلالا وان

[illegible]

قال لا اله الا الله وحده على  
 من احد منهما فلا يستحق  
 للغير معيب بعيب الشريك  
 اثبات الخيار لهما الرضا  
 وكاتب كان مخالف فالكشف  
 فيستحق في العقد بالشك  
 فقرة التفاوت في الاخر  
 وصف السلة واذا الخ  
 في العقد على ما عرف  
 في  
 ذلك جميع الثمن وان شـ  
 ناقولهم من اشتـ  
 لا تفضي الى المنازـ  
 سكار اليه مكة اذا ذوات  
 بنا فلا يشب قبلها وحـ  
 بالشي قبل العلم باوصا  
 من باع مالم يرفلا حيا دار  
 من باع مالم يرفلا حيا دار

[illegible]

١٦٨ - وثلاثة كما في خيار الشرط جريا على قول الزماميين ١٣ شرح المجلة لسليم - مستم بانز اللبناني ص ١٦٨ -



[illegible][illegible]

**ع** يعرض بالنموذج وكذا النظر الى ظاهر الشوب مما يعلم البقية الا اذا كان فطيه ما يكون مقصودا كوضع العلم  
والوجه هو المقصود في الادب وهو الكف في الداب فيعتبر فيه المقصود ولا يعتبر في بقية وشروطهم  
خبرية لقوله اول هو المروي عن ابي يوسف ربه وفي شاة الحكم لا بد من البحث في المقصود وهو  
ليخرجه في شاة القنية لا بد من رؤية الصرع وقيا يطعمه لا بد من الذوق لا ذلك هو المعنى للمقصود  
**قال** ان رأى صحن الدار فلا خيار وان لم يشاهد سيقن بها وكن لك اذا راى خارج الدار او اشجار  
البستان من خارج وعند ذرة لا بد من دخول اهل البيوت والاصح جواب الكتاب على وفاق عادتهم  
ولا بنية فان دورهم ترك متفا وتبينوا منذ فاما اليو فلا بد من الدخول في اهل الدار والتفاوض  
والنظر الى اظاهر يوقع العلم بالداخل **قال** نظر الوكيل كنظر المشتري حتى لا يدركه الهام من عيب  
ولا يكون نظر الرسول كنظر المشتري وهذا عند اخصافه وقالها سواء وله ان يرى قال مخر  
معناه الوكيل بالقض فاما الوكيل بالشراء فوريته تسقط الخيار باجماع لهما انه توكل بالقض  
اسقاط الخيار فلا يملك ما لم يتوكل به وصار اختيار العيب والمنسحق والاستقاط قصد وله ان يقضي  
نوعان تام وهو ان يقبض وهو بماه وناتقص هو ان يقبضه مستورا وهذا لان تمامه يتم  
الصفقة ولا يتم مع بقاء خيار الروية والموكل ملكه بتوغيه فلذلك الوكيل متى قبض الموكل  
هو براه سقط الخيار فكذلك الوكيل لا طلاق التوكيل واذا قبضه مستورا انتهى التوكيل  
بالناقص منه فلا يملك اسقاطه قصد بعد ذلك بخلاف خيار العيب لانه لا يمنع تمام  
الصفقة فيتم القبض مع بقاء خيار الشرط على خلاف اولم فالموكل لا يملك التمام من غير  
قوله لا يعلم ان قال في بعض النسخ ان السداد لا يقع على الثوب الذي لا يتلف بالقبض بل على غيره

قول البائع ان التغير حدث وسبب و ظاهره لا اذا بعدت المدة على ما قاله الوان الظاهر شاهد

[illegible]



بعد سقوطه ونحوه قاضیان و هو الاربعه (در مستقی) ۱۲ ص ۱۷۸

[illegible]

له قوله والنزا الخ وفيها اشترى حماسا تعلوه الحمر ويا ترونه في دبره وقعت هذه بنجاسرى فاجاب عبد الملك النسيق

له قوله والكفر عيب إلى واصحابنا جميع الله تعالى قالوا الكفر عيب فذكره في العقد لا يكره على وجه الشرط بل على وجه البرى من العيب وكأنه اشتراه على أنه معيب فاذا هو سليم الملبس طوع ٢١

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

ينحل بالتحقة قال لكفر  
 فيتحل الرغبة فلو اشتروا  
 الكافر يستعمل فيه كما يستعمل  
 مستحاضة فهو عيب لأن  
 عشقسته فيها عند البرح  
 هو الصحيح قال إذا حدث  
 لأن في الرضا راداً بالبيع  
 الرجوع بالنقصان لأن  
 به عيباً رجع بالعيب لا  
 ذلك لأن لا متناع لحق  
 هو بالبيع حابساً للبيع  
 اطعم على عيب رجع بق  
 عنه ولا وجهاً لبيعها  
 الحق الشرع لا محققاً  
 فلا يكون بالبيع حابساً  
 الصغير خالطاً ثم اد

١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

لم يتفرغ عن صحبتي ولا نيتي  
 لا يدركه إلا خروا إلى العيب  
 جزلة العيب قال فلو كانت  
 قلة الناس ويعتبرون لا ارتفاع  
 لا فتر إذا انضم اليك  
 ع عليك انما لم يمنع فلا  
 يعود معيبا فامتنع ولا بد  
 لا يرضى بالضر قال  
 عيب حادث فان قال لباؤه  
 فالباؤه يضر برده معيبا  
 لم يرجع شيء كان الوجود  
 قطع الثوب خطا واصبغ  
 بالزيادة لا كونه الى الفسخ  
 امتنع أصلا وليس للباؤه  
 لعيب جمع بالنقصان كان  
 ان من اشترى ثوبا ف  
 نقصان ولو كان الولد كبيع

[illegible]





هذا هو الكتاب الذي كتبه في توفيق الله تعالى وهدى ربه لي في بيان ما يتعلق بالبيع والشراء من حيث البيع والشراء وما يتعلق بالبيع والشراء من حيث البيع والشراء وما يتعلق بالبيع والشراء من حيث البيع والشراء

في البيع والشراء من حيث البيع والشراء وما يتعلق بالبيع والشراء من حيث البيع والشراء وما يتعلق بالبيع والشراء من حيث البيع والشراء وما يتعلق بالبيع والشراء من حيث البيع والشراء وما يتعلق بالبيع والشراء من حيث البيع والشراء

في البيع والشراء من حيث البيع والشراء وما يتعلق بالبيع والشراء من حيث البيع والشراء وما يتعلق بالبيع والشراء من حيث البيع والشراء وما يتعلق بالبيع والشراء من حيث البيع والشراء وما يتعلق بالبيع والشراء من حيث البيع والشراء

فأسد فان لم ينتفع به رجع بالثمن كله لا يرد له شيء من ثمنه فلو كان البيع باطلا ولا يعتبرا لم يرد له شيء من ثمنه فلو كان البيع باطلا ولا يعتبرا لم يرد له شيء من ثمنه فلو كان البيع باطلا ولا يعتبرا لم يرد له شيء من ثمنه

له قوله التسليم على الكسر الخ الفتوى على قولنا لا على قول الشافعي ٢٧ كما اشار اليه سليم مرستم بانزجيت قال هذا اذا كان المشتري لم يكسره اما لو كسره فاسد رجع بنقصان ما كسره ولا يرد له لان الكسر عيب حادث (بنية ٣٩)

[illegible]

البائع اذا انكر قيام البيع للحال لا يخاف عند الامام حتى يبرهن المشتري لنتوجه المخصوصة على البائع ١٢ شرح المجلة  
لسليم رستم با نر ص ١٠٩٥ قال فترى على قول الامام الاعظم كما علمت -

فوجد ببعضه عيباً رده كله واخذ كله وقراده بعد القبض لان المكيل اذا كان من جنس واحد  
فهو كشئ واحد لا ترى فيه بيع من احد وهو الكسر فحده وقيل هذا اذا كان في وطء واحد وان كان  
في وعاءين فهو منزلة عبد بين حتى يرد الوعاء الذي جدد فيه لعيبه وان الاخر ولو استحق بعضه  
فلا خيار له في رده ما بقي لان القبض والتبعض في الاستحقاق لا يمنع تمام الصفقة لان تمامها برضاء  
العاقلة لا برضا المالك هذا اذا كان بعد القبض اما لو كان ذلك قبل القبض ان يرد الباقي لتفرق  
الصفقة قبل التمام وان كان ثوباً فله الخيار لا التشقيص في عيب وقد كان وقت البيع حيث ظهر  
الاستحقاق في المكيل والموزون ومن اشترى بجاوية فوجد بها فحاً قذراً واما او كانت جارية ففكر في ردها  
فهو رضاء لان ذلك ليس فسخاً ولا استبقاء بخلاف خيار الشتر لان الخيار هنا لا للاستبقاء ولا للاستعمال  
فلا يكون الركوب سلفاً وان كان يترها على انهما او ليس قسيماً او ليست بجاهل علفاً فليس برضاء اما  
الركوب للرفادة سبيل الشراء والجواب في السعة واشترى العلف محمول على ما اذا كان الجمل بدلهما  
اما الصعوبة والخبرة او لو كان العلف في عدل واحد واما اذا كان بحد بدلهما لا لعدم ما ذكرناه  
بكون رضاء قال من اشترى عبداً قد سرق ولم يعلم به فقطع عند المشتري اربعة ويأخذ الثمن  
عند اربعة فمرة وقال يرجع ما يبيع قيمته سارقاً او غير سارق وعلى هذا الخلاف اذ قيل يستحب  
في بدلهما نفع والحاصل ان منزلة الاستحقاق عند وعزلة العيب عنه هما ان الموجود في بدلهما نفع  
سبيل القطع والقتل وانما لا ينافي المالكية ففقد العقد فيه لكنه متعيب فيرجع بقصانه عند  
تعذر رده وصار كما اذا اشترى جارية حامل فماتت في يده بالولادة فان رجع بفضل  
القبض على ثمن الشراء

فمنه قوله وياخذ الثمن عند أبي حنيفة الخ الفقوى على قول أبي حنيفة راجع لا على قول الصحاحين كما يعلم من صيغة ملحق الذي  
حيث قدم قول الامام واخر دليلهما وذكرنا لك في اول الكتاب عادة الملتقى وان شئت راجعت الملتقى فانظر ص ٥١

فمنه قوله وياخذ الثمن عند أبي حنيفة الخ الفقوى على قول أبي حنيفة راجع لا على قول الصحاحين كما يعلم من صيغة ملحق الذي  
حيث قدم قول الامام واخر دليلهما وذكرنا لك في اول الكتاب عادة الملتقى وان شئت راجعت الملتقى فانظر ص ٥١

كتاب البيع



ما بين قيمته كالحمل إلى غير حامل في المناسبات الوجوب في يد البائع والوجوب يفضل إلى المشتري فيكون  
 الوجود مضطراً إلى السبب السابق كما إذا قيل المصنوع قطع بعد المرد بجنايته وجدت في يد  
 الفاعل كما ذكر من المسألة ممنوعة ولو شتر في يد البائع شتر في يد المشتري فقطع بها عندهما  
 يرجع بالنقصان كما ذكرنا وعندنا لا يرد به دون رضا البائع للعيب الحادث ويرجع ربع الثمن  
 وأقله البائع قبل ثلثة أرباع لأن اليد من اليد من نصفه وقد تلفت بأجنائيتين وفي أحدهما  
 الرجوع فيتنصف ولو تداولته الأيدي ثم قطع في يد الأخير رجع الباعة بعضهم على بعض  
 عنده كاف في الاستحقاق وعندنا يرجع الأخير على بائعه ولا يرجع بائعه على بائعه لأنه بمنزلة  
 العيب قوله في الكتاب ولم يعلم المشتري يقيد على هذا فهما لأن العلم بالعيب رضا به و  
 لا يفيد على قوله في الصحيح لأن العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع قال ومن باع عبداً شراً  
 بالبراءة من كل عيب فليس له أن يرد به بعد ثمان لم يسم العيوب بعد ما وقال المشافعي لا يصح البراءة  
 بناء على مذهبه أن البراءة عن الحقوق المجهولة لا يصح فهو يقول أن البراءة معنى التملك  
 يرتد بالرد وتملك المجهول لا يصح ولأن الجمالة في الاستقاط لا تنفع في المنازعة وإن كان  
 في ضمنه التملك لعدم الحاجة إلى التسليم فلا تكون مفسدة ويدخل في هذه البراءة  
 العيب الموجود والحادث قبل القبض في قول أبي يوسف سراً وقال محمد لا يدخل فيه  
 الحادث وهو قول زفر لأن البراءة تتناول الثابت ولا يوجب يوسف أنه الغرض من  
 العقد بأسقاط حقه عن صفة السلامة وذلك بالبراءة عن الموجود والحادث  
 لا يوجب الرجوع في قول أبي يوسف لأن البراءة لا تكون مفسدة ويدخل في هذه البراءة  
 العيب الموجود والحادث قبل القبض في قول أبي يوسف سراً وقال محمد لا يدخل فيه  
 الحادث وهو قول زفر لأن البراءة تتناول الثابت ولا يوجب يوسف أنه الغرض من  
 العقد بأسقاط حقه عن صفة السلامة وذلك بالبراءة عن الموجود والحادث

له قوله في قول أبي يوسف كذا في الفتوى على قول أبي يوسف كذا في إشارته إليه سليم يستمر بار للبناء في شرح المجلة ناقلاً

باب البيع المنكس  
 واذا كان احد الطرفين او كلاهما محررا فالبيع فاسد كالبيع بالميتة والدم والخنزير  
 وكذا اذا كان غير مملوك كالحرقا للعبد المضعيف هذه فصول في بيعها تفصيل ثمانية اشياء  
 فنقول البيع بالميتة والدم باطل وكذا بالخنزير فاسد لوجود حقيقة البيع وهو مبادلة المال فان هذه الاشياء  
 لا تعد مالا عند احد الطرفين بالبيع بالخمر والخنزير فاسد لوجود حقيقة البيع وهو مبادلة المال بالمال فانه  
 مال عند البعض والباطل لا يفيد مالا التصرف ولو هلك المبيع فيه المشتري فيكون امانة عند البعض  
 المشايخ لا العقد غير معتبر في القبض باذن المالك وعند البعض يكون مضمونا لا يكون امانة جالا  
 المقبوض على سواء قيل الاول قول حنفية والثاني قولهما كما في بيع ام الولد والمالك بغير امانته  
 انشاء الله تعالى والفساد يفيد المالك عند اتصال القبض ويكون المبيع مضمونا في المشتري فيه  
 وفي خلاف الشافعي وسنينة بعد هذا انشاء الله تعالى وكذا بيع الميتة والذئابة والخمر باطل لانها ليست  
 اموالا فلا تكون محل البيع والبيع بالخمر والخنزير ان كان قبل بالدين كان له اثمهم والدان اثير  
 فالبيع باطل ان كان قبل بعين فالبيع فاسد حتى يملك ما يقابل وان كان لا يملك عين الخمر والخنزير  
 ووجه الفرق ان الخمر والخنزير مال عند اهل الذم لا عند غيرهم فاما ان الشارع امر  
 باهانته وترك اعزازه وفي ملكه بالعقد مقصود اعزازه لانها لا تملك حتى يشتريها بالدرهم  
 فالدراهم غير مقصودة لكونها وسيلة لما انها تجب في الذمة وانما المقصود الخمر فقط التقوى  
 بتجاولها واشترى الثوب بالخمر ومشتري الثوب انما يقصد تملك الثوب بالخمر وفيه اعزاز  
 الثوب دون الخمر فبقى ذكر الخمر معتبرا في تملك الثوب لان حق نفس الخمر في تملك الثوب  
 له قوله وقيل الاول قول ابي حنيفة الخ الفتي على قوله ابي حنيفة رحمه الله تعالى كما رجحت جمعية المجلة قوله في المجلة (المادة

# باب البيع المنكس

واذا كان احد الطرفين او كلاهما محررا فالبيع فاسد كالبيع بالميتة والدم والخنزير  
 وكذا اذا كان غير مملوك كالحرقا للعبد المضعيف هذه فصول في بيعها تفصيل ثمانية اشياء  
 فنقول البيع بالميتة والدم باطل وكذا بالخنزير فاسد لوجود حقيقة البيع وهو مبادلة المال فان هذه الاشياء  
 لا تعد مالا عند احد الطرفين بالبيع بالخمر والخنزير فاسد لوجود حقيقة البيع وهو مبادلة المال بالمال فانه  
 مال عند البعض والباطل لا يفيد مالا التصرف ولو هلك المبيع فيه المشتري فيكون امانة عند البعض  
 المشايخ لا العقد غير معتبر في القبض باذن المالك وعند البعض يكون مضمونا لا يكون امانة جالا  
 المقبوض على سواء قيل الاول قول حنفية والثاني قولهما كما في بيع ام الولد والمالك بغير امانته  
 انشاء الله تعالى والفساد يفيد المالك عند اتصال القبض ويكون المبيع مضمونا في المشتري فيه  
 وفي خلاف الشافعي وسنينة بعد هذا انشاء الله تعالى وكذا بيع الميتة والذئابة والخمر باطل لانها ليست  
 اموالا فلا تكون محل البيع والبيع بالخمر والخنزير ان كان قبل بالدين كان له اثمهم والدان اثير  
 فالبيع باطل ان كان قبل بعين فالبيع فاسد حتى يملك ما يقابل وان كان لا يملك عين الخمر والخنزير  
 ووجه الفرق ان الخمر والخنزير مال عند اهل الذم لا عند غيرهم فاما ان الشارع امر  
 باهانته وترك اعزازه وفي ملكه بالعقد مقصود اعزازه لانها لا تملك حتى يشتريها بالدرهم  
 فالدراهم غير مقصودة لكونها وسيلة لما انها تجب في الذمة وانما المقصود الخمر فقط التقوى  
 بتجاولها واشترى الثوب بالخمر ومشتري الثوب انما يقصد تملك الثوب بالخمر وفيه اعزاز  
 الثوب دون الخمر فبقى ذكر الخمر معتبرا في تملك الثوب لان حق نفس الخمر في تملك الثوب



[illegible][illegible]

قبل ان يوطأ له باع ما يملكه ولا في حطيرة اذا كان لا يؤخذ له بصيد لا يغيره مقل التسليم ومعه  
 اذا اخذ ثمر القاية فيها ولو كان يؤخذ من غير حطيرة جاز لا اذا اجتمعت فيها بانفسها ولو لم يسلحها المذبل  
 لعدا الملك **قال** ولا يبيع الطير في الهواء لا يغيره مقل قبل الاخذ وكذا الوارثه من يده لا يغيره  
 مقدور التسليم ولا يبيع الحجل ولا الشياح لئلا يبيعه عن بيع الحجل وحجل الحبله وكان فيه غرابة  
**قال** لا يبيع في الضرع للغر ففساه انتفاخ ولا يبيعه في كفة الحبله باياد في حطيط المبيع  
**قال** لا يبيع في الضرع الغنم لان من الله واصا ولا يجوز ان لا يبيعه من اسفل في حطيط المبيع بغيره في حطيطه  
 لا يبيعه في حطيطه لان من الله واصا ولا يجوز ان لا يبيعه من اسفل في حطيط المبيع بغيره في حطيطه  
 القطع وقد صح انه يبيع في الضرع الغنم عن لبن خضره وسمن لبن وهو حجة على ابن يوسف  
 في هذا الصرح حيث يجوز بيعه في غيره **قال** جازع في السقف وذراع من ثوبه في القطع او لم يذكرا  
 لا يبيعه تسليما لا يبيعه في حطيطه اذا باع عشرة را هن من ثوبه فضا لا يبيعه في تبعية ولو لم يكن  
 معين لا يبيعه في حطيطه لا يبيعه في حطيطه البائع الذراع اقلع الجذع قبل ان يفسخ المشتري يعود  
 صحيح الزوال المفسد بخلاف اذا باع الثوب في الثوب والذراع في المبيع حيث لا يكون صحيحا وان شقها  
 واخرج المبيع لان في مجموعها اجزاء اياها الجذع فعين **قال** وضرة القانصن هو ما يخرج

لا يبيعه في حطيطه لا يبيعه في حطيطه البائع الذراع اقلع الجذع قبل ان يفسخ المشتري يعود  
 صحيح الزوال المفسد بخلاف اذا باع الثوب في الثوب والذراع في المبيع حيث لا يكون صحيحا وان شقها  
 واخرج المبيع لان في مجموعها اجزاء اياها الجذع فعين **قال** وضرة القانصن هو ما يخرج

لا يبيعه في حطيطه لا يبيعه في حطيطه البائع الذراع اقلع الجذع قبل ان يفسخ المشتري يعود  
 صحيح الزوال المفسد بخلاف اذا باع الثوب في الثوب والذراع في المبيع حيث لا يكون صحيحا وان شقها  
 واخرج المبيع لان في مجموعها اجزاء اياها الجذع فعين **قال** وضرة القانصن هو ما يخرج

لا يبيعه في حطيطه لا يبيعه في حطيطه البائع الذراع اقلع الجذع قبل ان يفسخ المشتري يعود  
 صحيح الزوال المفسد بخلاف اذا باع الثوب في الثوب والذراع في المبيع حيث لا يكون صحيحا وان شقها  
 واخرج المبيع لان في مجموعها اجزاء اياها الجذع فعين **قال** وضرة القانصن هو ما يخرج

لا يبيعه في حطيطه لا يبيعه في حطيطه البائع الذراع اقلع الجذع قبل ان يفسخ المشتري يعود  
 صحيح الزوال المفسد بخلاف اذا باع الثوب في الثوب والذراع في المبيع حيث لا يكون صحيحا وان شقها  
 واخرج المبيع لان في مجموعها اجزاء اياها الجذع فعين **قال** وضرة القانصن هو ما يخرج



منہا یہ سبب ہے کہ  
ان سبب سے کہ وہاں سبب ہے کہ  
ان سبب سے کہ وہاں سبب ہے کہ

ما خبركنا  
انما هي من صفات  
انسان  
صلى الله عليه وسلم  
ادركه في علمه  
مما انما نزل في نفسه  
توحيده  
ويعني  
فلا يدرى  
في كل البصيرة  
عوضا وكره  
واما ان يشك

[illegible][illegible]



[illegible]

فسقط الوسيط العلو وحده فباع صاحبا العلو علوه لم يجز لان حق التعلل ليس ان كان المال يمكن

أحرازة والمأكل هو المحل للبيع بخلاف التيسر حيث يتجوسعه بغير الأرض اتفاق الروايات ومفرد في

رواية وهو اختيار مشايخنا في نسخة لا يمحط من الماء ولهذا يضمن بالانلاف وله قسط من الثمن على

ما تذكر في كتاب الشرب قال بيع الطريق رهينة جاز وبيع مسيل الماء رهينة باطل المسألة

تحتما وجهين سرورقة الطرق والمسلا ويبيع حق المرور والتسهيل فان كان الاول فوجلا لفرق

من السالتة ان الطية معلوم لان له طولاً و عرضاً معلوماً و اما السيل فمجهول لانه لا يدرى قد

هـ أشبهوا من الكائنات كان الشاذ فنفى سعة العر وستان ووجه الفق و الحمد الحسن

حالة من الامراض المزمنة او عيادته الطرية (الساعة السطوح) في

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم منتهى الحجة والبرهان على كل من كفر بالله ورسوله

فأما ما لا يعلم قدره إلا الله تعالى

یہاں بعض بے گھر لوگ آقا سید المتابع امام حسینؑ کے حوالے سے کہتے ہیں کہ وہ ایک عید

قال من باع عارية فاداهو غلام فابيع بينهما بجلال اذا باع بشتا فاداهو حجة حيث يتعبد  
 اسی محوئے الی باع العینہ یعنی ذکرہ تذکر الخیر

البيع ويخبروا الفرد بينه على الأصل الذي ذكرناه في كتابنا لهذا وهو أن الاشتراك مع التسمية إذا

اجتماعاً في مختلف الجنس يتعلق العقد بالسمي يبطل لانعدام موافق محمد بن الحسن بعلو الشارح  
اسم الشارح الى السمي بالتعلق بالجنس المذكور في العقد

المسمى ١٢

العقد ١٣

ويعقد الموجوده ويخير لفيوات الوصف لمن اشترى عبد اعلیٰ نه خبان فاذا هو كاتب وحي

**مسألتہ الذکر الاشیء من بنی دم جنان للتفاوت فی الاعراض و فی الحيوانات جنس**

واحد للتقارب فيها وهو المعنى في هذا دون الأصل كما نخل والذئس جنسان

المجلد ١ - العدد ٢ : المدة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ (العدد ١) : المدة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤



له قوله لا يجوز البيع الثاني إلى سياتي نظيره في الصفحة ١٢٣ حيث قال صاحب الدرر المعاني معناه الأمر ببيع العينة

قوله لا يجوز البيع الثاني إلى سياتي نظيره في الصفحة ١٢٣ حيث قال صاحب الدرر المعاني معناه الأمر ببيع العينة

قوله لا يجوز البيع الثاني إلى سياتي نظيره في الصفحة ١٢٣ حيث قال صاحب الدرر المعاني معناه الأمر ببيع العينة

قوله لا يجوز البيع الثاني إلى سياتي نظيره في الصفحة ١٢٣ حيث قال صاحب الدرر المعاني معناه الأمر ببيع العينة

والوذاي والزند ينجي على قالوا لحسان مع اتحاد اصلها قال من اشترى جارية بالكف من محالة  
لونسية فقبضها كاشرا معها من البائع بخمسة مائة قبل ان ينقذ الثمن لا يجوز البيع الثاني وقال الشافعي  
يجوز لان الملك قد تحفيها بالقبض فصار البيع من البائع ومن غيره سواء وصار كالبائع بمثل  
الثل لا لولوا لزيادة او بالعرض لنا قول عائشة فخر بنتا لمرأة وقد باعت بستامة بعد ما  
اشترت بثمان مائة بثمن اشترت ابغى نبيد بن ارقم ان الله تعالى بطل حجه وحججه مع رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم ان لم يتبعه كان الثمن لغيره من غير ان يرضى به فاذ وصل اليه البيع وثبتت المقاصة  
بقوله افضل خمسة مائة وذلك بالعرض بخلاف ما اذا باع بالعرض لان الفضل انما يظهر عند الحاجة

قوله لا يجوز البيع الثاني إلى سياتي نظيره في الصفحة ١٢٣ حيث قال صاحب الدرر المعاني معناه الأمر ببيع العينة

قوله لا يجوز البيع الثاني إلى سياتي نظيره في الصفحة ١٢٣ حيث قال صاحب الدرر المعاني معناه الأمر ببيع العينة

انما منية على شرار ما باق اقل ملاح قبل ان  
 قوله من فروع السواد المقدرة  
 انما منية على شرار ما باق اقل ملاح قبل ان  
 قوله من فروع السواد المقدرة  
 انما منية على شرار ما باق اقل ملاح قبل ان  
 قوله من فروع السواد المقدرة

[illegible]



البائع شهر أو دار على أن يسكنها أو على أن يعرضه المشتري درهما أو على أن يهدي له هدية لأنه  
شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لأحد المتعاقدين ولا يفسد البيع ولا يفسد العقد  
والسكنى يقابلها ما شئ من الثمن يكون اجارة في بيع ولو كان لا يقابلها ما يكون اجارة في بيع  
وقد عي النبي عن صفقتين في صفقة قال ومن باع عينا على كسيلة إلى رأس الشهر  
فالبائع فاسد لأن الأصل في البيع العين باطل فيكون شرط فاسدا وهذا لأن الجبل شتر فحيا  
فيلقي بالديون دون الأعيان قال ومن اشترى جارية لأجلها فالبائع فاسد والأصل أن  
افرادها بالعقد لا يصح استثناءه من العقد وأجل من هذه القبيل هذه الآية بمنزلة أطراف الحيوان  
لا اتصال به به خلقه وبغير الأصل يتناولها الاستثناء يكون على خلاف الموجب فلم يصح فيه  
شرط فاسدا والبيع يبطل بطل الكتابة والاجارة والرهن بمنزلة البيع لا تبطل بالشروط الفاسدة  
غير أن المفسد في الكتابة ما يتمكن في صلب العقد منها والهبة والصدقة والنكاح والخلع والصلح  
عن دم العمد لا يبطل باستثناء الحمل بل يبطل الاستثناء لأن هذه العقود لا تبطل بالشروط  
الفاسدة وكذلك الوصية لا تبطل لكن يفسد الاستثناء حتى يكون الحمل ميراثا أو جارية وصية  
الوصية لاخت الميراث والميراث يحرم فيما في البطن بخلافه إذا استثنى خذمه أو أهله أو الميراث  
لا يحرم فيها قال ومن اشترى ثوبا على أن يقطعه البائع ويخطه قسيصا أو قبعا فالبائع  
فاسد لأنه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لأحد المتعاقدين ولا يفسد البيع ولا يفسد العقد  
على ما قال ومن اشترى ثوبا على أن يقطعه البائع ويخطه قسيصا أو قبعا فالبائع  
ووجه ما بينا وفي الاستحسان يجوز للتعامل فيه فصار كصباغ الثوب وللتعامل جوازنا

كتاب البيوع

من قولنا لا يفسد البيع ولا يفسد العقد وفيه منفعة لأحد المتعاقدين ولا يفسد البيع ولا يفسد العقد  
والسكنى يقابلها ما شئ من الثمن يكون اجارة في بيع ولو كان لا يقابلها ما يكون اجارة في بيع  
وقد عي النبي عن صفقتين في صفقة قال ومن باع عينا على كسيلة إلى رأس الشهر  
فالبائع فاسد لأن الأصل في البيع العين باطل فيكون شرط فاسدا وهذا لأن الجبل شتر فحيا  
فيلقي بالديون دون الأعيان قال ومن اشترى جارية لأجلها فالبائع فاسد والأصل أن  
افرادها بالعقد لا يصح استثناءه من العقد وأجل من هذه القبيل هذه الآية بمنزلة أطراف الحيوان  
لا اتصال به به خلقه وبغير الأصل يتناولها الاستثناء يكون على خلاف الموجب فلم يصح فيه  
شرط فاسدا والبيع يبطل بطل الكتابة والاجارة والرهن بمنزلة البيع لا تبطل بالشروط الفاسدة  
غير أن المفسد في الكتابة ما يتمكن في صلب العقد منها والهبة والصدقة والنكاح والخلع والصلح  
عن دم العمد لا يبطل باستثناء الحمل بل يبطل الاستثناء لأن هذه العقود لا تبطل بالشروط  
الفاسدة وكذلك الوصية لا تبطل لكن يفسد الاستثناء حتى يكون الحمل ميراثا أو جارية وصية  
الوصية لاخت الميراث والميراث يحرم فيما في البطن بخلافه إذا استثنى خذمه أو أهله أو الميراث  
لا يحرم فيها قال ومن اشترى ثوبا على أن يقطعه البائع ويخطه قسيصا أو قبعا فالبائع  
فاسد لأنه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لأحد المتعاقدين ولا يفسد البيع ولا يفسد العقد  
على ما قال ومن اشترى ثوبا على أن يقطعه البائع ويخطه قسيصا أو قبعا فالبائع  
ووجه ما بينا وفي الاستحسان يجوز للتعامل فيه فصار كصباغ الثوب وللتعامل جوازنا

له قوله وفي الاستحسان يجوز للتعامل فيه الخ ومقتضى هذا أنه لو حدث عرق في شرط غير الشرط في الفعل و  
الشرب والقبحا به أن يكون معتبرا إذا لم يؤد إلى المنفعة والظن ما حرمناه في رسالتنا المسماة بشرح العرف



المراد من قوله في البيع ما لا يملكه الباعع ان يملكه الباعع في نفسه او في غيره من الناس او في ملكه او في ملك غيره من الناس او في ملكه او في ملك غيره من الناس

المراد من قوله في البيع ما لا يملكه الباعع ان يملكه الباعع في نفسه او في غيره من الناس او في ملكه او في ملك غيره من الناس او في ملكه او في ملك غيره من الناس

المراد من قوله في البيع ما لا يملكه الباعع ان يملكه الباعع في نفسه او في غيره من الناس او في ملكه او في ملك غيره من الناس او في ملكه او في ملك غيره من الناس

المراد من قوله في البيع ما لا يملكه الباعع ان يملكه الباعع في نفسه او في غيره من الناس او في ملكه او في ملك غيره من الناس او في ملكه او في ملك غيره من الناس

المراد من قوله في البيع ما لا يملكه الباعع ان يملكه الباعع في نفسه او في غيره من الناس او في ملكه او في ملك غيره من الناس او في ملكه او في ملك غيره من الناس

المراد من قوله في البيع ما لا يملكه الباعع ان يملكه الباعع في نفسه او في غيره من الناس او في ملكه او في ملك غيره من الناس او في ملكه او في ملك غيره من الناس

المراد من قوله في البيع ما لا يملكه الباعع ان يملكه الباعع في نفسه او في غيره من الناس او في ملكه او في ملك غيره من الناس او في ملكه او في ملك غيره من الناس

المراد من قوله في البيع ما لا يملكه الباعع ان يملكه الباعع في نفسه او في غيره من الناس او في ملكه او في ملك غيره من الناس او في ملكه او في ملك غيره من الناس

[illegible]

الفصل في احكامه  
 اشرطه ان يكون له من المال شرطه  
 للمبيع في المكاتب  
 من ابي عبد الله المدبر

[illegible]

فيما اذا اشترى من رجل ثيابا بدينار فباعها بدينارين فربما يترتب له ربح في البيع لا يترتب له ربح في البيع لان الثمن في البيع هو الذي كان عليه في الشراء

فيما اذا اشترى من رجل ثيابا بدينار فباعها بدينارين فربما يترتب له ربح في البيع لا يترتب له ربح في البيع لان الثمن في البيع هو الذي كان عليه في الشراء

فيما اذا اشترى من رجل ثيابا بدينار فباعها بدينارين فربما يترتب له ربح في البيع لا يترتب له ربح في البيع لان الثمن في البيع هو الذي كان عليه في الشراء

لا قضاء التصرف ففرض البيع مشروع وبه يقال نعمه كذا في انما الخطي ما يجره كما في البيع وقت السلم  
وانما ثبت الملك قبل القبض كذا في يودي الى تقرير الفساد المجاوز اذ هو واجب الرفع بالاسترداد  
في الامتناع عن المطالبة ولو كان السبب قد ضعف لمكان اقترانه بالقبض في شرطه ففرض  
بالقبض فافادة الحكم بمنزلة الهبة والميتة ليست بمال فاعدا الركن ولو كان المحرم منها  
فقد خرجناه وشي آخر هو ان في المخر الواجب هو القيمة وهي ثمنه لا ثمنه شرط ان يكون  
القبض اذن البائع وهو الظاهر لا ان يكتفي به كذا في اذ قبضه في العقد استسنا وهو الصلح في البيع  
تسليط منه على القبض فاذا قبضه بغيره قبل الاقتران لم يمكن له تسليط السابق وكذا القبض في  
الهبة في جعل العقد يصح استسنا وشرط ان يكون في العقد عوض كل واحد منهما مال ليتحقق

فيما اذا اشترى من رجل ثيابا بدينار فباعها بدينارين فربما يترتب له ربح في البيع لا يترتب له ربح في البيع لان الثمن في البيع هو الذي كان عليه في الشراء

فيما اذا اشترى من رجل ثيابا بدينار فباعها بدينارين فربما يترتب له ربح في البيع لا يترتب له ربح في البيع لان الثمن في البيع هو الذي كان عليه في الشراء

فيما اذا اشترى من رجل ثيابا بدينار فباعها بدينارين فربما يترتب له ربح في البيع لا يترتب له ربح في البيع لان الثمن في البيع هو الذي كان عليه في الشراء

فيما اذا اشترى من رجل ثيابا بدينار فباعها بدينارين فربما يترتب له ربح في البيع لا يترتب له ربح في البيع لان الثمن في البيع هو الذي كان عليه في الشراء

فيما اذا اشترى من رجل ثيابا بدينار فباعها بدينارين فربما يترتب له ربح في البيع لا يترتب له ربح في البيع لان الثمن في البيع هو الذي كان عليه في الشراء

والمشروع ما يكون مرضيا والقبض ما لا يكون مرضيا فينبغي عدم اصل العقد لضرورة النفي ومقتضاه ولكننا نقول مرجح النفي  
الاقتضا وعلى وجه يكون المنع مختارا فيه ... وذلك لايكون الاجد تقرير المشروع مشروعا باعتبار هذا الاصل ١٢ المبسوط ص ٢٣ ج ١٣

ركن البعير وهو مبادلة المال بالمال فيخرج عليه البيع بالميتة والذئب والحر والريح والشمع مع ثمنه  
الزمن قيمة في ذوات القيمة ما في ذوات الامثال يميزه المثل لانه مضمون بنفسه بالقبض فبالقبض

وهذا لان المثل صورة ومعنى عدل من المثل فحقه قال ولكل واحد من المتعاقدين فحقه  
للفساد وهذا قبل القبض اهره لانه لم يقدر حكمه فيكون الفسخ امتناعا مما يبعد القبض اذا كان الفسخ  
في أصل العقد لقوة وان كان الفساد بشرط زائد فلهذا الشرط ذلك وان لم يكن لقوة الحق الا انه

لم يتحقق الرضا في حق المثل قال فان باعه المشتري فذبيحة لانه ملكه فذلك التصرف فيه  
وسقط حق الاسترداد لانه لم يتعلق حق العبد بالثاني نقصا لاول الحق لشرع حق العبد مقدر كجدة  
وكان الاول مشروع باصلا موزوعا والثاني مشروع باصلا موصفا فلا يعارضه مجرد الوصف ولا يترتب  
حصول تسليط من جهة البائع بل ان تصير المشتري في الدار المشفوعة لان كل واحد منهما حق

ولستويان في المشروعية وما حصل تسليط من الشفع قال ومن اشترى عبدا بغير اذن خذير  
فقبضه واعتقه او باعه او هب وسلمه فهو كاتر وعليه القيمة لما ذكرنا انه ملكه بالقبض فيفقد

تصريفه وبكالاته قد هلك فلهذه القيمة وبالبعير والهيبة انقطع الاسترداد على ما ذكرت  
والرهن نظير البعير لانه لا ضمان الا ان يتحقق الاسترداد في المكاتب فلهذا الرهن لزوال المانع

قال الرهن البعير لانه لا ضمان الا ان يتحقق الاسترداد في المكاتب فلهذا الرهن لزوال المانع  
من البعير لانه لا ضمان الا ان يتحقق الاسترداد في المكاتب فلهذا الرهن لزوال المانع

له قوله ولكل واحد من المتعاقدين فسخره الخ لانه الحقوق والفاسدة من ابواب الربا معنى فلا يجوز للمسلم الاستغفار  
عليها بل يفسخها كما صرح به صاحب الهداية في ص كتاب الشهادات ١٦١ ج ٣ حيث قال لان الانسان قلما

منه قوله ولكل واحد من المتعاقدين فسخره الخ لانه الحقوق والفاسدة من ابواب الربا معنى فلا يجوز للمسلم الاستغفار  
عليها بل يفسخها كما صرح به صاحب الهداية في ص كتاب الشهادات ١٦١ ج ٣ حيث قال لان الانسان قلما

بجور من سائر طرق الحقوق والفاسدة وكل ذلك بالمرء



امتناع اقال وليس للبائع في البيع الفاسدان يأخذ المبيع حتى يرد الثمن لان المبيع مقابل به

فَكَذَّاعِلِي وَرِثَتِهِ وَغُرْمَاتُهُ بَعْدَ فَوَاتِهِ كَالرَّاهِنِ ثُمَّ اِنْ كُنْتُ رَاهِمُ الثَّمَنِ قَائِمَةً يَأْخُذُهَا بَعْدِيهَا لَمْ يَكُنْهَا تَعِينِ

باع دارا بعا فاسدا فبناها المشتري فعليه قيمته عند ان حقيقته رواه يعقوب في الجامع الصغير

ضعف من حق البائث حتى يحتاج فيه إلى القضاء ويطلب التأخير في الحق البائث ثم اضعف  
 اضعف من حق البائث حتى يحتاج فيه إلى القضاء ويطلب التأخير في الحق البائث ثم اضعف  
 اضعف من حق البائث حتى يحتاج فيه إلى القضاء ويطلب التأخير في الحق البائث ثم اضعف

فإنقطع حق الاسترداد كالبيع بحال أو في الشقيع كذا في قوله ثم لنسليط ولها لا يبطل منه المستر  
أي كالمطهر جامع الاسترداد  
أي لا يابل عدم التسليط في الشقيع

في كتاب الشفعة وان حو الشفعة مبنى على نقطه عرجى الباعث بالبيع او بغيره على حد  
 اي بغيره او بغيره

والله اعلم والى الله ناقدنا في الحق فلم تتعلوا الا في بعثنا فلم تترك الخش ولا في

وَمِنْهُمْ النُّوعُ لِعَقْدِهَا تَعَيَّنَ حَقِيقَةً وَفِيهَا لَا تَعَيَّنَ سَجْمَةً مِنْ خِثَانِ مَيْتَعَلَقٍ

سری پرمیالیہ کی ایک اور شاخ ہے جس کا نام ہے "سری پرمیالیہ کی ایک اور شاخ ہے جس کا نام ہے"۔

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسمًا من مواسم الخير والبر  
والإحسان والعدل والرحمة  
والشفقة واللين والسهولة  
والطراوة والنعومة والبرقة  
والجلال والكرام والهيبة  
والعظمة والسمو والرفعة  
والعز والتمجيد والثناء  
والشكر والحمد والثناء  
والعظمة والسمو والرفعة  
والعز والتمجيد والثناء  
والشكر والحمد والثناء

[illegible]

اشارة بهيئت انشا حبيب  
 و بهيئت ضابطه  
 و بهيئت ضابطه

فانما هو على قولهم انما هو  
فانما هو على قولهم انما هو

كتاب

عبدی بن عبد الرحمن بن عبد الوہاب بن عبد اللہ بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصی بن کلاب بن مرہ بن کاعل بن لؤی بن غالب بن فہر بن مالک بن النضر بن کنانہ بن خزیمہ بن معدنہ بن عدنان بن آدم علیہ السلام

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام  
الذي جعل القرآن

لا يبين ان الامم  
في يد خصمها  
فانها عايد فرج  
فانها عايد فرج  
فانها عايد فرج

[illegible]

سلامة المبيع أو تقدير الثمن وعند فساد الملك ينقلب الحقيقة شبهة والشبهة تنزل  
 الى شبهة الشبهة والشبهة هي المعبرة دون النازل عنها قال وكذا  
 اذا ادعى على آخر مالا ففضاه اياه فترصاد قاله لم يكن عليه شيء وقد  
 ربح المداعى في الدراهم يطيب له الربح لان الخبث لفساد الملك ههنا لان  
 الدين وجب بالتسمية ثم استحق التصديق وبذلك المستحق ملوك فلا يعمل فيما يتعين

### فصل فيما يكره

قال ونهر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجحش وهو ان يزيد في الثمن ولا يبرء الشراء لغير  
 غيره قال عليه السلام لا تشا جشوا قال وعن الترمذ عن علي بن ابي طالب قال لا يستأجر الرجل على اخم  
 ولا ينط على خطبة اخيه ولا في ذلك اياك شأوا وضرا وهذا اذا ارضى المتعاقدان على مبلغ  
 ثمن في المساومة اما اذا لم يكن احدهما الى الاخر فهو بيع من يزيد ولا بأس به على ما ذكره  
 وما ذكرناه محل النهي في النكاح ايضا قال عن تلقى الحب وهذا اذا كان يضر باهل البلاء كان  
 لا يضر باسب الا اذا التمس السعة على الوارد فيمن يكره ما فيه من الغرور الضيق قال وعن بيع  
 الحاضر للبائس فقد قال لا يبيع الحاضر للبائس وهذا اذا كان اهل البلاء وقطع عوز وهو بيع  
 اهل البلد وطعم في الثمن العالي لما فيه من الاضرار لهم اما اذا لم يكن كذلك لا بأس به لانعدام  
 الضرر قال والبيع عند اذان الجمعة قال الله تعالى قد ذر البيع ثم فيها خلال بواجب السعي على  
 بعض الوجوه وقد ذكرنا الاذان المعتبر في كتابنا لصلوة قال كل ذلك يكره لما ذكرناه ولا  
 يقس به البيع لار الفساد في معنى خارج زائد لاني صلح العقار في غير ارض الصحة قال لا بأس

قوله المبيع او تقدير الثمن وعند فساد الملك ينقلب الحقيقة شبهة والشبهة تنزل الى شبهة الشبهة والشبهة هي المعبرة دون النازل عنها قال وكذا اذا ادعى على آخر مالا ففضاه اياه فترصاد قاله لم يكن عليه شيء وقد ربح المداعى في الدراهم يطيب له الربح لان الخبث لفساد الملك ههنا لان الدين وجب بالتسمية ثم استحق التصديق وبذلك المستحق ملوك فلا يعمل فيما يتعين

قوله المبيع او تقدير الثمن وعند فساد الملك ينقلب الحقيقة شبهة والشبهة تنزل الى شبهة الشبهة والشبهة هي المعبرة دون النازل عنها قال وكذا اذا ادعى على آخر مالا ففضاه اياه فترصاد قاله لم يكن عليه شيء وقد ربح المداعى في الدراهم يطيب له الربح لان الخبث لفساد الملك ههنا لان الدين وجب بالتسمية ثم استحق التصديق وبذلك المستحق ملوك فلا يعمل فيما يتعين

قوله المبيع او تقدير الثمن وعند فساد الملك ينقلب الحقيقة شبهة والشبهة تنزل الى شبهة الشبهة والشبهة هي المعبرة دون النازل عنها قال وكذا اذا ادعى على آخر مالا ففضاه اياه فترصاد قاله لم يكن عليه شيء وقد ربح المداعى في الدراهم يطيب له الربح لان الخبث لفساد الملك ههنا لان الدين وجب بالتسمية ثم استحق التصديق وبذلك المستحق ملوك فلا يعمل فيما يتعين

قوله المبيع او تقدير الثمن وعند فساد الملك ينقلب الحقيقة شبهة والشبهة تنزل الى شبهة الشبهة والشبهة هي المعبرة دون النازل عنها قال وكذا اذا ادعى على آخر مالا ففضاه اياه فترصاد قاله لم يكن عليه شيء وقد ربح المداعى في الدراهم يطيب له الربح لان الخبث لفساد الملك ههنا لان الدين وجب بالتسمية ثم استحق التصديق وبذلك المستحق ملوك فلا يعمل فيما يتعين

قوله المبيع او تقدير الثمن وعند فساد الملك ينقلب الحقيقة شبهة والشبهة تنزل الى شبهة الشبهة والشبهة هي المعبرة دون النازل عنها قال وكذا اذا ادعى على آخر مالا ففضاه اياه فترصاد قاله لم يكن عليه شيء وقد ربح المداعى في الدراهم يطيب له الربح لان الخبث لفساد الملك ههنا لان الدين وجب بالتسمية ثم استحق التصديق وبذلك المستحق ملوك فلا يعمل فيما يتعين

بيع من يريه وتفسيره مذكور في كتاب النكاح بآخره قد جازى ببيع من يريه ولا يبيع  
 الفقراء والحاجة مائة اليه نوع من اقال ومن ملك مملوكين صغيرين احلوا وحرهم  
 محرم من الاخر لم يفرق بينهما وكذلك ان كان احدهما كبيرا والاصل في قوله من فرق بين  
 والد ولد هاتين الله بينهما وبين احبته يوم القيامة وهو النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 لعلي بن ابي طالب اخوين صغيرين ثم قال له ما فعل الغلامان فقال بعت احدهما فقال ادرك  
 ادرك ويدى احدى ارجله وكان الصغير يستانس بالصغير الكبير الكبير يتعاهد فكان في  
 بيع احدهما قطعة الاستيناس والمنعم من التعاهد وفي ترك الرحمة على الصغار وقد اوعده  
 عليه ثمن المنعم معلول بالقرابة المحرمة للنكاح حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب ولا قريب غير  
 محرم ولا يدخل فيه الزوجان حتى جاز التفريق بينهما لان النضر في خلاف القياس يقتصر  
 على مورده ولا بد من اجتماعهما في ملكه لما ذكرنا حتى لو كان احدهما الصغير والاخر  
 الصغير لا بأس ببيع واحد منهما ولو كان التفريق يوجب مستحق لا بأس به كذلك احدهما بالجنسية  
 وبسببها بالدين وردت بالعيان النظر اليه دفع الضرر عنه لا الاصل فيه قال فان فرق كره  
 له ذلك جاز العقد وعن ابي يوسف انه لا يجوز في قرابة الولادة ولو لم يولد في غيرها وعنه انه لا يجوز  
 في جميع ذلك لما روينا فان الامر بالادراك والوفا لا يكون الا في المبيع الفاسد ولما ان ركن البيع  
 من اهله في الكراهة ليعنه معا وفتاى كراهة الاستيناس وان كانا كبيرين فلا بأس بالتفريق  
 ان الذي يريه وتفسيره مذكور في كتاب النكاح بآخره قد جازى ببيع من يريه ولا يبيع

وکی  
ادواتیلا  
فی القول  
او غیر  
قبل القبض  
علی خلاف  
جنس  
اشتن اول  
یک اصل  
قوله فموز  
عبره  
پوز  
اس

کتاب  
مع  
اللفظ  
ما اتصاه  
من غیر  
النحو  
تخصیص  
لفظ  
الاقاات  
بمنسب  
افضخ  
والفخ  
تعیید  
نفا  
کو  
کو  
کو

[illegible][illegible]

باب الاقالة

بئس ما لا نولي في معنى ما ورد بالنص وقد خرج انهم فرق بين حاريتة وسيزين وكانتا امتين اختبن  
 فيهما ما لا نولي في معنى ما ورد بالنص وقد خرج انهم فرق بين حاريتة وسيزين وكانتا امتين اختبن  
 باب الافتالة  
 الا قال التجارزة في البيع بمثل الثمن الاول لقوله من قال ناد ما بيعت قال الله عز وجل يوم القيامة  
 ولا العقبه حقهما في مكان فبعد فالحاجتهما فان شرط اكثر منه او اقل قال الشر باطل ويخرج مثل الثمن الاول والاصل  
 ان الافتالة في حق المتعاقدين ببيع جديد في حق غيرهما لان لا يمكن جعله فسخا فتبطل ادها عند ابن حنيفة  
 وعند ابن يوسف هو بيع الا ان لا يمكن جعله بيعا فيجعل فسخا الا ان يمكن فبطل فعند محمد هو فسخ الا اذا تعد  
 جعله فسخا فيجعل بهما الا ان يمكن فبطل ليجوز اللفظ للفسخ والرفع منه يقال قلني عشرة فيوم قضيت بها فاعتد  
 محل غل محله هو البيع لا الزمان ببيع في حق الثالث ولا يبي يوسف ان صبا دلة المال بالمال بالتراضي

[illegible][illegible][illegible]

له قوله باب الاقالة التي هي بيع جديد في حق غير المتعاقدين وفي حقهما البعد القبض نسخ فان تعذر تبعضهما



هذا هو حد البيع ولهذا يبطل هلاك السلعة بدو العيب تثبت بالشبهة لهذا الحكم البيع  
 وان لم يقط بقطا لا فائدة لان البرهنة على الاقوال عند المشتري اي البيع على المشتري ١٢ اقول ١٣ اي في ثبوت  
 المشايخ ١٤ على ما بينه وبين المشتري ١٥ اقول ١٦ اي في ثبوت  
 ان يكون لا فائدة بطلان البيع بدو العيب تثبت بالشبهة لهذا الحكم البيع  
 الذي هو بطلان البيع بدو العيب تثبت بالشبهة لهذا الحكم البيع  
 ان يكون لا فائدة بطلان البيع بدو العيب تثبت بالشبهة لهذا الحكم البيع  
 الذي هو بطلان البيع بدو العيب تثبت بالشبهة لهذا الحكم البيع

وهذا هو حد البيع ولهذا يبطل هلاك السلعة بدو العيب تثبت بالشبهة لهذا الحكم البيع  
 وان لم يقط بقطا لا فائدة لان البرهنة على الاقوال عند المشتري اي البيع على المشتري ١٢ اقول ١٣ اي في ثبوت  
 المشايخ ١٤ على ما بينه وبين المشتري ١٥ اقول ١٦ اي في ثبوت  
 ان يكون لا فائدة بطلان البيع بدو العيب تثبت بالشبهة لهذا الحكم البيع  
 الذي هو بطلان البيع بدو العيب تثبت بالشبهة لهذا الحكم البيع  
 ان يكون لا فائدة بطلان البيع بدو العيب تثبت بالشبهة لهذا الحكم البيع  
 الذي هو بطلان البيع بدو العيب تثبت بالشبهة لهذا الحكم البيع

لا فائدة لان البرهنة على الاقوال عند المشتري اي البيع على المشتري ١٢ اقول ١٣ اي في ثبوت  
 المشايخ ١٤ على ما بينه وبين المشتري ١٥ اقول ١٦ اي في ثبوت  
 ان يكون لا فائدة بطلان البيع بدو العيب تثبت بالشبهة لهذا الحكم البيع  
 الذي هو بطلان البيع بدو العيب تثبت بالشبهة لهذا الحكم البيع  
 ان يكون لا فائدة بطلان البيع بدو العيب تثبت بالشبهة لهذا الحكم البيع  
 الذي هو بطلان البيع بدو العيب تثبت بالشبهة لهذا الحكم البيع

لا فائدة لان البرهنة على الاقوال عند المشتري اي البيع على المشتري ١٢ اقول ١٣ اي في ثبوت  
 المشايخ ١٤ على ما بينه وبين المشتري ١٥ اقول ١٦ اي في ثبوت  
 ان يكون لا فائدة بطلان البيع بدو العيب تثبت بالشبهة لهذا الحكم البيع  
 الذي هو بطلان البيع بدو العيب تثبت بالشبهة لهذا الحكم البيع  
 ان يكون لا فائدة بطلان البيع بدو العيب تثبت بالشبهة لهذا الحكم البيع  
 الذي هو بطلان البيع بدو العيب تثبت بالشبهة لهذا الحكم البيع

والقول في المباح في البيع فيه وان تقاضا تجوز الاقالة بعد هلاك واحدهما  
ولا تبطل بهلاك احدهما لان كل واحد منهما مبيع وكان البيع باقيا والله اعلم بالصواب

**باب المراجعة والتولية**

**قال المراجعة نقل ملكه بالعقد الاول مع زيادة ربح والتولية نقل ملكه بالعقد الاول**

بالثمن الاول من غير زيادة ربح والبيعان جائزان لاستيفاء شرائط الجواز الحاجة ماسة الى هذا  
النوع من البيع لان الغالب لا يمتنع والتجارة تحتاج الى استبعاد فعل الذي لا يمتنع ويطلب نفسه مثل ما  
اشترى من زيادة ربح فوجب الجواز ما لم يكن مبنيا على امانة ولا حرازا عن النجاسة وعن  
شبهتهما وقد جازان النبي صلى الله عليه وسلم لما اراد الهجرة اتباع ابو بكر بن عبد ربه فقال له النبي صلى الله  
عليه واله وسلم ولني احدهما فقال هو لك بغير شيء فقال عليه السلام اما بغير شيء فلا قال  
ولا تصح المراجعة والتولية متى يكون العوض مائلا مثل ان اذ الحريكين لمثل لو ملكه ملكه بالقيمة  
ولو كان المشتري بامر مراجعة فمن يملك ذلك البديل وقيل لا يبره به وهو اوشى من المكيل موضحا ان  
لا يقيده على الوفاء بالثمن وان باعه بغيره بزيادة لا يجوز لانه لا يبره به من امكن بعض قيمته لانه  
ليس من ذوات الامثال ويجوز ان يضيف الى اسل مال جرة القضا والطرار والصنيع والقتل  
ولجرة حمل الطعام لان العرف جاريا لحاق هذه الاشياء به اسل مال في مادة التجارة لان كل ما  
يزيد في المبيع او في قيمته يلحق به هذا هو الاصل ما عدا ما يهبط من هذه الصفة لان الصنيع واخوانه  
يزيد في العين والمحل في القيمة والقيمة تختلف باختلاف المكان وقيل قاطع بكونه لا يقول بغيره  
بكذا كذا يكون كذا يوسق الغنم بمنزلة المحل بخلاف جرة الراعي وكل ما يستلحقه لا يوسق  
بقيتها ثم تقايلا وقد خصصت الدنانير رجب بالدنانير لا بما دفع ولو سكتا عن الثمن ايضا وقت الاقالة رجب  
الثلث الاول وكذا لو شرط فيها غير الثمن الاول او اكثر منه اراقل ما يحتاجه بالثلث الاول ويبطل الشرط حتى اذا دفع المباح

والقول في المباح في البيع فيه وان تقاضا تجوز الاقالة بعد هلاك واحدهما  
ولا تبطل بهلاك احدهما لان كل واحد منهما مبيع وكان البيع باقيا والله اعلم بالصواب

**باب المراجعة والتولية**

**قال المراجعة نقل ملكه بالعقد الاول مع زيادة ربح والتولية نقل ملكه بالعقد الاول**

بالثمن الاول من غير زيادة ربح والبيعان جائزان لاستيفاء شرائط الجواز الحاجة ماسة الى هذا  
النوع من البيع لان الغالب لا يمتنع والتجارة تحتاج الى استبعاد فعل الذي لا يمتنع ويطلب نفسه مثل ما  
اشترى من زيادة ربح فوجب الجواز ما لم يكن مبنيا على امانة ولا حرازا عن النجاسة وعن  
شبهتهما وقد جازان النبي صلى الله عليه وسلم لما اراد الهجرة اتباع ابو بكر بن عبد ربه فقال له النبي صلى الله  
عليه واله وسلم ولني احدهما فقال هو لك بغير شيء فقال عليه السلام اما بغير شيء فلا قال  
ولا تصح المراجعة والتولية متى يكون العوض مائلا مثل ان اذ الحريكين لمثل لو ملكه ملكه بالقيمة  
ولو كان المشتري بامر مراجعة فمن يملك ذلك البديل وقيل لا يبره به وهو اوشى من المكيل موضحا ان  
لا يقيده على الوفاء بالثمن وان باعه بغيره بزيادة لا يجوز لانه لا يبره به من امكن بعض قيمته لانه  
ليس من ذوات الامثال ويجوز ان يضيف الى اسل مال جرة القضا والطرار والصنيع والقتل  
ولجرة حمل الطعام لان العرف جاريا لحاق هذه الاشياء به اسل مال في مادة التجارة لان كل ما  
يزيد في المبيع او في قيمته يلحق به هذا هو الاصل ما عدا ما يهبط من هذه الصفة لان الصنيع واخوانه  
يزيد في العين والمحل في القيمة والقيمة تختلف باختلاف المكان وقيل قاطع بكونه لا يقول بغيره  
بكذا كذا يكون كذا يوسق الغنم بمنزلة المحل بخلاف جرة الراعي وكل ما يستلحقه لا يوسق  
بقيتها ثم تقايلا وقد خصصت الدنانير رجب بالدنانير لا بما دفع ولو سكتا عن الثمن ايضا وقت الاقالة رجب  
الثلث الاول وكذا لو شرط فيها غير الثمن الاول او اكثر منه اراقل ما يحتاجه بالثلث الاول ويبطل الشرط حتى اذا دفع المباح

والقول في المباح في البيع فيه وان تقاضا تجوز الاقالة بعد هلاك واحدهما  
ولا تبطل بهلاك احدهما لان كل واحد منهما مبيع وكان البيع باقيا والله اعلم بالصواب

**باب المراجعة والتولية**

**قال المراجعة نقل ملكه بالعقد الاول مع زيادة ربح والتولية نقل ملكه بالعقد الاول**

بالثمن الاول من غير زيادة ربح والبيعان جائزان لاستيفاء شرائط الجواز الحاجة ماسة الى هذا  
النوع من البيع لان الغالب لا يمتنع والتجارة تحتاج الى استبعاد فعل الذي لا يمتنع ويطلب نفسه مثل ما  
اشترى من زيادة ربح فوجب الجواز ما لم يكن مبنيا على امانة ولا حرازا عن النجاسة وعن  
شبهتهما وقد جازان النبي صلى الله عليه وسلم لما اراد الهجرة اتباع ابو بكر بن عبد ربه فقال له النبي صلى الله  
عليه واله وسلم ولني احدهما فقال هو لك بغير شيء فقال عليه السلام اما بغير شيء فلا قال  
ولا تصح المراجعة والتولية متى يكون العوض مائلا مثل ان اذ الحريكين لمثل لو ملكه ملكه بالقيمة  
ولو كان المشتري بامر مراجعة فمن يملك ذلك البديل وقيل لا يبره به وهو اوشى من المكيل موضحا ان  
لا يقيده على الوفاء بالثمن وان باعه بغيره بزيادة لا يجوز لانه لا يبره به من امكن بعض قيمته لانه  
ليس من ذوات الامثال ويجوز ان يضيف الى اسل مال جرة القضا والطرار والصنيع والقتل  
ولجرة حمل الطعام لان العرف جاريا لحاق هذه الاشياء به اسل مال في مادة التجارة لان كل ما  
يزيد في المبيع او في قيمته يلحق به هذا هو الاصل ما عدا ما يهبط من هذه الصفة لان الصنيع واخوانه  
يزيد في العين والمحل في القيمة والقيمة تختلف باختلاف المكان وقيل قاطع بكونه لا يقول بغيره  
بكذا كذا يكون كذا يوسق الغنم بمنزلة المحل بخلاف جرة الراعي وكل ما يستلحقه لا يوسق  
بقيتها ثم تقايلا وقد خصصت الدنانير رجب بالدنانير لا بما دفع ولو سكتا عن الثمن ايضا وقت الاقالة رجب  
الثلث الاول وكذا لو شرط فيها غير الثمن الاول او اكثر منه اراقل ما يحتاجه بالثلث الاول ويبطل الشرط حتى اذا دفع المباح

له قوله لم يبيعه مراحمة وهذا عند ابن حنيفة في قوله لا خلا قالها وهو رقيق وقوله او ثوب حجر

الدر المختار (قوله حجر) اي عن المحيط ومعنى كون قول الامام اوثق اى احوط ما علمت من ان الشبهة

على ان لا يبيعه مراحمة... الذي لو كان في موضع... على ان لا يبيعه مراحمة... الذي لو كان في موضع... على ان لا يبيعه مراحمة... الذي لو كان في موضع...

لا يزيد في العين والمعنى وبخلاف اجرة التعليق لان ثبوت الزيادة لمعنى فيه وهو حادثة فان اطلع  
المشتري على خيانة في المراهمة فبها يخيّر عند ابن حنيفة رحمه الله ان شاء اخذها بجميع الثمن  
وان شاء تركه وان اطلع على خيانة في التولية اسقطها من الثمن قال ابو يوسف في محط فيها اقول حجر  
يخير فيها الحجر ان اعتبر بالتسمية لكونه معلوما والتولية والمراحمية تزويج وترغيب فيكون  
وصفا مرغوبا فيه كوصف السلافة فيختار بغيره ولا يبي يوسف انه اصل فيه كونه تولية  
ومراحمية ولهذا ينعقد بقوله ليتك بالثمن الاول او بعثك مراحمة على الثمن الاول اذا كان ذلك  
معلوما فلا بد من البناء على الاول وذلك بالخط غير انه يحط في التولية قدرا لخيانة من المال  
وفي المراهمة منه ومن الربح ولا يبي حنيفة رده انه لو لم يحط في التولية لا يتبقى تولية لانه يزيد  
على الثمن الاول فيتعذر التصرف فحين الحط وفي المراهمة لو لم يحط يتبقى مراحمة وان كان يتفاوت  
الربح فلا يتغير المتصرف فمكن القول بالتحيز فلو هلك قبل ان يرد او خسر في البيع لم يضر جميع  
الثمن في الروايات الظاهرة لا يخرج خياره ليقابله شيء من الثمن كخيار الوتة والشرط بخلاف خيار  
العيب لانه مطالب بتسليم لفاتم فيسقط ما يقابلها عنه عجزه قال من اشترى ثوبا ببيع  
ثم اشتراه فان باعه مراحمة طرح عن كل ربح كان قبل ذلك فان كان استغرق الثمن لم يبيعه مراحمة  
وهذا عند ابن حنيفة رده وقالا يبيعه مراحمة على الثمن الاخير حتى اذا اشترى ثوبا بعشرة وبأجرة  
بمئة عشر اشتراه بعشرة فانه يبيعه مراحمة بمئة ويقول قام على بمئة ولو اشتراه  
بعشرة وبأجرة بعشرين مراحمة ثم اشتراه بعشرة لا يبيعه مراحمة اصلا وعند هاشم مراحمة  
على العشرة في الفصلين لها ان العقب الثاني عقد متجدد منقطع الاحكام عن الاول فيجوز

قوله... الذي لو كان في موضع... على ان لا يبيعه مراحمة... الذي لو كان في موضع... على ان لا يبيعه مراحمة... الذي لو كان في موضع...

الحقيقة هنا للتحيز عن الخيانة... الذي لو كان في موضع... على ان لا يبيعه مراحمة... الذي لو كان في موضع... على ان لا يبيعه مراحمة... الذي لو كان في موضع...







المشترى لأن البائع من باب التسليم لأن به يرضى المبيع معلوما ولا تسليم إلا بمحضه ولو كان البائع  
المشترى لأن البائع من باب التسليم لأن به يرضى المبيع معلوما ولا تسليم إلا بمحضه ولو كان البائع

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

٣٦  
هـ لا يخفى هؤلاء كافي التوريس والدر المنق والدر، وهذا على قول الامامين (اي الشيخين) ١٢ شرح: الجمله سليم، يتم بما نص ١٢٨ من القول على قول الشيخين لا علمت -

كتاب  
 البيوع  
 كتاب  
 البيوع

[illegible]

له قوله على ما بين في باب السلم الخ انظر هذا البحث في الصلاة ص ٩٩ ج ٣ حينئذ قال ومن اسلم في كسطة فلما حصل الاجل اشترى المسم اليه من رجل كذا وامور السهم

[illegible]





في قوله لا بد من هذا المعنى ..... لان مال الحربي ليس به مخصص بل هو مباح في نفسه الا ان المسلم المستامن منع من تملكه غير رضاه لانه من القدر والخيار له

في قوله لا بد من هذا المعنى ..... لان مال الحربي ليس به مخصص بل هو مباح في نفسه الا ان المسلم المستامن منع من تملكه غير رضاه لانه من القدر والخيار له

في قوله لا بد من هذا المعنى ..... لان مال الحربي ليس به مخصص بل هو مباح في نفسه الا ان المسلم المستامن منع من تملكه غير رضاه لانه من القدر والخيار له

عند لا بد من هذا المعنى ..... لان مال الحربي ليس به مخصص بل هو مباح في نفسه الا ان المسلم المستامن منع من تملكه غير رضاه لانه من القدر والخيار له

(بقية ٨٢)

له قوله يجوز بيع الحفنة والحفنة الخ وحرم الكل بعد ربحهم كما نقله اكمال البرهان

في قوله يجوز بيع الحفنة والحفنة الخ وحرم الكل بعد ربحهم كما نقله اكمال البرهان

في قوله يجوز بيع الحفنة والحفنة الخ وحرم الكل بعد ربحهم كما نقله اكمال البرهان

وهو المأخذ في المعيار الذي لا يمكن قوله مثلاً في كذا كذا في الذب عليه في زنا بوزن وانما  
ليخرج ليقول لا يجوز بيع الحفنة الذي هو في الواقع لا مثلاً في كذا كذا في الذب عليه في زنا بوزن وانما  
الحفنة بالحفنتين والتفاحة بالتفاحتين لان المساواة بالمعيار ولم يوجد فلم يتحقق الفضل لهذا  
كان مضموناً بالقيمة عند التلاف وعندها الشافعي في العلق في الطعم ولا يخص وهو المساواة  
فيما رما دون نصف الصاع فتوفي حكم الحفنة لانه لا تغير في الشرع بما دونهم ولو تبايعا مكيلاً  
او موزوا غير مطبوخينه متفاضلاً كما يجوز عندنا لوجوه القدر والجنس  
عندنا يجوز لعدم الطعم والشمية قال واذا عدم الوصفان الجنس والمعنى المضمون الجمل المتعلق  
والنساء اعدت اعدلة المحرمة ولا اصل فيها لباحة واذا وجد احرم التفاضل والنساء اوجود العلة واذا  
وجد احدهما وعدم الآخر حل لتفاضل وحرم النساء مثل نيلهم هروفي او حنطة في شعير  
فحرمه بوجوه الفضل بالوصفين وحرمة النساء باحد هما وقال الشافعي في الجبس بانفراد كل واحد من النساء  
لان بالنقدية وعدها لا يثبت لاشبهة الفضل وحقيقة الفضل غير طاع في حق بيع الواحد  
بلاثنين فالشبهة الاولى وانما مال الربوا من جهة نظر الى القدر والجنس والتقديسية وجبت فضلاً في  
المالية فتحقق شبهة الربوا وهي مانعة كالحقيقة لانه اذا سلم النقود في الزعفران ونحوه يجوز ان  
الوزن لانها لا ينفقان في صفة الوزن فان الزعفران يوزن بالاكتماء وهو مثنى يتعين بالتعيين  
النقود توزن بالسنتحات وهو مثنى لا يتعين بالتعيين ولو باع بالنقود موازنة وقبضها بالصر  
فها قبل الوزن وفي الزعفران واشباهه لا يجوز فاذا اختلفا في صورة ومعنى وحكم  
لم يجمعهما القدر من كل وجه فتزل الشبهة الى شبهة الشبهة وهي غير معتبرة

في قوله يجوز بيع الحفنة والحفنة الخ وحرم الكل بعد ربحهم كما نقله اكمال البرهان

في قوله يجوز بيع الحفنة والحفنة الخ وحرم الكل بعد ربحهم كما نقله اكمال البرهان



له قوله ويهون بيع الفلس بالفلسين ثم انظر هذا البحث في تكملة فتح الملاحم لولانا محمد بن عثمان دامت بركاتهم



كتاب البيوع  
في بيان حكم البيوع  
والاشارة الى ما فيها من  
الاشكال والاشتباهات  
والاجابة عنها  
والاشارة الى ما فيها من  
الاشكال والاشتباهات  
والاجابة عنها  
والاشارة الى ما فيها من  
الاشكال والاشتباهات  
والاجابة عنها

كتاب البيوع  
في بيان حكم البيوع  
والاشارة الى ما فيها من  
الاشكال والاشتباهات  
والاجابة عنها  
والاشارة الى ما فيها من  
الاشكال والاشتباهات  
والاجابة عنها  
والاشارة الى ما فيها من  
الاشكال والاشتباهات  
والاجابة عنها

كتاب البيوع  
في بيان حكم البيوع  
والاشارة الى ما فيها من  
الاشكال والاشتباهات  
والاجابة عنها  
والاشارة الى ما فيها من  
الاشكال والاشتباهات  
والاجابة عنها  
والاشارة الى ما فيها من  
الاشكال والاشتباهات  
والاجابة عنها

ولا بالسوي لان الجانسة باقية من وجه لا من اجزاء الخط والمعايير الكلي لكن الكلي غير  
مستقيم وبين الخطه لاكتنازها في مخطط حيات الخطه فلا يجوز ان كان الكلي ويجوز بيع  
الدقيق بالدقيق متساويا كليا لا يتحقق الشرط مع الدقيق بالسوي لا يجوز عندنا في حيفه متساويا  
ولا متساويا لا لا يجوز بيع الدقيق بالمقلية ولا بيع السوي بالخطه فلا يبيع اجزائها القليل الجانسة  
من وجه وعندنا في حيفه متساويا لا يتحقق الشرط مع الدقيق بالسوي لا يجوز عندنا في حيفه متساويا  
يشملها ولا يبيأ في بقوات البعض المقلية مع غير المقلية والعكس بالعكس قال في بيع اللحم  
بالجوان عندنا في حيفه متساويا لا يتحقق الشرط مع الدقيق بالسوي لا يجوز عندنا في حيفه متساويا  
المفتر الكلي يكون اللحم بمقابلة ما فيه من اللحم الباقي بمقابلة الشق لا ولو لم يكن كذلك يتحقق الربوا  
من حيث زيادة السقوط ومن حيث زيادة اللحم فصا كما لم يسميها انه باع الموزون ما ليس  
بموزون لان الحيوان لا يوزن عادة ولا يمكن مقارنته بالوزن لا يتحقق نفسه وتثقل اخرى  
بخلاف تلك المسألة لان الوزن في حال يعرفه لا بد من اذ من يميز بين الثمن والوزن والتجديد  
قال في بيع الرطب بالتمر مثلا بمثل عندنا في حيفه متساويا لا يتحقق الشرط مع الدقيق بالسوي لا يجوز عندنا في حيفه متساويا

كتاب البيوع  
في بيان حكم البيوع  
والاشارة الى ما فيها من  
الاشكال والاشتباهات  
والاجابة عنها  
والاشارة الى ما فيها من  
الاشكال والاشتباهات  
والاجابة عنها  
والاشارة الى ما فيها من  
الاشكال والاشتباهات  
والاجابة عنها

كتاب البيوع  
في بيان حكم البيوع  
والاشارة الى ما فيها من  
الاشكال والاشتباهات  
والاجابة عنها  
والاشارة الى ما فيها من  
الاشكال والاشتباهات  
والاجابة عنها  
والاشارة الى ما فيها من  
الاشكال والاشتباهات  
والاجابة عنها

سُئِلَ عَنْهُ يَنْقُصُ إِذَا جُفِيَ قِيلَ نَعَمْ فَقَالَ لَا ذِكْرَ لَهُ مِنَ الرُّطْبِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ أَهْدَى  
 إِلَيْهَا وَكُلَّ تَرْخِيدهَا كَمَا تَمَرٌ وَبَيْعُ التَّمْرِ بِمَا جَاءَ تَمَرًا وَيُنَاوِلُهُ لَوْ كَانَ تَمَرًا لَزَالِ الْبَيْعُ بِأَوَّلِ  
 الْحَدِيثِ إِنْ كَانَ غَيْرَ تَمَرٍ فَآخِرُهُ وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا اخْتَلَفَ النَّوْعَانِ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ  
 وَمَا رَأَوْا بِأَهْ عَلَى يَدَيْ بَنِي عِيَّاشٍ فِي مَوْضِعٍ عِنْدَ الثَّقَلَيْنِ قَالَ كَذَلِكَ لَعْنَتُ الْبُزْبِ يَعْنِي  
 هَذَا الْخِزْفَ وَالْوَجْهَ مَا بَيْنَهُ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ بِالْإِتِّفَاقِ عَتَارِبًا كَالْحَنْطَةِ الْمُقْلِيَةِ بِغَيْرِ الْمُقْلِيَةِ وَالرُّطْبِ  
 بِالرُّطْبِ يَجُوزُ مَتَمَّا نَاكِحًا لَعْنَتَنَا لَا تَبِيعُ التَّمْرَ بِالتَّمْرِ وَكَذَا بَيْعُ الْحَنْطَةِ الرُّطْبَةِ وَالْمِلْوَةِ لَمْ تَشْأَلْهُ أَوَّلًا بَيْتًا

[illegible]

له قوله وله ان الربط تمر الى الفتوى على قوله ابي حنيفة كما علمت صنيع الهداية حيث

اخر دليله وضعف دليل صاحبين ۱۲









لبيته ما ولد ما وجه الفرقان التي مطلقه فانها كما سمها مبيته فيظهر بها ملك من اصل  
والولد كان متصلا بها فيكون لها ما اقر ارجحة فاصح يثبت ملكا في الغدير وهو رضى الاخبار  
وقد اندفعت بآبائه بعد الانفصال فيكون الولد لم يولد قبل مدخل الولد في القضاء بلام تبعا وقيل  
يشترط القضاء بالولد والي شير المسائل فان القاضي اذ لم يعلم بالزوائد قال بغيره لا تدخل الزوائد في  
الحكم كذا الولد اذا كان في غيره لا يدخل تحت الحكم بلام تبعا وان من اشتبه عيدا فاذا هو وقيل  
العبد المشتري اشتري في عبد فان كان البائع حاضرا او غائبا غيبة معروفة لم يكن حل العبد شي  
وان كان البائع لا يرى ابن هو رجع المشتري على العبد ورجع البائع وان رهن عيدا مقرا  
بالعبودية فوجده حرام رجع عليه كل حال وعن ابن يوسف انه لا يرجع فيه الا ان الرجوع بالمعاوضة  
او بالكفالة والموجود ليس له الاخبار كما اذا قال الاجنبي ذلك وقال العبد رهن  
فان عده من المسائل الثانية وكما ان المشتري في الشراء معتدلا على امره واقراة ابي عبد الله في قوله  
له في الحرة فيجعل العبد بالامر بالشراء ضامنا للثمن له عند تعدد رجوعه على البائع فبعد للمعسر  
والضرر ولا تعدد الا فيما لا يعرف مكانه والبيع عقد معاوضة فامكن ان يجعل له حرة ضامنا  
للمسألة كما هو موجه بخلاف الرهن لانه ليس بمعاوضة بل هو وثيقة لاستيفاء عين حقه حتى  
يجوز الرهن بدل الضرر والمساوية مع حرة الاستبدال فلا يجعل له حرة ضامنا لاسف ولا  
الاجنبي لانه لا يباع بقر ولا يتحقق المفروق نظير مسالتنا قول المولى بايعوا عبدك هذا فان قد  
اذنت له فظهر الاستحقاق يجوز عليه بقبضته في موضع المسألة الضرر ان كان على قول حنيفة  
لان الدعوى شر في حرة العبد عند التناقص فيسأل الله تعالى ان كان الوضع في حرة  
له قوله قوله له ان المشتري الم والاصل ان التصريح بوجوب الضمان في ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة

الاجنبي لانه لا يباع بقر ولا يتحقق المفروق نظير مسالتنا قول المولى بايعوا عبدك هذا فان قد  
اذنت له فظهر الاستحقاق يجوز عليه بقبضته في موضع المسألة الضرر ان كان على قول حنيفة  
لان الدعوى شر في حرة العبد عند التناقص فيسأل الله تعالى ان كان الوضع في حرة  
له قوله قوله له ان المشتري الم والاصل ان التصريح بوجوب الضمان في ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة





عرض عليه هذا الكتاب فقال أبو يوسف سمعت ما رويت عن أبي حنيفة أن الحق جائز وإنما رويت أن الحق باطل وقال محمد بن جرير رويت في الحق جائز (بقية ٩٢)

كتاب  
 السيرة  
 في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 من مولده إلى هجرته  
 تأليف الشيخ محمد باقر المجلسي  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٠  
 الطبعة الأولى  
 دار المطبعة الخيرية  
 طهران - إيران



[illegible]

بقية ٩١ وثبات مذهب أبي حنيفة في صحة العتق بهذا لا يجوز، لتكذيب الأصل الفرع صرحا وأقل ما ههنا أن يكون في المسئلة  
روايات عن أبي حنيفة قال الإمام الشهيد قال أبو سليمان هذه رواية محمد عن أبي يوسف، ونحن سمعنا من أبي يوسف أنه لا يجوز بعتقه، فحق العتد  
عن ٣١٣ ج ٥

بطل البيعان طلبا اشترى ذلك لان التناقص لا يمنع صحة الاقرار فلهذا اشترى ان يساعد على  
 ذلك فيحقق الاتفاق بينهما فلهذا اشترى طلبا للمشتري قال بعض وذكر في الزيادات ان المشتري  
 اذا صدق مدعيه شقوا المينة على اقرار البائع انه المستحق وقبل وقروا ان العبد في هذه  
 المسألة في يد المشتري وفي تلك المسألة في يد غيره وهو المستحق وشرط الرجوع بالثمن  
 ان لا يكون العين سالما للمشتري قال محمد بن باع دار الرجل والحقها للمشتري في بناء  
 لم يضمن البائع عند ان حذيفة ربه وهو قول ابى يوسف ربه اخر او كان يقول او لا يضمن  
 البائع وهو قول محمد ربه وهو مسألة غصب العتق وسنبت في الغصب ان شاء الله تعالى والله اعلم

## باب السلم

السلم عقد مشرع في الكتاب هو اية المداينة فقد قال ربما بين اشهاد الله تعالى لجل الشلف الضمن  
 وانزل فيها الطول اية في كتابه تلا قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا بئعتم بدين الى اجل مسمى  
 فاكتبوا بالكتابة وهو ما جرى به عليه السلام ثم عن بيع ما ليس عند الانسان ورخص في  
 السلم والقياس وان كان ياباه ولكن ان كان ياباه ورجاه القياس ان يبيع العدم اذا البيع  
 هو السلم في قال وهو جائز في المكيلات والموزونات لقوله عليه السلام من سلم منكم  
 فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم والمراد بالموزونات غير الدنانير  
 لانها اثمان والمسلم فيه لا بد ان يكون مثنافلا يصح السلم فيها ثقيل يكون باطلا وقيل  
 ينقصد ببعائهم مؤجل تحصيل المقصود المتعاقد بين بحسب الامكان والعبرة في العتق  
 للعان والاولى صح لان النصيحة انما يجب في محل اوجب العقد فيه ولا يمكن ذلك

لحصول السلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم فقد قرئهم على اصل العقد وبنى شرطه

هذا هو السلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم والمراد بالموزونات غير الدنانير لانها اثمان والمسلم فيه لا بد ان يكون مثنافلا يصح السلم فيها ثقيل يكون باطلا وقيل ينقصد ببعائهم مؤجل تحصيل المقصود المتعاقد بين بحسب الامكان والعبرة في العتق للعان والاولى صح لان النصيحة انما يجب في محل اوجب العقد فيه ولا يمكن ذلك

له قوله باب السلم الخ وفي الحديث عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل المدينة فوجد هم

قال كذا في المذروعات لا يمكن ضبطه بذكر الذرع والصفة والصنع ولا بد منها لترفع الجمالة  
 فيتحقق شرط صحة السلم وكذا في المعدودات التي لا تتفاوت كالجنز والبيض لان المعدودات  
 المتقارب معلوم مضبوط الوصف مقدور التسليم فيجوز السلم فيه والصغير الكبير سواء  
 باصطلاح الناس على اهدار التفاوت بخلاف الطبخ والرمز لانهم يتفاوت احادها تفارقا  
 فاحشا وتفاوت الاحاد في المالية يعرف بالعدد في المتفاوت وعن ابن حنيفة مرة انه لا يجوز في  
 بيض النعامة لانه يتفاوت احادها في المالية ثم كما يجوز السلم فيها عددًا يجوز كميلا  
 وقال زفره لا يجوز كميلا لانه عددي وليس بمكيل وعنه ابنه لا يجوز عددًا  
 ايضا للتفاوت ولما كان المقدار مرة يعرف بالعدد وتارة بالكيل وانما صار معدودا  
 بالاصطلاح فيصير مكيلا باصطلاحهما وكذا في الفلوس عددًا وقيل هو عند  
 ابي حنيفة وابن يوسف مرة وعند محمد ولا يجوز لانها اثنان ولها اثنان في حقها باصطلاحهما  
 فبطل باصطلاحهما ولا يجوز تناوذا ذكرناه من قبل ولا يجوز السلم في الحيوان وقال الشافعي  
 يجوز كميلا يصير معلوما ببيان الجذر السن والنوع والصفة والتفاوت بعد ذلك يسير فاشبه  
 الثياب قلنا ان بعد ذكرها ذكر بقي فيه تفاوت فاحش في المالية باعتبار المعاني الباطنة فيفضي الى  
 المنازعة بخلاف الثياب لا يصنع للعباد فقلا يتفاوت الثوب اذا اجماع على موال واحد وقد صح  
 ان يبيع عليه السلم في الحيوان ويخط في جميع اجناسه حتى انصافه في ذلك  
 اطراف الرؤس الا كارع للتفاوت فيها اذ هو عددي متفاوت لا مقل لما قال ولا في الجلود عندنا  
 ولا في الحلب جزا ولا في الرطبة جزا للتفاوت الا اذا عرف ذلك بان يبين الجلود ما يشد به الحرمة

له قوله وقيل هو عند ابي حنيفة وابن يوسف مرة في القول بالحيثين كما اشار اليه محمد بن عابد بن حبيب قال وفيه خلاف محمد

ان شبر او ذراع فيمنع من ان كان على وجهه لا يتفاوت قال ولا يجوز السامحى يكون المسلم فيه  
 موجودا من حين العقد الى حين الحل حتى لو كان منقطعاً عند العقد موجوداً عند الحل او على  
 العكس ومنقطعاً فيما بين ذلك لا يجوز وقال الشافعى يجوز اذا كان موجوداً وقت الحل يجوز القدر على  
 التسليم حال وجوبه ولنا قوله عليه السلام لا تسلفوا في الثمار حتى يبدل صلاحها وكان القدر  
 على التسليم بالتحصيل فلا بد من استمرار الوجوه في مدة الاجل ليتمكن من التحصيل ولو انقطع  
 الحل في وقت التسليم بانحياز انشاء فسخ السالم وانشاء انتطير وجوده لان السالم قد صح والعجز  
 الطارى على شرب الزوال فصار كباقي المبيع قبل القبض قال ويجوز السالم في السيك المالح  
 وزنا معلوماً وضرباً معلوماً لا نسلم ان القدر مضبوط الوصف مقدور التسليم اذ هو غير  
 منقطع ولا يجوز السالم فيه عدداً للثفاوت قال ولا خير في السالم في السيك الطرى الا  
 في حينه وزنا معلوماً وضرباً معلوماً لانه ينقطع في زمان الشراء حتى لو كان في بلد لا ينقطع  
 مطلقاً وانما عني وزنا لا عدد المأخوذ وعن ابي حنيفة انه لا يجوز في لحم كلباً من اهل التمتع  
 اعتباراً بالسالم في اللحم عند قال لا خير في السالم في اللحم عند ابي حنيفة وقال اذا وصف من  
 موضعاً معلوماً بصفة معلومة جاز لانه موزون مضبوط الوصف كذا يصح بالمثل ويجوز  
 استقراره في زمانه وفيه الفضل بخلاف اللحم الطيب لانه لا يوصف موضع منه ولا يجهل  
 للثفاوت في قلة العظم وكثرة او في سمه وهو العلى اختلاف فصول السنن وهذه الجهات مفصية  
 الى المنازعة في خلوع العظم لا يجوز على الوجه الثاني وهو الاصح للتضمن بالمثل ممنوع وكذا الاستقرار  
 وبعد التسليم فالمثل عدل من القيمة ولا القبض يعاين فيعرف مثل المقبوض في قتيما الوصف

على قولها وهذا على الاصح من ثبوت الخلاف بينهم مجمع لأخرون ٢٢٩٩

البيع

الا تملكه التلافة وعليه الفتوى كما في البحر رشرح المجمع ١٣ رف الحقائق والحيرون الفتوى



لا يجوز السلم الا مؤجلا وقال الشافعي يجوز السلم الا مؤجلا لا مؤجلا ولا مؤجلا ولا مؤجلا  
 لا يجوز السلم الا مؤجلا وقال الشافعي يجوز السلم الا مؤجلا لا مؤجلا ولا مؤجلا ولا مؤجلا  
 لا يجوز السلم الا مؤجلا وقال الشافعي يجوز السلم الا مؤجلا لا مؤجلا ولا مؤجلا ولا مؤجلا  
 لا يجوز السلم الا مؤجلا وقال الشافعي يجوز السلم الا مؤجلا لا مؤجلا ولا مؤجلا ولا مؤجلا

قال لا يجوز السلم الا مؤجلا وقال الشافعي يجوز السلم الا مؤجلا لا مؤجلا ولا مؤجلا ولا مؤجلا  
 فلو سلمه السلم الى اجل معلوم فيما رويناه ولا يشترع رخصة دفعا لحاجة المفايش فلا بد من اجل  
 ليقدر على التحصيل فيفسله ولو كان قادرا على التسليم لم يوجد له رخص فبقى على الشافعي  
 قال لا يجوز السلم الا باجل معلوم لما رويناه ولا يجوز له ان يفتي بمفضية الى المنازعة كما في البيع  
 ولا اجل ادناه شهر قيل ثلثة ايام وقيل اكثر من نصف اليوم والاول اصح ولا يجوز السلم بمكيال  
 رجل بعينه ولا بذراع رجل بعينه معناه لا يعرف مقدار له لانه يتأخر فيه التسليم فربما  
 يصنع فيؤدي الى المنازعة وقد مر من قبل ولا بد ان يكون المكيال مما لا يتغير  
 ولا ينسبط كالقصاص مثلا فان كان مما يتكسر بالكسر كالزبيب والحجر لا يجوز للمنازعة لاني  
 وب الماء للتعامل فيه كذا روي عن ابي يوسف قال ولا في طعام قرية بعينها او ثمرة نخلة  
 بعينها لان تقديره افة فلا يقدر على التسليم واليه اشار عليا السلام حيث قال رأيت  
 لو اذهب الله تعالى الثمر لم يستحل احد كماله خبز ولو كانت النسبة الى قرية لبيان الصفة  
 لا بأس به على ما قالوا كاختصار اني بخاروا الساخي بفغانة قال لا يصح السلم عند  
 ابي حنيفة الا بسبع شرائط جنس معلوم كقولنا حنطة او شعير وتوع معلوم كقولنا سقية  
 او نخسبة ووصفه معلومة كقولنا جيد او ردي ومقدار معلوم كقولنا كذا اكيل كميال  
 معلوم وكذا وزننا واصل معلوم والاصل فيما رويناه والفقهاء فيهما بينا ومقدار  
 رأس المال اذا كان يتعلق العقد على مقدار كالكيل والموزون والمعدود وتسمية  
 المكان الذي يوفيه فيه اذا كان له محفل وموئنة وقال لا يحتاج الى تسمية رأس المال

لا يجوز السلم الا مؤجلا وقال الشافعي يجوز السلم الا مؤجلا لا مؤجلا ولا مؤجلا ولا مؤجلا  
 لا يجوز السلم الا مؤجلا وقال الشافعي يجوز السلم الا مؤجلا لا مؤجلا ولا مؤجلا ولا مؤجلا  
 لا يجوز السلم الا مؤجلا وقال الشافعي يجوز السلم الا مؤجلا لا مؤجلا ولا مؤجلا ولا مؤجلا  
 لا يجوز السلم الا مؤجلا وقال الشافعي يجوز السلم الا مؤجلا لا مؤجلا ولا مؤجلا ولا مؤجلا

له قوله والاصل اصح والواقلة شهر في الاصح وعليه الفتوى وروى مالك عن محمد وعليه الفتوى

لا يجوز السلم الا مؤجلا وقال الشافعي يجوز السلم الا مؤجلا لا مؤجلا ولا مؤجلا ولا مؤجلا  
 لا يجوز السلم الا مؤجلا وقال الشافعي يجوز السلم الا مؤجلا لا مؤجلا ولا مؤجلا ولا مؤجلا  
 لا يجوز السلم الا مؤجلا وقال الشافعي يجوز السلم الا مؤجلا لا مؤجلا ولا مؤجلا ولا مؤجلا  
 لا يجوز السلم الا مؤجلا وقال الشافعي يجوز السلم الا مؤجلا لا مؤجلا ولا مؤجلا ولا مؤجلا

[illegible]

إذا كان معينا ولا إلى مكان التسليم ويسلمه في موضع العقد فها تان مسائلتان ولهما في الأولى  
بالأشياء " بيان " أي تسليم الشيء المسلم فيه " الثاني المسألة التي  
أن المقصود يحصل بالأشارة فاشبه الثمن والجرعة وصار كالثوب لأنه لا يمكن أن يوجد بعضها زائفا  
ولا يستبدل في المجلس فلم يعلم قدره لا يندرك في كمي أو بما لا يقدر على تحصيل السلم في بيعت الخ  
رؤس المال والموهم في هذا العقد كما تحقق شرعه مع المنافي بخلاف ما إذا كان أصل المال  
نوبا لأن الذرع وصف فلا يتعلق العقد على مقداره ومن فروعه إذا سلم في جنسين ولم  
يبين رأس مال كل واحد منهما أو أسام جنسين ولم يبين مقدار واحد هما ولو هما في الثانية  
إن مكان العقد يتعين لوجود العقد الموجب للتسليم فيه ولا ينزاحمه مكان آخر في  
فحصي نظير أول أوقات المكان في الأوامر صار كالقرض والغصب وكان حذيفة من التسليم  
غير واجب في الحال فلا يتعين بخلاف القرض والغصب وإذا لم يتعين فالجها التقضي  
إلى المنازعة لأن قيم الأشياء تختلف باختلاف المكان فلا بد من البيان وصار كجهالة الصفة  
وعن هذا قال من قال من المشايخ إن الاختلاف فيه عنه بوجوب التحالف كما في المصفة وقيل على  
عكسه لأن تعيين المكان قضية العقد عندها وعلى هذا الخلاف الثمن والجرعة والقسيمة  
وصورتها إذا اقتسمادارا وجعل مع نصيب أحدهما شيئا له حمل ومؤنة وقيل لا يشترط ذلك في  
الثمن والصحيح أنه بشرط إذا كان مؤجلا وهو اختيار شمس الأئمة الشخص ردة وعندهما  
يتعين مكان الداء ومكان تسليم الدابة للإبقاء قال وهو لو يكن له حمل مؤنة لا يحتاج فيه  
إلى بيان مكان الإبقاء بالاجتماع لأنه لا يختلف قيمته ويوفيه في المكان الذي أسلفه وقال  
رضي الله عنه وهذه رواية الجامع الصغير والبورق وذكر في الأجازات أنه يوفيه في أي

[illegible][illegible]

اه قوله ولاي حنيعة ان التسليم الى الفتوى على قول ابي حنيفة لا على قول الصاحبين كما اشار اليه صاحب المتن في حيث قال والاول

[illegible][illegible][illegible][illegible]

مكان نشاء وهو الاحكام لان الاماكن كلها سواء كرا حوب في الحال ولو عتيا مكافا قيل  
لا يتعين لانه لا يقيد وقيل يتعين لانه يقيد سقوط خطر الطريق ولو عين المصير لم يحل ومثله  
يكفي بجمع تبين اطراف كبقية واحد فيما ذكرنا قال ولا يصح السلم حتى يقبض بل يسال  
قبل ان يفتا في ما اذا كان من التقود فلا يفتا في عمن يدين وقد نهي النبي عليه السلام عن الجا  
بالكاف وان كان عينا فلا زال السلم اخذ عاجل اجل اذا السلام والاسلاف ينبأان عن التعجيل  
فلا بد من قبض احد العوضين ليتحقق معنى الاسم ولا بد من تسليم المثل ليتقبل السلم اليه فيم  
فقد على التسليم ولهذا قلنا لا يصح السلم اذا كان فيه خيار الشرط او لاحدا من المتع تمام القبض لكونه  
من الانقضاء في حق الحكم وكذا لا ثبت فيه خيار الروية لانه غير مفيد بخلاف خيار العيب  
لانه لا يمنع تمام القبض لو اسقط خيار الشرط قبل الافتراق ورأس المال قائم جائزا للفسخ  
وقد نظيره وجعل الشرط جوهها في قولهم اعلام رأس مال وتجهله واعلام المسام فيه وتاجيله  
وبيان مكان الايقاع والقدرة على تحصيلها ان السلم ما تدرهم في كرجية مائة منها دين  
على السلم اليه ومائة نقد فالسلم في حصته الدين باطل لقوات القبض ويجوز في حصته النقد  
لا اجتماع شرائطه ولا يشيع الفساد لان الفساد طار اذا السلم وقع صحيحا وهذا لو نقد رأس المال  
قبل الافتراق صح الا انه يبطل بالافتراق لما بينا وهذا لان الدين لا يتعين في البيع الا ترى انهما  
لوتبايعا عينا بدين ثم تصادقا لان الدين يبطل البيع فينقد صحيحا قال ولا يجوز التصرف  
في رأس مال السلم والسلم فيه قبل القبض اما الاول فلما فيه من تقويت القبض المستحق بالعقد  
واما الثاني فلان السلم فيه مبيع والتصرف في المبيع قبل القبض لا يجوز ولا يجوز الشركة

[illegible]

والتولية في السلم فيه لا تنصرف فيه فان تقايلا السلم العيكن لان يشتري من المسلم اليه  
براس المال شيئا حتى يقضه كله لقوله عليه السلام لا تأخذوا سلفا منكم الا من اذنكم  
الفصح ولا تأخذوا سلفا بالبيع فلا يحل التصرف فيه قبل قبضه وهذا لان الفالة بيع جديد في حق  
ثالث ولا يمكن جعل السلم فيه مبيعا سقوطه فجعل راس المال مبيعا لانه دين مثله الا انه  
لا يجب قبضه في المجلس لانه ليس في حكم الابتداء من كل وجه وفيه خلاف زفره وحجة  
عليه ما ذكرناه قال ومن سلم في كرخطة فلما حل الاجل اشترى المسلم اليه من حله  
ثم او امر رب السلم بقبضه فضاء لم يكن قضاء وان امره ان يقبضه ثم يقبضه لنفسه  
فلك تاليه ثم اكله لنفسه جائز لانه اجتمع الصفقتان بشرط الكيل فلا بد من الكيل  
مرتين لنهي النبي عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان وهذا هو محل الحديث  
عليه ما رواه السامو ان كان ساقا لكن قبض السلم فيه لاحق وانه بمنزلة ابتداء البيع لا العقب  
حقيقته وان جعل عينه في حق حكم خاص وهو حرة الاستبدال فيحقق البيع بعد الشراء  
وان لم يكن سلفا وكان قضا فامره بقبض الكرخة لان القرض عارة ولهذا يستغنى بلفظ الاعارة  
فكان الرد ووصين الماخو مطلقا كما افلا يجتمع الصفقتان قال ومن سلم في كرخة فامر رب السلم  
ان يكيه السلم اليه في غير ثوب السلم ففعل وهو فاضل لم يكن قضاء لان الامر بالكيل لم يصح لانه  
لم يصادف ملك الامر لا يحقق في الدين دون العين فصار السلم المستعير للمخر من ماله وود  
جعل ملك نفسه فيها فصار كالمالك عليه واهم دين فدفع اليه كيسا ليرى حاله يوفى له كميضا  
ولو كانت الحصة مشتركة والمسألة بحالها صار ايضا لان الامر صح حيث صادف ملكه لانه

القول في السلم فيه لا تنصرف فيه فان تقايلا السلم العيكن لان يشتري من المسلم اليه  
براس المال شيئا حتى يقضه كله لقوله عليه السلام لا تأخذوا سلفا منكم الا من اذنكم  
الفصح ولا تأخذوا سلفا بالبيع فلا يحل التصرف فيه قبل قبضه وهذا لان الفالة بيع جديد في حق  
ثالث ولا يمكن جعل السلم فيه مبيعا سقوطه فجعل راس المال مبيعا لانه دين مثله الا انه  
لا يجب قبضه في المجلس لانه ليس في حكم الابتداء من كل وجه وفيه خلاف زفره وحجة  
عليه ما ذكرناه قال ومن سلم في كرخطة فلما حل الاجل اشترى المسلم اليه من حله  
ثم او امر رب السلم بقبضه فضاء لم يكن قضاء وان امره ان يقبضه ثم يقبضه لنفسه  
فلك تاليه ثم اكله لنفسه جائز لانه اجتمع الصفقتان بشرط الكيل فلا بد من الكيل  
مرتين لنهي النبي عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان وهذا هو محل الحديث  
عليه ما رواه السامو ان كان ساقا لكن قبض السلم فيه لاحق وانه بمنزلة ابتداء البيع لا العقب  
حقيقته وان جعل عينه في حق حكم خاص وهو حرة الاستبدال فيحقق البيع بعد الشراء  
وان لم يكن سلفا وكان قضا فامره بقبض الكرخة لان القرض عارة ولهذا يستغنى بلفظ الاعارة  
فكان الرد ووصين الماخو مطلقا كما افلا يجتمع الصفقتان قال ومن سلم في كرخة فامر رب السلم  
ان يكيه السلم اليه في غير ثوب السلم ففعل وهو فاضل لم يكن قضاء لان الامر بالكيل لم يصح لانه  
لم يصادف ملك الامر لا يحقق في الدين دون العين فصار السلم المستعير للمخر من ماله وود  
جعل ملك نفسه فيها فصار كالمالك عليه واهم دين فدفع اليه كيسا ليرى حاله يوفى له كميضا  
ولو كانت الحصة مشتركة والمسألة بحالها صار ايضا لان الامر صح حيث صادف ملكه لانه

القول في السلم فيه لا تنصرف فيه فان تقايلا السلم العيكن لان يشتري من المسلم اليه  
براس المال شيئا حتى يقضه كله لقوله عليه السلام لا تأخذوا سلفا منكم الا من اذنكم  
الفصح ولا تأخذوا سلفا بالبيع فلا يحل التصرف فيه قبل قبضه وهذا لان الفالة بيع جديد في حق  
ثالث ولا يمكن جعل السلم فيه مبيعا سقوطه فجعل راس المال مبيعا لانه دين مثله الا انه  
لا يجب قبضه في المجلس لانه ليس في حكم الابتداء من كل وجه وفيه خلاف زفره وحجة  
عليه ما ذكرناه قال ومن سلم في كرخطة فلما حل الاجل اشترى المسلم اليه من حله  
ثم او امر رب السلم بقبضه فضاء لم يكن قضاء وان امره ان يقبضه ثم يقبضه لنفسه  
فلك تاليه ثم اكله لنفسه جائز لانه اجتمع الصفقتان بشرط الكيل فلا بد من الكيل  
مرتين لنهي النبي عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان وهذا هو محل الحديث  
عليه ما رواه السامو ان كان ساقا لكن قبض السلم فيه لاحق وانه بمنزلة ابتداء البيع لا العقب  
حقيقته وان جعل عينه في حق حكم خاص وهو حرة الاستبدال فيحقق البيع بعد الشراء  
وان لم يكن سلفا وكان قضا فامره بقبض الكرخة لان القرض عارة ولهذا يستغنى بلفظ الاعارة  
فكان الرد ووصين الماخو مطلقا كما افلا يجتمع الصفقتان قال ومن سلم في كرخة فامر رب السلم  
ان يكيه السلم اليه في غير ثوب السلم ففعل وهو فاضل لم يكن قضاء لان الامر بالكيل لم يصح لانه  
لم يصادف ملك الامر لا يحقق في الدين دون العين فصار السلم المستعير للمخر من ماله وود  
جعل ملك نفسه فيها فصار كالمالك عليه واهم دين فدفع اليه كيسا ليرى حاله يوفى له كميضا  
ولو كانت الحصة مشتركة والمسألة بحالها صار ايضا لان الامر صح حيث صادف ملكه لانه

القول في السلم فيه لا تنصرف فيه فان تقايلا السلم العيكن لان يشتري من المسلم اليه  
براس المال شيئا حتى يقضه كله لقوله عليه السلام لا تأخذوا سلفا منكم الا من اذنكم  
الفصح ولا تأخذوا سلفا بالبيع فلا يحل التصرف فيه قبل قبضه وهذا لان الفالة بيع جديد في حق  
ثالث ولا يمكن جعل السلم فيه مبيعا سقوطه فجعل راس المال مبيعا لانه دين مثله الا انه  
لا يجب قبضه في المجلس لانه ليس في حكم الابتداء من كل وجه وفيه خلاف زفره وحجة  
عليه ما ذكرناه قال ومن سلم في كرخطة فلما حل الاجل اشترى المسلم اليه من حله  
ثم او امر رب السلم بقبضه فضاء لم يكن قضاء وان امره ان يقبضه ثم يقبضه لنفسه  
فلك تاليه ثم اكله لنفسه جائز لانه اجتمع الصفقتان بشرط الكيل فلا بد من الكيل  
مرتين لنهي النبي عليه السلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان وهذا هو محل الحديث  
عليه ما رواه السامو ان كان ساقا لكن قبض السلم فيه لاحق وانه بمنزلة ابتداء البيع لا العقب  
حقيقته وان جعل عينه في حق حكم خاص وهو حرة الاستبدال فيحقق البيع بعد الشراء  
وان لم يكن سلفا وكان قضا فامره بقبض الكرخة لان القرض عارة ولهذا يستغنى بلفظ الاعارة  
فكان الرد ووصين الماخو مطلقا كما افلا يجتمع الصفقتان قال ومن سلم في كرخة فامر رب السلم  
ان يكيه السلم اليه في غير ثوب السلم ففعل وهو فاضل لم يكن قضاء لان الامر بالكيل لم يصح لانه  
لم يصادف ملك الامر لا يحقق في الدين دون العين فصار السلم المستعير للمخر من ماله وود  
جعل ملك نفسه فيها فصار كالمالك عليه واهم دين فدفع اليه كيسا ليرى حاله يوفى له كميضا  
ولو كانت الحصة مشتركة والمسألة بحالها صار ايضا لان الامر صح حيث صادف ملكه لانه



[illegible]

ملك العين بالبيع لا يترى لو أمروا بالحق كان المحل في السلم للمسلم الذي في الشرع للمشتري لصحة  
الامر كذا الأمر ان نصت في البيع في السلم بمالك من مال المسلم الذي في الشرع من مال المشتري  
وتقرر الثمن عليه ما قلنا وله ان يكتفي بذلك الكيل في الشرع في الصحيح لا يثبت عنه الكيل والقبض  
بالوقوع في غرثا المشتري ولو أمروا في المشتري ان يكيل في غرثا لبايع ففعل لم يصرف أيضا لأنه استعار  
غرثا ولم يقبضه فلا تصير الغرثا في يده فكذا ما يقع فيها وصار كما لو أمروا ان يكيله ويغزله  
في ناحية من بيت البائع لأن البيت بنواحي في يده فلم يصل المشتري قابضا ولو اجتمع الدين  
والعين والغرثا للمشتري ان بدأ بالعين صار قابضا أما العين فلصحة الامر فيه وأما  
الدين فلا اتصال بملكه وبمثله يصير قابضا لمن استقرض خطه وأمره ان يزرعها في أرض  
وكن دفع الى صانع خاتما وأمره ان يزيد من عنده نصف دينار وأن بدأ بالدين  
لم يصرف أيضا أما الدين فلعدم صحة الامر فما العين فلا يخلط بملكه قبل التسليم فصار  
مستملا عندنا حقيقته فينتقض البيع وهذا المخلط غير صحيح من جهة الجواز ان يكون  
مراده البداية بالعين وعندنا هو اختيار ان شاء نقض البيع وان شاء شاركه في الخلط لأن  
ليس مستملا عنده ما قال من سلم جارية في كسر خطه وقبضها المسلم ثم تقايلا فماتت في يده  
المشتري فعليه قيمتها يوم قبضها ولو تقايلا بعد هلاك الجارية جاز لا صحة الاقالة تعمد  
بقاء العقد ذلك ببقاء الموقوف عليه في السلم المعقود عليه انما هو المسلم فيصحت الاقالة التحال  
بقائه وانما جاز ابتداء اول ان يبقى انتهاء لان البقاء اسهل واذا انقضى العقد في مسلم فبأنفسه  
في الجارية تبعا فيجب عليه ما وقد عجز فوجب عليه قيمتها ولو اشتبهت جارية بالثمن ثم تقايلا

[illegible][illegible]

لقد قولوا: يا معشر الجاهل القوي على قول الصالحين كما علمت من طبع الهداية حيث اخبرد لياهما ١٣

فما كنت في يد المشتري بطلت لا قالوا لوهايا بعد وقفا لا قاله باطل لان الحق وعليه في البيع  
انما هو الجارية فاليتقي العقد بعد هلاكها فلا تصح الا اقاله ابتداء فلا يتحقق انتفاء العقد على هذا  
بخلاف بيع المقايضة حيث يصح الا اقاله التوقيف بعد هلاك احد العوضين لان كل واحد منهما  
مبيع فيه قال وممن اسلم الى رجل راها في كرخطة فقال لا اسلم لي شرطت مديا وقال رب اسلم  
لم تشتط شيئا فالقول قول المسلم اليه لان بيع السلم معتق في انكاره الصحة لان المسلم فيه  
يؤيد على رأس المال في العادة وفي عكسه قالوا لا يجب ان يكون القول قول المسلم عند ان حنيفة كان  
يدعي الصحة وان كان صاحبه منكرا وعندهما القول للمسلم اليه لانكرا وانكر الصحة واستقره  
من بعد انشاء الله تعالى لو قال المسلم اليه ليكن اجل قال رب اسلم بل كان له اجل فالقول قول رب السلم  
لان السلم لم يعتق في انكاره حقا بل هو اجل والفاء لعدم الاجل غير متيقن لكان الاجل  
فلا يعتبر النفع في رد رأس المال بخلاف عدم الوصف وفي عكسه القول لرب السلم عند ان لا يتحقق  
عليه فيكون القول قولك ان انكر الصحة كره المال اذا قال للمضارب شرطت لك نصف المبيع الا عشرة  
وقال المضارب لا بل شرطت لي نصف المبيع فالقول لرب المال لا يتحقق استحقاق المبيع وان انكر  
الصحة وعندها في حنيفة رة القول للمسلم اليه لا يندعي الصحة وقد اتفقا على عقد واحد فكانا  
متفقين على الصحة ظاهرا بخلاف مسألة المضاربة ولا يثبت في البيع ولا في المضاربة فيبقى مجز  
انما يظهر من حالها مباشرة العقد بصفة له لا اى لم يتفقا فيها على عقد واحد لان الفاسد منها يكون اجارة  
دعوى استحقاق المبيع اما السلم فلا يفسد الاصل ان من خرج كلامه تعنتا فالقول لصاحبه  
بالاتفاق وان خرج خصما وقع الاتفاق على عقد واحد فالقول للمدعي الصحة عند وعندها  
لأنكرا انكر الصحة قال يجوز السلم في الشياخ اذ ائتمن هو لا هو من وفعلة لا سلم في معلوم

فان سلمت الى رجل راها في كرخطة فقال لا اسلم لي شرطت مديا وقال رب اسلم  
لم تشتط شيئا فالقول قول المسلم اليه لان بيع السلم معتق في انكاره الصحة لان المسلم فيه  
يؤيد على رأس المال في العادة وفي عكسه قالوا لا يجب ان يكون القول قول المسلم عند ان حنيفة كان  
يدعي الصحة وان كان صاحبه منكرا وعندهما القول للمسلم اليه لانكرا وانكر الصحة واستقره  
من بعد انشاء الله تعالى لو قال المسلم اليه ليكن اجل قال رب اسلم بل كان له اجل فالقول قول رب السلم  
لان السلم لم يعتق في انكاره حقا بل هو اجل والفاء لعدم الاجل غير متيقن لكان الاجل  
فلا يعتبر النفع في رد رأس المال بخلاف عدم الوصف وفي عكسه القول لرب السلم عند ان لا يتحقق  
عليه فيكون القول قولك ان انكر الصحة كره المال اذا قال للمضارب شرطت لك نصف المبيع الا عشرة  
وقال المضارب لا بل شرطت لي نصف المبيع فالقول لرب المال لا يتحقق استحقاق المبيع وان انكر  
الصحة وعندها في حنيفة رة القول للمسلم اليه لا يندعي الصحة وقد اتفقا على عقد واحد فكانا  
متفقين على الصحة ظاهرا بخلاف مسألة المضاربة ولا يثبت في البيع ولا في المضاربة فيبقى مجز  
انما يظهر من حالها مباشرة العقد بصفة له لا اى لم يتفقا فيها على عقد واحد لان الفاسد منها يكون اجارة  
دعوى استحقاق المبيع اما السلم فلا يفسد الاصل ان من خرج كلامه تعنتا فالقول لصاحبه  
بالاتفاق وان خرج خصما وقع الاتفاق على عقد واحد فالقول للمدعي الصحة عند وعندها  
لأنكرا انكر الصحة قال يجوز السلم في الشياخ اذ ائتمن هو لا هو من وفعلة لا سلم في معلوم

فان سلمت الى رجل راها في كرخطة فقال لا اسلم لي شرطت مديا وقال رب اسلم  
لم تشتط شيئا فالقول قول المسلم اليه لان بيع السلم معتق في انكاره الصحة لان المسلم فيه  
يؤيد على رأس المال في العادة وفي عكسه قالوا لا يجب ان يكون القول قول المسلم عند ان حنيفة كان  
يدعي الصحة وان كان صاحبه منكرا وعندهما القول للمسلم اليه لانكرا وانكر الصحة واستقره  
من بعد انشاء الله تعالى لو قال المسلم اليه ليكن اجل قال رب اسلم بل كان له اجل فالقول قول رب السلم  
لان السلم لم يعتق في انكاره حقا بل هو اجل والفاء لعدم الاجل غير متيقن لكان الاجل  
فلا يعتبر النفع في رد رأس المال بخلاف عدم الوصف وفي عكسه القول لرب السلم عند ان لا يتحقق  
عليه فيكون القول قولك ان انكر الصحة كره المال اذا قال للمضارب شرطت لك نصف المبيع الا عشرة  
وقال المضارب لا بل شرطت لي نصف المبيع فالقول لرب المال لا يتحقق استحقاق المبيع وان انكر  
الصحة وعندها في حنيفة رة القول للمسلم اليه لا يندعي الصحة وقد اتفقا على عقد واحد فكانا  
متفقين على الصحة ظاهرا بخلاف مسألة المضاربة ولا يثبت في البيع ولا في المضاربة فيبقى مجز  
انما يظهر من حالها مباشرة العقد بصفة له لا اى لم يتفقا فيها على عقد واحد لان الفاسد منها يكون اجارة  
دعوى استحقاق المبيع اما السلم فلا يفسد الاصل ان من خرج كلامه تعنتا فالقول لصاحبه  
بالاتفاق وان خرج خصما وقع الاتفاق على عقد واحد فالقول للمدعي الصحة عند وعندها  
لأنكرا انكر الصحة قال يجوز السلم في الشياخ اذ ائتمن هو لا هو من وفعلة لا سلم في معلوم

فان سلمت الى رجل راها في كرخطة فقال لا اسلم لي شرطت مديا وقال رب اسلم  
لم تشتط شيئا فالقول قول المسلم اليه لان بيع السلم معتق في انكاره الصحة لان المسلم فيه  
يؤيد على رأس المال في العادة وفي عكسه قالوا لا يجب ان يكون القول قول المسلم عند ان حنيفة كان  
يدعي الصحة وان كان صاحبه منكرا وعندهما القول للمسلم اليه لانكرا وانكر الصحة واستقره  
من بعد انشاء الله تعالى لو قال المسلم اليه ليكن اجل قال رب اسلم بل كان له اجل فالقول قول رب السلم  
لان السلم لم يعتق في انكاره حقا بل هو اجل والفاء لعدم الاجل غير متيقن لكان الاجل  
فلا يعتبر النفع في رد رأس المال بخلاف عدم الوصف وفي عكسه القول لرب السلم عند ان لا يتحقق  
عليه فيكون القول قولك ان انكر الصحة كره المال اذا قال للمضارب شرطت لك نصف المبيع الا عشرة  
وقال المضارب لا بل شرطت لي نصف المبيع فالقول لرب المال لا يتحقق استحقاق المبيع وان انكر  
الصحة وعندها في حنيفة رة القول للمسلم اليه لا يندعي الصحة وقد اتفقا على عقد واحد فكانا  
متفقين على الصحة ظاهرا بخلاف مسألة المضاربة ولا يثبت في البيع ولا في المضاربة فيبقى مجز  
انما يظهر من حالها مباشرة العقد بصفة له لا اى لم يتفقا فيها على عقد واحد لان الفاسد منها يكون اجارة  
دعوى استحقاق المبيع اما السلم فلا يفسد الاصل ان من خرج كلامه تعنتا فالقول لصاحبه  
بالاتفاق وان خرج خصما وقع الاتفاق على عقد واحد فالقول للمدعي الصحة عند وعندها  
لأنكرا انكر الصحة قال يجوز السلم في الشياخ اذ ائتمن هو لا هو من وفعلة لا سلم في معلوم









الحاضر الثمن كما يقبض لانصيبه وكان مستوطنا ادى عن صاحبه انهم قضى دين غيره بغير امره  
فلا يرجع عليه وهو اجنبى عن نصيب صاحب فلا يقبضه ولهما ان مضطربا لا يمكنه  
الاتفاق بنصيبه الا باء اجمع الثمن لان البيع صفقة واحدة وله حق الحبس ما بقى شئ  
منه والمضطرب يرجع كغير الرهن واذ كان له ان يرجع عليه كان له الحبس عن ادى ان يوفى حقه  
كالوكيل بالشراء اذ اقضى الثمن من مال نفسه قال ومن اشترى جارية بالثمن قال ذهب  
وقبضه فمما انصفان لانه اضاف الثمن الى الجاهل على السواء فيجب من كل واحد منهما خمسا فيثقل له  
الاولوية ويقتل لو اشترى جارية بالذهب فالفضي يوجب من الذهب مثاقيل ومن الفضة  
دراهم وزن سبعة ناضلا لا لغيره فينظر الى وزن المعروف في كل واحد منهما قال ومن له  
على اخيه عشرة دراهم جيا دفع مضاه زيوف وهو يعلم فانفقها او هلكت فهو قضاء عند  
ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ربه يرد مثل زيوف ويرجع بدراهمه لان حقه في الوصف  
مرعى كونه الاصل ولا يمكن رعايته بما يجاوز الوصف لانه قيمة له عند المقلب فيجب  
المصير الى ما قبله ولهما ان من جنس حقه حتى لو لم يوفى به لا يجوز الاستبدال جاز فيقع الاستيفاء  
ولا يبقى حقه الا في الجوزة ولا يمكن تدليسها بما يجاوزها لانه ايجازها الاصل لا يجازها  
له عليه لا نظيره قال واذا افترخ طير في ارض رجل فهو له اخذ وكذا اذا باع فها وكذا اذا تلبس  
فيها طير لم يصبح سقط يد اليه لانه صيد وان كان قد دخل بغير حيلة والصيد لمن اخذه  
وكذا البعوض لانه اصل الصيد لهذا الجزاء على المحرم بكسره او شيهه ومما حبا له ارض المحرم  
ارضه لانه قصار كنصبه للجناف وكما اذا دخل الصيد داره او وقع ما اثر من المسكر

القبض على الثمن كالمقبض لان نصيبه وكان مستوطنا ادى عن صاحبه انهم قضى دين غيره بغير امره  
فلا يرجع عليه وهو اجنبى عن نصيب صاحب فلا يقبضه ولهما ان مضطربا لا يمكنه  
الاتفاق بنصيبه الا باء اجمع الثمن لان البيع صفقة واحدة وله حق الحبس ما بقى شئ  
منه والمضطرب يرجع كغير الرهن واذ كان له ان يرجع عليه كان له الحبس عن ادى ان يوفى حقه  
كالوكيل بالشراء اذ اقضى الثمن من مال نفسه قال ومن اشترى جارية بالثمن قال ذهب  
وقبضه فمما انصفان لانه اضاف الثمن الى الجاهل على السواء فيجب من كل واحد منهما خمسا فيثقل له  
الاولوية ويقتل لو اشترى جارية بالذهب فالفضي يوجب من الذهب مثاقيل ومن الفضة  
دراهم وزن سبعة ناضلا لا لغيره فينظر الى وزن المعروف في كل واحد منهما قال ومن له  
على اخيه عشرة دراهم جيا دفع مضاه زيوف وهو يعلم فانفقها او هلكت فهو قضاء عند  
ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ربه يرد مثل زيوف ويرجع بدراهمه لان حقه في الوصف  
مرعى كونه الاصل ولا يمكن رعايته بما يجاوز الوصف لانه قيمة له عند المقلب فيجب  
المصير الى ما قبله ولهما ان من جنس حقه حتى لو لم يوفى به لا يجوز الاستبدال جاز فيقع الاستيفاء  
ولا يبقى حقه الا في الجوزة ولا يمكن تدليسها بما يجاوزها لانه ايجازها الاصل لا يجازها  
له عليه لا نظيره قال واذا افترخ طير في ارض رجل فهو له اخذ وكذا اذا باع فها وكذا اذا تلبس  
فيها طير لم يصبح سقط يد اليه لانه صيد وان كان قد دخل بغير حيلة والصيد لمن اخذه  
وكذا البعوض لانه اصل الصيد لهذا الجزاء على المحرم بكسره او شيهه ومما حبا له ارض المحرم  
ارضه لانه قصار كنصبه للجناف وكما اذا دخل الصيد داره او وقع ما اثر من المسكر

بقية ١٥٤ كل المبيع وجب له البايع على ذلك وللحاضر ايضا حبس المبيع عن شركه اذا حضر حتى ينفقه حصته من الثمن وان كان المبيع



بأورق بغير الإهاء وهاء كان افتراقا في الضرب قبل قبض العوضين وأحدهما بطل العقد لغوات  
 الشطر وهو القبض لهذا لا يشترط الخيار فيه ولا أجل لأن أحدهما لا يبقى القبض مستحقا بالثبات  
 يفوت القبض المستحق إذا سقط الخيار في المجلس بعد الجواز لا ارتفاعه قبل تقرر الاختلاف  
 زفره قال لا يجوز التضرع قبل قبضه حتى لو باع دينارا بعشرة دراهم ولم يقبض  
 العشرة حتى اشتري بها ثوبا فالبيع في الثوب فاسد لأن القبض مستحق بالعقد حقا لله تعالى في  
 تجوز فواته وكان ينبغي أن يجوز العقد في الثوب كقولنا نقل عن زفره لأن الإبراهيم لا تعين فنفس العقد  
 إلى مطلقا ولكننا نقول الثمن في باب التضرع لأن البيع لا بد له منه ولا شيء سوى الثمنين  
 فيجعل كل واحد منهما مبيعا لعدم الأولوية وبيع المبيع قبل القبض لا يجوز وليس من ضرورة كونه  
 مبيعا أن يكون متعينا كما في المسلم فيموجز بيع الذهب بالفضة جازفة لأن المسكواة غير  
 مشترط فيه ولكن يشترط القبض في المجلس إذا كانا مختلفين ببيع خمسة مجازفة كما في من احتمال  
 الربوا قال ومن باع جارية قيمتها ألف مثقال فضة وفي عنقه أطوق فضة قيمته ألف مثقال  
 بالفضة مثقال فضة ونقد من الثمن ألف مثقال ثم افتراقا إلى نقد ثمن الفضة كان قبض حصته المثل  
 واجب في المجلس لكونه بديل الفضة والظاهر منه الاتيان بأولهما في كذا لو اشتراها بالفضة مثقال  
 ألف نسبية والف نقد فالنقد ثمن الطوق لأن أجله أطول في الضمان في بيع الجارية والمباشر في  
 على جوازها هو الظاهر منها وكذلك لو باع سيفا محبلى بمائة درهم وجلسه خسون ودفع من  
 الثمن خمسين جاز البيع وكان القبض حصة الفضة وإن لم يكن ذلك مبينا وكذلك قال  
 خذ هذه الخمسين من ثمنها لأن الاثنين قد يراى بذكرها الواحد قال الله تعالى يخرج من ثمنها

بأورق بغير الإهاء وهاء كان افتراقا في الضرب قبل قبض العوضين وأحدهما بطل العقد لغوات  
 الشطر وهو القبض لهذا لا يشترط الخيار فيه ولا أجل لأن أحدهما لا يبقى القبض مستحقا بالثبات  
 يفوت القبض المستحق إذا سقط الخيار في المجلس بعد الجواز لا ارتفاعه قبل تقرر الاختلاف  
 زفره قال لا يجوز التضرع قبل قبضه حتى لو باع دينارا بعشرة دراهم ولم يقبض  
 العشرة حتى اشتري بها ثوبا فالبيع في الثوب فاسد لأن القبض مستحق بالعقد حقا لله تعالى في  
 تجوز فواته وكان ينبغي أن يجوز العقد في الثوب كقولنا نقل عن زفره لأن الإبراهيم لا تعين فنفس العقد  
 إلى مطلقا ولكننا نقول الثمن في باب التضرع لأن البيع لا بد له منه ولا شيء سوى الثمنين  
 فيجعل كل واحد منهما مبيعا لعدم الأولوية وبيع المبيع قبل القبض لا يجوز وليس من ضرورة كونه  
 مبيعا أن يكون متعينا كما في المسلم فيموجز بيع الذهب بالفضة جازفة لأن المسكواة غير  
 مشترط فيه ولكن يشترط القبض في المجلس إذا كانا مختلفين ببيع خمسة مجازفة كما في من احتمال  
 الربوا قال ومن باع جارية قيمتها ألف مثقال فضة وفي عنقه أطوق فضة قيمته ألف مثقال  
 بالفضة مثقال فضة ونقد من الثمن ألف مثقال ثم افتراقا إلى نقد ثمن الفضة كان قبض حصته المثل  
 واجب في المجلس لكونه بديل الفضة والظاهر منه الاتيان بأولهما في كذا لو اشتراها بالفضة مثقال  
 ألف نسبية والف نقد فالنقد ثمن الطوق لأن أجله أطول في الضمان في بيع الجارية والمباشر في  
 على جوازها هو الظاهر منها وكذلك لو باع سيفا محبلى بمائة درهم وجلسه خسون ودفع من  
 الثمن خمسين جاز البيع وكان القبض حصة الفضة وإن لم يكن ذلك مبينا وكذلك قال  
 خذ هذه الخمسين من ثمنها لأن الاثنين قد يراى بذكرها الواحد قال الله تعالى يخرج من ثمنها

بأورق بغير الإهاء وهاء كان افتراقا في الضرب قبل قبض العوضين وأحدهما بطل العقد لغوات  
 الشطر وهو القبض لهذا لا يشترط الخيار فيه ولا أجل لأن أحدهما لا يبقى القبض مستحقا بالثبات  
 يفوت القبض المستحق إذا سقط الخيار في المجلس بعد الجواز لا ارتفاعه قبل تقرر الاختلاف  
 زفره قال لا يجوز التضرع قبل قبضه حتى لو باع دينارا بعشرة دراهم ولم يقبض  
 العشرة حتى اشتري بها ثوبا فالبيع في الثوب فاسد لأن القبض مستحق بالعقد حقا لله تعالى في  
 تجوز فواته وكان ينبغي أن يجوز العقد في الثوب كقولنا نقل عن زفره لأن الإبراهيم لا تعين فنفس العقد  
 إلى مطلقا ولكننا نقول الثمن في باب التضرع لأن البيع لا بد له منه ولا شيء سوى الثمنين  
 فيجعل كل واحد منهما مبيعا لعدم الأولوية وبيع المبيع قبل القبض لا يجوز وليس من ضرورة كونه  
 مبيعا أن يكون متعينا كما في المسلم فيموجز بيع الذهب بالفضة جازفة لأن المسكواة غير  
 مشترط فيه ولكن يشترط القبض في المجلس إذا كانا مختلفين ببيع خمسة مجازفة كما في من احتمال  
 الربوا قال ومن باع جارية قيمتها ألف مثقال فضة وفي عنقه أطوق فضة قيمته ألف مثقال  
 بالفضة مثقال فضة ونقد من الثمن ألف مثقال ثم افتراقا إلى نقد ثمن الفضة كان قبض حصته المثل  
 واجب في المجلس لكونه بديل الفضة والظاهر منه الاتيان بأولهما في كذا لو اشتراها بالفضة مثقال  
 ألف نسبية والف نقد فالنقد ثمن الطوق لأن أجله أطول في الضمان في بيع الجارية والمباشر في  
 على جوازها هو الظاهر منها وكذلك لو باع سيفا محبلى بمائة درهم وجلسه خسون ودفع من  
 الثمن خمسين جاز البيع وكان القبض حصة الفضة وإن لم يكن ذلك مبينا وكذلك قال  
 خذ هذه الخمسين من ثمنها لأن الاثنين قد يراى بذكرها الواحد قال الله تعالى يخرج من ثمنها

وان لم يبيعهما حرف الجاد وانماها من ثمن مبيعة ١٢ المبسوط ص ٢٢ ج ١٤

بقية لا وهو ليس من زادت الامثال من العروض كالتياب والدواب والماليك وخرج وهو ثمن من وجه مبيع من وجه  
 كالحكيل والعوض من فاتها اذا كانت معينة في العقد تكون مبيعة وان لم تكن معينة فان صحها حرف الباء وقابلها مبيع فهو ثمن





و ثوباً فترقا من غير قبض بالعقد في الدينين ولا يصح الذم للمثوب لما ذكرنا وكذا في الثمن  
المطلقة تحتل بمقابلة الثمن كافي مقابلة الجنس بالجنس ان طريق متعين صحيح فيقول عليه  
تصحيح التصرف وفيه تغيير نصف لا أصل له لا يبقى موجباً لأصل وهو شوك الملك في الملك بمقابلة  
الكل وصار هذا كما ذاباع نصف عباءة مشتركة بين وبين غيره ينظر الى نصيبه تصحيح التصرف في كل  
ما عدا من المسائل أما مسألة المراجعة لا يصح قولية في القلبي يصرف الرجوع كله الى الثوب والرجوع  
في المسألة الثانية غير متعين لا يمكن صرحه بالزيادة على ألف الى المشتري وفي الثالثة اخيف  
البيع الى المتكسر هو ليس محل للبيع والمعين ضده وفي الأخيرة انعقد لعقد صحيح والفساد  
في حالة البقاء وكذا في الابتداء قال ومن باع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار  
جازا البيع ويكون العشرة بمنها والدينار يزيد درهم لان شرط البيع في الدرهما التماثل على ما وجدنا  
فالظاهر انه اراد بذلك فبقى الدرهم بالدينار وها جنسان ولا يعتبر التساوي فهما ولو تسابعا  
فضة بفضة او ذهباً بذهب واحد هما اقل ومع اقلها شيء اخر يبلغ قيمته باقى الفضة جازا البيع  
من غير كراهية وان لم تبلغ فمع الكراهية وان لم يكن له قيمة كالتراب لا يجوز البيع لتحقيق الربو اذا  
الزيادة لا يقابلها عوض فيكون ربوا ومن كان له على اخر عشرة دراهم فباعه الذي عليه العشرة  
دينار بعشرة دراهم ودينار فباعتها العشرة بال عشرة فهو جائز ومعنى المسألة اذا  
باع بعشرة مطلقة ووجهه انه يجب بهذا العقد ثمن يجب عليه تعيينه بالقبض لما ذكرنا  
والدين ليس بهذا الصفة فلا يقع المقاصة بنفس البيع لعدم الجانسة فاذا اقلصا يتضمن ذلك  
فتح الاول والاضافة الى الدين اذ لو كان ذلك يكون استبدال الدين بالدين في الاضافة الى الدين فتح

[illegible]

(11.4)

[illegible]

بجاءه في حال البيع  
بجاءه في حال البيع  
بجاءه في حال البيع  
بجاءه في حال البيع

تكون اثنا لا تتعين بالتعيين واذا كانت لا تروج فهي سبعة تتعين بالتعيين واذا كانت  
فان يملك من التسليم لا يبطل العقد ويجب على المشتري ان  
يتقبلها البعض دون البعض فكل ريو لا يتعلق العقد بعينها بل بحسنها وان كان البائع  
يعلم بحالها التحقق الرضاء منه ويحسنها من الجاد ان كان لا يعلم لعدم الرضاء منه اذا اشترى  
بها سبعة ففسدت وترد اليها العامة بطل البيع عند ابن حنيفة وروى ابو يوسف رده  
عليه قيمتها يوم البيع وقال محمد رده قيمتها اخرا تعامل الناس بها لهما ان العقد قد صح لانه  
تعدر التسليم بالكساد وان لا يوجب الفساد كما اذا اشترى بالرطب فانقطع واذا قبل العقد وجبت  
القيمة لكن عند ابن يوسف رده وقت البيع لانه مضمون بوعده محمد رده يوم لا تقطع لانه  
وان الانتقال الى القيمة ولا في حنيفة ان الثمن يهلك بالكساد لان الثمن بالاصطلاح  
وما بقي فيبقى بيعا بلا ثمن فيبطل واذا بطل البيع يجب رد المبيع ان كان قائما وقت بيعه  
ان كان هالكا كما في البيع الفاسد قال ويحوز البيع بالفلوس لانه مال معلوم  
فان كانت نافقة جاز البيع بها وان لم تتعين لانها اثنان بالاصطلاح وان كانت كاسدة  
لم يحز البيع بها حتى يعتبها لانها سلع فلا بد من تعيينها واذا باع بالفلوس النافقة شعر  
كسدت بطل البيع عند ابن حنيفة رده خلافا لهما وهو نظير الاختلاف الذي بيناه ولو استقرض  
فلوسا نافقة ففسدت عند ابن حنيفة رده عليه مثلها لانه اعادة وموجبه العين معنى و  
الثنية فضل فيه اذ القرض لا يختص به وعندنا ما يجب قيمتها لانه لما بطل وصف الثنية تعد  
ردها كقرض فيجب رده قيمتها كما اذا استقرض مثلها فانقطع لكن عند ابن يوسف رده يوم  
القبض وعند محمد رده يوم الكساد على ما مر من قبل فاصل الاختلاف غيب مثلها فانقطع

بجاءه في حال البيع  
بجاءه في حال البيع  
بجاءه في حال البيع  
بجاءه في حال البيع

بجاءه في حال البيع  
بجاءه في حال البيع  
بجاءه في حال البيع  
بجاءه في حال البيع







[illegible][illegible]



الحقوله عند أبي صيفه<sup>٢</sup> وأبي يوسف<sup>٣</sup> في الفتوى على قول الشيخين كما أشار إليه صاحب المتن في كتابه حيث قال وخلافه  
لحمد وقولهما اصح ١١ ملحق، الأجر على هامش جمع الآخر ص ٢٨١٢٩



له قوله والحمد لله ثبت الخبر عبارة الجرح ولا ملهم هنا يدل ظاهرا على ان القاضى ليجزى المقسم وان لم يثبت عليه وقد كتبت  
فيما رساله وما صلحه ان ما كان من التعزير من حقوقه تعالى لا يوقف على الدعوى ولا على الثبوت بل اذا (بقية ١١٤)

في هذه المسألة لا بد من التمسك بالكتاب والسنن والجماع لا بد من التمسك بالكتاب والسنن والجماع لا بد من التمسك بالكتاب والسنن والجماع

قوله في هذه المسألة لا بد من التمسك بالكتاب والسنن والجماع لا بد من التمسك بالكتاب والسنن والجماع لا بد من التمسك بالكتاب والسنن والجماع

لا بد من التمسك بالكتاب والسنن والجماع لا بد من التمسك بالكتاب والسنن والجماع لا بد من التمسك بالكتاب والسنن والجماع

والمقصود بالتوثيق والثبوتية يزداد التوثيق فلا يتناهيان وأما الكفالة بالمال فجائزة معلوما

كان المكفول بلا وجه ولا إذا كان ديناً صحيحاً مثل أن يقول تكفلت عندك ألف أو مائة ألف عليه

قال والمكفول له الخيار أن يشاء طالب التمسك عليه لأصل وإن شاء طالب الجفيل لأن الكفالة تضم اللمة

التمليك منك فلا يمكن التملك من الثاني ما المطالبة بالكفالة لا تضمن التملك فوضع الفرق

قال ويحتمل الكفالة بالشرط مثل أن يقول ما يبيعك فلا نافعل ومما إذا كان الكفالة

قوله في هذه المسألة لا بد من التمسك بالكتاب والسنن والجماع لا بد من التمسك بالكتاب والسنن والجماع

قوله في هذه المسألة لا بد من التمسك بالكتاب والسنن والجماع لا بد من التمسك بالكتاب والسنن والجماع

في قوله لا تبطل بالشروط الفاسدة...  
 في قوله لا تبطل بالشروط الفاسدة...  
 في قوله لا تبطل بالشروط الفاسدة...

او ما عصبك فعلى ولا اصل في قوله فاعلم ان جاء رجل بعير وانه عيم والجمع منعقد على صحة  
 ضمان المالك ثم الاصل ان يصح تعليق ما بشرط ملازم كما مثل ان يكون شرط الحرج كقولك اذا استحق المبيع  
 او كما كان الاستيفاء مثل قوله اذا قدم زيد وهو مكفول عنه لو تعذر الاستيفاء مثل قوله اذا غاب عن  
 البلدة وما ذكر من الشرط في معنى ما ذكرناه فاما لا يصح التعليق بحرج الشرط كقولك ان يذهب المبيع ويحضر  
 بالمطروك اذا جعل واحدا منها اجلا لا يصح الكفالة ويحجز المال كالا لالكفالة لما صح تعليقها  
 بالشروط لا تبطل بالشروط الفاسدة كالطلاق والعقاق فان قال تكفلت بمالك عليه فقامت البيعة

بالبيع عليه ضمن الكفيل لان الثابت بالبيعة تكاليف معانية فيتحقق ما عليه فيصح الضمان به لان اتمام البيعة  
 انما هو بان يبيع الكفيل على الكفيل لا بان يبيع الكفيل على الكفيل...  
 انما هو بان يبيع الكفيل على الكفيل لا بان يبيع الكفيل على الكفيل...  
 انما هو بان يبيع الكفيل على الكفيل لا بان يبيع الكفيل على الكفيل...

في قوله لا تبطل بالشروط الفاسدة...  
 في قوله لا تبطل بالشروط الفاسدة...  
 في قوله لا تبطل بالشروط الفاسدة...

فانقول قول الكفيل مع ميمته في مقدار ما يعتد به لا ينمك الزيادة فاز اعترف المكفول عنه باكثر  
من ذلك لم يصح على كميله لانه اقر على الغير ولا يتناه عليه ويصدق في حق نفسه  
لو اشته عليه اقال وتجوز الكفالة بامر المكفول عنه وبغير امره لا اطلاق ما روينا وكذا التزام المطالبة  
وهو تصرف في حق نفسه وفي نفع الطالب لا ضير في ذلك على المطلوب بثبوت الرجوع اذ هو عند امره  
وقد رضى به فان كفل امره رجع بما ادى عليه لا نقضه بينه بامر وان كفل بغير امره لم يرجع  
بما يؤذي له لا يعتبر بما ادى له ولو رجع بما ادى معناه اذ ادى ما ضمنه اما اذ ادى خلافه  
بما ضمنه لا يملك الدين بالاداء فنزل منزلة الطالب كما يملكه بالهبة او بالارث وكذا اذ املك  
المتاح عليه بما ذكرنا في احواله بخلاف المأمور بقضاء الدين حيث رجع ما ادى لا يملك عليه شي  
حتى يملك الدين بالاداء ويخالفه اذ اصاب الكفيل الطالب عن الاداء على من ادى له لا استقطاع  
فصار كما اذ ابر الكفيل قال وليس للكفيل ان يطالب المكفول عنه بالمال قبل ان يقر عنه لانه  
لا يملكه قبل الاداء بخلاف الوكيل المأمر حيث رجع قبل الاداء لانه انقضى بينهما مبادلة حكمية  
قال فان لو لم يملك المالك كان لادن يلزم المكفول عنه حتى يتخلصه وكذا اذ امكن له ان يتخلصه  
لحقا لحقه من جهة فاعماله بمثله واذا ابر الطالب المكفول عنه واستوفي منه برأ الكفيل  
لان براءة الاصل توجب براءة الكفيل لان الدين عليه في الصحيح وان ابر الكفيل لم يبرأ  
الاصل عنه لانه تبع ولا عليه المطالبة ببقاء الدين على الاصل بدونه جاز وكذا اذ ابر  
الطالب عن الاصل فهو تأخير عن الكفيل ولو اخرج عن الكفيل لم يكن تأخير عن الدين عليه  
الاصل لان التأخير ابراء مؤقت فيعتبر بالبراء المؤقت بخلاف ما اذا كفل المالك الحال مؤقلا

قوله ان يقر عنه لانه لا يملكه قبل الاداء بخلاف الوكيل المأمر حيث رجع قبل الاداء لانه انقضى بينهما مبادلة حكمية  
قوله فان لو لم يملك المالك كان لادن يلزم المكفول عنه حتى يتخلصه وكذا اذ امكن له ان يتخلصه  
قوله لحقا لحقه من جهة فاعماله بمثله واذا ابر الطالب المكفول عنه واستوفي منه برأ الكفيل  
قوله لان براءة الاصل توجب براءة الكفيل لان الدين عليه في الصحيح وان ابر الكفيل لم يبرأ  
قوله الاصل عنه لانه تبع ولا عليه المطالبة ببقاء الدين على الاصل بدونه جاز وكذا اذ ابر  
قوله الطالب عن الاصل فهو تأخير عن الكفيل ولو اخرج عن الكفيل لم يكن تأخير عن الدين عليه  
قوله الاصل لان التأخير ابراء مؤقت فيعتبر بالبراء المؤقت بخلاف ما اذا كفل المالك الحال مؤقلا  
قوله ان يقر عنه لانه لا يملكه قبل الاداء بخلاف الوكيل المأمر حيث رجع قبل الاداء لانه انقضى بينهما مبادلة حكمية  
قوله فان لو لم يملك المالك كان لادن يلزم المكفول عنه حتى يتخلصه وكذا اذ امكن له ان يتخلصه  
قوله لحقا لحقه من جهة فاعماله بمثله واذا ابر الطالب المكفول عنه واستوفي منه برأ الكفيل  
قوله لان براءة الاصل توجب براءة الكفيل لان الدين عليه في الصحيح وان ابر الكفيل لم يبرأ  
قوله الاصل عنه لانه تبع ولا عليه المطالبة ببقاء الدين على الاصل بدونه جاز وكذا اذ ابر  
قوله الطالب عن الاصل فهو تأخير عن الكفيل ولو اخرج عن الكفيل لم يكن تأخير عن الدين عليه  
قوله الاصل لان التأخير ابراء مؤقت فيعتبر بالبراء المؤقت بخلاف ما اذا كفل المالك الحال مؤقلا

قوله ان يقر عنه لانه لا يملكه قبل الاداء بخلاف الوكيل المأمر حيث رجع قبل الاداء لانه انقضى بينهما مبادلة حكمية  
قوله فان لو لم يملك المالك كان لادن يلزم المكفول عنه حتى يتخلصه وكذا اذ امكن له ان يتخلصه  
قوله لحقا لحقه من جهة فاعماله بمثله واذا ابر الطالب المكفول عنه واستوفي منه برأ الكفيل  
قوله لان براءة الاصل توجب براءة الكفيل لان الدين عليه في الصحيح وان ابر الكفيل لم يبرأ  
قوله الاصل عنه لانه تبع ولا عليه المطالبة ببقاء الدين على الاصل بدونه جاز وكذا اذ ابر  
قوله الطالب عن الاصل فهو تأخير عن الكفيل ولو اخرج عن الكفيل لم يكن تأخير عن الدين عليه  
قوله الاصل لان التأخير ابراء مؤقت فيعتبر بالبراء المؤقت بخلاف ما اذا كفل المالك الحال مؤقلا



[illegible]

قوله في البيع...

قوله في البيع...

لا بد من كسائر الدين وان تكفل عن المبيع بالمبيع المصحح... لا بد من كسائر الدين وان تكفل عن المبيع بالمبيع المصحح...

قوله في البيع... لا بد من كسائر الدين وان تكفل عن المبيع بالمبيع المصحح...

قوله في البيع... لا بد من كسائر الدين وان تكفل عن المبيع بالمبيع المصحح...

قوله في البيع...

۱۰۰ قولہ اختلف المشائخ فيه الا ومنهم من قال يصح من الاجنبی وینزل الریف منزلة الطالب لحاجته لتضییق الحال علیہ کما ذکرنا فی ۱۰۱۔

[illegible]

منه فيقوم بها جميعا والجور دُشطرة فانك توفيق على ما كوراء المجلس قال لاني مشاكت واحد وهي  
اي من الكليل  
فان كل ما هو له شرط العقد انما يكمل بشرطين  
اي القدرى  
ان يقول المريض لو ارش تكفل عنى بما علة من الدين فكفل مع غيبة الغرماء جاز لان في ذلك وصية  
الحادث  
في الحقيقة لو كان هذا نعم وان لم يمت المكفل لمركبنا قالوا انما تصح اذا كان له مال او يقال ان  
انما يمتد  
وقد تقدم ان جاز المكفل لنفسه الكفاية انما جاز لغيره  
عنى انما لا يمتد  
قائم مقام الطالب لما جتبه اليه تفريعا لذمته وفيه نفع الطالب كما اذا احضر بنفسه وانما  
قائم  
اي عن الدين  
يصح بهذا اللفظ ولا يشترط القبول لانه يراد به التحقيق دون المساومة ظاهرا في هذه الحالة  
اي قبول المريض  
فصار كما امر بالنكاح ولو قال المريض ذلك لاجنبى اختلف المشايخ فيه قال واذا مات

الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فتكفل عنهم رجل للغراء لم تصح عند ابن حنيفة مروة ولا  
 ١٢ مفسدا ١٢ ولم يكن من الغرض ١٢ دارنا كان ما جابيا ١٢  
 تصح كالتكفل بلدين ثابت لانه وجب بحق الطالب لم يوجب له المسقط ولهذا يبقى في حق احكام الاخر  
 ١٢ صحيح لان الغرض ١٢ في حياته ١٢ اى في حق التام ١٢  
 ولو تبرع به انسان يصح وكذا يبقى اذا كان بكفيل او مال ولان التكفل يترتب ساقط لان الدين هو الفعل  
 ١٢ اى ما دام الدين ١٢ لا يملكه التكفل ١٢ لان عمل الدين قد فاق قيام الدين من غير كفل  
 حقيقة ولهذا يوصف بالوجوب لكنه في الحكم مال لان يؤول اليه المال وقد عجز بنفسه وظاهر ففوات  
 ١٢ اى كون الدين هو الفعل ١٢  
 عاقبة الاستيفاء فليسقط ضررها والتبرع لا يعتمد قيام الدين واذا كان بكفيل ولو اخل تخلفه والافضاء  
 ١٢ في الغرض ١٢

[illegible]

وكتبه المصنف  
 في سنة ١٠٠٠  
 في شهر ربيع الثاني  
 في مدينة القاهرة  
 في داره  
 في سنة ١٠٠٠  
 في شهر ربيع الثاني  
 في مدينة القاهرة  
 في داره

١٢: الوارث وهو ارميه ١٢ فتح القدير ص ٤١٨ ج ٥ مالتوى عليه لاعتلت -

ان يرجع فيها لانه يتعلق بحق القايض على احتمال قضاء الدين فلا يلحق المطالبة بما يقضي الاحتمال  
كسجل زكاة ودفعها الى ساعده كمن يملكه بالقايض على ما ذكره في اختلاف ما اذا كان الدافع على وجه  
الرسالة لا يتخضر امانته في يده وان ربح الكفيل فيه فهو له لا يتصدق به لا يملكه حين قبضه  
اذا قبضه الدين فظاهر وكذا اذا قبضه المطلوب بنفسه وثبت الحق بالاسترداد لا يوجب ايل الكفيل  
مثل ما وجب للمالك عليه لانه اخرت المطالبة الى وقت لا داخل منزلة الدين المؤجل ولهذا  
لو ايسر الكفيل المطلوب قبل اذ يتبع فكذا اذا قبضه بملكه الا ان فيه نوع خبث نيت فلا يعمل  
مع المالك فيما لا يتعين وقد قرناه في البيع ولو كانت الكفالة بذكر خطبة قبضه الكفيل فبايعها  
وربح فيها فالربح له في الحكم لما بينا انه ملكه قال واحب الى امرئ ان يرد على نفسه قضاء الكفيل على  
في الحكم هذا عنه ابى حنيفة في رواية الجامع الصغير قال ابو يوسف محمد هو لا يرد على الذي قبضه  
وهو لا يتعين وعنه يتصدق بملكه ان يربح في ملكه على الوصل الذي بيننا في تسليمه له ولا يمكن  
الخبث مع المالك اذ لا يسبيل من الاسترداد بان يقبضه بنفسه او لا يرضى بعمل اعتبار  
قضاء الكفيل فاذا قبضه بنفسه لم يكن راضيا به وهذا الخبث يعمل فيما يتعين فيكون سبيل التصديق  
في رواية ووجه عليه في رواية لان الخبث لحقه وهذا اصح لكنه استجاب لاجل ان الحق له  
قال من قبض على الكفيل بغيره فاقبل الاصل ان يتعين عليه جبريل ففعل كاشرا للكفيل والربح  
للمرء ربح البائع فهو عليه ومعناه الاكر بيع العينة مثل ان تستقرض من تاجر عشرة فيتأجل عليه  
يتبع منه ثوبا عشرة فحسب عشرة من ثوبه في ثوب الزيادة فليبيع المستقرض بغيره ويحمل عليه  
خمس مائة بما فيه من الاعراض عن الدين والعين وهو كونه لما فيه من الاعراض عن مائة الاقراض

الدين في ملكه لا يملكه الا بغيره فاقبل الاصل ان يتعين عليه جبريل ففعل كاشرا للكفيل والربح  
للمرء ربح البائع فهو عليه ومعناه الاكر بيع العينة مثل ان تستقرض من تاجر عشرة فيتأجل عليه  
يتبع منه ثوبا عشرة فحسب عشرة من ثوبه في ثوب الزيادة فليبيع المستقرض بغيره ويحمل عليه  
خمس مائة بما فيه من الاعراض عن الدين والعين وهو كونه لما فيه من الاعراض عن مائة الاقراض

الدين في ملكه لا يملكه الا بغيره فاقبل الاصل ان يتعين عليه جبريل ففعل كاشرا للكفيل والربح  
للمرء ربح البائع فهو عليه ومعناه الاكر بيع العينة مثل ان تستقرض من تاجر عشرة فيتأجل عليه  
يتبع منه ثوبا عشرة فحسب عشرة من ثوبه في ثوب الزيادة فليبيع المستقرض بغيره ويحمل عليه  
خمس مائة بما فيه من الاعراض عن الدين والعين وهو كونه لما فيه من الاعراض عن مائة الاقراض

الدين في ملكه لا يملكه الا بغيره فاقبل الاصل ان يتعين عليه جبريل ففعل كاشرا للكفيل والربح  
للمرء ربح البائع فهو عليه ومعناه الاكر بيع العينة مثل ان تستقرض من تاجر عشرة فيتأجل عليه  
يتبع منه ثوبا عشرة فحسب عشرة من ثوبه في ثوب الزيادة فليبيع المستقرض بغيره ويحمل عليه  
خمس مائة بما فيه من الاعراض عن الدين والعين وهو كونه لما فيه من الاعراض عن مائة الاقراض



مطالبة بغيره من الخلق ثم قيل هذا ضمان لما يخشى من المشتري ان يفسد على وهو فاسد وليس يتوكل وقيل  
لأنه إذا كان المشتري من الخلق لم يكن له ان يفسد على غيره من الخلق...  
هو يتوكل فاسد لأن الخلق غير متعين وقد انشأ غير متعلق بمحالة ما زاد على الدين وكيف ما كان فالشراء  
للمشتري هو الكفيل والرجح إلى الزيادة عليه لأنه العاقد قال من كفيل عن رجل ما ذاب له عليه وما  
لغناه والكفيل والرجح إلى الزيادة عليه لأنه العاقد قال من كفيل عن رجل ما ذاب له عليه وما  
أي وجوب ١٢

فصل في كفيل المكفول عنه فقام المدين على البينة على الكفيل بأن له على المكفول عنه الف درهم لم يقبل  
ببينة لأن المكفول به مال مقض به هذا في لفظه القضاة ظاهر وكذا في الأخرى لأن معنى ذاب  
تقريبه هو بالقضاء أو مال يقض به وهذا ما ذكره الأئمة المستألف كقولنا طالع الله تعالى لهو الف درهم  
مطلقة عن ذلك فلا تصح ومن أقام البينة أن له على فلان كذا وأن هذا كفيل عنه بما مر فانه يقضي  
على الكفيل وعلى المكفول عنه وان كانت الكفالة بغير امر يقضي على الكفيل خاصة وانما تقبل  
لأن المكفول به مال مطلق بخلاف ما تقدم وأما ما يختلف بالأمم وحده لا نعماء يتغير لأن  
الكفالة بامر تبرع ابتداء ومعاوضة انتهاء وبغير امر تبرع ابتداء وابتداء فدعواه أحدهما  
لا يقضي له بالأخرى وإذا قضى بها بالامر ثبت امره وهو يتضمن الإقرار بالمال فيصير مقضيا  
عليه الكفالة بغير امر لا تمتنع عليه لأن مقتضى صحة قيام الدين في زعم الكفيل فلا تعدى إلى الغير في  
الكفالة بامر يرجع الكفيل بها أدى على الأمر قال زفر لا يرجع لأنه لا يكره أن يقر بغير علم في زعمه فلا يطهر  
غيره ونحن نقول صرامة كذا بأشياء فبطل ما في زعمه قال ومن باع دارا وكفل رجل عنده بالدارك  
فهو كالمالك لأن الكفالة لو كانت مشروطة في البيع فقام يقبله بالدارك عوى يسعي في نقض امره من جهة  
وأن لم تكن مشروطة في البيع فالحكام البيع وتوخي المشتري فيه لا يرغب فيه دون الكفالة فنزل  
منزلة الأقل بملك البائع قال ولو شها وخلفه لم يكفل لحيث تسليمه وهو على دعواه لأن

مطالبة بغيره من الخلق ثم قيل هذا ضمان لما يخشى من المشتري ان يفسد على وهو فاسد وليس يتوكل وقيل  
لأنه إذا كان المشتري من الخلق لم يكن له ان يفسد على غيره من الخلق...  
هو يتوكل فاسد لأن الخلق غير متعين وقد انشأ غير متعلق بمحالة ما زاد على الدين وكيف ما كان فالشراء  
للمشتري هو الكفيل والرجح إلى الزيادة عليه لأنه العاقد قال من كفيل عن رجل ما ذاب له عليه وما  
لغناه والكفيل والرجح إلى الزيادة عليه لأنه العاقد قال من كفيل عن رجل ما ذاب له عليه وما  
أي وجوب ١٢

فصل في كفيل المكفول عنه فقام المدين على البينة على الكفيل بأن له على المكفول عنه الف درهم لم يقبل  
ببينة لأن المكفول به مال مقض به هذا في لفظه القضاة ظاهر وكذا في الأخرى لأن معنى ذاب  
تقريبه هو بالقضاء أو مال يقض به وهذا ما ذكره الأئمة المستألف كقولنا طالع الله تعالى لهو الف درهم  
مطلقة عن ذلك فلا تصح ومن أقام البينة أن له على فلان كذا وأن هذا كفيل عنه بما مر فانه يقضي  
على الكفيل وعلى المكفول عنه وان كانت الكفالة بغير امر يقضي على الكفيل خاصة وانما تقبل  
لأن المكفول به مال مطلق بخلاف ما تقدم وأما ما يختلف بالأمم وحده لا نعماء يتغير لأن  
الكفالة بامر تبرع ابتداء ومعاوضة انتهاء وبغير امر تبرع ابتداء وابتداء فدعواه أحدهما  
لا يقضي له بالأخرى وإذا قضى بها بالامر ثبت امره وهو يتضمن الإقرار بالمال فيصير مقضيا  
عليه الكفالة بغير امر لا تمتنع عليه لأن مقتضى صحة قيام الدين في زعم الكفيل فلا تعدى إلى الغير في  
الكفالة بامر يرجع الكفيل بها أدى على الأمر قال زفر لا يرجع لأنه لا يكره أن يقر بغير علم في زعمه فلا يطهر  
غيره ونحن نقول صرامة كذا بأشياء فبطل ما في زعمه قال ومن باع دارا وكفل رجل عنده بالدارك  
فهو كالمالك لأن الكفالة لو كانت مشروطة في البيع فقام يقبله بالدارك عوى يسعي في نقض امره من جهة  
وأن لم تكن مشروطة في البيع فالحكام البيع وتوخي المشتري فيه لا يرغب فيه دون الكفالة فنزل  
منزلة الأقل بملك البائع قال ولو شها وخلفه لم يكفل لحيث تسليمه وهو على دعواه لأن

مطالبة بغيره من الخلق ثم قيل هذا ضمان لما يخشى من المشتري ان يفسد على وهو فاسد وليس يتوكل وقيل  
لأنه إذا كان المشتري من الخلق لم يكن له ان يفسد على غيره من الخلق...  
هو يتوكل فاسد لأن الخلق غير متعين وقد انشأ غير متعلق بمحالة ما زاد على الدين وكيف ما كان فالشراء  
للمشتري هو الكفيل والرجح إلى الزيادة عليه لأنه العاقد قال من كفيل عن رجل ما ذاب له عليه وما  
لغناه والكفيل والرجح إلى الزيادة عليه لأنه العاقد قال من كفيل عن رجل ما ذاب له عليه وما  
أي وجوب ١٢

فصل في كفيل المكفول عنه فقام المدين على البينة على الكفيل بأن له على المكفول عنه الف درهم لم يقبل  
ببينة لأن المكفول به مال مقض به هذا في لفظه القضاة ظاهر وكذا في الأخرى لأن معنى ذاب  
تقريبه هو بالقضاء أو مال يقض به وهذا ما ذكره الأئمة المستألف كقولنا طالع الله تعالى لهو الف درهم  
مطلقة عن ذلك فلا تصح ومن أقام البينة أن له على فلان كذا وأن هذا كفيل عنه بما مر فانه يقضي  
على الكفيل وعلى المكفول عنه وان كانت الكفالة بغير امر يقضي على الكفيل خاصة وانما تقبل  
لأن المكفول به مال مطلق بخلاف ما تقدم وأما ما يختلف بالأمم وحده لا نعماء يتغير لأن  
الكفالة بامر تبرع ابتداء ومعاوضة انتهاء وبغير امر تبرع ابتداء وابتداء فدعواه أحدهما  
لا يقضي له بالأخرى وإذا قضى بها بالامر ثبت امره وهو يتضمن الإقرار بالمال فيصير مقضيا  
عليه الكفالة بغير امر لا تمتنع عليه لأن مقتضى صحة قيام الدين في زعم الكفيل فلا تعدى إلى الغير في  
الكفالة بامر يرجع الكفيل بها أدى على الأمر قال زفر لا يرجع لأنه لا يكره أن يقر بغير علم في زعمه فلا يطهر  
غيره ونحن نقول صرامة كذا بأشياء فبطل ما في زعمه قال ومن باع دارا وكفل رجل عنده بالدارك  
فهو كالمالك لأن الكفالة لو كانت مشروطة في البيع فقام يقبله بالدارك عوى يسعي في نقض امره من جهة  
وأن لم تكن مشروطة في البيع فالحكام البيع وتوخي المشتري فيه لا يرغب فيه دون الكفالة فنزل  
منزلة الأقل بملك البائع قال ولو شها وخلفه لم يكفل لحيث تسليمه وهو على دعواه لأن

مطالبة بغيره من الخلق ثم قيل هذا ضمان لما يخشى من المشتري ان يفسد على وهو فاسد وليس يتوكل وقيل  
لأنه إذا كان المشتري من الخلق لم يكن له ان يفسد على غيره من الخلق...  
هو يتوكل فاسد لأن الخلق غير متعين وقد انشأ غير متعلق بمحالة ما زاد على الدين وكيف ما كان فالشراء  
للمشتري هو الكفيل والرجح إلى الزيادة عليه لأنه العاقد قال من كفيل عن رجل ما ذاب له عليه وما  
لغناه والكفيل والرجح إلى الزيادة عليه لأنه العاقد قال من كفيل عن رجل ما ذاب له عليه وما  
أي وجوب ١٢

والقضاة...  
أنه إذا كان المشتري من الخلق لم يكن له ان يفسد على غيره من الخلق...  
هو يتوكل فاسد لأن الخلق غير متعين وقد انشأ غير متعلق بمحالة ما زاد على الدين وكيف ما كان فالشراء  
للمشتري هو الكفيل والرجح إلى الزيادة عليه لأنه العاقد قال من كفيل عن رجل ما ذاب له عليه وما  
لغناه والكفيل والرجح إلى الزيادة عليه لأنه العاقد قال من كفيل عن رجل ما ذاب له عليه وما  
أي وجوب ١٢

الشهادة لا تكون مشترطاً في البيع ولا هي إقرار بالملك لأن البيع موقوف على وجه من المالك وتارة  
 من غيره ولعله كتب الشهادة ليحفظ الحادثة بخلاف ما تقدم قالوا إذا كتب في الضك باع وهو  
 يملكه أو يبيعاً بائناً فذلك وهو مكتوب عند ذلك فهو تسليم له إذا كتب الشهادة على أقوال المتعلقين

**فصل في الضمان قال** ومن باع لرجل ثوباً وضمن له الثمن أو مضارباً ضمن ثمن متاع الرجل  
 فالضمان باطل لأن الكفالة التزام المطالب التوهم اليه بما فيه صير كل واحد منهما ضاماً لنفسه ولا  
 المال مائة في يد لها والضماني تغيير حكم الشرع فيرد عليه كاشتهراطه على المتوع والمستعير وكذا  
 رجلان باع عبداً صفقة واحدة وضمن أحدهما لصاحبه حصته من الثمن لا يلوحي الضمان  
 مع الشرع يصير ضاماً لنفسه ولو صح في نصيبها خاصة يؤدى إلى قيمة الدين قبل  
 ولا يجوز ذلك بخلاف ما إذا باع بصفقتين لأنه لا شركة إلا ترى أن المشتري أن يقبل نصيب أحدهما

ويقبض إذا نقد ثم خصم وأن قبل الكل قال ومن ضمن عن أخيه راجحة ونواصب وقسمته فهو  
 جائز أما الخراج فقد ذكرناه وهو مخالف الزكاة لأنها مجرد فعل ولهذا لا تؤدى بعد موته  
 من تركته إلا بوصية وأما النواصب فإن أريد بهما ما يكون بمقتضى كرم النهر المشترك وأجر الحاكم  
 والموظف التحجير الجشيع فداء الأسارى وغيرها جازت الكفالة بهما على الاتفاق وأن أريد بهما  
 ما ليس بحق كالجبايات في زماننا فغير اخلاف المشايخ من ميل الصحة الأمام البرد  
 وأما القصة فقد قيل هي النواصب بعينها أو حصتها منها والرواية بأود قيل هي النامة للموظفة  
 الراتبية والمراد بالنواصب ما يوجب خيرا تبتوا حكم ما بيناه ومن قال لا خير لك على

ما قتال شهر وقال المقر له حاله فالقول قول المديعي ومن قال ضمنك لك عن فلان

الضمان باطل لأن الكفالة التزام المطالب التوهم اليه بما فيه صير كل واحد منهما ضاماً لنفسه ولا  
 المال مائة في يد لها والضماني تغيير حكم الشرع فيرد عليه كاشتهراطه على المتوع والمستعير وكذا  
 رجلان باع عبداً صفقة واحدة وضمن أحدهما لصاحبه حصته من الثمن لا يلوحي الضمان  
 مع الشرع يصير ضاماً لنفسه ولو صح في نصيبها خاصة يؤدى إلى قيمة الدين قبل  
 ولا يجوز ذلك بخلاف ما إذا باع بصفقتين لأنه لا شركة إلا ترى أن المشتري أن يقبل نصيب أحدهما  
 ويقبض إذا نقد ثم خصم وأن قبل الكل قال ومن ضمن عن أخيه راجحة ونواصب وقسمته فهو  
 جائز أما الخراج فقد ذكرناه وهو مخالف الزكاة لأنها مجرد فعل ولهذا لا تؤدى بعد موته  
 من تركته إلا بوصية وأما النواصب فإن أريد بهما ما يكون بمقتضى كرم النهر المشترك وأجر الحاكم  
 والموظف التحجير الجشيع فداء الأسارى وغيرها جازت الكفالة بهما على الاتفاق وأن أريد بهما  
 ما ليس بحق كالجبايات في زماننا فغير اخلاف المشايخ من ميل الصحة الأمام البرد  
 وأما القصة فقد قيل هي النواصب بعينها أو حصتها منها والرواية بأود قيل هي النامة للموظفة  
 الراتبية والمراد بالنواصب ما يوجب خيرا تبتوا حكم ما بيناه ومن قال لا خير لك على  
 ما قتال شهر وقال المقر له حاله فالقول قول المديعي ومن قال ضمنك لك عن فلان

قوله وضمن عن أخيه راجحة ونواصب وقسمته فهو جائز أما الخراج فقد ذكرناه وهو مخالف الزكاة لأنها مجرد فعل ولهذا لا تؤدى بعد موته من تركته إلا بوصية وأما النواصب فإن أريد بهما ما يكون بمقتضى كرم النهر المشترك وأجر الحاكم والموظف التحجير الجشيع فداء الأسارى وغيرها جازت الكفالة بهما على الاتفاق وأن أريد بهما ما ليس بحق كالجبايات في زماننا فغير اخلاف المشايخ من ميل الصحة الأمام البرد وأما القصة فقد قيل هي النواصب بعينها أو حصتها منها والرواية بأود قيل هي النامة للموظفة الراتبية والمراد بالنواصب ما يوجب خيرا تبتوا حكم ما بيناه ومن قال لا خير لك على ما قتال شهر وقال المقر له حاله فالقول قول المديعي ومن قال ضمنك لك عن فلان

له قولان، عندهما وهو بمنزلة الوكيل الذي القوي على قول الصاحبين حيث يعلم من صنيع العناية وآخر دليلهما ٣







له قوله برضاء المحيل الخ المحيل هو المديرن الذي احوال = المحتمل له.. هو الدائن.. المحتمل عليه هو الذي قبل على نفسه الحالة،  
محتمل به.. هو المال الذي اصيل، انظر المادة ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧ مجلة الاحكام العدلية ٣

له قوله ان الافلاس لا يتحقق بجملة القاضى عنده الذى دلتها على كلامهم متواتر وشروحا نصيح قوله الامام ونقل تصحيح العلامة  
تاسم ولم اربن صحيح توليما نعم كقولنا في صحة الحج على المفسيه حيانه لخاله ١٢ رد المحتار ص ٣٢٦ ج ٤

[illegible]



[illegible][illegible][illegible]

الحق قولہ کتاب ادب العاصی الخ اعلم بان القضاء بالحق من اقوی القرائن بعد الايمان بالله تعالى وهو من اشرف العبادات لاحد  
الانبياء الله تعالى لا آدم عليه السلام اسم الخلائفة فقال جل جلاله اني جاعل في الارض خليفة را ثبت ذلك (فيه ۱۳۳)





۱۴۵

وينظر فمرة لان فعل القاض المعزول حتى يظهر اذ لا يعمل كما لو أدى الى ابطال الحق الغير وينظر في الواقع  
 ماضل ١٢ بطلان ١٣ لانه نفس نظر ١٤

وارتفاع الوقوف على ما تقوى به البينة ويعترف من هو في يده لان كل ذلك حجة ولا يقبل  
 اي في الزيادة  
 اي في البينة والاعتراض

قول المعزول لما بيناه الا ان يعثرنا الذي هي في يده ان المعزول سلمها اليه فيقبل قولنا فيجاء لان

ثبت باقرایان الیه كانت للقا ضی فی حقا القاضی کفر فی فی الحال الا اذ اید بالاقرار لغیرہ

ثم اقر تسليم القاضى فليسلم ما في يده الى المقر الاول لسبق حقه وضمن قيمته للقاضى باقره الثاني  
او من له ذلك العزول

و يسلم الى المقرله من جهة القاضى قال المجلس العلم جلوسا ظاهر فى المسجد كيا يستبهم مكانه على

الغريب وبعض المقيمين والمسجد الجامع اول لاناسهم فقال الشافعي لا يكره الجلوس في المسجد  
بالقضاة اختلاف ليس لم الزمن

للقضاء لا يخفى الشيخ وهو محسن بالنص والحاظ هي ممنوعة عن دخول الحنا فوله عليه

السلام انما بنيت المساجد للذكر لله تعالى احكام وكان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم

يعرض الفصل في معتقده وولد الحفلة الراشدان كانوا يجلسون في أسباجه لفصل خصوصاً

وكان الفصل عبادة ليحيى انا منها في المسجد كالصلاة ونجاسة المسير في عبادة في حاضرة  
 كرام الشافعي اذ قيل جواب على  
 القضاة

فلا يبيع من دهره واحداً من هذه الحياض بغير ما فيها من ماء ولا يبيع من دهره واحداً من هذه الحياض بغير ما فيها من ماء ولا يبيع من دهره واحداً من هذه الحياض بغير ما فيها من ماء

[illegible]

وَأَلْقَاهُ فِي السَّمَاءِ فَكَانَ مِنَ الْمِدْحَالِ

صلاة الجمعة والثاني ليس للقضاء ما جرى على العادة وقوله راء ذلك مصرحاً بالقضاء في حجة

لو كانت المقرب خصوصاً لا يقبل هديته تركن اذا اراد المهدي على المعتاد او كانت لو

فانما و - ذكركم شانه ديناكم كوسا فوندا وفنفا كن حنا سلا عليمه طامرسه نفا

[illegible][illegible][illegible][illegible]







المادة ١٣٩: لا ينعك قضاء قضية بالاسم راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشد كان تراجع الحق فان الحق (بقية ١٣٩)

(١٣٤) ولا تخاف ضعف حرك البنية البنية على المدى واليمين على من أكثر الصلح حائز بين المسلمين الاصل. اهل زماناً (البقية)

139

یہاں پر مذکور ہے کہ جو شخص اپنے مال سے دوسروں کو کھانا پکوانا دے گا اس کا اجر ہے۔

[illegible]

(بقية ١٣٨) قديم لا يبطل ومراجعة الحق خير من التماذى في الباطل الضم الضم فيما يختلف في حد وركب معاً يبلغك من القرآن



بقية ١٣٩) بينه اخذ بحجة والا وجب القضاء عليه وفي رواية وان عجز عنهما استحلقت عليهما القضا فان ادرك المبلغ في الله.

يملكه فيصير الثاني نائبا عن الاول حتى لا يملك الاول عزله الا اذا فوض اليه الغرض الصحيح  
قال ذاقع الى القاضي حكم حاكم امضاه الا ان يخالف الكتاب والسنة والاجماع بان يكون قولا  
لا دليل عليه وفي الجامع الصغير ما اختلف فيه الفقهاء فقضى القاضي جاء قاض خري  
غير ذلك امضاه والاصل ان القضاء متى لاقي فصلا مجتهدا فيه ينفذ ولا ردة غيره لان اجتماع  
الثاني كاجتهاد الاول وقد ترجح الاول بالتصالح لقضاء به فلا يقضى به اهودونه ولو قضى المجتهد  
فيه مخالفا لرايه ناسبا المذهب نفاذ عنه ابي حنيفة وان كان حاملا وفيه روايتان وجه  
النفاذ ان ليس بخطا يبين وعندهم لا ينفذ في الوجهين لان قضيه ما هو خطأ عند وعليه  
الفتوى ثم المجتهد ان لا يكون مخالفا لما ذكرنا والمراد بالسنة المشهورة منها وفيما اجتمع  
عليه اجماع ولا يبرح مخالفا لبعض ذلك خلافه وليس باختلاف والمعتبر الاختلاف في الصدر  
الاول قال وكل شيء قضيه القاضي الظاهر متحرره هو في المباح كذا في حنيفة مروي كذا

فيما قلنا من ان القاضي لا يملك ان يملك الاول عزله الا اذا فوض اليه الغرض الصحيح  
قال ذاقع الى القاضي حكم حاكم امضاه الا ان يخالف الكتاب والسنة والاجماع بان يكون قولا  
لا دليل عليه وفي الجامع الصغير ما اختلف فيه الفقهاء فقضى القاضي جاء قاض خري  
غير ذلك امضاه والاصل ان القضاء متى لاقي فصلا مجتهدا فيه ينفذ ولا ردة غيره لان اجتماع  
الثاني كاجتهاد الاول وقد ترجح الاول بالتصالح لقضاء به فلا يقضى به اهودونه ولو قضى المجتهد  
فيه مخالفا لرايه ناسبا المذهب نفاذ عنه ابي حنيفة وان كان حاملا وفيه روايتان وجه  
النفاذ ان ليس بخطا يبين وعندهم لا ينفذ في الوجهين لان قضيه ما هو خطأ عند وعليه  
الفتوى ثم المجتهد ان لا يكون مخالفا لما ذكرنا والمراد بالسنة المشهورة منها وفيما اجتمع  
عليه اجماع ولا يبرح مخالفا لبعض ذلك خلافه وليس باختلاف والمعتبر الاختلاف في الصدر  
الاول قال وكل شيء قضيه القاضي الظاهر متحرره هو في المباح كذا في حنيفة مروي كذا

فيما قلنا من ان القاضي لا يملك ان يملك الاول عزله الا اذا فوض اليه الغرض الصحيح  
قال ذاقع الى القاضي حكم حاكم امضاه الا ان يخالف الكتاب والسنة والاجماع بان يكون قولا  
لا دليل عليه وفي الجامع الصغير ما اختلف فيه الفقهاء فقضى القاضي جاء قاض خري  
غير ذلك امضاه والاصل ان القضاء متى لاقي فصلا مجتهدا فيه ينفذ ولا ردة غيره لان اجتماع  
الثاني كاجتهاد الاول وقد ترجح الاول بالتصالح لقضاء به فلا يقضى به اهودونه ولو قضى المجتهد  
فيه مخالفا لرايه ناسبا المذهب نفاذ عنه ابي حنيفة وان كان حاملا وفيه روايتان وجه  
النفاذ ان ليس بخطا يبين وعندهم لا ينفذ في الوجهين لان قضيه ما هو خطأ عند وعليه  
الفتوى ثم المجتهد ان لا يكون مخالفا لما ذكرنا والمراد بالسنة المشهورة منها وفيما اجتمع  
عليه اجماع ولا يبرح مخالفا لبعض ذلك خلافه وليس باختلاف والمعتبر الاختلاف في الصدر  
الاول قال وكل شيء قضيه القاضي الظاهر متحرره هو في المباح كذا في حنيفة مروي كذا

فيما قلنا من ان القاضي لا يملك ان يملك الاول عزله الا اذا فوض اليه الغرض الصحيح  
قال ذاقع الى القاضي حكم حاكم امضاه الا ان يخالف الكتاب والسنة والاجماع بان يكون قولا  
لا دليل عليه وفي الجامع الصغير ما اختلف فيه الفقهاء فقضى القاضي جاء قاض خري  
غير ذلك امضاه والاصل ان القضاء متى لاقي فصلا مجتهدا فيه ينفذ ولا ردة غيره لان اجتماع  
الثاني كاجتهاد الاول وقد ترجح الاول بالتصالح لقضاء به فلا يقضى به اهودونه ولو قضى المجتهد  
فيه مخالفا لرايه ناسبا المذهب نفاذ عنه ابي حنيفة وان كان حاملا وفيه روايتان وجه  
النفاذ ان ليس بخطا يبين وعندهم لا ينفذ في الوجهين لان قضيه ما هو خطأ عند وعليه  
الفتوى ثم المجتهد ان لا يكون مخالفا لما ذكرنا والمراد بالسنة المشهورة منها وفيما اجتمع  
عليه اجماع ولا يبرح مخالفا لبعض ذلك خلافه وليس باختلاف والمعتبر الاختلاف في الصدر  
الاول قال وكل شيء قضيه القاضي الظاهر متحرره هو في المباح كذا في حنيفة مروي كذا

(أقنية ١٢٠)

أقنية ١٢٠ ما من الله تعالى منكم السرونى وراية السرائر ودرأ عنكم بالبينات اياك والغضب والقلق والاضح والتأذى بالناس  
المحصون في مراطى الحق الذى يوجب الله سبحانه وتعالى به الاجر ويحسن به الفخر وان من يخلص فيته فيما بينه وبين الله تعالى



له قوله باب الحكم الخ اذا تعدد المحكومون على ما ذكرنا فافيلزم اتفاق رأى كلهم وليس لواحد منهم ان يحكم وحده ١٣  
(المادة ١٨٤٤) مجلة الاحكام العدلية ،



لا بد من العلم بالطلاق والنفقة  
 في ذلك ان علم الزوج بالطلاق  
 لا يثبت له النفقة ولا يثبت له  
 النفقة الا اذا علم بالطلاق  
 في ذلك ان علم الزوج بالطلاق  
 لا يثبت له النفقة ولا يثبت له  
 النفقة الا اذا علم بالطلاق

١٣٣

لا بد من العلم بالطلاق والنفقة  
 في ذلك ان علم الزوج بالطلاق  
 لا يثبت له النفقة ولا يثبت له  
 النفقة الا اذا علم بالطلاق  
 في ذلك ان علم الزوج بالطلاق  
 لا يثبت له النفقة ولا يثبت له  
 النفقة الا اذا علم بالطلاق

**مسائل شتى من كتاب القضاء قال** واذا كان علو لرجل وسفل لاخر فليس لصاحب  
 السفلى ان يتدخل فيه وتدخل ولا يتقرب فيه كونه حنفية بمعنى معنى بغير ضام صاحب العلو  
 وقال لا يصنع ما لا يضر بالعلو على هذا الخلاف ان اراد صاحب العلو ان يبين على علوه قيل ما حكم  
 عنها تفسير لقول ابى حنيفة في خلافه قيل لا اصل عندهما الا بالاحتلال لا تصرف في ملكه والمالك  
 يقتضي الاطلاق والحرم بعارض الضرفاذا الشك لم يحرم المنع والاصل عند الحنفية لا تصرف في محل  
 تعلق حرمه كغيره كحق المرقن والمستاجر الاطلاق بعارض اذا الشك لا يزيل المنع على انه لا يبرح  
 نوع ضرر بالعلو من توهين بناء او نقضه فيمنع عن قال اذا كانت النفقة مستحقة تنسحب

العلم بالطلاق والنفقة  
 في ذلك ان علم الزوج بالطلاق  
 لا يثبت له النفقة ولا يثبت له  
 النفقة الا اذا علم بالطلاق  
 في ذلك ان علم الزوج بالطلاق  
 لا يثبت له النفقة ولا يثبت له  
 النفقة الا اذا علم بالطلاق

لا بد من العلم بالطلاق والنفقة  
 في ذلك ان علم الزوج بالطلاق  
 لا يثبت له النفقة ولا يثبت له  
 النفقة الا اذا علم بالطلاق  
 في ذلك ان علم الزوج بالطلاق  
 لا يثبت له النفقة ولا يثبت له  
 النفقة الا اذا علم بالطلاق

لا بد من العلم بالطلاق والنفقة  
 في ذلك ان علم الزوج بالطلاق  
 لا يثبت له النفقة ولا يثبت له  
 النفقة الا اذا علم بالطلاق  
 في ذلك ان علم الزوج بالطلاق  
 لا يثبت له النفقة ولا يثبت له  
 النفقة الا اذا علم بالطلاق

منها لا تفتي مستطيل وهو غير نافذ فليس لاهل الزائفة الاولى ان يفتيوا باق الزائفة القصوى لان فتحه  
المور لا حق له في المور اذ هو لا هاهنا خصوصاً حتى لا يكون لاهل الاولى فيما بيع فيها حق الشفعة  
بخلاف النافذة لان المور فيها حتى العامة قيل المنع من المور كما من فتح الباب لا يرفع جداره ولا يصح  
ان المنع من الفتح لا يبعد الفتح لا يمكن المنع من المور في كل ساعة ولا يدعى الحق في القصوى  
بتركيب الباب وان كانت مستديرة لئلا يلق طرفاها فلهما ان يفتحا بابا لان لكل واحد منهما حق المور  
كلها اذ هي واحدة مشتركة كقولها اشترون في الشفعة اذ بيعت دار منها قال ومن ادعى فدية  
دعوى وانكرها الذي هي في يده ثم صالح منها فمما هو جائز وهي مسألة الصلح على انكار سند ذكره  
والصلح انشاء الله تعالى والمدعى ان كان مجهولاً فالصلح على معلوم عن مجهول جائز عندنا  
لان جهالة في الساقط فلا تفضي الى المنازعة على ما عرف قال ومن ادعى ان في رجل اذ  
وهي باله وقت فسل البيعة فقال حمد في الهبة فاشترتها واقام المدعى البيعة على الشرع قبل الو  
الذي يدعى فيه الهبة لا تقبل بينته لظهور التناقص اذ هو يدعى الشراء بعد الهبة وهم شهدو  
به قبلها ولو شهدوا به بعد هاتقبل بوضوح التوفيق ولو كان ادعى الهبة ثم اقام البيعة على الشرع  
قبلها ولم يقبل حمد في الهبة فاشترتها لم تقبل ايضاً ذكره في بعض النسخ لان دعوى الهبة اقرا منه  
بالمالك للمواهب دعوى الشراء رجوع منه فعل متناقضاً لانه اذا ادعى الشراء بعد الهبة لا تقبل  
ملكه عندنا ومن قال اخر اشترت منه هذه الجارية فانكره الاخران اجمع البائع على ترك الخصومة  
وسعى بطلانها لان المشتري لما حله كان فسخاً من جهة الفسخ ثبت بطلانها حال فاذ اعزم  
البائع على ترك الخصومة ففسخ وتجر العزم وان كان لا يثبت الفسخ ففقد اعتبار الفعل وهو

لأنه وإن كانت مستديرة قد نزلت طياتها إلى الظرف هذا البحث في الهداية ص ٣٨٩ ج ١ حيث قال في كتاب الشفعة  
 فإن كانت سكة غير نامدة ينشعب منها سكة غير نامدة وهي مستطيلة ١١

في انما في زينة...  
 البائع يستلزم...  
 صديق...  
 ١٣٦

امساك الجارية ونقلها وما يصاحبه...  
 بضمه قال من اقترانه قبض من فلان...  
 وهو عبارة عن القبض ايضا...  
 بما في الضرر والسم...  
 قبض الجارية...  
 كالزبوف في التوقفة...  
 بيت المال...  
 درهم فقال ليس لي عليك شيء...  
 الاول...  
 وانك لا تخله ايضا...  
 فبقى العقد...  
 على شيء قطفا...  
 وقال فمرة لا تقبل...  
 غير الحق...  
 شيء فثبت...  
 شيء قطولا...  
 اثنين اخذوا...

في انما في زينة...  
 البائع يستلزم...  
 صديق...  
 ١٣٦

في انما في زينة...  
 البائع يستلزم...  
 صديق...  
 ١٣٦

له قول...  
 لو قال...

لأنه لم يثبت على ما ذهب إليه من أن البيع لا يملكه إلا بالقبول...  
 ١٢٤

وذكر القدر الذي رآه انه قبل ايضا لان المحل والحد قد يؤخذ بالشغب على يده فبما مضى وكلاهما  
 با رضائه ولا يغيره ثم بعد ذلك فامكن التوفيق قال ومن ادعى على غيره بانه جارية فقال له  
 ابعها منك قط فاقام البيت على الشراء فوجد بها اصبغا نائدا فاقام البائع البيت ان يبرئ الميراث كعيب  
 لم تقبل مينة البائع وعن ابي يوسف انه قبل اعتبارا بما ذكرنا وجب الظاهر ان شرط البراءة تغيير للعقد من  
 اقتضاء وصفه لسلامة الغير فيسببه ويوجب البيع وقد ذكره فكان مناقضا لخلافه لا يبرئ ولا يغير  
 وان كان باطلا على ما قال ذكره كتيب في اسفله ومن قام بهذا الذكروا ما في ان شاء الله تعالى  
 او كتب في الشراء فعلى ان خلاص ذلك ونسليمه ان شاء الله تعالى بطل المذكور وهذا عندنا حنفية  
 وقالا ان شاء الله تعالى هو على خلافه من على من قام بذلك الحق وقولهما استحسان ذكره في الاقوال  
 الاستثناء ينظر الى ما يلي ان الذكر الاستثناء وكذا الاصل في الكلام الاستثناء وقوله ان الكل  
 واحد بحكم العطف فيصرف الى الملحق كما في الكلمات المعطوفة مثل قوله عبده حر وامرأته طالق عليه  
 الشئ البيت الله تعالى ان شاء الله وتكون فوجا قالوا لا يلتجئ في يصير كفاصل السكوت  
**فصل في لقضاء بالمواريث قال** واذا مات نصراني فجاءت امرأته مسلمة وماتت  
 اسلمت بعد موته وقالت المورثة اسلمت قبل موته فالقول قول المورثة وقال في قول قولها لان  
 الاسلام حادث فيضاف الى قولها لان وقتها لم يكن اسلاما وانما ثبت في كمال الحال كما  
 في غير اناء الطاهر وهذا ظاهر نعتبه للادفع وهو يعتبر للاستحقاق ولو ماتت امرأة  
 نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته قالت اسلمت قبل موته وقالت المورثة اسلمت بعد موته  
 فالقول قولها ايضا ولا يحكم الحال لان الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق وهو محتاج الى اقامة المورثة

الشرارة من كل طرف...  
 كتاب ادب القاضي  
 في بيان ما يجب على القاضي من العلم والعدل...  
 في بيان ما يجب على القاضي من العلم والعدل...  
 في بيان ما يجب على القاضي من العلم والعدل...







[illegible]

ان شاء الله  
 التي تفتت ضما للامام في الكا  
 ومن اعلمه ان  
 علم الوكيل بالوكالة  
 فلاح من اعلام من اعلمه من  
 الناس بذلك سواء كان بالغا  
 مسلما ولا على احد اذ انك بعد  
 بالان عينه اجازة فله بعد  
 قوله لا نأخذ  
 الخ

[illegible]

۱۵۱

احمد علی

حضر

فرضا

11

**المخدم**

عن أبي

ولا

التي غر

والله اعلم

رجح

٩٠٠

مس

---

574

مجلس



في زماننا لا في كتاب القاضى للحاجة اليه وجمها هو الرولية انهم اخبروا عن امرهم على انشاء فيقبل  
 لخلوه عن التهمة ولان طاعة اول الامر واجبة وفي تصديق طاعة وقال الامام ابو منصور  
 ان كان هذا لا يمكن اقبل قوله لان هذا قهرا مخطئا والخيانة وان كان عدا جاهلا يستفسر فان  
 احسن التفسير وجب تصديقه والافلا وان كان جاهلا فاسقا او عالما فاسقا لا يقبل الا  
 ان يعين سبيل الحكم لتبعية المخطا والخيانة قال واذا نزل القاضى فقال لرجل اخذت منك الف  
 ودفعته الي فلان قد قضيت به اليك عليك فقال الرجل اخذتها ظلمنا القول قول القاضى كذلك  
 لو قال قضيت بقطع يدك في حق هذا اذا كان الذي قطعت به والذي اخذ منه المال قريبا ففعل  
 ذلك هو قاض ووجه انهما لما اتفقا ففعل ذلك وقضائه كان الظاهر شاهدا له اذ القاضى لا يقضى  
 بالبحر ظاهر ولا يمين عليه لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين على القاضى ولو اقر  
 القاطع او اخذ بما اقره القاضى لا يضمن ايضا لانه فعله في حال القضاء ودفع القاضى صحيح كما اذا  
 كان معاينا ولو زعم المقطوع يده او الماخوذ ماله انه فعل ذلك قبل التقليد او بعد العزل  
 فالقول للقاضى ايضا وهو الصحيح لانه اسند فعله الى حالة معجزة منافية للضمير قصار كاذبات  
 طلقا واعتقت وانا بعمون والعمون منه كان معجزة او اقر القاطع او اخذ في هذه الفصل  
 بما اقره القاضى يضمنان لانهم اقراسبب الضمان وقول القاضى مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا يبطال  
 سبب الضمان على غير هذا الاول لانه ثبت فعله في قضاء بالتصادق ولو كان المال في الامانة فاقا وقد  
 اقر ما اقره القاضى الماخوذ منه المال صدق القاضى في ان فعله في قضاء لو ادعى في غير قضاء  
 يؤخذ منه لان اقران اليد كانت له فلا يصدق في دعوى تملكه الا بحجة وقول المعزول في ليس بحجة  
 اي لا يجوز ان يكون

في زماننا لا في كتاب القاضى للحاجة اليه وجمها هو الرولية انهم اخبروا عن امرهم على انشاء فيقبل  
 لخلوه عن التهمة ولان طاعة اول الامر واجبة وفي تصديق طاعة وقال الامام ابو منصور  
 ان كان هذا لا يمكن اقبل قوله لان هذا قهرا مخطئا والخيانة وان كان عدا جاهلا يستفسر فان  
 احسن التفسير وجب تصديقه والافلا وان كان جاهلا فاسقا او عالما فاسقا لا يقبل الا  
 ان يعين سبيل الحكم لتبعية المخطا والخيانة قال واذا نزل القاضى فقال لرجل اخذت منك الف  
 ودفعته الي فلان قد قضيت به اليك عليك فقال الرجل اخذتها ظلمنا القول قول القاضى كذلك  
 لو قال قضيت بقطع يدك في حق هذا اذا كان الذي قطعت به والذي اخذ منه المال قريبا ففعل  
 ذلك هو قاض ووجه انهما لما اتفقا ففعل ذلك وقضائه كان الظاهر شاهدا له اذ القاضى لا يقضى  
 بالبحر ظاهر ولا يمين عليه لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين على القاضى ولو اقر  
 القاطع او اخذ بما اقره القاضى لا يضمن ايضا لانه فعله في حال القضاء ودفع القاضى صحيح كما اذا  
 كان معاينا ولو زعم المقطوع يده او الماخوذ ماله انه فعل ذلك قبل التقليد او بعد العزل  
 فالقول للقاضى ايضا وهو الصحيح لانه اسند فعله الى حالة معجزة منافية للضمير قصار كاذبات  
 طلقا واعتقت وانا بعمون والعمون منه كان معجزة او اقر القاطع او اخذ في هذه الفصل  
 بما اقره القاضى يضمنان لانهم اقراسبب الضمان وقول القاضى مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا يبطال  
 سبب الضمان على غير هذا الاول لانه ثبت فعله في قضاء بالتصادق ولو كان المال في الامانة فاقا وقد  
 اقر ما اقره القاضى الماخوذ منه المال صدق القاضى في ان فعله في قضاء لو ادعى في غير قضاء  
 يؤخذ منه لان اقران اليد كانت له فلا يصدق في دعوى تملكه الا بحجة وقول المعزول في ليس بحجة  
 اي لا يجوز ان يكون

في زماننا لا في كتاب القاضى للحاجة اليه وجمها هو الرولية انهم اخبروا عن امرهم على انشاء فيقبل  
 لخلوه عن التهمة ولان طاعة اول الامر واجبة وفي تصديق طاعة وقال الامام ابو منصور  
 ان كان هذا لا يمكن اقبل قوله لان هذا قهرا مخطئا والخيانة وان كان عدا جاهلا يستفسر فان  
 احسن التفسير وجب تصديقه والافلا وان كان جاهلا فاسقا او عالما فاسقا لا يقبل الا  
 ان يعين سبيل الحكم لتبعية المخطا والخيانة قال واذا نزل القاضى فقال لرجل اخذت منك الف  
 ودفعته الي فلان قد قضيت به اليك عليك فقال الرجل اخذتها ظلمنا القول قول القاضى كذلك  
 لو قال قضيت بقطع يدك في حق هذا اذا كان الذي قطعت به والذي اخذ منه المال قريبا ففعل  
 ذلك هو قاض ووجه انهما لما اتفقا ففعل ذلك وقضائه كان الظاهر شاهدا له اذ القاضى لا يقضى  
 بالبحر ظاهر ولا يمين عليه لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين على القاضى ولو اقر  
 القاطع او اخذ بما اقره القاضى لا يضمن ايضا لانه فعله في حال القضاء ودفع القاضى صحيح كما اذا  
 كان معاينا ولو زعم المقطوع يده او الماخوذ ماله انه فعل ذلك قبل التقليد او بعد العزل  
 فالقول للقاضى ايضا وهو الصحيح لانه اسند فعله الى حالة معجزة منافية للضمير قصار كاذبات  
 طلقا واعتقت وانا بعمون والعمون منه كان معجزة او اقر القاطع او اخذ في هذه الفصل  
 بما اقره القاضى يضمنان لانهم اقراسبب الضمان وقول القاضى مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا يبطال  
 سبب الضمان على غير هذا الاول لانه ثبت فعله في قضاء بالتصادق ولو كان المال في الامانة فاقا وقد  
 اقر ما اقره القاضى الماخوذ منه المال صدق القاضى في ان فعله في قضاء لو ادعى في غير قضاء  
 يؤخذ منه لان اقران اليد كانت له فلا يصدق في دعوى تملكه الا بحجة وقول المعزول في ليس بحجة  
 اي لا يجوز ان يكون

105

# كتاب الشهادة

قال الشهادۃ فرض تلزم الشہود ولا یصح کتمانہا اذ طالہم المذبح ليقوله تعالی ولا یأبى الشہداء اذا  
 ما دعوا وبقوله تعالی ولا تأکفوا الشہادۃ ومن کتم کفر بافانہ اشق علیہ واما اشتراط طلب علیہا  
 ای القصد فی ان یشہد فی الذکر

حقه فيوقف على طلبه كإثبات الحقوق والشهادة في الحدود ومختلفها الشاهدين الستة

الاطوار لانه بين حبيبتين اقامة الحدا والتوفى عن الهتك والستر افضل لقوله عليه السلام

شهد عندك لو سترت بشيوك لكان خيرا لك وقال عليه السلام من ستر علي ستر الله عليه في

الدنيا والآخرة وفيما نقل من تلقين الدرر عن النبي عليه السلام وأصح به ضوء الله عز وجل دلالة ظاهر

على صلبة السرقة لا يجب الا ان يسرق فيقول خذ اياها حتى المسروق منه  
 الشاهد فيكون له دور في السرقة  
 لا تعدل سرقة فحفظ السرقة ولا يلزمه القتل والقطع والاضلال  
 لا تعدل سرقة فحفظ السرقة ولا يلزمه القتل والقطع والاضلال

أحياء حقيق قال والشهادة على مراتبها الشهادة في الزمان بغيرها الشهادة في الزمان بغيرها

وَاللّٰی یَأْتِیَنَا الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَیْهِنَّ اَرْبَعًا مِنْكُمْ وَلَقَوْلُتَعَالٰی ثُمَّ لَا یَاۡتِیْکُمْ

شُرِّهٖ اَوْ لَا يَقْبَلُ فَمَا شَهِدَتْهُ النِّسَاءُ مَعَ ذِي الزَّهَرِ رَضِيَ مَضَى السَّيِّئِ مِنْ لَدُنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى

الله عليه واله وسلم والخلفيتين من بعده ان لا شهادة النساء في المحرمات والقصاص لان

ففيما شبهة البدلية لقيام مقام شهادة الرجال فلا تقبل فيما يدري بالشبهات  
 اقول نعم لان لم ينادي بلين فقول امرنا ۱۳

ومنها الشهادة ببقية الحدود والقصاص تقبل فيها شهادة رجلين لقوله تعالى

وَأَسْتَشِيرُهُمْ وَأَشْهَدُ بِهِمْ مِنْ رَجُلٍ أَعْرَضَ عَنْهُ الْقَبْلُ فِيهَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ مَا أَذْكُرُ قَالَ وَمَا  
 أَيْ فِي بَيْتِهِ الْمَحْرُورِ وَالْقَضَاءُ ١٢  
 أَيْ الْقَوْدُوسِ الْأَرْبَعِي

سوی دلت سن حقوقی یھس بہا سہادہ رحیمی ورجل امراین سواعان حق مال او میرا

وہاں سے اٹھ کر اپنے گھر پہنچا۔ وہاں اس کی بیوی نے اس کو دیکھا تو بہت رونا دھونا کرنے لگی۔ اس نے اس کو گلے سے لپیٹ لیا اور کہا: "میرے بھائی! میں نے تجھے سوچا تھا کہ تو میری طرف سے کچھ بگاڑ کر لے گیا ہو گا۔" اس نے اس کو دیکھا تو بہت رونا دھونا کرنے لگی۔ اس نے اس کو گلے سے لپیٹ لیا اور کہا: "میرے بھائی! میں نے تجھے سوچا تھا کہ تو میری طرف سے کچھ بگاڑ کر لے گیا ہو گا۔"

أه قوله كتاب الشجارات، الزخرف القياس، أي كمن الشجادة، حقيقة، الأحكام، لأنه خضه حجة

*(continued)*

[illegible]

إلا أن خبر الواحد لا يوجب العلم، والقضاء ملزم فيستدعي سببها وجوب العلم، وهو المعانيه فالتعاضدك (لبنية ١٥٤)

في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم...  
 في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم...  
 في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم...

مثل النكاح والطلاق والوكالة والوصية ونحو ذلك وقال الشافعي رحمه الله لا يقبل شهادة النساء مع الرجال  
 الا في الاموال وتوابعها لان الاصل فيها عدم القبول لنقصان العقل واختلال الضبط وقصو  
 الولاية فانها لا تصلح للمأثرة ولهذا لا تقبل في الحدود ولا تقبل شهادة الاربع منهن وحدهن  
 الا انها قبلت في الاموال ضرورة والنكاح اعظم خطرا واول وقوعا فلا يلتحق بما هو اذن خطرا اكثر جوا  
 ولنا ان الاصل فيها القبول لوجود ما يثبت عليه اهلية الشهادة وهو المشاهدة والضبط والاداء بالاول  
 يحصل العلم للشاهد وبالثاني سبقه بالثالث يحصل العلم للقاضي لهذا يقبل اخبارها في الاخبار  
 ونقصان الضبط بزيادة النسيان انما يرضى لغيره الى ما لم يبق بعد ذلك الا الشبهة فلهذا لا تقبل  
 فيما يندري بالشبهات وهذه الحقوق تنبت مع الشبهات وعدم قبول الاربع على خلاف القياس  
 كما لا يخفى وجهه **قال** ويقبل في الولادة والبراءة والعيوب بالنساء في موضع لا يطعن عليه  
 الرجال شهادة امرأة واحدة لقوله عليه السلام شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال  
 النظر اليه والجمع المحل بالالف واللام يراد به الجنس فثبتا ولا لقل وهو حجة على الشافعي في اشتراط  
 الاربع ولانه انما سقطت الكثرة ليعتد بالنظر لان نظر الجنس الى الجنس اخف فكذا يسقط اعتبار  
 العدد الا ان المتن والثالث احق لما فيه من معنى لا يلزم تحكما في الولادة شرحناه في الطلاق  
 فلما حكم بالبراءة فان شهدن انها بكر يؤخذ في العتين سنة ويفرق بعدها لانها تأيدت  
 بمؤيد اذ البكارة اصل وكان في رد المبيعة اذ اشتراها بشرط البكارة فان قلن انها ثيب  
 يحلف البائع لينضم نكاحه الى قولهن والعيب يثبت بقولهن فيحلف البائع واما  
 شهادتهن على استمالة الصبي لا تقبل عند ابي حنيفة في حق الارث لانهم مما يطعن

في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم...  
 في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم...  
 في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم...

في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم...  
 في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم...  
 في قوله تعالى ولا تقبلوا البيعة من يمينهم...

(نقبة ١٥٣) حاجة الناس الى ذلك لان المنازعات والمضمرات تكثر بين الناس وتعدرا قامة الحجة الرجة





هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٢٠٠ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ في مدينة القاهرة بمصر  
 في سنة ١٢٠٠ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ في مدينة القاهرة بمصر  
 في سنة ١٢٠٠ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ في مدينة القاهرة بمصر

وكذا العدة بالاجماع على ما لا يخفى من اختصاصها بالجلس القضاة والاشارة الى ان في زكية شهور الزمان عند محمد  
 في سنة ١٢٠٠ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ في مدينة القاهرة بمصر

**فصل** وما يتجمل به الشاهد على ضربين احدهما ما ثبت حكمه بنفسه مثل البيع  
 ولا قرار في الغصب والقيل حكما كما في اربع ذوات الشاهد او اربعة عشر من يتهمون له  
 يشهد عليه لا يعلم ما هو الموجب بنفسه وهو الركن في اطلاق الادعاء قال الله تعالى لا امر شجة  
 بالحق وهم يعلمون وقال النبي صلى الله عليه وسلم اعلت مثل الشمس فانحدت الافرع

قال يقول شهادته باع ولا يقول شهادته لا نكح فلو سيع من وراء الحجاب لا يجوز ان يشهد ولو لم  
 فتر للقاضي لا يقبله لان النعمة تشبه النعمة فلم يحصل العلم الا اذا كان داخل البيت وعلم انه ليس في  
 احد سواه ثم جلس على الباب ليس في البيت مالا غيره فسمع اقرا بالداخل ولا يراه لمن يشهد

لان حصل العلم في هذه الصورة ومنع لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة على الشهادة فاذا  
 سمع شاهد يشهد بشيء لم يجز ان يشهد على شهادته لان يشهد عليها لان الشهادة غير حرة  
 بنفسه كواثما تصير موجبة بالنقل الى مجلس القضاء فلا بد من الاثابة والتحصيل ولم يوجد

وكذا الوسمه يشهد الشاهد على شهادته لم يسع للسامع ان يشهد لانه ما حمله وانما  
 حبل غيره قال لا يحمل للشاهد اذا رأى خطه ان يشهد لان الشهادة لان الخطيب  
 الخط فحصل العلم قيل هذا على قول في حنفية وهو عند ما يحمل له ان يشهد وقيل لا لا تقا

وانما الخلاف فيما اذا لوجده للقاضي شهادته في ديوانه او قضيته لان ما يكون في قبطه فهو تحت  
 ختمه يؤمن عليه من الزيادة والنقصان فصل في العلم به ذلك ولا ذلك الشهادة في  
 الصلح لانه في يد غيره وعلى هذا اذا تذكر المجلس الذي كان فيه الشهادة او اخبره قوم ممن يتق به

الخط فحصل العلم قيل هذا على قول في حنفية وهو عند ما يحمل له ان يشهد وقيل لا لا تقا  
 وانما الخلاف فيما اذا لوجده للقاضي شهادته في ديوانه او قضيته لان ما يكون في قبطه فهو تحت  
 ختمه يؤمن عليه من الزيادة والنقصان فصل في العلم به ذلك ولا ذلك الشهادة في

الصلح لانه في يد غيره وعلى هذا اذا تذكر المجلس الذي كان فيه الشهادة او اخبره قوم ممن يتق به  
 الخط فحصل العلم قيل هذا على قول في حنفية وهو عند ما يحمل له ان يشهد وقيل لا لا تقا  
 وانما الخلاف فيما اذا لوجده للقاضي شهادته في ديوانه او قضيته لان ما يكون في قبطه فهو تحت

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٢٠٠ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ في مدينة القاهرة بمصر  
 في سنة ١٢٠٠ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ في مدينة القاهرة بمصر  
 في سنة ١٢٠٠ هـ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ في مدينة القاهرة بمصر

له قوله لان النما ليست به الخط الى انظر بحيلة الاحكام العرفية من المادة (١٧٣٦) لا يعمل بالخط والضم وحدها الا اذا كان  
 سالما من شبهة التزوير والقضيم فيعمل به لانه انه يكون مدرسا للحكم ولا يحتاج الى التزوير لوجه آخر (بقية ١٥٤)

فان قيل انما يشترط ان يكون له مال فلو كان له مال فله ان يشهد به ولو لم يكن له مال لم يكن له ان يشهد به  
 وقيل لا يشترط ان يكون له مال بل يشترط ان يكون له مال او غيره من الاموال فلو كان له مال او غيره من الاموال فله ان يشهد به ولو لم يكن له مال او غيره من الاموال لم يكن له ان يشهد به  
 وقيل لا يشترط ان يكون له مال بل يشترط ان يكون له مال او غيره من الاموال فلو كان له مال او غيره من الاموال فله ان يشهد به ولو لم يكن له مال او غيره من الاموال لم يكن له ان يشهد به

انا شهدنا في حق انت قال لا يجوز للشاهد ان يشهد بشيء لم يبين له النسب في الموضع الذي  
 ولا يثبت القاضى فان يسمع ان يشهد بهذه الاشياء اذا اخرج بها من يثق به وهذه الاستحسان  
 والقياس ان لا يجوز لان الشهادة مشتقة من المشاهدة وذلك بالعلم ولم يحصل فساد  
 كالمبيع وجه الاستحسان ان هذه الامور تختص بعينة اسبابها خواص من الناس فيكون  
 احكامهم تنطبق على القضاة فلو لم يقبل فيها الشهادة بالتسامع ادى الى الحرج وتعطيل الاحكام  
 بخلاف البيع لانه يسمع كل واحد فلما يجوز للشاهد ان يشهد بالاشهاد في ذلك بالتواتر وباجازة  
 من يثق به كما قال في الكتاب في شرط ان يخبره رجلان او رجل وامرأتان ليحصل لصحة علم  
 وقيل في الموت يكتفى بخبر واحد واحد لانه قل اشاهد حاله غير الواحد اذا الانسان  
 بها لا يكره فيكون في شرط الطاعة وبعض الحرج ولا كذلك النسب المتنازع فينبغي ان يطلق اداء  
 الشهادة ولا يقسمها اذا اقر القاضى ان يشهد بالتسامع لم يقبل شهادته كما ان معانية اليد الاملاك  
 مطلق للشهادة ثم اذا اقر القاضى ان يشهد بالوراء انما جالس مجلس القضاء لم يدخل عليه الخصم  
 له ان يشهد على كونه قاضيا وكذا اذا ارى رجلا امرأة يسكنان بيتا وينسبط كل واحد منهما الى  
 الآخر انبساط الزوج كما اذا ارى عينا في يد غيره ومن شمله به شمله عن فلان او صلى على جنازة فهو متعا  
 حته لو فسر للقاضى قبله ثم قصر الاستثناء في الكتاب على هذه الاشياء الخمسة ينبغي اعتبار  
 التسامع في الولاة والوقف وعن ابى يوسف في اخوانه يجوز في الولاة لانه بمنزلة النسب لقوله عليه  
 السلام الولاة الخمسة كلمة النسب عن محمد بن ابي بكر في الوقف لا ينبغي على من اصابه عاصا الا ان يقول المولاة  
 على زوال الملك ولا بد فيمن للمعانية فكذلك انما يثبت عليه واما الوقف والصحة فيقبل الشهادة

فان قيل انما يشترط ان يكون له مال فلو كان له مال فله ان يشهد به ولو لم يكن له مال لم يكن له ان يشهد به  
 وقيل لا يشترط ان يكون له مال بل يشترط ان يكون له مال او غيره من الاموال فلو كان له مال او غيره من الاموال فله ان يشهد به ولو لم يكن له مال او غيره من الاموال لم يكن له ان يشهد به  
 وقيل لا يشترط ان يكون له مال بل يشترط ان يكون له مال او غيره من الاموال فلو كان له مال او غيره من الاموال فله ان يشهد به ولو لم يكن له مال او غيره من الاموال لم يكن له ان يشهد به

فان قيل انما يشترط ان يكون له مال فلو كان له مال فله ان يشهد به ولو لم يكن له مال لم يكن له ان يشهد به  
 وقيل لا يشترط ان يكون له مال بل يشترط ان يكون له مال او غيره من الاموال فلو كان له مال او غيره من الاموال فله ان يشهد به ولو لم يكن له مال او غيره من الاموال لم يكن له ان يشهد به  
 وقيل لا يشترط ان يكون له مال بل يشترط ان يكون له مال او غيره من الاموال فلو كان له مال او غيره من الاموال فله ان يشهد به ولو لم يكن له مال او غيره من الاموال لم يكن له ان يشهد به



فان قيل انما يشترط ان يكون له مال فلو كان له مال فله ان يشهد به ولو لم يكن له مال لم يكن له ان يشهد به  
 وقيل لا يشترط ان يكون له مال بل يشترط ان يكون له مال او غيره من الاموال فلو كان له مال او غيره من الاموال فله ان يشهد به ولو لم يكن له مال او غيره من الاموال لم يكن له ان يشهد به  
 وقيل لا يشترط ان يكون له مال بل يشترط ان يكون له مال او غيره من الاموال فلو كان له مال او غيره من الاموال فله ان يشهد به ولو لم يكن له مال او غيره من الاموال لم يكن له ان يشهد به

بالتسامع في أصله وشرائطه لأن أصله هو الذي يشترط أن يكون فيه شئ من العبدية  
 وسواء تشبه له أو لا تشبه له لأن الأصل في العبدية أن يكون له في الأصل شئ من العبدية  
 فيكون بها وعن أبي يوسف أنه يشترط مع ذلك أن يقع في قلبه أنه قال ولو لم يحصل أن يكون هذا  
 نفسه لا إطلاق محمد في الوأية فيكون شرطاً على الاتفاق وقال الشافعي هو دليل الملك عليه مع  
 النضر وبه قال بعض مشايخنا لأن اليد متنوعة إلى مائة ومائة قلنا والنضر يتنوع أيضاً إلى مائة  
 وأصله ثم المسألة على وجه أن عين المالك الملك حل له أن يشبهه وكذلك إذا عين المالك محباً وده  
 دون المالك استحساناً لأن النسب يثبت بالتسامع فيحصل مفرقاً ثم يعاينها أو عاين المالك  
 دون المالك لا يجعل له وأما العبدية والأمة فإن كان يعرفانها رقيقاً فذلك لأن الرقيق لا يكون في يد  
 نفسه إن كان لا يعرفانها رقيقاً إلا أنها صغيران لا يعتبران عن نفسها فذلك لأن لا يد لها  
 وأن كانا كبيرين فذلك مضر الاستثناء لأن لها يد أعلى أنفسهما فيدفع يد العيزهما فأنه دليل  
 الملك وعن أبي حنيفة أنه لا يجعل له التشبه فيها أيضاً اعتباراً بالشباب والفرق ما بينه والله أعلم

بَابُ مَنْ يُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَمَنْ لَا يُقْبَلُ

قال ولا تقبل شهادة الأعمى وقال فرقة وهو ما يتعين بحقيقة مرة تقبل فيما يحسمه والتسامح لأن  
الحاجة فيل إلى السماع ولا يخل فيه وقال أبو يوسف الشافعي في الجواز إذا كان بصيرا وقت التحمل يحصل  
العلم بالمعينة والأداء ويخص بالقول ولسان غير مؤلف التعريف يحصل بالنسبة كما في الشهادة على  
نلت ولنا أن الأداء يفتقر إلى التمييز لا إشارة بين الشهود المشهود عليه لا يميز الأعمى بالغة فيه  
شبهة يمكن التفرع عنها بجلس الشهود والنسبة للتعريف لغائب دون الحاضر فصا كل واحد والقصاص

[illegible]

١٢. الشفعة فيه بالتساوي مع الإرلا الجزئ، ولو جرى كإيراد المشفعة ولكن قبل القضا وبها يمنع القضا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو المذهب الصحيح الفتي به الذي هو ظاهر الرأية (خبر من علمنا) ١٣  
شريعة مجلة الاطام العربية ص ١٠٠٤ ،





والجس بلدين ينجوا ولا معصية الا من الذبح لثبوتها ضمتا كما في الغريم اذا شهد له لم يكونا لغيره لكانا  
 ما رويناه ولا كان لا ترفع متجمل عادة وهو المقصود في شهادته لنفسه من وجوب اوصيه متهمها  
 بخلاف شهادة الفهم لانه لا يثبت على المشهود ولا شهادة المولى لبعده لا شهادة لنفسه من  
 كل وجه اذا لم يكن على العبد دين او من وجه ان كان عليه دين لان الحال موقوف ومركب ولا كتابة  
 لما قلنا ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركته لانه شهادة لنفسه من وجه مشتركهما  
 ولو شهد بماله من شركته ما تقبل لانقاء التهمة وتقبل شهادة الرجل لغيره لانعدام التهمة  
 لان الاملاك ومنافعها متباينة ولا يثبت لبعضهم في مال البعض قال لا تقبل شهادة مخذ  
 ومراة المخذ في الردى من الافعال لانه فاسق فاما الذي في كلامه لين وفي اعضاءه تكفر فهو  
 مقبول الشهادة ولا نأخذ ولا مغنية لانها تركب من محرمات فانه على المسلم ان ينجي عن الصلوات الحقيقين  
 النأخذ والمغنية قال لا مد من الشر على اللول لانه تركب محرم دينه ولا من يلعب بالطيور لانه  
 يورث غفلة ولا نأخذ ولا يقف على عورات النساء بصعود سطحه لطيطيرة وفي بعض النسخ  
 ولا من يلعب بالطيور هو المغنة قال ولا من يغني للناس لانه يجمع الناس على ركاب  
 كبرة قال ولا من ياتي بابا من الكبار التي يتعلق بها الحد للفسق قال لا من يدخل  
 الحمام من غير اذنان لان كشف العورة حرام او ياكل العوا او يقيم بالفرج والشرط من كل ذلك من  
 الكبار وكذلك من تفوت الصلوة للاشتغال بها فاما مجر اللعب بالشرط فليس يفسق ما نزع  
 الشهادة لان الاجتهاد فيه مسأغا وشرطي لاصل ان يكون اكل الرغما مشهورا بل ان الانسان  
 قتل انجو عن مباشرة العقود الفاسدة وكل ذلك ربا قال ولا من يفعل الافعال المستحقة

كتاب الشهادة

والجس بلدين ينجوا ولا معصية الا من الذبح لثبوتها ضمتا كما في الغريم اذا شهد له لم يكونا لغيره لكانا  
 ما رويناه ولا كان لا ترفع متجمل عادة وهو المقصود في شهادته لنفسه من وجوب اوصيه متهمها  
 بخلاف شهادة الفهم لانه لا يثبت على المشهود ولا شهادة المولى لبعده لا شهادة لنفسه من  
 كل وجه اذا لم يكن على العبد دين او من وجه ان كان عليه دين لان الحال موقوف ومركب ولا كتابة  
 لما قلنا ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركته لانه شهادة لنفسه من وجه مشتركهما  
 ولو شهد بماله من شركته ما تقبل لانقاء التهمة وتقبل شهادة الرجل لغيره لانعدام التهمة  
 لان الاملاك ومنافعها متباينة ولا يثبت لبعضهم في مال البعض قال لا تقبل شهادة مخذ  
 ومراة المخذ في الردى من الافعال لانه فاسق فاما الذي في كلامه لين وفي اعضاءه تكفر فهو  
 مقبول الشهادة ولا نأخذ ولا مغنية لانها تركب من محرمات فانه على المسلم ان ينجي عن الصلوات الحقيقين  
 النأخذ والمغنية قال لا مد من الشر على اللول لانه تركب محرم دينه ولا من يلعب بالطيور لانه  
 يورث غفلة ولا نأخذ ولا يقف على عورات النساء بصعود سطحه لطيطيرة وفي بعض النسخ  
 ولا من يلعب بالطيور هو المغنة قال ولا من يغني للناس لانه يجمع الناس على ركاب  
 كبرة قال ولا من ياتي بابا من الكبار التي يتعلق بها الحد للفسق قال لا من يدخل  
 الحمام من غير اذنان لان كشف العورة حرام او ياكل العوا او يقيم بالفرج والشرط من كل ذلك من  
 الكبار وكذلك من تفوت الصلوة للاشتغال بها فاما مجر اللعب بالشرط فليس يفسق ما نزع  
 الشهادة لان الاجتهاد فيه مسأغا وشرطي لاصل ان يكون اكل الرغما مشهورا بل ان الانسان  
 قتل انجو عن مباشرة العقود الفاسدة وكل ذلك ربا قال ولا من يفعل الافعال المستحقة

له قوله ولا من يلعب بالطيور الخ اما اذا كان يحبسك الحمام في بيته وليست له حمار ولا طيرها فهو حرام لان اقتناء الحمام  
 البيرت سماح الا ترى ان الناس يتخذون بروج الحمام ولم يمنعوا من ذلك احد وهذا تبين انه اذا اخذ الحمام



ولا كذلك المستامن وان كانت الحسنات اغلب من السيئات والوجوب عند الكبار قبلت شهادة وان  
 لم تعصية هذا هو الصحيح في حجة العدالة المعبرة اذ لا بد لمن توفى الكبار كلها وبعده ذلك يعتبر  
 الغالب كما ذكرنا فانما الامام معصية لا يتقدح به العدالة المشرفة فلا يذهب الشهادة المستمرة لان  
 في اعتبار اجتناب الكل سدا بابا وهو مفتوح احياء للحقوق قال وتقبل شهادة لا تملك لا يخل  
 بالعدالة الا اذا تركه استغفارا بالدين لانه لم يبق بهذا الصنيع عدلا قال والمحضي فان عمر  
 رضي الله عنه قبل شهادة علقمة المحصي ولا يقطع عضو منه ظل اقصا كما اذا قطعت يده  
 قال وولد الزنا لان فسق الابوين لا يوجب فسق الولد ككفرهما وهو مسلم وقال مالك ربه  
 لا تقبل في الزنا لان يجب ان يكون غيره كمثلهم فيهم قلنا العمل لا يمتد ذلك ولا يستحب  
 والكلام في العمل قال وشهادة الخنزير حارة لانه رجل وامرأة وشهادة الجنسين مقبولة  
 بالنقض قال وشهادة العاقل جارة والمراد عمال السلطان عند عامة المشايخ لان نفس العمل البير  
 بفسق الا اذا كانوا اعداء للظلم وقيل العام اذا كان جديا في الناس امرأة لا يجاز في كلامه تقبل  
 شهادة كافر عن ابي يوسف وفي الفاسق لا يوجب ايمته على الكذب حفظ المرأة ولم يثبت لا يستأ  
 على الشهادة الكاذبة قال واذا شهد الرجل ان اباها اوصى الى فلان والوصي يدعي في ذلك فحجته  
 استحسانا وان انكر الوصي لم يجر في القياس لا يجوز ان يجر في حق هذه اذا شهد الوصي لهما  
 بذلك او غيرهما لما على الميت دين او لميت علم الدين او شهد الوصي له اوصى الى هذا  
 الرجل مع ما وجه القياس انها شهادة الشاهد على نفسه لا يستحسن ان للقاضي لاية  
 نصب الوصي اذا كان طالبا والموت معروف فكيف القاضي بهذه الشهادة مؤثرا التعيين

والا فاعلم ان الشاهد على نفسه لا يستحسن ان للقاضي لاية نصب الوصي اذا كان طالبا والموت معروف فكيف القاضي بهذه الشهادة مؤثرا التعيين







ذكره أو زيادة كانت باطلاً ووجهه ان الشاهد قد يتل بمثل ما به مجلس القضاء فكان العذر واضحاً  
 فقبل اذا تدركه في وانه وهو عدل لا خلاف اذا قام عن المجلس عدا وقال وسمت لا نفيهم الزيادة  
 من المدعى بتبليغ خيانة فوجلا حياط ولان المجلس اتحد تحت المحقق باصل الشهادة فصار  
 كلام واحد ولا كذلك اذا اختلف على هذا اذا وقع الغلط في بعض الجمل او في بعض النسب وهذا اذا كان  
 صحيحاً شبهة فاما اذا لم يكن فلا ينافي عادة الكلام مثل ان يدع لفظة الشهادة وما يجري مجرى ذلك في اقليم  
 عن المجلس ان يكون له لا عن اخصه واوسع في ان يقبل قول غير المجلس كان عدلاً والظاهر ما ذكرناه

## باب الاختلاف في الشهادة

قال الشهادة اذا وافقت الدعوى قبلت بخلافها لم تقبل لا تقبل الدعوى في حق العباد شرط  
 قبول الشهادة وقد وجد تفصيلاً وافقاً وانهم دعت فيما يخالفها قالوا بغير اتفاق الشاهدين في اللفظ و  
 عند ابر حنيفة ثم ان شحداً واحداً باللف والآخر بالعين لم تقبل الشهادة عنده وعند ما تقبل على اللف  
 اذا كان المدعى يدعي اللفين وعلى هذا المائة والمائتان والطلاق والطلاق والطلاق والطلاق  
 انهما اتفاق على اللف والطلاق وتفرع احدهما بالزيادة فيثبت ما اجتمعا عليه من ما تفرع به احدهما  
 فصار كالا لفظاً الخمسة اثنتي عشرة حنيفة ثم اختلفا في اللفظ وذلك يدل على اختلاف المعنى  
 لانه يستفاد باللفظ وهذا لان اللف لا يعتبر مع اللفين بل هما جملتان متباينتان فحصل على  
 كل واحد منهما شاهد واحد فصار كما اذا اختلف مجلس المال قال ان شهادتهما باللف والآخر  
 باللف وخمس مئة والمدعى يدعي اللف والخمس مئة قبلت الشهادة على اللف لاتفاق الشاهدين  
 عليها لفظاً ومعنى لان اللف والخمس مئة قبلت ان عطف احدهما على الآخر

الشهادة اذا توافقت الدعوى قبلت بخلافها لم تقبل لا تقبل الدعوى في حق العباد شرط قبول الشهادة وقد وجد تفصيلاً وافقاً وانهم دعت فيما يخالفها قالوا بغير اتفاق الشاهدين في اللفظ و عند ابر حنيفة ثم ان شحداً واحداً باللف والآخر بالعين لم تقبل الشهادة عنده وعند ما تقبل على اللف اذا كان المدعى يدعي اللفين وعلى هذا المائة والمائتان والطلاق والطلاق والطلاق والطلاق انهما اتفاق على اللف والطلاق وتفرع احدهما بالزيادة فيثبت ما اجتمعا عليه من ما تفرع به احدهما فصار كالا لفظاً الخمسة اثنتي عشرة حنيفة ثم اختلفا في اللفظ وذلك يدل على اختلاف المعنى لانه يستفاد باللفظ وهذا لان اللف لا يعتبر مع اللفين بل هما جملتان متباينتان فحصل على كل واحد منهما شاهد واحد فصار كما اذا اختلف مجلس المال قال ان شهادتهما باللف والآخر باللف وخمس مئة والمدعى يدعي اللف والخمس مئة قبلت الشهادة على اللف لاتفاق الشاهدين عليها لفظاً ومعنى لان اللف والخمس مئة قبلت ان عطف احدهما على الآخر

الاشهاد في حق العباد شرط قبول الشهادة وقد وجد تفصيلاً وافقاً وانهم دعت فيما يخالفها قالوا بغير اتفاق الشاهدين في اللفظ و عند ابر حنيفة ثم ان شحداً واحداً باللف والآخر بالعين لم تقبل الشهادة عنده وعند ما تقبل على اللف اذا كان المدعى يدعي اللفين وعلى هذا المائة والمائتان والطلاق والطلاق والطلاق والطلاق انهما اتفاق على اللف والطلاق وتفرع احدهما بالزيادة فيثبت ما اجتمعا عليه من ما تفرع به احدهما فصار كالا لفظاً الخمسة اثنتي عشرة حنيفة ثم اختلفا في اللفظ وذلك يدل على اختلاف المعنى لانه يستفاد باللفظ وهذا لان اللف لا يعتبر مع اللفين بل هما جملتان متباينتان فحصل على كل واحد منهما شاهد واحد فصار كما اذا اختلف مجلس المال قال ان شهادتهما باللف والآخر باللف وخمس مئة والمدعى يدعي اللف والخمس مئة قبلت الشهادة على اللف لاتفاق الشاهدين عليها لفظاً ومعنى لان اللف والخمس مئة قبلت ان عطف احدهما على الآخر

في الاشهاد في حق العباد شرط قبول الشهادة وقد وجد تفصيلاً وافقاً وانهم دعت فيما يخالفها قالوا بغير اتفاق الشاهدين في اللفظ و عند ابر حنيفة ثم ان شحداً واحداً باللف والآخر بالعين لم تقبل الشهادة عنده وعند ما تقبل على اللف اذا كان المدعى يدعي اللفين وعلى هذا المائة والمائتان والطلاق والطلاق والطلاق والطلاق انهما اتفاق على اللف والطلاق وتفرع احدهما بالزيادة فيثبت ما اجتمعا عليه من ما تفرع به احدهما فصار كالا لفظاً الخمسة اثنتي عشرة حنيفة ثم اختلفا في اللفظ وذلك يدل على اختلاف المعنى لانه يستفاد باللفظ وهذا لان اللف لا يعتبر مع اللفين بل هما جملتان متباينتان فحصل على كل واحد منهما شاهد واحد فصار كما اذا اختلف مجلس المال قال ان شهادتهما باللف والآخر باللف وخمس مئة والمدعى يدعي اللف والخمس مئة قبلت الشهادة على اللف لاتفاق الشاهدين عليها لفظاً ومعنى لان اللف والخمس مئة قبلت ان عطف احدهما على الآخر

والعطف يقر بالاول وتنظيره الطلقة والطلقة والنصف والثلث والمائة والخمسون بخلاف العشرة  
والخمس عشرة عشر ليس بينهما محو للعطف فهو نظير الالف والالفين وان قال المدعى لم يكن لي  
عليه الالف شهادة الذي شهد بالالف والخمسة باطلا لا تكفي كدب المدعى في المشهود مؤكدا اذا  
سكت الاعن دعوى الالف كان التأكيد ظاهرا فلا بد من التوفيق ولو قال كان اصل حق الف والخمسة  
ولكن استوفيت خمسة كذا او ابرأته عنها قبلت لتوفيقه قال واذا شهد ابا الف وقال احدهما  
قضاة خمسة آتت قبلت شهادتهما بالالف لا تفافهما عليه ولم يسمع قوله انه قضاة خمسة آتت  
لانه شهادة فرد لا ان يشهد معا اخر عن ابي يوسف انه ان يقض خمسة آتت لان شاهدا  
القضاء مضمون شهادتهما ان لا دين لهما خمسة آتت وجوابه ما قلنا قال ينبغي للشاهد اذا علم بذلك  
لا يشهد بالف حتى يقر المدعى ان يقض خمسة آتت كي لا يصير معينا على الظلم وقال في الجماع الصغير  
رجلان شهدا على رجل بقرض الف درهم فشهدا احدهما ان قد قضاها فالشهادة جائزة على القرض  
لا تفافهما عليه تفرد احدهما بالقضاء على ما بينا وذكر الطحاوي عن ابي حنيفة انه لا يقبل وهو قول زفر لان  
المدعى كدب شاهدا بالقضاء قلنا هذا الكذب في غير المشهود الاول هو القرض مثله لا يمنع القبول قال  
واذا شهد شاهدان انهما قتلا يدليان يوم النحر وشهد اخر ان قتله يوم النحر بالكوفة واجتمعوا عند  
الحاكم لم يقبل الشهادتين لان احدهما كاذبة يقيين وليست احدهما باولى من الاخر فان سئقت  
احدهما وقضى بها اخر حضر الاخرى لم تقبل لان الاولى قد ترجحت باتصال القضاء بها فلا تنتقض  
بالثانية قال اذا شهد على رجل انه يبرق و اختلفا فلو ما قطع ان قال احدهما بقرعة والاخر ثور لم يقطع  
وهذا اعند ابن حنيفة وقوله لا يقطع في الوجهين جميعا وقيل لا يقطع في لويين ينشأ بهما كالسواد

والعطف يقر بالاول وتنظيره الطلقة والطلقة والنصف والثلث والمائة والخمسون بخلاف العشرة  
والخمس عشرة عشر ليس بينهما محو للعطف فهو نظير الالف والالفين وان قال المدعى لم يكن لي  
عليه الالف شهادة الذي شهد بالالف والخمسة باطلا لا تكفي كدب المدعى في المشهود مؤكدا اذا  
سكت الاعن دعوى الالف كان التأكيد ظاهرا فلا بد من التوفيق ولو قال كان اصل حق الف والخمسة  
ولكن استوفيت خمسة كذا او ابرأته عنها قبلت لتوفيقه قال واذا شهد ابا الف وقال احدهما  
قضاة خمسة آتت قبلت شهادتهما بالالف لا تفافهما عليه ولم يسمع قوله انه قضاة خمسة آتت  
لانه شهادة فرد لا ان يشهد معا اخر عن ابي يوسف انه ان يقض خمسة آتت لان شاهدا  
القضاء مضمون شهادتهما ان لا دين لهما خمسة آتت وجوابه ما قلنا قال ينبغي للشاهد اذا علم بذلك  
لا يشهد بالف حتى يقر المدعى ان يقض خمسة آتت كي لا يصير معينا على الظلم وقال في الجماع الصغير  
رجلان شهدا على رجل بقرض الف درهم فشهدا احدهما ان قد قضاها فالشهادة جائزة على القرض  
لا تفافهما عليه تفرد احدهما بالقضاء على ما بينا وذكر الطحاوي عن ابي حنيفة انه لا يقبل وهو قول زفر لان  
المدعى كدب شاهدا بالقضاء قلنا هذا الكذب في غير المشهود الاول هو القرض مثله لا يمنع القبول قال  
واذا شهد شاهدان انهما قتلا يدليان يوم النحر وشهد اخر ان قتله يوم النحر بالكوفة واجتمعوا عند  
الحاكم لم يقبل الشهادتين لان احدهما كاذبة يقيين وليست احدهما باولى من الاخر فان سئقت  
احدهما وقضى بها اخر حضر الاخرى لم تقبل لان الاولى قد ترجحت باتصال القضاء بها فلا تنتقض  
بالثانية قال اذا شهد على رجل انه يبرق و اختلفا فلو ما قطع ان قال احدهما بقرعة والاخر ثور لم يقطع  
وهذا اعند ابن حنيفة وقوله لا يقطع في الوجهين جميعا وقيل لا يقطع في لويين ينشأ بهما كالسواد

والعطف يقر بالاول وتنظيره الطلقة والطلقة والنصف والثلث والمائة والخمسون بخلاف العشرة  
والخمس عشرة عشر ليس بينهما محو للعطف فهو نظير الالف والالفين وان قال المدعى لم يكن لي  
عليه الالف شهادة الذي شهد بالالف والخمسة باطلا لا تكفي كدب المدعى في المشهود مؤكدا اذا  
سكت الاعن دعوى الالف كان التأكيد ظاهرا فلا بد من التوفيق ولو قال كان اصل حق الف والخمسة  
ولكن استوفيت خمسة كذا او ابرأته عنها قبلت لتوفيقه قال واذا شهد ابا الف وقال احدهما  
قضاة خمسة آتت قبلت شهادتهما بالالف لا تفافهما عليه ولم يسمع قوله انه قضاة خمسة آتت  
لانه شهادة فرد لا ان يشهد معا اخر عن ابي يوسف انه ان يقض خمسة آتت لان شاهدا  
القضاء مضمون شهادتهما ان لا دين لهما خمسة آتت وجوابه ما قلنا قال ينبغي للشاهد اذا علم بذلك  
لا يشهد بالف حتى يقر المدعى ان يقض خمسة آتت كي لا يصير معينا على الظلم وقال في الجماع الصغير  
رجلان شهدا على رجل بقرض الف درهم فشهدا احدهما ان قد قضاها فالشهادة جائزة على القرض  
لا تفافهما عليه تفرد احدهما بالقضاء على ما بينا وذكر الطحاوي عن ابي حنيفة انه لا يقبل وهو قول زفر لان  
المدعى كدب شاهدا بالقضاء قلنا هذا الكذب في غير المشهود الاول هو القرض مثله لا يمنع القبول قال  
واذا شهد شاهدان انهما قتلا يدليان يوم النحر وشهد اخر ان قتله يوم النحر بالكوفة واجتمعوا عند  
الحاكم لم يقبل الشهادتين لان احدهما كاذبة يقيين وليست احدهما باولى من الاخر فان سئقت  
احدهما وقضى بها اخر حضر الاخرى لم تقبل لان الاولى قد ترجحت باتصال القضاء بها فلا تنتقض  
بالثانية قال اذا شهد على رجل انه يبرق و اختلفا فلو ما قطع ان قال احدهما بقرعة والاخر ثور لم يقطع  
وهذا اعند ابن حنيفة وقوله لا يقطع في الوجهين جميعا وقيل لا يقطع في لويين ينشأ بهما كالسواد

له قوله وتالا لا يقطع في الوجهين الخ القدرى على قول ابي حنيفة كما علمت من صحيحه وايضا حيث اخذ ليله وان رجع  
صدر الشريعة قول صاحب المعنى قال صدر الشريعة والظاهر قولها ص ٢٠٨ ٢٢٠







وصار كاشهدا وبالخذ من المدعى وجه الظاهر هو قولها ان الشهادة قامت بموت زاليه  
 منقضية وهي متنوعة الاملاك وامانة وضمان فتنه والقضاء باعادة المجهول بخلاف الملك كونه معلوم  
 غير مختلف بخلاف الاخذ لانه معلوم وحكمة معلوم وهو وجوب الرد ولا يرد ذى اليد معاين ولا  
 المدعى مشهور وليس كغيره كالعناية وان اقر به ذلك المدعى عليه فتنه المدعى لان الجحالة في القبول لا يمنع  
 صحة الاقرار وان شهد شاهدان انهما كانت يد المدعى فتنه اليد لا يشك في كونها الاقرار وهو معلوم

## باب الشهادة على الشهادة

قال الشهادة على الشهادة جائزة في كل حال لا يسقط بالشبهة وهذا استحسان الشك الحاجة اليها  
 اذ شاهد الاصل لا يعجز عن ادعاء الشهادة لبعض العوارض فلو عجز عن الشهادة ادى الى اتواء  
 الحقوق ولها اجوزنا الشهادة على الشهادة وان كثرت الا فير اشبهة من حيث البدلية او من حيث  
 ان فيها زيادة احتمال قدامك لا محذور عن غير محذور فالقول في ما يندرج بالشبهة كالحكم والقصاص  
 ويجوز شهادة شاهدين على شهادة شاهدين وقال الشافعي لا يجزى الا اربع على كل اصل اثنين لان  
 كل شاهدين قائمان مقام شاهد واحد فصاكر المراتين ولنا قول على من الله عنه لا يجزى على شهادة  
 رجل الا شهادة رجلين لان نقل شهادة الاصل من الحقوق فما شهد به الحق ثم شهد به الحق لا تقبل  
 شهادة واحدة على شهادة واحدة لما روينا وهو حجة على مالك ولا يرد من الحقوق فلا بد من  
 نصيب الشهادة وصفة الاشهاد ان يقول شاهد الاصل شاهد الفرع اسمه على شهادتي اني اشهد ان  
 فلان ابن فلان اقر عندى بكذا او اشهدنى على نفسه لان الفرع كالتائب عنه فلا بد من التعميل  
 والتوكيل على ما مر لا بد ان يشهد كما يشهد عند القاضي لينقله الى مجلس القضاء

الزوجة تدعى الاصل فما حكمك به شاهد الاكثر هذا ما ظهر في كالحصر ١٢ ص ٣٢٩ هـ شرا المجلد لمحمد خالد

الشهادة على الشهادة جائزة في كل حال لا يسقط بالشبهة وهذا استحسان الشك الحاجة اليها  
 اذ شاهد الاصل لا يعجز عن ادعاء الشهادة لبعض العوارض فلو عجز عن الشهادة ادى الى اتواء  
 الحقوق ولها اجوزنا الشهادة على الشهادة وان كثرت الا فير اشبهة من حيث البدلية او من حيث  
 ان فيها زيادة احتمال قدامك لا محذور عن غير محذور فالقول في ما يندرج بالشبهة كالحكم والقصاص  
 ويجوز شهادة شاهدين على شهادة شاهدين وقال الشافعي لا يجزى الا اربع على كل اصل اثنين لان  
 كل شاهدين قائمان مقام شاهد واحد فصاكر المراتين ولنا قول على من الله عنه لا يجزى على شهادة  
 رجل الا شهادة رجلين لان نقل شهادة الاصل من الحقوق فما شهد به الحق ثم شهد به الحق لا تقبل  
 شهادة واحدة على شهادة واحدة لما روينا وهو حجة على مالك ولا يرد من الحقوق فلا بد من  
 نصيب الشهادة وصفة الاشهاد ان يقول شاهد الاصل شاهد الفرع اسمه على شهادتي اني اشهد ان  
 فلان ابن فلان اقر عندى بكذا او اشهدنى على نفسه لان الفرع كالتائب عنه فلا بد من التعميل  
 والتوكيل على ما مر لا بد ان يشهد كما يشهد عند القاضي لينقله الى مجلس القضاء

وان لم يقل شاهد في نفسه جاز لان من مع اقرا غيره حال الشهادة وان لم يقل شاهد في نفسه شاهد  
اي الامم من التحليل مع  
المفرع عند اداء اشهاد اقل ان الشهادة في على فحادثه ان لا اقر عنه بكذا او قال لا شاهد على شاهد  
بذلك لانه لا بد من شاهد دية وذكره شهادة الاصل وذكر التحليل ولها لفظ الحول من هذا  
اي شهادة الفرع مع انما من كذا  
واقصر منه وخبر الامم واسطها ومن قال شاهد في فلان على نفسه شاهد السامع على شاهد حتى  
اي القدر انما من  
يقول شاهد على شاهد في كذا لا بد من التحليل وهذا ظاهر عند محمد لان القضاء عند شهادة  
اي القدر انما من  
الفرع والاصل جميعا حتى اشتراك الضمان عند الوجوع وكذا عند لا بد من نقل شاهد الاصل  
اي شهادة الاصل  
لتصحيحه فيظهر تحصيل ما هو محقق قال لا تقبل شهادة شهود الفرع الا ان يثبت شهود الاصل ويغيثوا مسيرة  
اي شهادة الاصل  
ثلاثة ايام فصاعدا او يرضوا رضاه لا يستطيعون مع حضور محكم الحكم لان جوازها للحاكم بما تضمنه  
اي شهادة الاصل  
على الاصل وهذه الاشياء يتحقق الجرح لنا اعتبارنا السفرة المجزأة المسافة ومدة السفر بعيدا حكما  
اي الامم من التحليل مع  
حتى اير عليها احد من الاحكام فكذلك اسيل هذا الحكم عن ان يثبت ان كان في مكان لو غدا لاداء  
اي شهادة الاصل  
الشهادة لا يستطيع ان يثبت في اهلها صلح الاشهاد احياء الحقرة الناس قالوا الاول حسن الثاني رخص  
اي شهادة الاصل  
الفقيه ابو الليث قال في مثل هذا الاصل شهود الفرع جاز لا يثبت من اهل التزكية وكذا اذا شهد شاهد  
اي شهادة الاصل  
فعلا احد الا اخرج لما قلنا غايتها لان في منفعة من حيث القضاء بشهادته لكن العدل لا يسمع  
اي شهادة الاصل  
بمثابه كما لا يثبت في شهادة نفسه كيف وان قوله مقبول في حقه ان ثبت شهادة صاحب فلا حجة قال ان  
اي شهادة الاصل  
سكتوا عن تعدلهم جاز وينظر القاضي في حالهم وهذا عندنا في يوسف وقال محمد لا تقبل كذا شهادة  
اي شهادة الاصل  
الا بالعدالة فان لم يثبتهم لم يقلوا الشهادة فلا تقبل ولا في يوسف وان الماخو عليه بالنقل والتعديل  
اي شهادة الاصل  
لاننا نمنع عليهم اذا انقلوا من القاضي العاقل اذا حضر بانفسهم وشهدوا قال وان انكر  
اي شهادة الاصل

الشهادة في نفسه جاز لان من مع اقرا غيره حال الشهادة وان لم يقل شاهد في نفسه شاهد  
اي الامم من التحليل مع  
المفرع عند اداء اشهاد اقل ان الشهادة في على فحادثه ان لا اقر عنه بكذا او قال لا شاهد على شاهد  
بذلك لانه لا بد من شاهد دية وذكره شهادة الاصل وذكر التحليل ولها لفظ الحول من هذا  
اي شهادة الفرع مع انما من كذا  
واقصر منه وخبر الامم واسطها ومن قال شاهد في فلان على نفسه شاهد السامع على شاهد حتى  
اي القدر انما من  
يقول شاهد على شاهد في كذا لا بد من التحليل وهذا ظاهر عند محمد لان القضاء عند شهادة  
اي القدر انما من  
الفرع والاصل جميعا حتى اشتراك الضمان عند الوجوع وكذا عند لا بد من نقل شاهد الاصل  
اي شهادة الاصل  
لتصحيحه فيظهر تحصيل ما هو محقق قال لا تقبل شهادة شهود الفرع الا ان يثبت شهود الاصل ويغيثوا مسيرة  
اي شهادة الاصل  
ثلاثة ايام فصاعدا او يرضوا رضاه لا يستطيعون مع حضور محكم الحكم لان جوازها للحاكم بما تضمنه  
اي شهادة الاصل  
على الاصل وهذه الاشياء يتحقق الجرح لنا اعتبارنا السفرة المجزأة المسافة ومدة السفر بعيدا حكما  
اي الامم من التحليل مع  
حتى اير عليها احد من الاحكام فكذلك اسيل هذا الحكم عن ان يثبت ان كان في مكان لو غدا لاداء  
اي شهادة الاصل  
الشهادة لا يستطيع ان يثبت في اهلها صلح الاشهاد احياء الحقرة الناس قالوا الاول حسن الثاني رخص  
اي شهادة الاصل  
الفقيه ابو الليث قال في مثل هذا الاصل شهود الفرع جاز لا يثبت من اهل التزكية وكذا اذا شهد شاهد  
اي شهادة الاصل  
فعلا احد الا اخرج لما قلنا غايتها لان في منفعة من حيث القضاء بشهادته لكن العدل لا يسمع  
اي شهادة الاصل  
بمثابه كما لا يثبت في شهادة نفسه كيف وان قوله مقبول في حقه ان ثبت شهادة صاحب فلا حجة قال ان  
اي شهادة الاصل  
سكتوا عن تعدلهم جاز وينظر القاضي في حالهم وهذا عندنا في يوسف وقال محمد لا تقبل كذا شهادة  
اي شهادة الاصل  
الا بالعدالة فان لم يثبتهم لم يقلوا الشهادة فلا تقبل ولا في يوسف وان الماخو عليه بالنقل والتعديل  
اي شهادة الاصل  
لاننا نمنع عليهم اذا انقلوا من القاضي العاقل اذا حضر بانفسهم وشهدوا قال وان انكر  
اي شهادة الاصل

شهو الأصل الشهادة لم تقبل شهادة شهودي الفرع لان التحصيل لم يثبت للتعارض بين الخبرين وهو  
شوط واذا شهد رجلان على شهادة رجلين على فلانة ثبت فلان الفلانية بالفتح وقالا اخبرانا  
الهما بغير فائنا بما مرة وقال لا لاي هي ههنا ام لافانه يقال للمدعي هات شاهدين يشهدان  
انها فلانة لان الشهادة على المعرف بالنسبة قد تحققت والمدعي يدعي الحق على الحاضرة واعلمها  
غيرها فالأدب من تعرفها كمال النسبة وتظهر هذا اذا اتحدوا الشهادة ببيع محدود وقيد كـ  
حدودها وشهدوا على المشتري لا بد من آخرين يشهدان على ان الحد ودونها في يد المدعي عليه  
وكذا اذا انكر المدعي عليها الحد والمذكورة في الشهادة حدود ما في يديه قال وكذلك  
ككتاب لقاض الى القاضي لانه في معنى الشهادة على الشهادة قال ان القاض لكما ياتيه ووفور لانه  
يتفرق بالفقار لوقا الوافي هذين البابين التسمية لم يخرج من ينسبها الى فخذها هو القيد لانه  
وهذا لان التبيين لا بد منه في هذا ولا يحصل بالنسبة العامة وهي عامة بالنسبة الى من كان  
قوم لا يحصل بمحصل بالنسبة الى الفخية لانها خاصة وقيل الفرضانية نسبة عامة والافرنجانية  
خاصة وقيل السمقندية والبخارية عامة وقيل الى البسكة الصغيرة خاصة والى المحلة لكثرة  
والمصكمة ثم التعريف وان كان يتم بذلك الجا عند ابى حنيفة ومحمد بن خلفا لابي يوسف  
على ظاهر الروايات فذكر الفخية يقوى مقام الجا لانهم الجا ارجع فقول من لا يشهد الاد  
فصل قال ابو حنيفة في شهادة الزور اشهره في السوق ولا اعتره وقال لا توجهه ضربا  
ولم يحبس هو قول الشافعي فيهما ما روى عن عمر بن الخطاب انه ضرب شاهدا الزور  
اربعين سوطا ونجم وجهه لان هذه كبيرة يتعدى ضربها الى العباد وليس فيها

كتاب الشهادة  
فيما يشهد به رجلان على رجلين على فلانة ثبت فلان الفلانية بالفتح وقالا اخبرانا  
الهما بغير فائنا بما مرة وقال لا لاي هي ههنا ام لافانه يقال للمدعي هات شاهدين يشهدان  
انها فلانة لان الشهادة على المعرف بالنسبة قد تحققت والمدعي يدعي الحق على الحاضرة واعلمها  
غيرها فالأدب من تعرفها كمال النسبة وتظهر هذا اذا اتحدوا الشهادة ببيع محدود وقيد كـ  
حدودها وشهدوا على المشتري لا بد من آخرين يشهدان على ان الحد ودونها في يد المدعي عليه  
وكذا اذا انكر المدعي عليها الحد والمذكورة في الشهادة حدود ما في يديه قال وكذلك  
ككتاب لقاض الى القاضي لانه في معنى الشهادة على الشهادة قال ان القاض لكما ياتيه ووفور لانه  
يتفرق بالفقار لوقا الوافي هذين البابين التسمية لم يخرج من ينسبها الى فخذها هو القيد لانه  
وهذا لان التبيين لا بد منه في هذا ولا يحصل بالنسبة العامة وهي عامة بالنسبة الى من كان  
قوم لا يحصل بمحصل بالنسبة الى الفخية لانها خاصة وقيل الفرضانية نسبة عامة والافرنجانية  
خاصة وقيل السمقندية والبخارية عامة وقيل الى البسكة الصغيرة خاصة والى المحلة لكثرة  
والمصكمة ثم التعريف وان كان يتم بذلك الجا عند ابى حنيفة ومحمد بن خلفا لابي يوسف  
على ظاهر الروايات فذكر الفخية يقوى مقام الجا لانهم الجا ارجع فقول من لا يشهد الاد  
فصل قال ابو حنيفة في شهادة الزور اشهره في السوق ولا اعتره وقال لا توجهه ضربا  
ولم يحبس هو قول الشافعي فيهما ما روى عن عمر بن الخطاب انه ضرب شاهدا الزور  
اربعين سوطا ونجم وجهه لان هذه كبيرة يتعدى ضربها الى العباد وليس فيها



هذا هو الكتاب الذي فيه...  
 من الشارح...  
 ١٤٢

حذو قد رغب في ذلك...  
 وان كان صالغاً في الزجر...  
 عن رضاه عن حصول...  
 منقول عن شرح...  
 العصر اجمع ما كانوا يقولون...  
 نرويه فاحذروا...  
 عندهما ايضاً والتعزير...  
 في الحدود وفي الجماع...  
 وفائدته ان شاهد الزور...  
 فاما الطريق الى اثبات ذلك...  
 ١٤٣

## كتاب الرجوع عن الشهادات

قال واذا رجع الشروع عن شهادتهم...  
 لا يقض بسلام متناقض...  
 بشهادتهم ثم جعلوا...  
 الدلالة على اصدق مثل الاول...  
 لا قرارهم على انفسهم...  
 الامتضاء الحكم لا يتم...  
 ١٤٤

هذا هو الكتاب الذي فيه...  
 من الشارح...  
 ١٤٥

له قوله كتاب الرجوع عن الشهادة...  
 الشاهد الزور لا يرفع قومه من مكانها حتى تخلصه الملكة في السموات والارض فيحق على كل مسلم (بقية ١٤٣)

ان قاضي كان ولا ان الرجوع توبة والتوبة على حسنة فالتوبة لا تبيح له ان يلاعز ولا ان يبع  
الرجوع في غير مجلس القضاة فلو ادعى المشهود عليه رجوعهما او اذعن بهما لا يحلفان وكذا لا تقبل بينت  
عليهما لان ادعاء على جوعا بلا حلف او اقرار البينة انه رجع عند قاضي كذا وصحة المال تقبل لان  
السبب محقق قال واذا شهد شاهدان بمال فحكم الحاكم به رجوعا ضمن المال للمشهود عليه لان  
التسبب على وجه التعدي سبب انما كان كالبيروقد سببا لا لان قال الشافعي  
لا يضمنان لانه لا عبرة بالتسبب عند وجود المباشرة قلنا تعذر ايجاب الضمان على المباشرة  
هو القاضى لانه كما للملجأ الى القضاء وفي ايجابه ضرر للناس عن تقبله فتعذر استيفاء من  
المدعى لان الحكمواض فاعترفت التسبب وانما يضمنان اذا قبض المدعى على المال دين كانا وعينا  
لان الاثلاف به يتحقق ولانه لا مماثلة بين اخذ العين والزام الدين قال ابن جرجس  
والاصل ان المعتبر في هذه ابقاء من يبقى من رجوع من رجع وقدم من يبقى من رجع نصف الحق وان شهد  
بالمال ثلثة فرجع احدهم فلا ضمان عليه لان يبقى من يبقى بشهادته كل الحق وهذا لان الاستحقاق  
باق بالحق والتلف متى استحق سقط الضمان فاولى ان يمتنع فان رجع اخر ضمن الرجلان نصف  
الحق لان بقاء احدهم يبقى نصف الحق وان شهد رجل وامرأتان فوجت امرأة ضمن ربع الحق  
لبقاء ثلثة الارباع بقاء من يبقى وان رجعت ضمن نصف الحق لان بشهادة الرجل يبقى نصف الحق  
وان شهد رجل وعشرة نسوة ثم رجع ثمان فلا ضمان عليه لان يبقى من يبقى بشهادته كل الحق فان  
رجعت اخرى كان عليهن ربع الحق لانه بقي نصف بشهادة الرجل والربع بشهادة الباقية ففي  
ثلثا الارباع وان رجع الرجل والنساء فعلى الرجل سدس الحق وعلى النسوة خمسة اصداسه

كتاب الرجوع  
عن الشهادة

(لغية ١٤٢) الاجتناب عنها بجمده والتمرية بخفاشي رقع فيها خطأ او عمدا وذلك بان يرجع عن الشهادة ولكن  
ساجد عن مجلس القضاء لانه منسوخ للشهادة التي اداها وقد اخصت الشهادة بمجلس القضاء فالرجوع عنها كذا الداء  
وهذا لان التعرقة بحسب المحرمة قال صلى الله عليه وسلم المسر بالمسر والعلاية بالعلانية ١٢ المصنوع ١٧٧ ج ١٩

[illegible]

عند أبي حنيفة وقالا على الرجل النصف وعلى النسوة النصف لأنهن كن كثيرن يقمن مقام رجل واحد  
ولهذا لا يقبل شهادتهن إلا بانضمام رجل ولأبي حنيفة أنه إن كل امرأتين مقام رجل واحد  
قال عليه السلام في نقصان عقلهن عند شهادة اثنين من شهادة رجل واحد فصاحا إذا شهد بذلك  
ستة رجال ثم رجعوا فان جمع النسوة العشرة دون الرجل كان عليهن نصف ما على الرجلين المائتين ولو شهد  
رجلان وامرأة بماله ثم رجعوا فالضمان عليهما دون المرأة لأن الواحدة ليست بشهادة بل هي بعض الشاهد  
فالإضااف اليه الحكم قال وإن شهد شاهدان على امرأة بالنكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فالضمان عليهما  
وكذلك إذا شهدا بأقل من مهر مثلها لأن منافع البضع غير متقومة عند الاتفاق التضيير  
يستدعي المماثلة على ما عرفت وإنما تضمن وتقوم بالتلك لأنها تصير متقومة ضرورة المماثلة  
محظر المحل وكذلك إذا شهدا على رجل بتزويج امرأة بمقدار مهر مثلها لأنه اتفاق بعوض لما  
أن البضع متقوم حال الدخول في الملك والاتفاق بعوض لا اتفاق وهذه لأن مبنى الضمان  
على المماثلة ولا تماثلة بين الاتفاق بعوض وبين غير عوض وإن شهدا بأكثر من مهر المثل ثم رجعا  
ضمنما الزيادة لأنهما اتلفاها من غير عوض قال وإن شهدا ببيع شيء بمثل القيمة أو أكثر ثم رجعا  
لم يضمنما لأنه ليس باتفاق مع نظر إلى العوض إن كان بأقل من القيمة ضمنما النقصان لأنهما  
اتلفاهما الجحر بلا عوض فلا فرق بين أن يكون البيع بآثا وفي خيار البائع لأن السبب هو البيع السابق  
فيضااف الحكم عند سقوط الخيار إلى فيضااف اتلفا المهر وإن شهدا على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول بها ثم  
رجعا ضمنما نصف المهر لأنهما اتلفاها على شيء سقط لا ترى له الوطأ وعين الزوج وإن سقط المهر لا  
ولأن الفرق قبل الدخول في الفسخ فيوجب طبع جميع المهر كما في النكاح فيجب نصف المهر ابتداء بطريق المتعة

[illegible][illegible]

له قولاً عنداً بحنيفة الخ الفسوي على قول أبي حنيفة ٢ كما أشأ إليه ملتقى الأبحر على هامش مجمع الأنهر حيث وعلى  
الأدل المعول ١٢ ص ٩١٧ ج ٢ وإليه محمد خالو في شرح المجلة حيث قال وقدمت المجلة على اختيار قول  
أبي حنيفة ٣ ص ٩٤ ج ٥

فكان واجبا بشهادتهما قال ان شهدا على انما عتق عبدا ثم رجعا ضمتا قيمته لهما التلغاما لئلا العبد  
عليه من غير عوض الولاء للمعتق لان العتق لا يتحول اليه ما عدا الضمان فلا يتحول الولاء اليهما وان شهدوا  
بقصاص رجعا بعد القتل ضمنوا الدية ولا يقتضون من قيمته قال الشافعي يقتص منهم ولو قتل من غيرهم  
تسديدا فاشبه المذموم بل اولى لان الولي يعان والمذموم لا يمنع ولما ان القتل بائنا لم يوجبوا تسديدا  
لان السببا يقتضون الغالب او هم لا يقتضون العفو منه وبخلاف المذموم لا يوجبون حياته ظاهر لان  
الفعل الاختياري مما يقطع النسبة ثم لا اقل من الشهادة وهي دارية للمصلح بخلاف المال لان  
يثبت مع الشبهات والمباقي يعرف في المختلف قال واذا رجع شهود الفرع ضمنوا لان الشهادة  
في مجلس القضاء صدرت منهم فكان التلغم مضافا اليهم ولو رجع شهود الاصل قالوا لم تشهد  
شهود الفرع على شهادة تضام لانهم لا يقر السبب وهو الاكراه ولا يبطل القضاء  
لان خبر مختل فصار رجوع الشاهد بخلاف ما قبل القضاء وان قالوا الشاهد منهم فكلب  
ضمنوا وهذا عند محمد وعنده ابن حنيفة وابن يوسف لا ضمان عليهم لان القضاء وقع  
بشهادة الفرع لان القاضي يقتض بمبايعان من الحجة وهي شهادة الفرع لان الفرع نقلوا  
شهادة الاصول فصاوا كانهم حضروا ولو رجع الاصول والفروع جميعا يجب الاضمان عندهما على  
الفروع لا غير لان القضاء وقع بشهادتهم وعند محمد المشهود عليه بالخيار ان شاء  
ضمن الاصول وان شاء ضمن الفروع لان القضاء وقع بشهادة الفرع من الوجه الذي  
ذكرنا وبشهادة الاصول من الوجه الذي ذكرنا فثبت بينهما اوجهان متغايران فلا يجمع  
بينهم في التضمن وان قال شهود الفرع كذب شهود الاصل وظلوا في ذلك

كتاب الرجوع  
في الشهادات



لم يلتفت الى ذلك لان ما اقصى من القضاء لا يتقض بقوله ولا يجالضان عليهم لانهم لم يرجعوا  
الى الله تعالى

عن شهادة تهما إنما شهدوا على غيرهم بالرجوع قال وان رجع الزكويون عن التزكية ضمنوا

وهذا عندنا بحقيقة رة وقال لا يضمنون لانهم اشترى على الشهود خيرا انصارا ولا كشهود

الأحصان وله ان التركيبة اعمال للشهادة اذا القاضى لا يعمل بها الا بالتركية فصارت بمعنى  
اي بما يعمل انشاده ١١

علة العلة مخالفاً لشهود الاحصان لانه لم يسمع محض قال واذا شهد شاهدان باليمين  
الاستحسان في الجواب

وشاهدان بوجود الشرط ثمة رجوعا للضمان على شهود اليمين خاصة لانه هو  
 اى كدخول كرت عبدودار  
 اى ضمان قيمة اللعبة مثلا ١٧

السبب والتلف يُضاف الى مثبتتي السبب دون الشرط المحض الا ترى ان القاضي  
 كما في البرج الملقى فان الضمان عليه دون الكافر دعه

يقض بشهادة اليمين دون شهود الشرط وكورجعه شهر هو الشرط وحدهم اختلف

المشايع فيه ومعنى المسألة يتمين العتاق والطلاق قبل الدخول  
 بغيره بغيره المسألة ١٣ ع

کتاب الوکالة

قال كل عقيد جازان <sup>عليه</sup> يعقده الانسان بنفسه جازان <sup>عليه</sup> يوكله غيره لان الانسان قد يعجز عن مباشرة

بفعله على اعتبار بعض الاحوال فيحتاج الى ان يكون بغيره فيكون بسبيل منه فما للحاجة وقد علم

ان النعم عليه السلام وكل الشرا حكام بن خزام والتزويج عمر بن ام سلمة حرقا وبجوز الوكالة  
 رواه ابو داود في السنن ١٢٤٤ ت ١٢٤٥ شرا والاضمة ترك  
 ابو داود في السنن ١٢٤٤ ت ١٢٤٥ شرا والاضمة ترك

وقد صحح علي بن رضوان في ما عني لا وبعد ما أشن وكل عبد الله جعفر بن وكذا أبي عفاها واستغفارها  
 هـ ابن أبي طالب كان ذكيا حاضرا بآداب ١٢

الافى الحدود والقصاص من الوكالة لا تصح باستيفائها مع غيبة الموكل عن المجلس لانهم تندرى

بالشبهات وشبهة الغفوانية جال غيبة الموكّل بل هو الظاهر للندب الشرعي  
بجواز ان يكون الموكّل قد غفاه نفسه والموكّل لا يشترط ان يكون

[illegible][illegible]



حياتها فيلزم توكيدها قال رضي الله عنه اشئ استحسنه المتأخرون قال من شرط الوكالة ان يكون الموكل

من يملك النظر ويأمر بالحكم لا لو كمل تلك النظر من جهة الوكيل فلا بد من أن يكون الوكيل مالكا

لِيُكَلِّمَ مِنْ غَيْرِهِ وَيُشْرِطَ أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ مَنْ يُقَالُ الْعَقْدُ وَيُقَصِّدُ لَا نَقُومُ مَقَامَ الْوَكِيلِ فِي الْعِبَارَةِ

فیشترط ان يكون من اهل العبادة حتى لو كان صديقا لا يتعلل او مجنونا كان التوكيد باطلا واذا ذكر المحرم

العاقل المباليغ والمأذون مشاهدا جازيا أن الموكل ملك للشخص والوكيل من أهل العبادة وأن يركب

صبيًا محمولًا يعقل البيع والشراء أو عبدًا محمولًا جاز ولا يتعلق بهما الحقوق فتعلق بمولا لأن الصبي

من اهل العبادة الا ترى اني قد تصرف باذن لي والعباد من اهل البصر على نفس مالوك والاعمال ملكة

في حق المولى والتوكيل ليس تصفاً في حقه الا انه لا يصح منهما التزام العهد في ما للصبي لقصوره ليس هو

مخسب قتل الموكل وعن أبي يوسف روى عن المشتري إذا لم يعلم بحال البائع ثم علم أنه صبي أو مجنون

او محرم له خیال النفس لا ینجزل فی العقل علی ظن ان حقوقه تتعلق بالعقد فاداهم بخلافه یتخیر كما

إذا كثرت على عيب قال لعقده اللم يعبده الوكلاء على ضربين كل عقده يضيفه الوكيل إلى نفسه كالبيع

والاحارة فحقوقه تتعلق بالوكيل دون الموكل وقال الشافعي في تعليق بالموكل لان الحقوق تابعة للحكم

النصر والجكر هو الملك يتعلق بالمول فكذا التواضع صار كالرسول والوكيل في النكاح ولنا ان الوكيل هو

العقد حقيقة لان العقد يقوم بالكلام وحيث عبارة يكون له ادما ولا يحكم لا يستغنى إضافة

العقد الى الموكل له لو كان سفيرا عنه لما استغنى عن ذلك كالرسول واذا كان كذلك كان اصيلا

والخبرة فستعلم حقوق العقد ولهذا أقول في الكتاب يسلم المبيع ويقبض الثمن ويطلب بالثمن إذا

اشتهى بوقضا المسعور وخصه في الحبس مخاصمه فلان كذا ذلك من الحقوق والملك مثبت

[illegible]

(فتاوى ١٤٤) طالب التوكيل مع ذل في المنة من اضا، واما الاول فانه، ولود كل وكيل بالخصوص عند القاض فلان كان للتوكيل ان يخصم الى قاض آخر ولود كل بالخصوص ان فلان القاض لم يكن له ان يخصم الى فتاوى آخر (تكملة) ص ٨٢٠ -







قال ومن دفع الى اخذ درهم وقال اشترى بها طعاماً فهو على المحنطة وديقها استحساناً والقبيل  
ان يكون على كل مطعم اعتبار الحقيقة كما في اليمين على الاكل اذ الطعام اسم لما يطعم به الاستحسان  
ان يعرف اكله وهو على ما ذكرناه اذ اذكره ثباتاً بالبيع والشراء ولا عرف في الاكل فبقى على الوضع  
وقيل ان كثرت الدراهم فعلى المحنطة وان قلت فعلى الخبر وان كان فيما بين ذلك فعلى الدقيق

قال واذا اشترى الوكيل وقبض ثم اطلع على عيب فله ان يرقه بالعيب جاداً المبيع في يده  
لانه من حقوق العقد وهي كلها اليقين سلمه الى الموكل لم يره الا باذنه لانه انتهى حكم الوكايل لان  
فيه ابطال يده الحقيقية فلا يملكه الا باذنه وله ان يخاصم من يدعي في المشتري دعوى

كالشفيع وغيره قبل التسليم الى الموكل لابعاد قال ويجوز التوكيل بعقد الضرر والسلم لانه عقد  
يملكه بنفسه فيملك التوكيل به دفعاً للحاجة على ما مر مراده التوكيل بالاسلام دون قبول السلم  
لان ذلك لا يجوز فان الوكيل يبيع طعاماً في ذمته على ان يكون الثمن لغيره وهذا لا يجوز فان في

الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد لوجود الافتراق من غير قبض ولا يعتبر مفارقة الموكل لانه  
ليس بعاقده والمستحق بالعقد قبض العاقد وهو الوكيل فيصح قبضه وان كان لا يتعلق به الحقوق  
كالصبي العبد المحجور عليه بخلاف الرسولين لان الرسالة في العقد لا في القبض ينتقل كلامه الى

المرسل فصار قبض الرسول قبض غير العاقد فاصح قال واذا دفع الوكيل بالشر الثمن من ماله  
قبض المبيع فله ان يرجع على الموكل لانه انفق ثمنه بما ادله حكمته وله اذا اختلفا في الثمن تجافان  
وتريد الموكل بالعيب على الوكيل وقد سلم المشتري للموكل من جهة الوكيل فيرجع عليه لان الحقوق

لما كانت اليه وقد علمه الموكل فيكون راضياً بدفعه من ماله فان هلك المبيع في يده

من دفع الى اخذ درهم وقال اشترى بها طعاماً فهو على المحنطة وديقها استحساناً والقبيل  
ان يكون على كل مطعم اعتبار الحقيقة كما في اليمين على الاكل اذ الطعام اسم لما يطعم به الاستحسان  
ان يعرف اكله وهو على ما ذكرناه اذ اذكره ثباتاً بالبيع والشراء ولا عرف في الاكل فبقى على الوضع  
وقيل ان كثرت الدراهم فعلى المحنطة وان قلت فعلى الخبر وان كان فيما بين ذلك فعلى الدقيق  
قال ومن دفع الى اخذ درهم وقال اشترى بها طعاماً فهو على المحنطة وديقها استحساناً والقبيل  
ان يكون على كل مطعم اعتبار الحقيقة كما في اليمين على الاكل اذ الطعام اسم لما يطعم به الاستحسان  
ان يعرف اكله وهو على ما ذكرناه اذ اذكره ثباتاً بالبيع والشراء ولا عرف في الاكل فبقى على الوضع  
وقيل ان كثرت الدراهم فعلى المحنطة وان قلت فعلى الخبر وان كان فيما بين ذلك فعلى الدقيق  
قال واذا اشترى الوكيل وقبض ثم اطلع على عيب فله ان يرقه بالعيب جاداً المبيع في يده  
لانه من حقوق العقد وهي كلها اليقين سلمه الى الموكل لم يره الا باذنه لانه انتهى حكم الوكايل لان  
فيه ابطال يده الحقيقية فلا يملكه الا باذنه وله ان يخاصم من يدعي في المشتري دعوى  
كالشفيع وغيره قبل التسليم الى الموكل لابعاد قال ويجوز التوكيل بعقد الضرر والسلم لانه عقد  
يملكه بنفسه فيملك التوكيل به دفعاً للحاجة على ما مر مراده التوكيل بالاسلام دون قبول السلم  
لان ذلك لا يجوز فان الوكيل يبيع طعاماً في ذمته على ان يكون الثمن لغيره وهذا لا يجوز فان في  
الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد لوجود الافتراق من غير قبض ولا يعتبر مفارقة الموكل لانه  
ليس بعاقده والمستحق بالعقد قبض العاقد وهو الوكيل فيصح قبضه وان كان لا يتعلق به الحقوق  
كالصبي العبد المحجور عليه بخلاف الرسولين لان الرسالة في العقد لا في القبض ينتقل كلامه الى  
المرسل فصار قبض الرسول قبض غير العاقد فاصح قال واذا دفع الوكيل بالشر الثمن من ماله  
قبض المبيع فله ان يرجع على الموكل لانه انفق ثمنه بما ادله حكمته وله اذا اختلفا في الثمن تجافان  
وتريد الموكل بالعيب على الوكيل وقد سلم المشتري للموكل من جهة الوكيل فيرجع عليه لان الحقوق  
لما كانت اليه وقد علمه الموكل فيكون راضياً بدفعه من ماله فان هلك المبيع في يده

قبل جيبه هلك من مال الموكل لم يسقط الثمن لان يده كيد الموكل فاذا لم يجبه بصير الموكل قابضاً  
 بيده وله ان يجبه حتى يستوفي الثمن لما بينا انه بمنزلة البائع من الموكل قال زفر ليس له ذلك  
 لان الموكل صار قابضاً بيده فكانت له اليه فيسقط حق الحبس قلنا هذا ما لا يمكن الفسخ عنه فلا يكون  
 راضياً بسقوط حقه في الحبس على ان يقصه موقوف فيقع للموكل ان لم يجبه لنفسه عند حبسه فان  
 حبسه فهناك كان مضموناً ضمان الرهن عند يوسف و ضمان البيع عند محمد وهو قول ابن حنيفة  
 وضمان العصب عنه فخره لان منع بيعه حتى لها ان يغير البائع منه فكان حبسه استيفاء الثمن فيسقط  
 بهلاكه في يوسف وانه مضموناً بحبس الاستيفاء بعد ان لم يكن وهو الرهن بعينه بخلاف البيع  
 فيفسخ بهلاكه وههنا لا يفسخ اصل العقد قلنا لا يفسخ في حق الموكل والوكيل كما اذا رده الموكل  
 يعيب ورضى الموكلين قال واذا وكله بشراء عشرة ارطال محمد درهم فاشترى عشر من طلا

بدرهم من محمد يباع منه عشرة ارطال بدرهم لزم الموكل منه عشرة في نصف درهم عنه  
 ابي حنيفة وقال لا يلزمه العشر بدرهم وذكر في بعض النسخ قول محمد مع قول ابن حنيفة  
 ومحمد لا يذكر الخلاف في الاصل في يوسف وانه اقرب من الدرهم في اللحوظ ان يفسخه  
 عشرة ارطال فاذا اشترى به عشرين فقد زاده خيرا وصار كما اذا وكله ببيع عبدة بالف  
 فباعه بالفين ولا يحنف انه امره بشراء عشرة ولم يامر بشراء الزيادة فنفسه شره  
 عليه وشراء العشرة على الموكل بخلاف ما استشهد به لان الزيادة هناك بدل ملك  
 الموكل فتكون له بخلاف ما اذا اشترى ما يساوي عشرين ارطال بدرهم حيث يصير لنفسه  
 بالاجماع لان الامر يتناول السمين وهذا مهزول فلم يحصل مقصود الامر قال ولو وكله

لو وكله ببيع عبدة بالف فباعه بالفين ولا يحنف انه امره بشراء عشرة ولم يامر بشراء الزيادة فنفسه شره  
 عليه وشراء العشرة على الموكل بخلاف ما استشهد به لان الزيادة هناك بدل ملك  
 الموكل فتكون له بخلاف ما اذا اشترى ما يساوي عشرين ارطال بدرهم حيث يصير لنفسه  
 بالاجماع لان الامر يتناول السمين وهذا مهزول فلم يحصل مقصود الامر قال ولو وكله

لو وكله ببيع عبدة بالف فباعه بالفين ولا يحنف انه امره بشراء عشرة ولم يامر بشراء الزيادة فنفسه شره  
 عليه وشراء العشرة على الموكل بخلاف ما استشهد به لان الزيادة هناك بدل ملك  
 الموكل فتكون له بخلاف ما اذا اشترى ما يساوي عشرين ارطال بدرهم حيث يصير لنفسه  
 بالاجماع لان الامر يتناول السمين وهذا مهزول فلم يحصل مقصود الامر قال ولو وكله

بشراء شيء بعينه فليس ان يشتريه لنفسه لا يفيد الى تقرير الامر حيث اعتدل عليه ولا ان فيه  
عزل نفسه ولا يملكه على اقل الا يحضر من الموكل ولو كان الثمن مستمرا فاشترى شيئا وجنسوا لم يكن  
مستمرا فاشترى بغيره المفقود وكل كذا لا يشترى فاشترى لثاني هو غائب يثبت الملك للموكل ولو  
في هذه الوجوه لا يخالف الامر فنفذ عليه ولو اشترى لثاني محض الوكيل الاول فنفذ على الموكل الاول  
لانه حضره رايه فلم يكن مخالفا قال وان وكله بشراء عبد بغيره فاشترى عبد فهو للوكيل

الا ان يقول نويت الشراء للموكل واشترى بمالك الموكل قال رضي الله عنه هذه المسألة على وجه  
ان اضاف العقد الى درهم لا مكرن للأمر هو المراد عندى بقوله واشترى بمالك الموكل دون النقد مما لا  
لا فيه تفصيلا خلافا وهذا بالاجماع وهو مطلق وان اضافه الى درهم نفسه كان لنفسه حصلا  
محاله على ما يحل له شرعا أو يبعله عادة اذ الشراء لنفسه باضافة العقد الى درهم عنده

مستنكر شرعا وعرفا وان اضافه الى درهم مطلقا فان افاض الامر فهو للأمر وان افاضها لنفسه  
فلنفسه لان له ان يعمل لنفسه ويعمل للأمر في هذا التوكيل ان تكاد باق المتيقن النقد بالاجماع لا به  
دلالة ظاهرة على ما ذكرنا وان توافقنا على انه لم تحضر النية قال محمد وهو للعقد لان الاصل ان  
كل واحد يعمل لنفسه الا اذا ثبت جملة لغيره ولم يثبت وعند ابي يوسف انه يحكم النقد فيه

لان ما اوقعه مطلقا يحتمل الوجهين فيبقى موقفا من اى المالكين فقد فعل ذلك المحتمل  
لصاحبه ولان مع تصادقهما يحتمل النية للأمر وقامتا على العمل الصريح كفى حالة التكاذب  
والتوكيل بالاسلام في الطعام على هذه الوجوه قال ومن امره لا يشراء عبد بالنقد قال قد

فعلت وما كنت عندى وقال الامر اشترىته لنفسك فالقول قول الامر فان كان

الوكيل ان يشتري لنفسه لا يفيد الى تقرير الامر حيث اعتدل عليه ولا ان فيه عزل نفسه ولا يملكه على اقل الا يحضر من الموكل ولو كان الثمن مستمرا فاشترى شيئا وجنسوا لم يكن مستمرا فاشترى بغيره المفقود وكل كذا لا يشترى فاشترى لثاني هو غائب يثبت الملك للموكل ولو في هذه الوجوه لا يخالف الامر فنفذ عليه ولو اشترى لثاني محض الوكيل الاول فنفذ على الموكل الاول لانه حضره رايه فلم يكن مخالفا قال وان وكله بشراء عبد بغيره فاشترى عبد فهو للوكيل الا ان يقول نويت الشراء للموكل واشترى بمالك الموكل قال رضي الله عنه هذه المسألة على وجه ان اضاف العقد الى درهم لا مكرن للأمر هو المراد عندى بقوله واشترى بمالك الموكل دون النقد مما لا لا فيه تفصيلا خلافا وهذا بالاجماع وهو مطلق وان اضافه الى درهم نفسه كان لنفسه حصلا محاله على ما يحل له شرعا أو يبعله عادة اذ الشراء لنفسه باضافة العقد الى درهم عنده مستنكر شرعا وعرفا وان اضافه الى درهم مطلقا فان افاض الامر فهو للأمر وان افاضها لنفسه فلنفسه لان له ان يعمل لنفسه ويعمل للأمر في هذا التوكيل ان تكاد باق المتيقن النقد بالاجماع لا به دلالة ظاهرة على ما ذكرنا وان توافقنا على انه لم تحضر النية قال محمد وهو للعقد لان الاصل ان كل واحد يعمل لنفسه الا اذا ثبت جملة لغيره ولم يثبت وعند ابي يوسف انه يحكم النقد فيه لان ما اوقعه مطلقا يحتمل الوجهين فيبقى موقفا من اى المالكين فقد فعل ذلك المحتمل لصاحبه ولان مع تصادقهما يحتمل النية للأمر وقامتا على العمل الصريح كفى حالة التكاذب والتوكيل بالاسلام في الطعام على هذه الوجوه قال ومن امره لا يشراء عبد بالنقد قال قد فعلت وما كنت عندى وقال الامر اشترىته لنفسك فالقول قول الامر فان كان

الوكيل ان يشتري لنفسه لا يفيد الى تقرير الامر حيث اعتدل عليه ولا ان فيه عزل نفسه ولا يملكه على اقل الا يحضر من الموكل ولو كان الثمن مستمرا فاشترى شيئا وجنسوا لم يكن مستمرا فاشترى بغيره المفقود وكل كذا لا يشترى فاشترى لثاني هو غائب يثبت الملك للموكل ولو في هذه الوجوه لا يخالف الامر فنفذ عليه ولو اشترى لثاني محض الوكيل الاول فنفذ على الموكل الاول لانه حضره رايه فلم يكن مخالفا قال وان وكله بشراء عبد بغيره فاشترى عبد فهو للوكيل الا ان يقول نويت الشراء للموكل واشترى بمالك الموكل قال رضي الله عنه هذه المسألة على وجه ان اضاف العقد الى درهم لا مكرن للأمر هو المراد عندى بقوله واشترى بمالك الموكل دون النقد مما لا لا فيه تفصيلا خلافا وهذا بالاجماع وهو مطلق وان اضافه الى درهم نفسه كان لنفسه حصلا محاله على ما يحل له شرعا أو يبعله عادة اذ الشراء لنفسه باضافة العقد الى درهم عنده مستنكر شرعا وعرفا وان اضافه الى درهم مطلقا فان افاض الامر فهو للأمر وان افاضها لنفسه فلنفسه لان له ان يعمل لنفسه ويعمل للأمر في هذا التوكيل ان تكاد باق المتيقن النقد بالاجماع لا به دلالة ظاهرة على ما ذكرنا وان توافقنا على انه لم تحضر النية قال محمد وهو للعقد لان الاصل ان كل واحد يعمل لنفسه الا اذا ثبت جملة لغيره ولم يثبت وعند ابي يوسف انه يحكم النقد فيه لان ما اوقعه مطلقا يحتمل الوجهين فيبقى موقفا من اى المالكين فقد فعل ذلك المحتمل لصاحبه ولان مع تصادقهما يحتمل النية للأمر وقامتا على العمل الصريح كفى حالة التكاذب والتوكيل بالاسلام في الطعام على هذه الوجوه قال ومن امره لا يشراء عبد بالنقد قال قد فعلت وما كنت عندى وقال الامر اشترىته لنفسك فالقول قول الامر فان كان



في قول المالك لا يملك ما لم يملكه المالك استينافاً وهو الرجوع بالثمن  
 على الأمر وهو ينكر القول المذكور في الوجه الثاني هو أمين يريد الخروج عن عمدة الأمارة  
 فيقبل قوله ولو كان العبد حيناً خلتاً كان الثمن منقوداً فالقول للمأمور أنه أمين لا يمكن  
 منقوداً فكذلك عند أبي يوسف وعمره لأنه يملك استينافاً الشراء فلا يتم في الأخير عند  
 أبي حنيفة القول للأمر لأنه موضوع تمهيداً بأن اشتراؤه لنفسه فإذا أداى الصفقة خسر الزموا  
 الأمر بخلاف ما إذا كان الثمن منقوداً لأنه أمين فيه فيقبل قوله تبعاً لذلك لا ثمن في يده ههنا  
 وإن كان أمره بشراء عبد بعينه ثم اختلفا والعبد حتى قال القول للمأمور سواء كان الثمن منقوداً  
 أو غير منقود وهذا إجماع لأن خبر عما يملك استينافاً ولا تهمته فيه لأن الوكيل يشترى شيئاً  
 بعينه لا يملك شراءه لنفسه بمثل ذلك الثمن في حال غيبته على ما مر تحت آخر غير المعين على ما  
 ذكرناه في حنيفة ومن قال لا ينفذ هذا العبد لفلان فباعه ثم انكر أن يكون فلان أمره  
 جاء فلان وقال نامرت به بذلك فلان فأناباً أخذ لأن قوله السابق إقرار منه بالوكالة عنه فلا  
 ينفعه إلا كما والأصح فإن قال فلان لم أمره لم يكن ذلك له لأن الإقرار بتدبره قال لا أت  
 يسلم المشتري لفيكون بيعاً عنه عليه العمة لأنه صار مشترياً بالتعاطي كمن اشتري لغيره بغير  
 أمره حتى لزومه ثم سلمه المشتري له ودلت المسألة على أن التسليم على وجه البيع  
 يكفي للتعاطي وإن لم يوجد نقد الثمن وهو تحقق في النفيس الخسيس لتمام التراضي وهو  
 المعبر في الباب قال ومن أمر رجلاً أن يشتري له عبد من باعياً فباعه ولم يسلم له ثمناً فاشترى  
 له أحدهما جاز لأن التوكيل مطلق فيجوز على طلاقه وقد لا يتفق الجمع بينهما

دفع اليه كالألف فالقول للمأمور أن في الوجه الأول خبر عما يملك استينافاً وهو الرجوع بالثمن  
 على الأمر وهو ينكر القول المذكور في الوجه الثاني هو أمين يريد الخروج عن عمدة الأمارة  
 فيقبل قوله ولو كان العبد حيناً خلتاً كان الثمن منقوداً فالقول للمأمور أنه أمين لا يمكن  
 منقوداً فكذلك عند أبي يوسف وعمره لأنه يملك استينافاً الشراء فلا يتم في الأخير عند  
 أبي حنيفة القول للأمر لأنه موضوع تمهيداً بأن اشتراؤه لنفسه فإذا أداى الصفقة خسر الزموا  
 الأمر بخلاف ما إذا كان الثمن منقوداً لأنه أمين فيه فيقبل قوله تبعاً لذلك لا ثمن في يده ههنا  
 وإن كان أمره بشراء عبد بعينه ثم اختلفا والعبد حتى قال القول للمأمور سواء كان الثمن منقوداً  
 أو غير منقود وهذا إجماع لأن خبر عما يملك استينافاً ولا تهمته فيه لأن الوكيل يشترى شيئاً  
 بعينه لا يملك شراءه لنفسه بمثل ذلك الثمن في حال غيبته على ما مر تحت آخر غير المعين على ما  
 ذكرناه في حنيفة ومن قال لا ينفذ هذا العبد لفلان فباعه ثم انكر أن يكون فلان أمره  
 جاء فلان وقال نامرت به بذلك فلان فأناباً أخذ لأن قوله السابق إقرار منه بالوكالة عنه فلا  
 ينفعه إلا كما والأصح فإن قال فلان لم أمره لم يكن ذلك له لأن الإقرار بتدبره قال لا أت  
 يسلم المشتري لفيكون بيعاً عنه عليه العمة لأنه صار مشترياً بالتعاطي كمن اشتري لغيره بغير  
 أمره حتى لزومه ثم سلمه المشتري له ودلت المسألة على أن التسليم على وجه البيع  
 يكفي للتعاطي وإن لم يوجد نقد الثمن وهو تحقق في النفيس الخسيس لتمام التراضي وهو  
 المعبر في الباب قال ومن أمر رجلاً أن يشتري له عبد من باعياً فباعه ولم يسلم له ثمناً فاشترى  
 له أحدهما جاز لأن التوكيل مطلق فيجوز على طلاقه وقد لا يتفق الجمع بينهما

في قول المالك لا يملك ما لم يملكه المالك استينافاً وهو الرجوع بالثمن  
 على الأمر وهو ينكر القول المذكور في الوجه الثاني هو أمين يريد الخروج عن عمدة الأمارة  
 فيقبل قوله ولو كان العبد حيناً خلتاً كان الثمن منقوداً فالقول للمأمور أنه أمين لا يمكن  
 منقوداً فكذلك عند أبي يوسف وعمره لأنه يملك استينافاً الشراء فلا يتم في الأخير عند  
 أبي حنيفة القول للأمر لأنه موضوع تمهيداً بأن اشتراؤه لنفسه فإذا أداى الصفقة خسر الزموا  
 الأمر بخلاف ما إذا كان الثمن منقوداً لأنه أمين فيه فيقبل قوله تبعاً لذلك لا ثمن في يده ههنا  
 وإن كان أمره بشراء عبد بعينه ثم اختلفا والعبد حتى قال القول للمأمور سواء كان الثمن منقوداً  
 أو غير منقود وهذا إجماع لأن خبر عما يملك استينافاً ولا تهمته فيه لأن الوكيل يشترى شيئاً  
 بعينه لا يملك شراءه لنفسه بمثل ذلك الثمن في حال غيبته على ما مر تحت آخر غير المعين على ما  
 ذكرناه في حنيفة ومن قال لا ينفذ هذا العبد لفلان فباعه ثم انكر أن يكون فلان أمره  
 جاء فلان وقال نامرت به بذلك فلان فأناباً أخذ لأن قوله السابق إقرار منه بالوكالة عنه فلا  
 ينفعه إلا كما والأصح فإن قال فلان لم أمره لم يكن ذلك له لأن الإقرار بتدبره قال لا أت  
 يسلم المشتري لفيكون بيعاً عنه عليه العمة لأنه صار مشترياً بالتعاطي كمن اشتري لغيره بغير  
 أمره حتى لزومه ثم سلمه المشتري له ودلت المسألة على أن التسليم على وجه البيع  
 يكفي للتعاطي وإن لم يوجد نقد الثمن وهو تحقق في النفيس الخسيس لتمام التراضي وهو  
 المعبر في الباب قال ومن أمر رجلاً أن يشتري له عبد من باعياً فباعه ولم يسلم له ثمناً فاشترى  
 له أحدهما جاز لأن التوكيل مطلق فيجوز على طلاقه وقد لا يتفق الجمع بينهما

له قوله وعند أبي حنيفة القول للأمر الخ العتري على قول أبي حنيفة رج كما علمت من صنع الهرايه حيث أخر دليله  
 نال عمدة عليه









لا التوكيل مطلق ولا جهة تاذ لا ملاك متباينة والمنافع منقطة بخلاف العبد لا يبيع من نفسه  
 ملكه العبد للموكل كذا المولى الحق في كسبه المكتوب ينقل حقيقة بالعقد ولا من مواضع التهمة مستثناة  
 عن الوكالة في هذا موضع التهمة دليل على قبول الشهادة ولا من المنافع منقطة بخلاف العبد لا يبيع من نفسه  
 من جهة ولا جهة والضرر على هذا الخلاف قال والوكيل يبيع بخوبه بالقليل والكثر العرض عنه  
 ابن حنيفة وقال لا يجوز بيعه بقصاصة لا يتغابن الناس في لا يجوز إلا بالدرهم والدينار لا يكون مطلق  
 الأمر يفتقر بالمتعار ولا التصرف في ذلك من الحاجات في نقد بواقعها والمتعارف بالبيع بشئ أو بالنقد  
 ولهذا يفتقر التوكيل بشرائه الفهم الجوهري لا الضمنية بزمان الحاجة ولا بالبيع بغيره فاحتج ببيع من وجه  
 وجهه من وجهه كذا القاضية ببيع من وجهه شراء من وجهه فلا يتناول مطلق البيع ولهذا لا يملكه  
 الأب والوصي وله أن التوكيل بالبيع مطلق في غير موضع التهمة والبيع بالغير أو  
 بالعين متعارضة عند شدة الحاجة التي في التبرع من العين المسائل ممنوعة على قول ابن حنيفة على  
 ما هو المروي عنه وانه يبيع من كل وجهه من كل وجهه يبيع بغيره غير أن الأب والوصي  
 لا يملكه مع أنه يبيع من كل وجهه نظري ولا نظري والقاضية شراء من كل وجهه وبيع من كل وجهه  
 لوجود كل واحد منهما قال والوكيل بالشراء يفتقره بمثل القيمة وزيادة يتغابن الناس مثلهما  
 ولا يجوز أن يتغابن الناس مثلهما لأن التهمة فيه متحققة فلعلمه اشتراء لنفسه فأذا لم يوافق  
 الحق بغيره على ما أمر حتى لو كان وكلاهما يبيع بعينه قالوا يفتقر على الأمر لا يملك شراءه  
 لنفسه وكذا الوكيل بالكساح إذا تزوجه امرأة بالكثر من مهرها جازع عند لا يملكه من إضافة  
 إلى المولى في العقد فلا تمكن هذه التهمة ولا كذلك الوكيل بالشراء لا يملك يفتقر العقد  
 (لغة ١٨٤) وإن كان يبيع ليس له يجوز عند ابن حنيفة كذا في الزهيرة وإن ما عمن على القيمة فيه روايات عن  
 ابن حنيفة رحمه الله تعالى والظاهر أنه لا يجوز كذا في متاوي ما في كتاب ١٣ المتاوي المالكية ص ٣٥٨٩

في ما ذكره من أن العبد لا يبيع من نفسه ملكه  
 في ما ذكره من أن العبد لا يبيع من نفسه ملكه  
 في ما ذكره من أن العبد لا يبيع من نفسه ملكه

في ما ذكره من أن العبد لا يبيع من نفسه ملكه  
 في ما ذكره من أن العبد لا يبيع من نفسه ملكه  
 في ما ذكره من أن العبد لا يبيع من نفسه ملكه









مختصر جاز لا القصور ضوئى الاول و قد حضره و كذا فى حق واقعه فى حال غيبته لم يخرج له

فان رايه الا ان يبغى في حيزه وكذا الوباغ غير الوكيل فيبغى فاجازة لان محضره اياه ولو قدر الاول

الثاني فعقد بغيبته يجوز لان الراي يحتاج اليه فيه لتقدير الثمن ظاهر وقد حصل وهذا

بخلاف ما اذا وكل وكيلين وقد راعى الثمن لانه لما قوض اليهما مع تقدير الثمن ظهر ان غرضه

اجتماع رايهما في الزيادة واختيار المشتري على ما بيناه اما اذ الحريقة الثمن وقوض الى الاول كان

غرضه را به فی معظم الامر هو التقدير فی الثمن قال واذا فرج المكاتب والعبد او الاله من

ابنتا وهي صغيرة حرة مسئلة او باع واشترى لها المخرج معناه التصرف في مالها لان الزوال الكفر

قَطْعَانِ الْوَلَايَةِ لَا يَرَى أَنَّ الْمَرْقُوقَ لَا يَمْلِكُ أَنْكَارَ نَفْسِهِ فَكَيْفَ يَمْلِكُ أَنْكَارَ غَيْرِهِ وَكَذَلِكَ الْكَافِرُ

لا ولاية له على المساء حتى لا تقبل شهادته عليه ولا أن هذه ولاية نظرية فلا بد من التوفيق

إلا القادر الشفيع المحقق مع النظر والرق من القدرة والكف بقطع الشفقة على المسلم

قال الله تعالى يا عبد الله لا تقدر على شيء الا بعني

[illegible]

ابعد من الذي قال في بسلب التوبة يترجمها المريد فحصره في جملة من كان نافعا عند الله  
 في نفسه مرتبة موقوفة استبرأه من غيره من الناس  
 في نفسه مرتبة موقوفة استبرأه من غيره من الناس

موقوف على ولد له و مال ولده بالاجماع لانها ولاية نظرية وذلك بانفاق الميلة وهي مستردة

باب في وكالة بالخصوص والقبض

قال الوكيل الخصومة وكيل القبض عنه ناخلاً أن قوله هو يقول أنه رضى بخصومته والقبض غير

الخصومة ولم يرض به وكذا ان من ملك شيئاً ملك ما عظمه قام الخصومة وانتهى بها وأها بالقبر القبر

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

اليوم على قول زفره لظهور خيانة فالوكالة وقد يؤمن على المحقق من لا يؤمن على المال وتظهير الوكيل  
 بالتقاضي تلك القبض على أصل الرواية في معناها وضعها إلا أن العرف خلاف وهو قاض على الوضع  
 فالفتوى على أن لا يملك قال فان كان وكيلين بالخصوص لا يقضيان إلا معاً كونه خضياً بامانتها  
 لا بامانة أحدهما واجتماعهما ممكن بخلاف الخصومة ما قال الوكيل يقضيان لا يكون وكيلاً  
 بالخصوصية عند أبي حنيفة حتى لو قيمت على البيعة على استيفاء الموكل وإرادته تقبل عنده وقال  
 لا يكون خصماً وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة لأن القبض على الخصم وليس كل من يؤمن على المال  
 يفتك في الخصومات فلم يكن الضياء بالقبض ضاماً ولا من حنيفة أنه وكله بالتملك لأن الديون  
 تقضى بامانها إذ قبض الدين نفسه لا يتصل به الاستيفاء لعين حقه من وجه فاشتبك الوكيل  
 بأخذ الشفعة والرجوع في الصبة والوكيل بالشراء والقسمة والرجوع بالعيب وهذه أشباه أخذ الشفعة  
 حتى يكون خصماً قبل القبض يكون خصماً قبل الأخذ بهذا الوكيل بالشراء لا يكون خصماً قبل مباشرة  
 الشراء وهذا لأن المبادلة تقتضيه حقوقاً وهو أصيل فيها فيكون خصماً فيقال الوكيل يقض العين  
 لا يكون وكيلاً بالخصوصية لأن أمين محض القبض ليس له في فاشبه الرسول من محض وكيلاً  
 بقض عياله فاقام له كفوفاً على البيعة على أن الموكل أعياها ووقعها لا مخرجاً يحظر الغائب وهذا استحسان  
 والقياس أن يدفع إلى الوكيل لأن البيعة قامت على خصم فلم تعتبر وجب الاستحسان أن خصم في قصده  
 لقيام مقام الموكل في القبض فيقتصر ويدان إثبات البيع حتى لو حضر الغائب البيعة على البيع فصاعداً  
 إذا أقام البيعة على أن الموكل عز عن ذلك فأنها تقبل في قصده هكذا هنا قال كذلك العتاق والطلاق  
 وغير ذلك معناه إذا أقامت المرأة البيعة على الطلاق والعبد والامة على العتاق

قوله الوكيل يقض العين كبرن وكلمة إلى العتق على قول الأصحاب لا على قول الإمام الأعظم حيث  
 رجحت جمعية المجلة قولها من المادة ١٥٢٠ الوكالة بالقبض لا تستلزم الوكالة بالخصوصية « وقال في شرحه

أحمد خاندان (١٩٤)

قوله الوكيل يقض العين كبرن وكلمة إلى العتق على قول الأصحاب لا على قول الإمام الأعظم حيث  
 رجحت جمعية المجلة قولها من المادة ١٥٢٠ الوكالة بالقبض لا تستلزم الوكالة بالخصوصية « وقال في شرحه











قال ويطلب الوكيل ثبوت الموكل وجنونه جنونه طعنا وحقا به ارا الحرج بصدده لان التوكيل تصرف  
 غير لازم فيكون له وامام حكمه بانه فلا يراه من قيام الامر وقد بطل هذه العوارض شطرا ان يكون  
 اجنونا مطبقا لان قليله منزلة الاغنياء وحده المطبق شهر عنه ابي يوسف رة اعتبارا باليسقط  
 الصوم عنه اكثر من يوم وليله لانه يسقط به الصلوات الخمس فصا كليت وقال محمد رة حول  
 كامل لانه يسقط به جميع العبادات فقتله احتياطا قالوا الحكم المذكور في الحاق قول بصيغة  
 لان تصرفات المريدة موقوفة عند فكا او كالت فان اسلم فقه وان قتل او نحو به ارا الحرج بطل الوكالة  
 فاما عندهما فتصير نافذة فلا يطل وكالت الا ان يموتا ويقتل عن رثته او يموت المالك وقام في السير  
 وان كان الموكل امرأة فارت فالكوكل على كالت حتى تموت وتلحق به ارا الحرج لان رثته لا توفى عقودها  
 على امره قال واذا وكل المكنان ثم عجز او الماذون له ثم عجز على الوكيل فافتراقه الوكيل  
 تبطل الوكالة على الوكيل علمه ولو علم لما ذكرنا ان بقاء الوكالة يعتمد قيام الامر وقد بطل با مجز  
 والعجز والافتراق ولا فرق بين العلم وعدمه لان هذا عجز حكيم فالوقوف على العلم  
 كالوكيل بالبيع اذا باعه الموكل قال واذا مات الوكيل وجنونا مطبقا بطلت الوكالة لانه  
 لا يصح امره بعد جنونه وموته وان لم يجر له التصرف لان بيعه مسلما قال  
 وهذه عنه محمد رة فاما عنه ابي يوسف رة لا يصح الوكالة لغيره ان الوكالة اطلاق لا يرفع المانع  
 اما الوكيل تنصرف بعاقبة بيده انما عجز بعرض الحاق لتبين الدين فاذا زال العجز والاطلاق  
 باق عاد وكيلا ولا يابى يوسف رة انه اثبات ولا يثبت التنفيذ لان ولاية اصل التصرف باهلية  
 وولاية التنفيذ بالملك وبالحق حتى بالاموات بطلت الولاية فلا تعود كماله فقام الولد

قال ويطلب الوكيل ثبوت الموكل وجنونه جنونه طعنا وحقا به ارا الحرج بصدده لان التوكيل تصرف  
 غير لازم فيكون له وامام حكمه بانه فلا يراه من قيام الامر وقد بطل هذه العوارض شطرا ان يكون  
 اجنونا مطبقا لان قليله منزلة الاغنياء وحده المطبق شهر عنه ابي يوسف رة اعتبارا باليسقط  
 الصوم عنه اكثر من يوم وليله لانه يسقط به الصلوات الخمس فصا كليت وقال محمد رة حول  
 كامل لانه يسقط به جميع العبادات فقتله احتياطا قالوا الحكم المذكور في الحاق قول بصيغة  
 لان تصرفات المريدة موقوفة عند فكا او كالت فان اسلم فقه وان قتل او نحو به ارا الحرج بطل الوكالة  
 فاما عندهما فتصير نافذة فلا يطل وكالت الا ان يموتا ويقتل عن رثته او يموت المالك وقام في السير  
 وان كان الموكل امرأة فارت فالكوكل على كالت حتى تموت وتلحق به ارا الحرج لان رثته لا توفى عقودها  
 على امره قال واذا وكل المكنان ثم عجز او الماذون له ثم عجز على الوكيل فافتراقه الوكيل  
 تبطل الوكالة على الوكيل علمه ولو علم لما ذكرنا ان بقاء الوكالة يعتمد قيام الامر وقد بطل با مجز  
 والعجز والافتراق ولا فرق بين العلم وعدمه لان هذا عجز حكيم فالوقوف على العلم  
 كالوكيل بالبيع اذا باعه الموكل قال واذا مات الوكيل وجنونا مطبقا بطلت الوكالة لانه  
 لا يصح امره بعد جنونه وموته وان لم يجر له التصرف لان بيعه مسلما قال  
 وهذه عنه محمد رة فاما عنه ابي يوسف رة لا يصح الوكالة لغيره ان الوكالة اطلاق لا يرفع المانع  
 اما الوكيل تنصرف بعاقبة بيده انما عجز بعرض الحاق لتبين الدين فاذا زال العجز والاطلاق  
 باق عاد وكيلا ولا يابى يوسف رة انه اثبات ولا يثبت التنفيذ لان ولاية اصل التصرف باهلية  
 وولاية التنفيذ بالملك وبالحق حتى بالاموات بطلت الولاية فلا تعود كماله فقام الولد

حيث قال وهو الحق شهر عنه ابي يوسف رة وكذا عند الامام وعليه الفتوى - محمد الاخير - ١٢ ص ٨٢٧

والمدة ولو عاد الموكل مسلماً وقد تخلف بذرا الحرج منته لا تغو الوكالة في الظاهر وعن محمد بن إسماعيل  
تعود كما قال في الوكيل والفرق له على الظاهر من معنى الوكالة في حق الموكل على السالك وقد زال وحق  
الوكيل على معنى قائم به ولم يزل بالحق قال ومن وكل أخشى ثم تصرف بنفسه فيما وكل ببطلت  
الوكالة وهذه اللفظ ينظم وجهاً مثل أن يوكله بأعتاق عبده أو بكتابتهم فاعتقه أو كاتبهم  
الوكيل بنفسه أو يوكله بتزويج امرأة أو بشرائه شيء ففعله بنفسه أو يوكله بطلاق فطلقها  
الزوج ثلثاً أو واحدة وانقضت عدتها أو بآلحاح فآلحاحها بنفسه لا يملك ما تصرف بنفسه  
تعد على الوكيل التصرف فبطلت الوكالة حتى لو تزوجها بنفسه أو أباها لم يمكن للوكيل أن يزوجهما  
منه لأن الحاجة قد انقضت بخلاف ما إذا تزوجها الوكيل وأباً نهاله أن يزوجه الموكل لبقاء الحاجة  
وكذا لو وكله ببيع عبده فباعه بنفسه فلو رد عليه ببيع بغيره بقضاء القاضي فعن أبي يوسف ربه  
أنه ليس للوكيل أن يبيعه مرة أخرى لأن بيعه بنفسه منع من التصرف فصارك الغزل وقال محمد بن إسماعيل  
أن يبيعه مرة أخرى لأن الوكالة باقية لأنه اطلاق والعجز قد زال بخلاف ما إذا وكله  
بالهبة فهو بغيره بنفسه ثم رجع لم يكن للوكيل أن يهبها لغيره بخلاف في الموضع فكان دليل على أن الحاجة  
أما الرد بقضاء بغير اختياره فيمكن دليل والى الحاجة فإذا أداها إليه لم يملكه كان أن يبيعه والله أعلم

### كتاب الدعوى

قال المذمى من لا يجبر على الخصومة إذا تركها والمذمى عليه من يجبر على الخصومة وعرفته الفرق  
بينهما من أهوا ما يفتى عليه مسائل الدعوى وقد اختلف عبارات المشايخ فيمنها ما قال في  
الكتاب وهو عام صحيح وقيل المذمى من لا يستحق الانتحار جواله على عليه من يكون مستحقاً

والمدة ولو عاد الموكل مسلماً وقد تخلف بذرا الحرج منته لا تغو الوكالة في الظاهر وعن محمد بن إسماعيل  
تعود كما قال في الوكيل والفرق له على الظاهر من معنى الوكالة في حق الموكل على السالك وقد زال وحق  
الوكيل على معنى قائم به ولم يزل بالحق قال ومن وكل أخشى ثم تصرف بنفسه فيما وكل ببطلت  
الوكالة وهذه اللفظ ينظم وجهاً مثل أن يوكله بأعتاق عبده أو بكتابتهم فاعتقه أو كاتبهم  
الوكيل بنفسه أو يوكله بتزويج امرأة أو بشرائه شيء ففعله بنفسه أو يوكله بطلاق فطلقها  
الزوج ثلثاً أو واحدة وانقضت عدتها أو بآلحاح فآلحاحها بنفسه لا يملك ما تصرف بنفسه  
تعد على الوكيل التصرف فبطلت الوكالة حتى لو تزوجها بنفسه أو أباها لم يمكن للوكيل أن يزوجهما  
منه لأن الحاجة قد انقضت بخلاف ما إذا تزوجها الوكيل وأباً نهاله أن يزوجه الموكل لبقاء الحاجة  
وكذا لو وكله ببيع عبده فباعه بنفسه فلو رد عليه ببيع بغيره بقضاء القاضي فعن أبي يوسف ربه  
أنه ليس للوكيل أن يبيعه مرة أخرى لأن بيعه بنفسه منع من التصرف فصارك الغزل وقال محمد بن إسماعيل  
أن يبيعه مرة أخرى لأن الوكالة باقية لأنه اطلاق والعجز قد زال بخلاف ما إذا وكله  
بالهبة فهو بغيره بنفسه ثم رجع لم يكن للوكيل أن يهبها لغيره بخلاف في الموضع فكان دليل على أن الحاجة  
أما الرد بقضاء بغير اختياره فيمكن دليل والى الحاجة فإذا أداها إليه لم يملكه كان أن يبيعه والله أعلم

أما قوله في الدعوى من لا يجبر على الخصومة إذا تركها والمذمى عليه من يجبر على الخصومة وعرفته الفرق بينهما من أهوا ما يفتى عليه مسائل الدعوى وقد اختلف عبارات المشايخ فيمنها ما قال في الكتاب وهو عام صحيح وقيل المذمى من لا يستحق الانتحار جواله على عليه من يكون مستحقاً

أما قوله في الدعوى من لا يجبر على الخصومة إذا تركها والمذمى عليه من يجبر على الخصومة وعرفته الفرق بينهما من أهوا ما يفتى عليه مسائل الدعوى وقد اختلف عبارات المشايخ فيمنها ما قال في الكتاب وهو عام صحيح وقيل المذمى من لا يستحق الانتحار جواله على عليه من يكون مستحقاً

أما قوله في الدعوى من لا يجبر على الخصومة إذا تركها والمذمى عليه من يجبر على الخصومة وعرفته الفرق بينهما من أهوا ما يفتى عليه مسائل الدعوى وقد اختلف عبارات المشايخ فيمنها ما قال في الكتاب وهو عام صحيح وقيل المذمى من لا يستحق الانتحار جواله على عليه من يكون مستحقاً



[illegible][illegible]

قوله مع اليمين وأن كان مدعيًا للخصم فلا ينكر الضمان معه قال ولا يقبل المدعى حتى يذكري شيئاً  
معلومًا في جنسه وقد كان فائدة الدعوى بالزاد بواسطة إقامة الحجج بقوله الزام في المجهول  
كالدرهم والدنانير من جنس واحد

لا يتحقق فان كان عينا في يد المدعى عليه كالمضارها ليسير اليها بالدعوى وكذا في الشهادة  
والاستعلام لان الاعلام باقصى ما يمكن بشرط وذلك بالاشارة في المنقول لان النقل ممكن بالاشارة  
في مجلس الحكم

ابلع في السريفة يتعلق بالأغوي وجوابه صواعق على القصص من حرم في كل عصر جوابه جواب اذا  
 الصبيحة ١٣ على الدعوى عليه  
 حضور ليفيد حضوره وكرهه احضار العين المدعاة لما قلنا واليمين اذا انكره وسند كره ان شاء الله تعالى  
 بحسب القامه بانها كانت منقولة فانه في غيره ١٣ انكره ولو لم يقره المرحوم عليه السلام

قال وان لم تكن حاضرة فقد كرمتم اليصير المذموم معلوما لان العين لا تفتقر بالوصف والقيمة تعرفه  
وقد تعذر مشاهدة العين وقال الفقيه ابو الليث يشترط مع بيان القيمة ذكر المالك كورة والا نوثه

قال فإذ عي عقاراً واحدة وذكر أن في يد المذموم عليه أن يطالب به لا بد تعذر التعريف بالإشارة  
أي أنه قد روي في محققه أن  
أي ذكره في ١٢٥٥  
تعذر النقل فيصير إلى التحديد فإن العقار يعرف به وذكر كل الحدود الأربعة وتذكر أسماء أصحاب الحدود  
أي المجلس الحكماء  
بعضه لا يلبس للمعنى في ١٢٥٥  
أي المجلس الحكماء

[illegible]

ما اذا غلط في الرابعة لانه مختلف المدعى ولا كذلك بتركها واما بشرط التحديد في الدعوى شرط  
في الشهادة وقوله في الكتاب وذكر انه في يد المدعى عليه لا بد منه لانه انما ينتصب خصما  
ادعى

[illegible]

کتاب

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

وكلما تقاضوا  
ولا يلقوا على انزده اللان  
يكون على النقيض  
ثم انما يلقى على

وكان في السنة  
بعضها للمدعي في السنة  
وإذا أتمعت المدعي على كل  
بعضها في السنة

ملفوظات امیر محمد

فصل الاصل المسمى

عليه السلام

علم بان الله تعالى اخذنا

الحق الحق اعطوا را علمو

محمد شفیق مصباحی

[illegible]

م : « حضوره في سبيل ذي خصوصية » كما لما في المصادر من الفساد وانه لا يجب الفساد وطريق  
(فتاوى ٢٠١)

وإذا كان في يده وثق العقار لا يكتفي بذلك بل يصدق على المدعي عليه أنه قد يده بل لا يشك في اليد لا  
بالبينة أو علم القاضي هو الصحيح فيا التهمة الواقعة أذ العقار عساه في يده غير أن خلاف المنقول  
لأنه في مشاهدته وقوله وأنه يطالب به لا المطالبة بحقه فلا بد من طلب ولا يكتفى أن يكون في يده  
في يده أو بموجب الشئ في يده وبالمطالبة يزول هذا الاحتمال وعن هذا قالوا في المنقول يجب أن  
يقول في يده غير حتى قال وإن كان حقا في المذمة ذكر أنه يطالب به لا يطلبه وهذا لا يصلح  
المذمة قد حضر فلم يبق إلا المطالبة لكن لا بد من تعريفه بالوصف لا يعرفه قال وإذا أصح  
سأل القاضي المدعي عليه عما يكتشفه الحكمون عنه وقضى عليه بها لأن له قراره موجب بنفسه  
في أمه بالخروج عنه وإن كسر سأل المدعي البينة لقوله على السلام الذبينة فقال لا فقال لك بمن  
سأل ورثا البيين على فقد البينة فلا بد من السؤال ليكنه الاختلاف قال وإن حضر القاضي  
لا تنفقا التهمة عنها وإن عجز عن ذلك وطلب من خصمه استخفاف عليها كما رأينا ولا بد  
من طلبه لأن البيين حقه لا ترى أنك فاضية البيئتين إلا من طلبه  
باب البيمين

وإذا قال المدعي في بيته حاضر وهو يطلب البيمين لم يستخلف عند أبي حنيفة ره معناه حاضرة  
في المصروف قال أبو يوسف لا يستخلف لأن البيين حقه بالحديث المعروف إذا طالب به يجيبه  
ولا في حنيفة ره أن ثبوت الحق في البيمين مرتبط على الجح من أقمت البينة لما رأينا فلا يكون حقه  
دونه كما إذا كانت البينة حاضرة في المجلس ومحمد مع أبي يوسف ره فيما ذكره  
الخصاف مع أبي حنيفة ره فيما ذكره الطحاوي ره قال ولا يرد البيين على المدعي لقوله  
باب البيمين

وإذا كان في يده وثق العقار لا يكتفي بذلك بل يصدق على المدعي عليه أنه قد يده بل لا يشك في اليد لا  
بالبينة أو علم القاضي هو الصحيح فيا التهمة الواقعة أذ العقار عساه في يده غير أن خلاف المنقول  
لأنه في مشاهدته وقوله وأنه يطالب به لا المطالبة بحقه فلا بد من طلب ولا يكتفى أن يكون في يده  
في يده أو بموجب الشئ في يده وبالمطالبة يزول هذا الاحتمال وعن هذا قالوا في المنقول يجب أن  
يقول في يده غير حتى قال وإن كان حقا في المذمة ذكر أنه يطالب به لا يطلبه وهذا لا يصلح  
المذمة قد حضر فلم يبق إلا المطالبة لكن لا بد من تعريفه بالوصف لا يعرفه قال وإذا أصح  
سأل القاضي المدعي عليه عما يكتشفه الحكمون عنه وقضى عليه بها لأن له قراره موجب بنفسه  
في أمه بالخروج عنه وإن كسر سأل المدعي البينة لقوله على السلام الذبينة فقال لا فقال لك بمن  
سأل ورثا البيين على فقد البينة فلا بد من السؤال ليكنه الاختلاف قال وإن حضر القاضي  
لا تنفقا التهمة عنها وإن عجز عن ذلك وطلب من خصمه استخفاف عليها كما رأينا ولا بد  
من طلبه لأن البيين حقه لا ترى أنك فاضية البيئتين إلا من طلبه  
باب البيمين

البنوة (٢٠١) واحتمل في الحديث احتمل ما رآه كل من كلين استنبط العلماء حكم الله بهما ما بلغ رماض فقال قوله تعالى رأيتهم في الجنة

البنوة (٢٠١) واحتمل في الحديث احتمل ما رآه كل من كلين استنبط العلماء حكم الله بهما ما بلغ رماض فقال قوله تعالى رأيتهم في الجنة

البنوة (٢٠١) واحتمل في الحديث احتمل ما رآه كل من كلين استنبط العلماء حكم الله بهما ما بلغ رماض فقال قوله تعالى رأيتهم في الجنة

عليه السلام البينة على المدعى واليمين على من أنكر قسم والقسمه تنافي الشركة فوجعل جنس  
اليمين على المنكرين وليس وراء الجنس شيء وفيه خلاف الشافعي **قال** ولا تقبل بيننا صاحب  
في الملك المطلق وبينه الخارج أولى وقال الشافعي رحمه يقضى بيننا ذي اليد لا عضداً بها كالميد  
فيقوى الظهور قصر كالتنازع والتنازع هو دعوى الملك مع الاعتاق أو الاستيلاء أو التدبير  
ولنا أن بينة الخارج كغيرنا كالأول لأنها لا تملك إلا ما قد رما أثبت له لا يثبت بينة ذي اليد إذ  
اليه دليل مطلق الملك بخلاف التنازع لأن التنازع عليه وكذا على الاعتاق ولختيه وعلى  
الأول الثابت بما قال وإذا نكل المدعى عليه عن اليمين قضى عليه بالنكول والزمه ما ادعى  
عليه وقال الشافعي رحمه لا يقضى به بل يرد اليمين على المدعى فإذا حلف يقضى به لأن النكول  
يحتل التورع عن اليمين الكاذبة والرفع عن الصادقة واشتباها الحال فلا يتصب حجة  
مع الاحتمال وعين المدعى دليل الظهور فيصاريه ولنا أن النكول دل على كونه باطلاً أو مقراً  
أدلو ذلك كقديم على اليمين أو أامة للواجب ودفعاً للضرر عن نفسه فيترجح هذا  
الجانب ولا وجه لرد اليمين على المدعى لما قد مناه **قال** وينبغي للقاضي أن يقول له  
أن اعرض عليك اليمين ثلاثاً فإن حلفت ولا تقضيت عليك بما ادعى عليه فلا تملك ما ادعى  
أذ هو وضع الخفاء **قال** فإذا ذكر العرض عليه ثلاث مرات قضى عليه بالنكول وهذا التكرار ذكره

[illegible]



[illegible][illegible][illegible]

من جميع الهدايا حيث اخذ وليه واجابن خالفه وقياس قول الامام على القسامة اقرى ١٣

[illegible]

منه إلا أن يجتهد كي لا يتكرر عليه الميم لأن المستحق بين واحد والقاضي بأختيار انشاء غلط وان شاء  
 لم يغلط فيقول قل بالله أو الله وقيل لا يغلط على المعروف بالصالح ويغلط على غيره وقيل يغلط في  
 الخطير من المال دون الحقير قال ولا يستغلف بالطلاق ولا بالعقار فينا وقيل فينا إذا انحصر  
 ساع للقاضي أن يخلف بذلك لقلة المبالاة بالميمين بالله وكثرة الامتناع بسبب الخلاف بالطلاق قال المستخلف  
 اليهودي بالله الذي أنزل التوراة على موسى عليه السلام والنصراني بالله الذي أنزل الانجيل على عيسى عليه السلام  
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا بن صوبيا إلا عوا أشهدك يا لله الذي أنزل التوراة على موسى حكم الزنا في كتابكم  
 هذا وكان اليهودي يعتقد نبوة موسى والنصراني بنوع عيسى عليه السلام فيغلط على كل أحدهما بذكر المنزلة على  
 ويخلف المجوسي بالله الذي خلق النار وهكذا ذكر محمد في الأصل يروي عن أبي حنيفة عن أنس بن مالك  
 لا بالله خالصا وذكر الخصاصة أنه لا يستغلف غير اليهودي النصراني إلا بالله وهو اختيار بعض مشايخنا لأن  
 في ذكر البنا مع اسم الله تعالى تعظيم لهم ما ينبغي أن تعظم بخلاف الكتابين لأن كتب الله معظمة والوثني  
 لا يخلفه إلا بالله لأن الكفرة بأسم معتقدهون الله تعالى قال الله تعالى لكن سألهم من خلق السموات  
 والأرض ليقولن الله قال لا يخلفون في بيوت عبادهم لأن القاضي لا يخصصها بل هو ممنوع عن ذلك  
 قال لا يجب تغليب الميم على المسلم بزمان ولا مكان لأن القصد تعظيم المقسم به وهو حاصل بدون ذلك  
 في إيجاب ذلك خروج على القاضي حيث يكلف حضورها وهو مدفوع قال ابن العربي في إنبات من هذا  
 عبثا بالفحش استغلف بالله ما بينكم ما بيع قائم فيه لا يستغلف بالله ما بيعت لا شقذ يباع العين ثم قال  
 فيه ويستغلف في الغصب بالله ما استحق عليك رده ولا يخلف بالله ما غصبت لا ينفق  
 يغصب ثم يفسخ بالهبة والبيع وفي النكاح بالله ما بينكم ما كاح قائم في الحال لا شقذ يطرأ عليه

قوله في زماننا من الزمان لا يغضى عليه بالنكول لأنه كل مما هو منهي عنه شرعا حتى لو تغضى لا ينفذ  
 ما أتى لصيغته التبرع لأن أكثر ما يتأخر في جوارحه وفي الجبر القوي على عموم الخليف، بالطلاق والعقار وهو  
 ظاهر الرواية ١٢ جمع الاختصاص ٢٥٩ ٢٦٠

له قوله قيل في زماننا من الزمان لا يغضى عليه بالنكول لأنه كل مما هو منهي عنه شرعا حتى لو تغضى لا ينفذ  
 ما أتى لصيغته التبرع لأن أكثر ما يتأخر في جوارحه وفي الجبر القوي على عموم الخليف، بالطلاق والعقار وهو  
 ظاهر الرواية ١٢ جمع الاختصاص ٢٥٩ ٢٦٠





اور یہ دیکھ کر کہ وہ صوفی  
 مختلف ہو کر گئے اور ہر ایک نے اپنا  
 فرقہ قائم کیا اور ہر فرقہ نے اپنا  
 توحید پرستی کا اصول بن لیا اور ہر فرقہ  
 نے حج کا شعار بن لیا اور ہر فرقہ نے  
 اپنا لباس بن لیا اور ہر فرقہ نے اپنا  
 اصول بن لیا اور ہر فرقہ نے اپنا  
 توحید پرستی کا اصول بن لیا اور ہر  
 فرقہ نے حج کا شعار بن لیا اور ہر  
 فرقہ نے اپنا لباس بن لیا اور ہر  
 فرقہ نے اپنا اصول بن لیا اور ہر  
 فرقہ نے توحید پرستی کا اصول بن لیا

(نسخة ٢٠٨) أكثر الغضاة ومحمية الجملة قد رجحت، وهو الردية عن أبي يوسف في تأويل أصول الخليفة الذي وضعه

المنفعة تكتسب ولا يصح الاقتصار على الثمن لان ذلك وُضعت على البيع حديث القسامة بالله ما قلتم  
ولا علم له قائله قال فان خالفنا فتح القاضى البيع بينهما وهذا يدل على انك لا تفسد بنفسك التمسك بالمال لا يثبت  
ما ادعاه كل واحد منهما فيبيع مجهول فيفسد في القاضى قطع المنازعة او يقال ان الميثاق لم يثبت له  
يبقى بيعا ليدل وهو فاسد ولا يد من الفسخ في البيع الفاسد قال وان كل واحد منهما عن اليمين  
لزمه دعوى لا خولة لا تجعل اذ لا لم يبق دعواه معارضة دعوى الاخر فلو لم يبق قول يثبت قال ان  
اختلاف الاجل وفي شرط الخيار وفي استيفاء بعض الثمن فالاختلاف بينهما لان هذه الاختلاف في غير  
المعقود عليه والعقود به فاشبه الاختلاف في الخط والابراء وهذه لان بانعاده لا يمتثل كاي  
قوام العقد بخلاف الاختلاف في وصف الثمن او جنسه حيث يكون بمنزلة الاختلاف في القدر  
في جريان التمسك لان ذلك يرجع الى نفس الثمن فان الثمن دين وهو يعرف بالوصف ولا كذلك  
الا لجل لا يفسر بوصف الا ترى ان الثمن موجود بعد مضيه قال والقول قول من ينكر الخيار  
والاجل مع مينة لا يثبت بان معارض المشروط والقول لمنكر العارض قال فان هلك المبيع ثم اختلف  
لم يتجافا عند أبي حنيفة وابي يوسف والقول قول المشتري وقال محمد بن محمد بن جعفر ان يفسخ البيع  
على قيمة الهالك وهو قول الشافعي وعلى هذا اذا اخرج المبيع عن ملكه او صار محال لا يقبل  
على رده بغير اهما ان كل واحد منهما يدعي غير العقد الذي يدعيه صاحبه والاخر ينكره وان  
يفيد دفع زيادة الثمن فيتم الفان كما اذا اختلف في جنس الثمن بعد هلاك السلعة ولا ي حنيفة  
وابي يوسف وان التمسك بعد القبض على خلاف القياس لما انه سلم للمشتري ما يدعيه وقدم  
الشرع به في حال قيام السلعة والتمسك فيه يفسد الى الفسخ ولا كذلك بعد هلاكها  
كتاب  
الدعوى  
ويجب قيام  
السلعة او ما  
تقابل على الركن  
المتعين الا ذلك  
الايضاح للسلعة  
وليس الركن  
انما العقدان  
لا يفسد ذلك  
مجانا لطلوع  
والعقد اذا دارا  
في ما ذكرناه  
في حكم واحد  
على التمسك

المنفعة تكتسب ولا يصح الاقتصار على الثمن لان ذلك وُضعت على البيع حديث القسامة بالله ما قلتم  
ولا علم له قائله قال فان خالفنا فتح القاضى البيع بينهما وهذا يدل على انك لا تفسد بنفسك التمسك بالمال لا يثبت  
ما ادعاه كل واحد منهما فيبيع مجهول فيفسد في القاضى قطع المنازعة او يقال ان الميثاق لم يثبت له  
يبقى بيعا ليدل وهو فاسد ولا يد من الفسخ في البيع الفاسد قال وان كل واحد منهما عن اليمين  
لزمه دعوى لا خولة لا تجعل اذ لا لم يبق دعواه معارضة دعوى الاخر فلو لم يبق قول يثبت قال ان  
اختلاف الاجل وفي شرط الخيار وفي استيفاء بعض الثمن فالاختلاف بينهما لان هذه الاختلاف في غير  
المعقود عليه والعقود به فاشبه الاختلاف في الخط والابراء وهذه لان بانعاده لا يمتثل كاي  
قوام العقد بخلاف الاختلاف في وصف الثمن او جنسه حيث يكون بمنزلة الاختلاف في القدر  
في جريان التمسك لان ذلك يرجع الى نفس الثمن فان الثمن دين وهو يعرف بالوصف ولا كذلك  
الا لجل لا يفسر بوصف الا ترى ان الثمن موجود بعد مضيه قال والقول قول من ينكر الخيار  
والاجل مع مينة لا يثبت بان معارض المشروط والقول لمنكر العارض قال فان هلك المبيع ثم اختلف  
لم يتجافا عند أبي حنيفة وابي يوسف والقول قول المشتري وقال محمد بن محمد بن جعفر ان يفسخ البيع  
على قيمة الهالك وهو قول الشافعي وعلى هذا اذا اخرج المبيع عن ملكه او صار محال لا يقبل  
على رده بغير اهما ان كل واحد منهما يدعي غير العقد الذي يدعيه صاحبه والاخر ينكره وان  
يفيد دفع زيادة الثمن فيتم الفان كما اذا اختلف في جنس الثمن بعد هلاك السلعة ولا ي حنيفة  
وابي يوسف وان التمسك بعد القبض على خلاف القياس لما انه سلم للمشتري ما يدعيه وقدم  
الشرع به في حال قيام السلعة والتمسك فيه يفسد الى الفسخ ولا كذلك بعد هلاكها

المنفعة تكتسب ولا يصح الاقتصار على الثمن لان ذلك وُضعت على البيع حديث القسامة بالله ما قلتم  
ولا علم له قائله قال فان خالفنا فتح القاضى البيع بينهما وهذا يدل على انك لا تفسد بنفسك التمسك بالمال لا يثبت  
ما ادعاه كل واحد منهما فيبيع مجهول فيفسد في القاضى قطع المنازعة او يقال ان الميثاق لم يثبت له  
يبقى بيعا ليدل وهو فاسد ولا يد من الفسخ في البيع الفاسد قال وان كل واحد منهما عن اليمين  
لزمه دعوى لا خولة لا تجعل اذ لا لم يبق دعواه معارضة دعوى الاخر فلو لم يبق قول يثبت قال ان  
اختلاف الاجل وفي شرط الخيار وفي استيفاء بعض الثمن فالاختلاف بينهما لان هذه الاختلاف في غير  
المعقود عليه والعقود به فاشبه الاختلاف في الخط والابراء وهذه لان بانعاده لا يمتثل كاي  
قوام العقد بخلاف الاختلاف في وصف الثمن او جنسه حيث يكون بمنزلة الاختلاف في القدر  
في جريان التمسك لان ذلك يرجع الى نفس الثمن فان الثمن دين وهو يعرف بالوصف ولا كذلك  
الا لجل لا يفسر بوصف الا ترى ان الثمن موجود بعد مضيه قال والقول قول من ينكر الخيار  
والاجل مع مينة لا يثبت بان معارض المشروط والقول لمنكر العارض قال فان هلك المبيع ثم اختلف  
لم يتجافا عند أبي حنيفة وابي يوسف والقول قول المشتري وقال محمد بن محمد بن جعفر ان يفسخ البيع  
على قيمة الهالك وهو قول الشافعي وعلى هذا اذا اخرج المبيع عن ملكه او صار محال لا يقبل  
على رده بغير اهما ان كل واحد منهما يدعي غير العقد الذي يدعيه صاحبه والاخر ينكره وان  
يفيد دفع زيادة الثمن فيتم الفان كما اذا اختلف في جنس الثمن بعد هلاك السلعة ولا ي حنيفة  
وابي يوسف وان التمسك بعد القبض على خلاف القياس لما انه سلم للمشتري ما يدعيه وقدم  
الشرع به في حال قيام السلعة والتمسك فيه يفسد الى الفسخ ولا كذلك بعد هلاكها

المنفعة تكتسب ولا يصح الاقتصار على الثمن لان ذلك وُضعت على البيع حديث القسامة بالله ما قلتم  
ولا علم له قائله قال فان خالفنا فتح القاضى البيع بينهما وهذا يدل على انك لا تفسد بنفسك التمسك بالمال لا يثبت  
ما ادعاه كل واحد منهما فيبيع مجهول فيفسد في القاضى قطع المنازعة او يقال ان الميثاق لم يثبت له  
يبقى بيعا ليدل وهو فاسد ولا يد من الفسخ في البيع الفاسد قال وان كل واحد منهما عن اليمين  
لزمه دعوى لا خولة لا تجعل اذ لا لم يبق دعواه معارضة دعوى الاخر فلو لم يبق قول يثبت قال ان  
اختلاف الاجل وفي شرط الخيار وفي استيفاء بعض الثمن فالاختلاف بينهما لان هذه الاختلاف في غير  
المعقود عليه والعقود به فاشبه الاختلاف في الخط والابراء وهذه لان بانعاده لا يمتثل كاي  
قوام العقد بخلاف الاختلاف في وصف الثمن او جنسه حيث يكون بمنزلة الاختلاف في القدر  
في جريان التمسك لان ذلك يرجع الى نفس الثمن فان الثمن دين وهو يعرف بالوصف ولا كذلك  
الا لجل لا يفسر بوصف الا ترى ان الثمن موجود بعد مضيه قال والقول قول من ينكر الخيار  
والاجل مع مينة لا يثبت بان معارض المشروط والقول لمنكر العارض قال فان هلك المبيع ثم اختلف  
لم يتجافا عند أبي حنيفة وابي يوسف والقول قول المشتري وقال محمد بن محمد بن جعفر ان يفسخ البيع  
على قيمة الهالك وهو قول الشافعي وعلى هذا اذا اخرج المبيع عن ملكه او صار محال لا يقبل  
على رده بغير اهما ان كل واحد منهما يدعي غير العقد الذي يدعيه صاحبه والاخر ينكره وان  
يفيد دفع زيادة الثمن فيتم الفان كما اذا اختلف في جنس الثمن بعد هلاك السلعة ولا ي حنيفة  
وابي يوسف وان التمسك بعد القبض على خلاف القياس لما انه سلم للمشتري ما يدعيه وقدم  
الشرع به في حال قيام السلعة والتمسك فيه يفسد الى الفسخ ولا كذلك بعد هلاكها

لا يرفع العقد فليكن في معناه ولا يبالا بالاختلاف في السبب بعد حصول المقصود كما يراعى  
 من الفائدة ما يوجب العقد فائدة دفع زيادة الثمن ليست من موجبها وهذا اذا كان الثمن  
 مينا فان كان عينا يتخالفان لان المبيع في احد الجانبين قائم فوفاء فائدة الفسخ ثورية مثل  
 الهالك كان له مثل او قيمته ان لم يكن له مثل قال وان هلك احد العبدین ثم اختلفا في  
 الثمن لم يتخالفا عند ابي حنيفة الا ان يرضى البائع ان يترك حصة الهالك في الجامع الصغير  
 القول قول المشتري مع مینه عند ابي حنيفة ولا ان يشاء البائع ان يأخذ العبد الحق ولا شيء  
 له من قيمة الهالك وقال ابو يوسف ربه يتخالفان في الحق ونفس العقد في الحق بالقول قول  
 المشتري في قيمة الهالك وقال محمد ربه يتخالفان عليه ما ورد في الحق وقيمة الهالك لان هلاك  
 كل السلعة لا يمنع التحالف عنده فهلاك العضل ولو كان يوسف ان امتناع التحالف للهالك  
 فيقطة رقبته ولا يحنيفة ربه التحالف على خلاف القياس خال قيام السلعة وهي اسم بجميع اجزائها  
 فلا تنفع السلعة بفوات بعضها ولا يمكن التحالف في الفائت الا على اعتبار حصته من الثمن لا من القيمة  
 على القيمة وهي تعرف بالخرن والظن فيؤدي الى التحالف مع الجمل وذلك لا يجوز الا ان يرضى البائع  
 ان يترك حصة الهالك لانه حينئذ يكون الثمن كله بمقابلة الفائت ويخرج الهالك عن العقد  
 فيتحالفان وهذا يخرج بعض المشايخ عنه ويصرف الاستثناء عند هدم التحالف كما ذكرنا  
 وقالوا ان المراد من قوله في الجامع الصغير ياخذ الحق ولا شيء له معناه لا ياخذ من ثمن  
 الهالك شيئا اصلا وقال بعض المشايخ ياخذ من ثمن الهالك بقدر ما اقرب المشتري وانما  
 لا ياخذ الزيادة وعلى قول هو لا يصرف الاستثناء الى يمين المشتري الا الى التحالف لانه لما اخذ

ان لا يرفع العقد فليكن في معناه ولا يبالا بالاختلاف في السبب بعد حصول المقصود كما يراعى  
 من الفائدة ما يوجب العقد فائدة دفع زيادة الثمن ليست من موجبها وهذا اذا كان الثمن  
 مينا فان كان عينا يتخالفان لان المبيع في احد الجانبين قائم فوفاء فائدة الفسخ ثورية مثل  
 الهالك كان له مثل او قيمته ان لم يكن له مثل قال وان هلك احد العبدین ثم اختلفا في  
 الثمن لم يتخالفا عند ابي حنيفة الا ان يرضى البائع ان يترك حصة الهالك في الجامع الصغير  
 القول قول المشتري مع مینه عند ابي حنيفة ولا ان يشاء البائع ان يأخذ العبد الحق ولا شيء  
 له من قيمة الهالك وقال ابو يوسف ربه يتخالفان في الحق ونفس العقد في الحق بالقول قول  
 المشتري في قيمة الهالك وقال محمد ربه يتخالفان عليه ما ورد في الحق وقيمة الهالك لان هلاك  
 كل السلعة لا يمنع التحالف عنده فهلاك العضل ولو كان يوسف ان امتناع التحالف للهالك  
 فيقطة رقبته ولا يحنيفة ربه التحالف على خلاف القياس خال قيام السلعة وهي اسم بجميع اجزائها  
 فلا تنفع السلعة بفوات بعضها ولا يمكن التحالف في الفائت الا على اعتبار حصته من الثمن لا من القيمة  
 على القيمة وهي تعرف بالخرن والظن فيؤدي الى التحالف مع الجمل وذلك لا يجوز الا ان يرضى البائع  
 ان يترك حصة الهالك لانه حينئذ يكون الثمن كله بمقابلة الفائت ويخرج الهالك عن العقد  
 فيتحالفان وهذا يخرج بعض المشايخ عنه ويصرف الاستثناء عند هدم التحالف كما ذكرنا  
 وقالوا ان المراد من قوله في الجامع الصغير ياخذ الحق ولا شيء له معناه لا ياخذ من ثمن  
 الهالك شيئا اصلا وقال بعض المشايخ ياخذ من ثمن الهالك بقدر ما اقرب المشتري وانما  
 لا ياخذ الزيادة وعلى قول هو لا يصرف الاستثناء الى يمين المشتري الا الى التحالف لانه لما اخذ

(البقرة ٢١٠) المتسايعان بعد ان تلف المبيع في يد المشتري او حدث فيه عيب (بقعة ٢١٢)



اشتبه بالقياس لان المسألة مفروضة قبل القبض والقبض انما يقع على ما هو له فان قيل لا جازم على المبيع قبل  
القبض في الوارث على العاقل والفقير على العين فيما اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري ولو قبض البائع المبيع

بعد الاقالة فلاحا الفتن ابى حنيفة وابى يوسف هـ خلافا لمحمد لان يري النص معولا بعد القبض ايضا قال

في باب السلم لا تختم النقض لا ينه اسقاط فلا يعود السلم نجسا ولا لاقالة في البيع لا يري ان رأس مال السلم

لو كان عرضاً فوَّده بالعيب هل التسليم إلى السلم لا يعو السالم لو كان ذلك في بيع العين يعو

الببيع يدل على الفرق بينهما قال واذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج انه تزوجها بألف وقالت تزود  
 اى هذا الذى ذكرناه اى لم يزوجها بغير الف  
 اى هذا الذى ذكرناه اى لم يزوجها بغير الف

بالقين فايهما اقام البيئة تقبل بيته<sup>١</sup> لانه تود عوا<sup>٢</sup> بالحي قفان اقاما البيئة والبيئة بيته المرأة<sup>٣</sup>

لأنها تثبت الزيادة معناه إذا كان مهر مثلها أقل مما دعتها وإن لم تكن لها مائة محال فلعن الله  
 أي سني قوله ما يمينه يمينه المرأة ١٣  
 نبيذ  
 نوحين ١٢

ولا يفسخ النكاح لان اثر التعالم في تعليم النسيه وان لا يحل النكاح لان المهر تابع

[illegible]

فلا تعيده ولو ادعى الزوج النكاح على هذا العبد والمرأة تدعيه على هذه الجارية فهو كالمسألة  
 المتقدمة الا ان قيمة الجارية اذا كانت مثل مهر المثل يكون لها قيمتها دون غيرها لان ملكها لا يكون لا  
 بالتراضي لم يوجد فوجب القيمة وان اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه تحالفا وتلاوا معناه  
 اختلفا في البذل وفي المثل لان التحالف في البيع قبل القبض على وفاء القياس على ما مر في الاجارة  
 قبل قبض المنفعة نظير البيع قبل قبض المبيع وكلاهما قبل استيفاء المنفعة فان وقع الاختلاف في  
 الاجارة بعد تعيين المستاجر لانه منكر لوجوب الاجارة وان وقع في المنفعة بعد تعيين المورج فانه  
 نكل لزمه دعوى صاحبه وانما اقام البيئة قبلت ولو اقامها قبلت المورج اولين كان الاختلاف  
 في الاجارة وان كان في المنافع فبيئة المستاجر اولي وان كان فيه ما قبلت بيئة كل واحد منهما فبما عليه  
 من الفضل نحو ان يدعي هذا اشهر ابعشرة والمستاجر شهرين بخمسة يقضي بشهرين بعشرة قال  
 ان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفا وكان القول قول المستاجر وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف  
 ظاهر لان هلاك المعقود عليه يمنع التحالف عندهما وكذلك اصل محمد لان الهلاك انما لا يمنع عنده  
 في المبيع لما ان له قيمة تقو مقامه في التحالف عليه ولو جري التحالف ههنا ونسخ العقد فلا قيمة لان  
 المنافع لا تقوم بنفسها بل بالعقودتين انما لا عقد واذا امتنع القول للمستاجر مع يمينه لانه هو  
 المستحق عليه وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه تحالفا ونسخ العقد فيما بقى كان القول في  
 الماضي قول المستاجر لان العقد ينقضي ساعة فساعة فيصير في كل جزء من المنفعة كان ابتداء  
 العقد عليه بخلاف البيع لان العقد فيه دفعة واحدة فلا تارة في بعضه وفي الكل قالوا اذا  
 اختلف المولى والمكاتب في مال المكاتب لم يتحالفا عنده ابي حنيفة وهو كالتحالف ان تفسخ الكتابة  
 والقول بالعبد مع يمينه

المتفق عليه ان الجارية اذا كانت مثل مهر المثل يكون لها قيمتها دون غيرها لان ملكها لا يكون لا بالتراضي لم يوجد فوجب القيمة وان اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه تحالفا وتلاوا معناه اختلفا في البذل وفي المثل لان التحالف في البيع قبل القبض على وفاء القياس على ما مر في الاجارة قبل قبض المنفعة نظير البيع قبل قبض المبيع وكلاهما قبل استيفاء المنفعة فان وقع الاختلاف في الاجارة بعد تعيين المستاجر لانه منكر لوجوب الاجارة وان وقع في المنفعة بعد تعيين المورج فانه نكل لزمه دعوى صاحبه وانما اقام البيئة قبلت ولو اقامها قبلت المورج اولين كان الاختلاف في الاجارة وان كان في المنافع فبيئة المستاجر اولي وان كان فيه ما قبلت بيئة كل واحد منهما فبما عليه من الفضل نحو ان يدعي هذا اشهر ابعشرة والمستاجر شهرين بخمسة يقضي بشهرين بعشرة قال ان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفا وكان القول قول المستاجر وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف ظاهر لان هلاك المعقود عليه يمنع التحالف عندهما وكذلك اصل محمد لان الهلاك انما لا يمنع عنده في المبيع لما ان له قيمة تقو مقامه في التحالف عليه ولو جري التحالف ههنا ونسخ العقد فلا قيمة لان المنافع لا تقوم بنفسها بل بالعقودتين انما لا عقد واذا امتنع القول للمستاجر مع يمينه لانه هو المستحق عليه وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه تحالفا ونسخ العقد فيما بقى كان القول في الماضي قول المستاجر لان العقد ينقضي ساعة فساعة فيصير في كل جزء من المنفعة كان ابتداء العقد عليه بخلاف البيع لان العقد فيه دفعة واحدة فلا تارة في بعضه وفي الكل قالوا اذا اختلف المولى والمكاتب في مال المكاتب لم يتحالفا عنده ابي حنيفة وهو كالتحالف ان تفسخ الكتابة والقول بالعبد مع يمينه

كتاب الدعوى

في الاستاجر على المورج (تكملة على ابي السمر) شرح المجلة للمصنف ١١٠

له قوله لم يتحالفا كان القول الخ ثم اعلم ان كون القول للمستاجر بحاله فيما اذا كان الاختلاف في الاجارة فلو كان الاختلاف في المدة كان ادعى المستاجر لعبد الاستيفاء مدة اكثر مما ادعاه المورج لا يكون القول +

والصواب انه لا بد من اختيار صاحب العمارة قبل العادة فالتقوى اصحاب المترن اشتر ١٢ ص ٢٦٩

في قوله تعالى بالبينه ان يدعى ليست بيد خصومة وقال ابن شبرمة لا تندفع لانه تعدد اشياء  
 فان قيل نعم بل يدعى بالبينه ان يدعى ليست بيد خصومة وقال ابن شبرمة لا تندفع لانه تعدد اشياء  
 فان قيل نعم بل يدعى بالبينه ان يدعى ليست بيد خصومة وقال ابن شبرمة لا تندفع لانه تعدد اشياء

البينة لا يثبت بالبينة ان يدعى ليست بيد خصومة وقال ابن شبرمة لا تندفع لانه تعدد اشياء  
 المالك الغائب لعدم الختم عنه وودفع الخصومة بناء على قلنا مقتضى البينة شيان ثبوت المالك  
 للبينة على الطلاق كما بينا من قبل لا تندفع به دون اقامة البينة كما قال ابن ابي ليلى لا يبرأ صاحبها  
 بظاهريه فهو باقراره يريد ان يحول حقا مستحقا على نفسه فلا يصح الا بجهة كما اذا ادعى تحويل  
 الدين عن ذمته الى ذمة غيره وقال ابو يوسف ما خرا ان كان الرجل صالحا فاجبا كفلنا وان كان فاسقا  
 بالجميل لا تندفع عنه الخصومة لان المحال في التاخير يدفع ماله الى سائر يودعها بآية وشهادة الشهود  
 فيتمالك لابطال حق غيره فاذا اتهمه القاضى لا يقبل ولو قال الشهود او ادعى على رجل لا تندفع عنه الخصومة  
 لاحتمال ان يكون المودع هو المدعى لانه ما احاله الى عين ليكن المدعى من اتباعه فلما اندفعت  
 لتصرفه المدعى لو قالوا انهم لا يعرفونه ونسبوا فذلك الجواب عنه في الوجه الثاني عند  
 ابي حنيفة تندفع لانه اثبت بينته ان العين وصل اليه من جهة غيره حيث عرفه الشهود وجها  
 بخلاف الفصل الاول فليكن يدعى بخصومة وهو المقصود والمسمى هو الذي اقر نفسه حيث  
 خصمه او اضره شهوده دون المدعى عليه وهذه المسألة خمسة كتابا له عوى وذكرنا الاقوال  
 الخمسة وان قال بتمتع من الغائب فهو خصم لانه لما علم ان يده مالا فاعتق بكونه خصما وان  
 قال المدعى غصبته منى وسرقته منى لا تندفع الخصومة وان اقام والى البينة على الوديعه لا يندفع  
 صار خصما يدعى الفعل عليه به بخلاف دعوى المالك المطلق لا خصم فيه باعتبار يده حتى يصح  
 دعواه على غيره يدعى عليه ويصح دعوى الفعل وان قال المدعى سرق منى وقال صاحب البند

المسألة الاولى ان يدعى بالبينه ان يدعى ليست بيد خصومة وقال ابن شبرمة لا تندفع لانه تعدد اشياء  
 المسألة الثانية ان يدعى بالبينه ان يدعى ليست بيد خصومة وقال ابن شبرمة لا تندفع لانه تعدد اشياء  
 المسألة الثالثة ان يدعى بالبينه ان يدعى ليست بيد خصومة وقال ابن شبرمة لا تندفع لانه تعدد اشياء

له قوله وقال ابو يوسف ما خرا ان كان الرجل صالحا فاجبا كفلنا وان كان فاسقا



شرح المجله السليم، ستم ص ۱۱۲۴ (المادة ۱۷۶۱)

[illegible][illegible]

من قبضه يد على سبق شرائه ولا فها استويا في الدلائل فلا ينقض اليد الثابتة بالشك في كذا لو ذكر  
 الاخر وقتا لما بينا الا ان يشهد بان شرائه كان قبل شرائه صاحبه اليه لان الصريح يفوق الدلالة  
 قال وان ادعى احد هما شراؤه والاخر هبة وقضا معناه من قبل احد واقاما بينة ولا تخرج معهما  
 فالشراء اولي لان الشراء اقوى لكونه معاوضة من جانيين ولا يثبت للمالك بنفسه والمالك في  
 الهبة يتوقف على القبض كذا الشراء والصداقة مع القبض لما بينا والهبة القبض والصدقة مع  
 القبض سواء حتى يقضى بينهما كما استواءهما في وجه التبرع ولا تخرج بالزوجه لانها يرجع الى المال والتبرع  
 لمعنى كونه في الحال وهذا انما لا يثبت القصة صحيح وكذا فيما يجتمعها عند البعض لان الشئ طار  
 وعند البعض لا يصح كانه تنفيذ الهبة في الشائع قال واذا ادعى احد هما الشراء وادعت امرأته انه  
 تزوجها عليه فها سواء لا استواءهما في القوة فان كل واحد منهما معاوضة يثبت للمالك بنفسه هذا  
 عنه ابي يوسف وقال محمد بن الشراء اولي ولها على الزوج القيمة لانها ممكن العمل بالبينتين بتقديم  
 الشراء اذ الزوج على عين مملوك للغير صحيح ويجب قيمته عند تعذر تسليمه وان ادعى احد هما  
 رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا واقاما بينة فالرهن اولي وهذا استحسان وفي القياس الهبة اولي  
 لانها تثبت للمالك والرهن لا يثبت فحسب الاستحسان ان القبض يحكم الرهن ضمن حكم الهبة غير مضمون  
 وعقد الضمان اقوى بخلاف الهبة بشرط العوض لا يبيع انتهاء والبيع اولي من الرهن لان عقد ضمان  
 يثبت للمالك صورة ومعنى والرهن لا يثبت الا عند الهلاك معناه صورة فكذا الهبة بشرط العوض ولو ان  
 اقام الخراج البينة على المالك والنازع فصاحب التاريخ الاقدم ولي لانه ثبت انه اول المالكين  
 فلا يثبت للمالك الا من جهة ولما يثبت الاخر من قال لو ادعى الشري من واحد معناه من خيرا صا

كتاب الدعوى

له قوله اذا ادعى احدهما الشراء وادعت امرأة انه اهل الشري على قول ابي يوسف بان الشراء

من قبضه يد على سبق شرائه ولا فها استويا في الدلائل فلا ينقض اليد الثابتة بالشك في كذا لو ذكر  
 الاخر وقتا لما بينا الا ان يشهد بان شرائه كان قبل شرائه صاحبه اليه لان الصريح يفوق الدلالة  
 قال وان ادعى احد هما شراؤه والاخر هبة وقضا معناه من قبل احد واقاما بينة ولا تخرج معهما  
 فالشراء اولي لان الشراء اقوى لكونه معاوضة من جانيين ولا يثبت للمالك بنفسه والمالك في  
 الهبة يتوقف على القبض كذا الشراء والصداقة مع القبض لما بينا والهبة القبض والصدقة مع  
 القبض سواء حتى يقضى بينهما كما استواءهما في وجه التبرع ولا تخرج بالزوجه لانها يرجع الى المال والتبرع  
 لمعنى كونه في الحال وهذا انما لا يثبت القصة صحيح وكذا فيما يجتمعها عند البعض لان الشئ طار  
 وعند البعض لا يصح كانه تنفيذ الهبة في الشائع قال واذا ادعى احد هما الشراء وادعت امرأته انه  
 تزوجها عليه فها سواء لا استواءهما في القوة فان كل واحد منهما معاوضة يثبت للمالك بنفسه هذا  
 عنه ابي يوسف وقال محمد بن الشراء اولي ولها على الزوج القيمة لانها ممكن العمل بالبينتين بتقديم  
 الشراء اذ الزوج على عين مملوك للغير صحيح ويجب قيمته عند تعذر تسليمه وان ادعى احد هما  
 رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا واقاما بينة فالرهن اولي وهذا استحسان وفي القياس الهبة اولي  
 لانها تثبت للمالك والرهن لا يثبت فحسب الاستحسان ان القبض يحكم الرهن ضمن حكم الهبة غير مضمون  
 وعقد الضمان اقوى بخلاف الهبة بشرط العوض لا يبيع انتهاء والبيع اولي من الرهن لان عقد ضمان  
 يثبت للمالك صورة ومعنى والرهن لا يثبت الا عند الهلاك معناه صورة فكذا الهبة بشرط العوض ولو ان  
 اقام الخراج البينة على المالك والنازع فصاحب التاريخ الاقدم ولي لانه ثبت انه اول المالكين  
 فلا يثبت للمالك الا من جهة ولما يثبت الاخر من قال لو ادعى الشري من واحد معناه من خيرا صا

من قبضه يد على سبق شرائه ولا فها استويا في الدلائل فلا ينقض اليد الثابتة بالشك في كذا لو ذكر  
 الاخر وقتا لما بينا الا ان يشهد بان شرائه كان قبل شرائه صاحبه اليه لان الصريح يفوق الدلالة  
 قال وان ادعى احد هما شراؤه والاخر هبة وقضا معناه من قبل احد واقاما بينة ولا تخرج معهما  
 فالشراء اولي لان الشراء اقوى لكونه معاوضة من جانيين ولا يثبت للمالك بنفسه والمالك في  
 الهبة يتوقف على القبض كذا الشراء والصداقة مع القبض لما بينا والهبة القبض والصدقة مع  
 القبض سواء حتى يقضى بينهما كما استواءهما في وجه التبرع ولا تخرج بالزوجه لانها يرجع الى المال والتبرع  
 لمعنى كونه في الحال وهذا انما لا يثبت القصة صحيح وكذا فيما يجتمعها عند البعض لان الشئ طار  
 وعند البعض لا يصح كانه تنفيذ الهبة في الشائع قال واذا ادعى احد هما الشراء وادعت امرأته انه  
 تزوجها عليه فها سواء لا استواءهما في القوة فان كل واحد منهما معاوضة يثبت للمالك بنفسه هذا  
 عنه ابي يوسف وقال محمد بن الشراء اولي ولها على الزوج القيمة لانها ممكن العمل بالبينتين بتقديم  
 الشراء اذ الزوج على عين مملوك للغير صحيح ويجب قيمته عند تعذر تسليمه وان ادعى احد هما  
 رهنا وقبضا والاخر هبة وقبضا واقاما بينة فالرهن اولي وهذا استحسان وفي القياس الهبة اولي  
 لانها تثبت للمالك والرهن لا يثبت فحسب الاستحسان ان القبض يحكم الرهن ضمن حكم الهبة غير مضمون  
 وعقد الضمان اقوى بخلاف الهبة بشرط العوض لا يبيع انتهاء والبيع اولي من الرهن لان عقد ضمان  
 يثبت للمالك صورة ومعنى والرهن لا يثبت الا عند الهلاك معناه صورة فكذا الهبة بشرط العوض ولو ان  
 اقام الخراج البينة على المالك والنازع فصاحب التاريخ الاقدم ولي لانه ثبت انه اول المالكين  
 فلا يثبت للمالك الا من جهة ولما يثبت الاخر من قال لو ادعى الشري من واحد معناه من خيرا صا

واف ما البينة على تاريخين ولا لولي لما بينا ان ثبت في وقت لا مناع فيه وان قام كل واحد  
 البينة على الشراء من آخر ذكر تاريخها سواء كان ما بينت ان الملك ليأتم ما فيصير كما في آخر تاريخ  
 كل واحد منها كما ذكرنا من قبل ولو وقتا احدي البينتين وقتا ولم توقت الاخرى قضيهما انصفين  
 لان توقيت احدهما لا يدل على تقدم الملك بخلاف ان يكون الاخر اقدم بخلاف اذا كان البايع احدهما  
 اتفاقا على ان الملك لا يشك في الامم حجة فاذ ثبت احدهما تاريخا كما يجب حتى يتبين انه تقدم من غيره ولو ادعى  
 احدهما الشراء من رجل ولا خولصة والقبض من غيره والثالث الميراث من ابي والربع الصدقة  
 والقبض من آخر قضى بينهما اياها لانهم يتلقون الملك من باعته فيجعل كل منهم حاضرا واقاموا البينة  
 على الملك المطلق قال فان قام الخارج البينة على ملك مؤخر وصاحب البينة على ملك اقدم  
 تاريخا كان اولى وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وهو رواية عن محمد وعنه انه لا يقبل بينة  
 ذي اليد رجوع اليه لان البينتين قامت على مطلق الملك ولم يتغيرا بحجة الملك فكان التقديم والتأخر  
 سواء ولهما ان البينة مع التاريخ متضمنة لمعنى دفع فان الملك اذا ثبت الشخص في وقت فتبوءة لغيره  
 بعده لا يكون الا بالثقة من جهة وبينه ذي اليد على الدفع مقبولة وعلى هذه الاختلاف لو كانت  
 الدار في ايديهما والمعنى ما بينا ولو اقام الخارج وذو اليد البينة على ملك مطلق ووقت  
 احد هما دون الاخرى فعلى قول ابي حنيفة ومحمد والخارج اولى وقال ابو يوسف وهو رواية عن  
 ابي حنيفة وصاحب الوقت اولى لانه اقدم وصار كما في دعوى الشراء اذا اختلفت احوالها كان صاحب التاريخ  
 اولى ولهما ان بينة ذي اليد انما تقبل التضمنة بمعنى دفع ولا دفع ههنا حيث وقع الشك في الثقة من  
 جهة وعلى هذه اذا كانت الدار في ايديهما ولو كانت في يد ثالث والمسألة كما في ما سواها عند ابي حنيفة مرة

الاولى ان كان في يد ابي حنيفة ومحمد والخارج اولى وقال ابو يوسف وهو رواية عن  
 ابي حنيفة وصاحب الوقت اولى لانه اقدم وصار كما في دعوى الشراء اذا اختلفت احوالها كان صاحب التاريخ  
 اولى ولهما ان بينة ذي اليد انما تقبل التضمنة بمعنى دفع ولا دفع ههنا حيث وقع الشك في الثقة من  
 جهة وعلى هذه اذا كانت الدار في ايديهما ولو كانت في يد ثالث والمسألة كما في ما سواها عند ابي حنيفة مرة

قوله ولا به حصة ان التاريخ ليعاقله اذ عينا ملكا مطلقا والصبي من مولاته ان لم يرضها فليس بها ١٢ ان ارضا تاريخا واحدا يعقوب بها من اهلها وتاريخ اخر هو

قوله ولا به حصة ان التاريخ ليعاقله اذ عينا ملكا مطلقا والصبي من مولاته ان لم يرضها فليس بها ١٢ ان ارضا تاريخا واحدا يعقوب بها من اهلها وتاريخ اخر هو

قوله ولا به حصة ان التاريخ ليعاقله اذ عينا ملكا مطلقا والصبي من مولاته ان لم يرضها فليس بها ١٢ ان ارضا تاريخا واحدا يعقوب بها من اهلها وتاريخ اخر هو

وقال ابو يوسف في الذي قتل اولي وقال محمد في الذي طلق اولي لا يرد على ولي الملك لئلا يستحق الزوائد ويرجع الباعة بعضهم البعض ولا يوسف في ان التاريخ يوجب الملك في الحال وقت بيعين ولا اطلاق يمتنع غير الا وليه والترحيم باليقين كما لو دعيا الشراء ولا يوجب حصة رة ان التاريخ يوجب حصة اجمالا عدم التقام فسقط اعتبار فضا كما اذا اقاما البينة على ملك مطلق فلو ان الشراء كان له فحدث فيضا الى قبله وقت فيخرج جانب صاحب التاريخ قال ان اقام الخارج صاحب اليد كل واحد منهما بينة على النتائج فصاحب اليد لان البينة قامت على ما تدل عليه اليد واستويا وتوحدت بينة ذي اليد باليد فيقتضيه وهذا هو الصحيح خلافا لما يقول عيسى بن ابا ن رة انه تنهات البينتان وينزك في يد لا على طريق القضاء ولو تلقى كل واحد منهما الملك من رجل اقام البينة على النتائج عنده فهو منزلة اقامتهما على النتائج في يده نفسه ولو اقام احدهما البينة على الملك والاخر على النتائج فصاحب النتائج اولي بها كان لا يثبت بينة قامت على وليه الملك فلا يثبت الملك الاخر الا بالثبوت من جهة كذا اذا كان الدعوى بين خارجين فبينة النتائج اولي لما ذكرنا ولو قضى بالنتائج لصاحب اليد اقام ثالث البينة على النتائج يقضه الا ان يصح ما ذواله لان الثالث لم يصرم قضيا عليه بتلك القضية وكذا المقضى عليه بالملك المطلق اذ اقام البينة على النتائج تقبل ينقض المقضاء به لا بمنزلة النصف الاول بمنزلة الاجتهاد قال وكذلك النسخ في الشيا التي لا تنسخ لا مرة كغزل القطن وكذا كل سبب الملك لا يتكرر لانه في معنى النتائج كملك اللبن واتخاذ الجوز واللبن والزرعي وجر الصنوع وان كان يتكرر للخارج بمنزلة الملك المطلق وهو مثل الخبز والبناء والغرس زراعة الحنطة والحبوب فان اشكل جميع الى اهل الخبرة لانهم اعرف بان اشكل عليهم قضى به للخارج لان القضاء ببينته هو الاصل

قوله ولا به حصة ان التاريخ ليعاقله اذ عينا ملكا مطلقا والصبي من مولاته ان لم يرضها فليس بها ١٢ ان ارضا تاريخا واحدا يعقوب بها من اهلها وتاريخ اخر هو



والعهد ولعنجه المستأجر فكذلك لم يرجع الى الاصل قال وان اقام الخراج البيينة على الملك المطلق  
وصاحب اليه البيينة على الشراء منه كان صاحب البيينة اولى لان الاول وان كان يثبت اولى للملك  
فهذا يتلوه منه وفي هذا الاثنان فصا كما اذا اقر الملك ثم ادعى الشراء من قبل قال وان اقام كل واحد من  
البينة على الشراء من الاخر ولا يخرج معهما تهاكت البينتان ويتعلقان في يد ذي اليد قال وهو هذا عند  
ابي حنيفة وابي يوسف وعلى قول محمد يرضى بالبينتين ويكون للخارج لان العمل يمكن فيجعل كانه  
اشترى ذواليد من الاخر فقبض ثم باع ولم يسلم لان القبض لا يثبت السبق على ما مره كيعكس الا ان  
البيع قبل القبض لا يجوز ان كان في العقار عنده ولهما ان الاقدام على الشراء اقرار منه بالملك للبائع  
فصار كانهما اقامتا على القوارير فيه التهاكت لا جاع كذا ههنا ولا السبب يراى حكمه وهو الملك  
وههنا لا يمكن القضاء لذى اليد لا يمكن استيفاء بقى القضاء لعدم السبب لانه لا يفيده ثم لو شهدت  
البينتان على نقد الثمن لا فبالا فقصا ص عندهما اذا استويا لوجوب قبض مضمون من كل جانب وان  
لم يشهدوا على نقد الثمن فالقصا ص مذهب محمد للوجوب عنده وكوشه الفريقان بالبيع والقبض  
تھا توتا بالاجماع لان الجمع غير ممكن عند محمد يجوز كل واحد من البيعين بخلاف الاول وان وقتت  
البينتان في العقار ولم يثبتا قبضا وقت الخراج اسبق يقضى لصاحب اليد عندهما فيجعل كان الخراج  
اشترى ولا يخرع قبل القبض من صاحب اليد وهو جائز في العقار عندهما وعند محمد يقضى للخارج  
لانه لا يصح بيعه قبل القبض فبقى على ملكه وان اثبتا قبضا يقضى لصاحب اليد لان البيعين  
جائزان على القولين واذا كان وقت صاحب اليد اسبق يقضى للخارج في الوجهين فيجعل كانه اشتراه  
ذواليد وقبض ثم باع وكيسلم اصله ثم وصل اليه سبيل الخراج قال وان اقام احد المدعين شاهدين  
اي القدرى في القصة ١٢

المدعى

له قوله ويترك الدارنى يد ذى اليد الى العترى على قول الشيخين كما اشارت اليه جمعية المجلة في المادة

والأخر اربعة فمهما سوا الاعلان شهادة كل شاهدين علة تامة كما في حالة الانفراد والترجيح لا يقع بكثرة العمل  
 الى التبرع احوالهم على الاثر زيادة العدة في السنة ١٢ الى دوشا

بن بقرة فيها على ما عرف قل واذا كانت دارني يد رجل ادعاهما اثنا احدهما جميعا والاخر نصفهما

واقاما البيت فاصحاب الجميع ثلثة ارباعها واصحاب النصف بعوا عند ابن حنيفة فاعتبر الطريق  
وعيان ١١

المنازعة فاصحاب النصف لا ينزع الاخر في النصف فليس له بالامتناع واستودع منازعة في النصف

الآخر في نصف بينهما و قال اهي بينهما كائلا فاعترف الحق العول والمضاربة فصاحب الجميع يضرب

بكل حق سهمين وصاحب النصف سهم واحد فيقسمون ثلثيها <sup>بما لا يمتثلها</sup> المسألة النظر واضد ولا يمتثلها

هذا المختصر في ذكرها في الزيارات **قَالَ** لو كنت في يد عجمي صاحب جميع نصفها على وجه القضاء والصحة  
 ١٢١٠  
 لصاحب الهداية ثم كشف الغنون وادعى احد النصفين وادعى الآخر كلام

الأعلى وجه القضاء لأنه خارج في النصف في بعض بيننا والنصف الذي في يده يد صاحبه لا يد غيره لأن  
الذي يد صاحبه

ملء النصف وهو في يد سام لم يصر ليه غوة كان ظالما بامسالة ولا قضاء بل والاعوان  
نصف ١٢

ای القدری فی مقصده انت المهری فی بیانات ۱۲

وَسَيُؤْتِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ غَيْرَ مَعْدُودٍ ۖ وَنَحْنُ عَالِمُونَ  
 اے شہرہیادای نامہ برای او

كذ اذكده الحاكم الشهد لانه ظهر كذب الفرقين فتذكر في يومه بركنت في ربه قوا واذا كان

العبد في يد رجل قام رحلا ن عليه البيعة أحدهما يغصب والاخر يودعة فهو بينهما لا سواهما

فصل في التنازع بالأيدي قال واذا تباين رأي دابة أحدهما ركبا والآخر متعلق بلجامه فالركب

اولى لان تصرفه اظهر فانه يختص بالملك وكذا اذا كان احدهما راكبا في السرج والاخر ديفا فالراكب في

السحر لول بخلافه اذا كانا كمين حيث تكون بينهما الاستواء ما في لتضروكه اذا تنازعا في بعير

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]

اما اولاد است بنیادی از ادای اخراج و  
نیز که است بنیادی از ادای اخراج و  
اولاد است بنیادی از ادای اخراج و

علي قول الصاحبين كما علمت من صنع العرافة حيث اخر دليلها ١٣



له قوله باب دعوى النسب إلى المهور في دعوى استيلاء المهر أن يكون أصل المهور في ملك المهرى ودعوى تحرير المخلصة والدول التي

من دعوى النسب إلى المهور في دعوى استيلاء المهر أن يكون أصل المهور في ملك المهرى ودعوى تحرير المخلصة والدول التي

من دعوى النسب إلى المهور في دعوى استيلاء المهر أن يكون أصل المهور في ملك المهرى ودعوى تحرير المخلصة والدول التي

ثم قيل ان النسب إلى المهور في دعوى استيلاء المهر أن يكون أصل المهور في ملك المهرى ودعوى تحرير المخلصة والدول التي

باب دعوى النسب

قال وإذا باع جارية فجاءت بولد فادعاه البائع فأن جاءته به لأقل من ستة أشهر من يوم باع فهو ابن للبائع وأمه أم ولد له وفي القياس هو قول في الشافعي دعوى بطلان البيع اعترض

منه بان عبد فكلان في دعواه مناقضا ولا نسب بدو والى دعوى وجب الاستحسان ان اتصال  
 العلوق بملكه شهادة ظاهرة على كونهم منه لان الظاهر عدم الزمان والنسب على إخفاء في التنا  
 واذا صححت الدعوى استندت الى وقت العلوق فحين انبأ عام له ففسخ البيع لان بيع ام الولد لا يجوز  
 ويرد الثمن لانه قبضه بغير حق واذا عاها المشتري مع دعوة البائع او بعده فدعوة البائع اول لانها  
 اسبق لاستنادها الى وقت العلوق وهذه دعوة استيلاء وان جاءت به لاكثر من سنتين من  
 وقت البيع لم يصح دعوة البائع لانه لم يوجد اتصال العلوق بملكه تيقنا وهو الشاهد والجهة الا اذا  
 صدق المشتري فيثبت النسب على الاستيلاء بالنكاح ولا يبطل البيع لان تيقنا ان العلوق لم يكن  
 في ملكه فلا يثبت حقيقة العلق ولا حقيقة هذه دعوة تحريم وغيره لما لا يليق من اهله وان جاءت به  
 لاكثر من ستة اشهر من وقت البيع ولا قل من سنتين لم تقبل دعوة البائع فيها ان صحة المشتري لانه  
 احتل ان لا يكون العلوق في ملكه فلم توجد الجهة فلا بد من تصديقه واذا صدق يثبت النسب يبطل  
 البيع والولد حر والام ولد له كما في المسألة الاولى لتصادقهما واختلال العلوق في الملك **قال في زكاة الام**  
 فادعاه البائع وقد جاءت به لاقل من ستة اشهر لم يثبت الاستيلاء في الام لانها تابعة للولد ولم يثبت نسب  
 بعد الموت لعدم حاجته الى ذلك فلا يتبعه استيلاء الام وان ماتت الام فادعاه البائع وقد جاءت به  
 لاقل من ستة اشهر يثبت النسب في الولد واخذ البائع لان الولد هو الاصل في النسب فلا يضر فوات  
 النجب وانما كان الولد اصلا لانها تضاف اليه يقال له الولد وتستفيد الحرة من جهة لقوله عليه السلام  
 اعترف بآوله والى ثابت لها حق الحرة وله حقيقة كوالاد في بيع الاعلى وفي الثمن كله في قول ابن حنيفة  
 وقال لا يرث حصة الولد ولا يرث حصة الام لان تبين انهما عام ام له وهو ما ليس بغير مقومة عنه في العقد

٣  
 كتاب  
 الدعوى



في هذه الصورة بين لاقطه بانها ام ولد وعليه متن الدرر والتنوير وعبارة الواهب ..... فقد علمت ماله والصحيح فشره ١٢  
مقتضى الاجم ص ٢٣٢٨٥

غلامان توأمان ولدأعنده فباع أحدهما وأعتقه المشتري ثم ادعى البائع الذي في يده فبها المنة  
 بطل عتق المشتري لأنه لما ثبت نسبه الولد الذي عنده لصاحبه العلق والدعوة ملكة المسألة مفروضة  
 فيه ثبت به حربة الأصل فيثبت نسبه الآخر حربة الأصل في ضرورة لاهما توأمان فثبت أن عتق  
 المشتري وشراءه لا فرق الأصل فبطل بخلافه إذا كان الولد واحد لأن هنا كسبطل العلق في مقصود  
 الحق دعوى البائع وهما ثابتت نسبه الآخر حربة الأصل فافتقر ولو لم يكن أصل العلق في ملكه ثبت  
 نسبه الولد الذي عنده ولا ينقض البيع فيما باع لأن هذه دعوة تحرير لا تعد أمشاهد الاتصال  
 فيقتصر على محل ولا يثبت قال وإذا كان الصبي في يد رجل فقال هو ابن عبدى فلان الغائب ثم قال  
 هو ابنى لم يكن ابنه أبدا وإن حمد العبد أن يكون ابنه وهذا عند أبى حنيفة روى عنه إذا جحد العبد  
 فهو ابن المولى وعلى هذه الخلاف إذا قال هو ابن فلان ولد على فراشه ثم ادعاه لنفسه له مان لا قول  
 يرتد جرح العبد فصارت أن لم يكن لا قرار ولا قرابة بالنسب يرتد بالزواج كان لا يحتمل النقض لا ترى أنهم  
 يعلم فيه الإكراه والمزول فصارت إذا قال المشتري على البائع باعته المشتري فكذب البائع ثم قال أنا اعتقته  
 ينحل الولد إليه بخلافه إذا صدق لا يردعى بعد ذلك نسبا كما ثبت من الغير بخلافه إذا المبيعة قد  
 يكذب به لأنه تعلق بحق المقر له على اعتبار تصديقه فيصير كوله الملاعة لا يثبت نسبه من غير الملاعة  
 لأن له أن يكذب نفسه ولا ي حنيفة وإن النسب مما لا يحتمل النقض بعد ثبوته ولا قرار يثبت لا يرتد  
 بالرد في ممتنع دعوة كمن شهد على رجل نسب صغير فدعى ثما دلتهم ثم ادعاه لنفسه وهذه لأنه  
 تعلق بحق المقر له على اعتبار تصديقه فيصير كوله الملاعة لا يثبت النسب وكذا تعلق بغير الولد  
 خلافاً لرد المقر ومسألة الولد على هذا الخلاف ولو سلم فالولد قد يبطل اعتراض لا قوى كجرح الولد

هذا هو الأصل في دعوى البائع وهو أن يدعى البائع الذي في يده فبها المنة بطل عتق المشتري لأنه لما ثبت نسبه الولد الذي عنده لصاحبه العلق والدعوة ملكة المسألة مفروضة فيه ثبت به حربة الأصل فيثبت نسبه الآخر حربة الأصل في ضرورة لاهما توأمان فثبت أن عتق المشتري وشراءه لا فرق الأصل فبطل بخلافه إذا كان الولد واحد لأن هنا كسبطل العلق في مقصود الحق دعوى البائع وهما ثابتت نسبه الآخر حربة الأصل فافتقر ولو لم يكن أصل العلق في ملكه ثبت نسبه الولد الذي عنده ولا ينقض البيع فيما باع لأن هذه دعوة تحرير لا تعد أمشاهد الاتصال فيقتصر على محل ولا يثبت قال وإذا كان الصبي في يد رجل فقال هو ابن عبدى فلان الغائب ثم قال هو ابنى لم يكن ابنه أبدا وإن حمد العبد أن يكون ابنه وهذا عند أبى حنيفة روى عنه إذا جحد العبد فهو ابن المولى وعلى هذه الخلاف إذا قال هو ابن فلان ولد على فراشه ثم ادعاه لنفسه له مان لا قول يرتد جرح العبد فصارت أن لم يكن لا قرار ولا قرابة بالنسب يرتد بالزواج كان لا يحتمل النقض لا ترى أنهم يعلم فيه الإكراه والمزول فصارت إذا قال المشتري على البائع باعته المشتري فكذب البائع ثم قال أنا اعتقته ينحل الولد إليه بخلافه إذا صدق لا يردعى بعد ذلك نسبا كما ثبت من الغير بخلافه إذا المبيعة قد يكذب به لأنه تعلق بحق المقر له على اعتبار تصديقه فيصير كوله الملاعة لا يثبت نسبه من غير الملاعة لأن له أن يكذب نفسه ولا ي حنيفة وإن النسب مما لا يحتمل النقض بعد ثبوته ولا قرار يثبت لا يرتد بالرد في ممتنع دعوة كمن شهد على رجل نسب صغير فدعى ثما دلتهم ثم ادعاه لنفسه وهذه لأنه تعلق بحق المقر له على اعتبار تصديقه فيصير كوله الملاعة لا يثبت النسب وكذا تعلق بغير الولد خلافاً لرد المقر ومسألة الولد على هذا الخلاف ولو سلم فالولد قد يبطل اعتراض لا قوى كجرح الولد

هذا هو الأصل في دعوى البائع وهو أن يدعى البائع الذي في يده فبها المنة بطل عتق المشتري لأنه لما ثبت نسبه الولد الذي عنده لصاحبه العلق والدعوة ملكة المسألة مفروضة فيه ثبت به حربة الأصل فيثبت نسبه الآخر حربة الأصل في ضرورة لاهما توأمان فثبت أن عتق المشتري وشراءه لا فرق الأصل فبطل بخلافه إذا كان الولد واحد لأن هنا كسبطل العلق في مقصود الحق دعوى البائع وهما ثابتت نسبه الآخر حربة الأصل فافتقر ولو لم يكن أصل العلق في ملكه ثبت نسبه الولد الذي عنده ولا ينقض البيع فيما باع لأن هذه دعوة تحرير لا تعد أمشاهد الاتصال فيقتصر على محل ولا يثبت قال وإذا كان الصبي في يد رجل فقال هو ابن عبدى فلان الغائب ثم قال هو ابنى لم يكن ابنه أبدا وإن حمد العبد أن يكون ابنه وهذا عند أبى حنيفة روى عنه إذا جحد العبد فهو ابن المولى وعلى هذه الخلاف إذا قال هو ابن فلان ولد على فراشه ثم ادعاه لنفسه له مان لا قول يرتد جرح العبد فصارت أن لم يكن لا قرار ولا قرابة بالنسب يرتد بالزواج كان لا يحتمل النقض لا ترى أنهم يعلم فيه الإكراه والمزول فصارت إذا قال المشتري على البائع باعته المشتري فكذب البائع ثم قال أنا اعتقته ينحل الولد إليه بخلافه إذا صدق لا يردعى بعد ذلك نسبا كما ثبت من الغير بخلافه إذا المبيعة قد يكذب به لأنه تعلق بحق المقر له على اعتبار تصديقه فيصير كوله الملاعة لا يثبت نسبه من غير الملاعة لأن له أن يكذب نفسه ولا ي حنيفة وإن النسب مما لا يحتمل النقض بعد ثبوته ولا قرار يثبت لا يرتد بالرد في ممتنع دعوة كمن شهد على رجل نسب صغير فدعى ثما دلتهم ثم ادعاه لنفسه وهذه لأنه تعلق بحق المقر له على اعتبار تصديقه فيصير كوله الملاعة لا يثبت النسب وكذا تعلق بغير الولد خلافاً لرد المقر ومسألة الولد على هذا الخلاف ولو سلم فالولد قد يبطل اعتراض لا قوى كجرح الولد

من جانب الام الى قوم لا يقدرون على الولاء الموقوف هو دعوى المشتري فبطل بمخلاف  
 النسب على ما في هذا ايصال يخرج على اصله فمن بيع الولاء ويكاف عليه الدعوة بعد ذلك فيقطع دعواه  
 باقراره بالنسب لغيره قال واذا كان الصبي في يد مسلم ونصراني فقال النصراني هو ابني وقال المسلم  
 هو عبدي فهو ابن النصراني وهو كذلك لان الاسلام مرجح فيستدعي تعاضدا ولا تعارض لان نظر الصبي في هذا  
 او قوله لا يبين ان شرف الحرته لا يثبت بالاسلام ما لا اذ دل على الوحدة ظاهرة وفي عكسه الحكم بالاسلام  
 تبعاً وحرمانه عن الحرته لانه ليس في وسعه اكتسابها ولو كانت دعواه دعوة النبوة فالمسلم أولى  
 ترجيحاً بالاسلام وهو اوفر النظرين قال واذا ادعت امرأة صبياً انه ابنها لم يجز دعواها حتى تشهد امرأه  
 على الولادة ومعنى المسألة ان يكون المرأة ذات زوج لانها تدعى بحمل النسب على الغير لئلا تصح ولا تنجى  
 بخلاف الرجل لان حمل نفسه النسب شهادة القابلة كافية فيها لان الحاجة الى تعيين اولادها بالنسب  
 يثبت بالفراش القائم وقهض ان النكاح على الاسلام قبل شهادة القابلة على الولادة ولو كانت معتدة  
 فلا بد من حجة تامة عندنا بحقيقة وقدم في المطلاق وان لم تكن منكوبة ولا معتدة قالوا ثبتت  
 النسب فما نقولها لان فدا الزاماً على نفسها دون غيرها وان كان لها زوج وزعت انه ابنها لم تصدقها  
 الزوج فهو ابها وان لم تشهد امرأة لانه الزعم نفسه فاعرض للمعتن الحجة وان كان الصبي في  
 ايدهما وزعم الزوج انه ابنه من غيرها وزعت انه ابنها من غيرهما لان الظاهر انهما انصبا  
 ايدهما لولقيهما بالفراش بينهما ثم كل واحد منهما يريد ابطال حق صاحبه فلا يصح وعليه هو نظير ثوب في  
 يد رجلين يقول كل واحد منهما هو ابني وبين رجل اخر غير صاحبه يكون الثوب بينهما الا ان هناك يدخل  
 للمقر له ونصيب المقر لان الحمل محتمل للشر وهو لا يدخل في النسب لا محتملها قال من اشترى حرة  
 لغيره فبطلت دعواه لانها لا تكون له ابنة

من جانب الام الى قوم لا يقدرون على الولاء الموقوف هو دعوى المشتري فبطل بمخلاف  
 النسب على ما في هذا ايصال يخرج على اصله فمن بيع الولاء ويكاف عليه الدعوة بعد ذلك فيقطع دعواه  
 باقراره بالنسب لغيره قال واذا كان الصبي في يد مسلم ونصراني فقال النصراني هو ابني وقال المسلم  
 هو عبدي فهو ابن النصراني وهو كذلك لان الاسلام مرجح فيستدعي تعاضدا ولا تعارض لان نظر الصبي في هذا  
 او قوله لا يبين ان شرف الحرته لا يثبت بالاسلام ما لا اذ دل على الوحدة ظاهرة وفي عكسه الحكم بالاسلام  
 تبعاً وحرمانه عن الحرته لانه ليس في وسعه اكتسابها ولو كانت دعواه دعوة النبوة فالمسلم أولى  
 ترجيحاً بالاسلام وهو اوفر النظرين قال واذا ادعت امرأة صبياً انه ابنها لم يجز دعواها حتى تشهد امرأه  
 على الولادة ومعنى المسألة ان يكون المرأة ذات زوج لانها تدعى بحمل النسب على الغير لئلا تصح ولا تنجى  
 بخلاف الرجل لان حمل نفسه النسب شهادة القابلة كافية فيها لان الحاجة الى تعيين اولادها بالنسب  
 يثبت بالفراش القائم وقهض ان النكاح على الاسلام قبل شهادة القابلة على الولادة ولو كانت معتدة  
 فلا بد من حجة تامة عندنا بحقيقة وقدم في المطلاق وان لم تكن منكوبة ولا معتدة قالوا ثبتت  
 النسب فما نقولها لان فدا الزاماً على نفسها دون غيرها وان كان لها زوج وزعت انه ابنها لم تصدقها  
 الزوج فهو ابها وان لم تشهد امرأة لانه الزعم نفسه فاعرض للمعتن الحجة وان كان الصبي في  
 ايدهما وزعم الزوج انه ابنه من غيرها وزعت انه ابنها من غيرهما لان الظاهر انهما انصبا  
 ايدهما لولقيهما بالفراش بينهما ثم كل واحد منهما يريد ابطال حق صاحبه فلا يصح وعليه هو نظير ثوب في  
 يد رجلين يقول كل واحد منهما هو ابني وبين رجل اخر غير صاحبه يكون الثوب بينهما الا ان هناك يدخل  
 للمقر له ونصيب المقر لان الحمل محتمل للشر وهو لا يدخل في النسب لا محتملها قال من اشترى حرة  
 لغيره فبطلت دعواه لانها لا تكون له ابنة

من جانب الام الى قوم لا يقدرون على الولاء الموقوف هو دعوى المشتري فبطل بمخلاف  
 النسب على ما في هذا ايصال يخرج على اصله فمن بيع الولاء ويكاف عليه الدعوة بعد ذلك فيقطع دعواه  
 باقراره بالنسب لغيره قال واذا كان الصبي في يد مسلم ونصراني فقال النصراني هو ابني وقال المسلم  
 هو عبدي فهو ابن النصراني وهو كذلك لان الاسلام مرجح فيستدعي تعاضدا ولا تعارض لان نظر الصبي في هذا  
 او قوله لا يبين ان شرف الحرته لا يثبت بالاسلام ما لا اذ دل على الوحدة ظاهرة وفي عكسه الحكم بالاسلام  
 تبعاً وحرمانه عن الحرته لانه ليس في وسعه اكتسابها ولو كانت دعواه دعوة النبوة فالمسلم أولى  
 ترجيحاً بالاسلام وهو اوفر النظرين قال واذا ادعت امرأة صبياً انه ابنها لم يجز دعواها حتى تشهد امرأه  
 على الولادة ومعنى المسألة ان يكون المرأة ذات زوج لانها تدعى بحمل النسب على الغير لئلا تصح ولا تنجى  
 بخلاف الرجل لان حمل نفسه النسب شهادة القابلة كافية فيها لان الحاجة الى تعيين اولادها بالنسب  
 يثبت بالفراش القائم وقهض ان النكاح على الاسلام قبل شهادة القابلة على الولادة ولو كانت معتدة  
 فلا بد من حجة تامة عندنا بحقيقة وقدم في المطلاق وان لم تكن منكوبة ولا معتدة قالوا ثبتت  
 النسب فما نقولها لان فدا الزاماً على نفسها دون غيرها وان كان لها زوج وزعت انه ابنها لم تصدقها  
 الزوج فهو ابها وان لم تشهد امرأة لانه الزعم نفسه فاعرض للمعتن الحجة وان كان الصبي في  
 ايدهما وزعم الزوج انه ابنه من غيرها وزعت انه ابنها من غيرهما لان الظاهر انهما انصبا  
 ايدهما لولقيهما بالفراش بينهما ثم كل واحد منهما يريد ابطال حق صاحبه فلا يصح وعليه هو نظير ثوب في  
 يد رجلين يقول كل واحد منهما هو ابني وبين رجل اخر غير صاحبه يكون الثوب بينهما الا ان هناك يدخل  
 للمقر له ونصيب المقر لان الحمل محتمل للشر وهو لا يدخل في النسب لا محتملها قال من اشترى حرة  
 لغيره فبطلت دعواه لانها لا تكون له ابنة

له قوله ونسب الزوج انه ابنه من غير الخ المسئلة هكذا في الفتاوى العالم كبرى في الصفحة  
 ٤٢١٢٤٥



فيه ولا بد من البلوغ والعقل لان اقر الصبي الجنون غير لازم لانعدام اهليته لا التزام الا اذا كان الصبي  
 في تمام ذكر من ابي والدم ١٢

مجموعه بان اتلف ملا لایدری قیته اوچوج جراحة لایعلم ارشها وتبقى علی سابقه حساك محضه

والاقرار اخبار عن ثبوت الحق فيصبح بمختلف الالهامات في المقابلة لان مجهول لا يصلح مستحقا ويقال له  
 في المجهول ١٢

بَيْنَ الْجَهْلِ لَكَ الْجَهْلُ مِنْ جَهْتِ نَصْرِكَ مَا دَاكَ الْكُفْرُ أَحَدُ عِبْدِي مَا فَنَ لَمْ يَبِينِ أَجْبَرَهُ الْقَاضِي عَلَى الْبَيِّنِ

لأنه نزهة لا يخرج عما نزهة بسجدة القوار و ذلك بالبيان قال فان قال بعد ان على سمي نزهة ان  
 هذا ايضا لفظ القودري في مختصره انت

قالوا له يا ابراهيم اني اريد ان اذبحك قال له لا تخف اني ارا اني اذبحك قالوا له يا ابراهيم اني اريد ان اذبحك قال له لا تخف اني ارا اني اذبحك

[illegible]

وله قال لفلان علم مال والمحم البه في سأكنه لانه هو المحم وبذا قوله في القليل الكثير لان كانه

ما أَلَّ فَإِنَّهُ لَيَقُولُ بِهِ إِنَّهُ لَا يَصْدُقُ فِي أَقْلٍ مِنْ دَرْهَمٍ لِأَنَّهُ لَا عِلَّةَ مَا لَا عِلْمَ وَلَا عَرَفًا وَلَوْ قَالَ مَالٌ عَظِيمٌ لَمْ يَصِدْقْ

فأقل من مائتي درهم لأنه اقترى مال وموصوف لا يجوز الغناء الوصف والنصائب أعظم حتى اعتبر صاحب غنيًا

بإلفظ عظيم عن أبي حنيفة رآه أنه لا يصدق في أقل من عشر قديرا هم في نصيب القدر عظيم

يقطع به اليد المحترمة وعنه مثل جواب الكتاب هذه إذا قال من الله ما إذا قال من الدنيا في التقدير

بِالْعَشْرِينَ فِي الْأَبْلِ الْخَمْسَ عَشْرِينَ لِأَنَّهُ دَنَى نَصِيًّا يَجِبُ فِيهِ مِنْ جَنْسِهِ وَفِي غَيْرِ مَا لَزَكَتْهُ بَقِيَّةُ النَّصَابِ لَوْ

قال الموالعظام فالقديري بثلثة نصيب من <sup>كل</sup> جنس مائة اعتبر بالادنى الجمع ولو قال اراهم كثيرا لم يصدق

فأقل من عشرة وهذا عند أبي حنيفة ربه وعندهما لم يصدق في أقل من اثنين لأن صاحب الكتاب أخبرني عن أبي حنيفة

ذلك فقال  
والا مع على  
الفرني تقصر  
تظلم وادعافان  
لا تقول لاني  
كاشتر من بين  
ان قلت شئني  
ما جاعني باق  
نزلنا من  
لانا فاحكم  
وعشرون  
النصف المثلث

**سورة الاحزاب**

الخصائص الكونية

قوله تعالى: "وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ طَرَفًا" (ولا تقرأ الكتاب طرفًا) أي لا تقرأه من جانب واحد، بل اقرأه كله.

فانما الذي لا يفتقر الى قول

وہاں شہزادہ علی

من كرمه

منشور

بہارِ نبویؐ

دلیل علی ملایه قزوین  
ملکان او غیر مال الامان بنفشان

کتاب

انما على ما بيننا من هذه النسخة

اللفظ يكون اقوالا تشبيرا  
ان معنى الاء في قوله تعالى

الامير المؤمنين  
عليه السلام  
عليه السلام  
عليه السلام

لان لا وار با غضب  
خني عليه يا ماجري

منه فاما من ثلثيها من القرآن الكريم  
كلها من القرآن الكريم

بہارِ باغِ خورشید  
مختصر لاف  
مطلقاً

الرجوع إلى المادة الأولى من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢

انصب اهل البيت على عظمهم  
 ٥٩ قوله وانفى  
 والعرف

فَمَا بَلَّغْنَا رَحْمَةً فِي الْآلَاءِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الأشجار بالاصق و

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

(لَعْنَةُ ۲۲۹) لَافِغَةً فَيَحْمِيهِمْ وَيَذَارُهُمْ عَلَىٰ ذُنُوبِهِمْ أَشَدُّ حَرًّا ۚ لَافِغَةً ۚ وَنُفِثَ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ عَلَىٰ الْغَيْبِ ۚ فَأَمَّا الَّذِينَ أَشْرَكُوا فَأَوْتُوا سُلُوكَهُمْ فَسَبَّحُوا لِلَّهِ تَسْبِيحًا ۚ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَسَبَّحُوا لِلَّهِ كُفْرًا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ عَلَىٰ غَيْبِهِمْ لَا يُبْصِرُونَ ۚ فَلَا يَدْعُوا تَحْتَهُ كُتُوبًا ۚ



مواصفة غيره بخلاف ما ذكرناه من العشرة اقصى ما ينتم اليه اسم الجمع بقا عشرة دراهم ثم يمتد الى  
 احد عشر درهما فيكون هو اكثر من حيث اللفظ فينصرف الى العشرة ولو قال دراهم فثلاث لانها اقل الجمع  
 الصحيح لان بيتين اكثر منها لان اللفظ يحمله وينصرف الى الوزن المعتاد ولو قال كذا كذا درهم  
 لم يصدق في اقل من احد عشر درهما لانه ذكر دين مبهين ليس بينهما حرف العطف واقل ذلك من النفس  
 احد عشر ولو قال كذا او كذا لم يصدق في اقل من احد وعشرين لانه ذكر دين مبهين بينهما حرف  
 العطف اقل ذلك من المفترحة وعشرون فيحمل كل واحد على نظيره ولو قال كذا درهم او كذا درهم  
 للمهر وكوثلث كذا بغير واو فاحد عشر لانه لا نظير له سواء وان قلت بالواو فما كان واحدا وعشرين وان  
 يراود على الفلان ذلك نظيره قال وان قال له على او قبل فقاما قبالين لان على صيغة ايجاب قبل  
 بين عن الضمان على ما مر في الكفالة ولو قال المقر هو وديعة ومصلح صديق لان اللفظ يحمله ارجح حيث  
 يكمن المضمون حفظه والمالك له فيصير موصولا لا مفعولا قال في بعض نسخ المختصر قوله قبل انه  
 اقربا لا مائة لان اللفظ ينظمهما حق صا قوله لاحق ليقبل فلان ابراء عن الدين لا مائة جميعا والاشارة  
 اقلها او الاصح ولو قال عنه او مع او في بيت او في كيس او في صندوق فلو قال بامانة فيه لان  
 كل ذلك قريب كون الشئ في يده وذلك يتنوع الى مضمون وامانة فيثبت اقلها ولو قال له رجل اعطيك  
 الف فقال ان ترها وانتقد ما او اجلني بها او قد قضيتكها فهو اقرار لان الهاء في الاول والثاني كناية عن  
 المذكور في الدعوى فكانه قال ترين الالف التي لك على حتى لو لم يذكروا كحرف الكناية لا يكون اقرارا لعدم  
 انصرافه الى المذكور التاجيل لما يكون في حق واجبة القضاء يتلو الوجوب ودعوى ابراء كالتضاء لما  
 بينا وكذا ادعوى الصدقة والهبة لان التملك يقتضي سابقة الوجوب كذا لو قال احللتك بها على

من المصدق في اقل من احد عشر درهما لانه ذكر دين مبهين ليس بينهما حرف العطف واقل ذلك من النفس  
 احد عشر ولو قال كذا او كذا لم يصدق في اقل من احد وعشرين لانه ذكر دين مبهين بينهما حرف  
 العطف اقل ذلك من المفترحة وعشرون فيحمل كل واحد على نظيره ولو قال كذا درهم او كذا درهم  
 للمهر وكوثلث كذا بغير واو فاحد عشر لانه لا نظير له سواء وان قلت بالواو فما كان واحدا وعشرين وان  
 يراود على الفلان ذلك نظيره قال وان قال له على او قبل فقاما قبالين لان على صيغة ايجاب قبل  
 بين عن الضمان على ما مر في الكفالة ولو قال المقر هو وديعة ومصلح صديق لان اللفظ يحمله ارجح حيث  
 يكمن المضمون حفظه والمالك له فيصير موصولا لا مفعولا قال في بعض نسخ المختصر قوله قبل انه  
 اقربا لا مائة لان اللفظ ينظمهما حق صا قوله لاحق ليقبل فلان ابراء عن الدين لا مائة جميعا والاشارة  
 اقلها او الاصح ولو قال عنه او مع او في بيت او في كيس او في صندوق فلو قال بامانة فيه لان  
 كل ذلك قريب كون الشئ في يده وذلك يتنوع الى مضمون وامانة فيثبت اقلها ولو قال له رجل اعطيك  
 الف فقال ان ترها وانتقد ما او اجلني بها او قد قضيتكها فهو اقرار لان الهاء في الاول والثاني كناية عن  
 المذكور في الدعوى فكانه قال ترين الالف التي لك على حتى لو لم يذكروا كحرف الكناية لا يكون اقرارا لعدم  
 انصرافه الى المذكور التاجيل لما يكون في حق واجبة القضاء يتلو الوجوب ودعوى ابراء كالتضاء لما  
 بينا وكذا ادعوى الصدقة والهبة لان التملك يقتضي سابقة الوجوب كذا لو قال احللتك بها على

حكمة  
 الاقرار

( اقراره على نفسه لصحبه ) ( ٢٣٢ )

( اقراره ) ( ٢٣٠ ) بالصرف وفي حق نفسه النفس الامارة بالسوء لا تحمله على الاقرار بالكذب وما يمنعه على الاقرار  
 بالاصرف مظهر دليل الصرف فيما يقرب به على نفسه جعل اقراره حجة واثباته اشارة الله تعالى في قوله بل \*







۲۳۵

[illegible][illegible]









استحقاقها على حقك والقول للمالك لو قال اجرت ما ابتاعته فلا نفركها وخرها او قال اجرت ثوبي  
 هذا فلا نفك بفسخه وقال فلا نفك بغيره وما لي قال في قولك فلو عاهدتني حنيفة وقال ابو بوب  
 ومحمد في القول قول الذي اخذ منه الدابة او الثوب وهو القياس وعلى هذا الخلاف الاعارة  
 والاسكان ولو قال خاط فلان ثوبي هذا بنصف درهم ثم قبضته وقال فلان الثوب ثوبي فهو  
 على هذا الخلاف في الصحيح وجه القياس ما بيناه في الوديعة وجه الاستحسان وهو الفرق بين اليد  
 في الاعارة والاعارة ضرورية تثبت ضرورة استيفاء العقود عليه وهو المتألف فيكون حده كفايا  
 الضرورة فلا يكون اقرا له باليد مطلقا بخلاف الوديعة لان اليد فيها مقصودة والايدي اثبات  
 اليد قصد افيكون الاقرار به اعترافا باليد للمودع ووجه اخر ان في الاعارة والاعارة  
 والاسكان اقرب بيد ثابتة من جهته فيكون القول قوله في كفيته ولا كذلك في مسألة  
 الوديعة لان قال فيها كانت وديعة وقد تكون من غير صنع حتى لو قال ودعها كان على هذا الخلاف  
 وليكن الفرق على ذكرنا في طرق الوديعة وتعد في الطرق الاخر وهو الاعارة واختارها لان  
 ذكرنا في وضع الطرق الاخر وهو الاعارة في كتابنا لا اقرار ايضا هذه الاعارة اذا قال اقبضت  
 من فلان الف درهم كانت عليه او اقبضت الف اخذت منها ما هو انكر المقر بحيث يكون القول  
 قوله لان الديون تقضى بامثالها وذلك انما يكون بقبض مضمون فاذا اقرت بالقبض فليس سبب  
 الضمان ثم ادعى تملكه عليه بما يدعيه عليه من الدين مقاصدا والاخرين كرهنا ما ههنا  
 المقبوض عين ما ادعى فيه الاعارة وما شابهها فاقترقا ولو اقرت ان فلانا زرع هذه الارض  
 اوبنى هذه الدار او غرس هذا الكرم وذلك كله في يد المقر اذا عاها

حمله  
الاقسام

في قولك فلو عاهدتني حنيفة وقال ابو بوب  
 ومحمد في القول قول الذي اخذ منه الدابة او الثوب وهو القياس وعلى هذا الخلاف الاعارة  
 والاسكان ولو قال خاط فلان ثوبي هذا بنصف درهم ثم قبضته وقال فلان الثوب ثوبي فهو  
 على هذا الخلاف في الصحيح وجه القياس ما بيناه في الوديعة وجه الاستحسان وهو الفرق بين اليد  
 في الاعارة والاعارة ضرورية تثبت ضرورة استيفاء العقود عليه وهو المتألف فيكون حده كفايا  
 الضرورة فلا يكون اقرا له باليد مطلقا بخلاف الوديعة لان اليد فيها مقصودة والايدي اثبات  
 اليد قصد افيكون الاقرار به اعترافا باليد للمودع ووجه اخر ان في الاعارة والاعارة  
 والاسكان اقرب بيد ثابتة من جهته فيكون القول قوله في كفيته ولا كذلك في مسألة  
 الوديعة لان قال فيها كانت وديعة وقد تكون من غير صنع حتى لو قال ودعها كان على هذا الخلاف  
 وليكن الفرق على ذكرنا في طرق الوديعة وتعد في الطرق الاخر وهو الاعارة واختارها لان  
 ذكرنا في وضع الطرق الاخر وهو الاعارة في كتابنا لا اقرار ايضا هذه الاعارة اذا قال اقبضت  
 من فلان الف درهم كانت عليه او اقبضت الف اخذت منها ما هو انكر المقر بحيث يكون القول  
 قوله لان الديون تقضى بامثالها وذلك انما يكون بقبض مضمون فاذا اقرت بالقبض فليس سبب  
 الضمان ثم ادعى تملكه عليه بما يدعيه عليه من الدين مقاصدا والاخرين كرهنا ما ههنا  
 المقبوض عين ما ادعى فيه الاعارة وما شابهها فاقترقا ولو اقرت ان فلانا زرع هذه الارض  
 اوبنى هذه الدار او غرس هذا الكرم وذلك كله في يد المقر اذا عاها

في قولك فلو عاهدتني حنيفة وقال ابو بوب  
 ومحمد في القول قول الذي اخذ منه الدابة او الثوب وهو القياس وعلى هذا الخلاف الاعارة  
 والاسكان ولو قال خاط فلان ثوبي هذا بنصف درهم ثم قبضته وقال فلان الثوب ثوبي فهو  
 على هذا الخلاف في الصحيح وجه القياس ما بيناه في الوديعة وجه الاستحسان وهو الفرق بين اليد  
 في الاعارة والاعارة ضرورية تثبت ضرورة استيفاء العقود عليه وهو المتألف فيكون حده كفايا  
 الضرورة فلا يكون اقرا له باليد مطلقا بخلاف الوديعة لان اليد فيها مقصودة والايدي اثبات  
 اليد قصد افيكون الاقرار به اعترافا باليد للمودع ووجه اخر ان في الاعارة والاعارة  
 والاسكان اقرب بيد ثابتة من جهته فيكون القول قوله في كفيته ولا كذلك في مسألة  
 الوديعة لان قال فيها كانت وديعة وقد تكون من غير صنع حتى لو قال ودعها كان على هذا الخلاف  
 وليكن الفرق على ذكرنا في طرق الوديعة وتعد في الطرق الاخر وهو الاعارة واختارها لان  
 ذكرنا في وضع الطرق الاخر وهو الاعارة في كتابنا لا اقرار ايضا هذه الاعارة اذا قال اقبضت  
 من فلان الف درهم كانت عليه او اقبضت الف اخذت منها ما هو انكر المقر بحيث يكون القول  
 قوله لان الديون تقضى بامثالها وذلك انما يكون بقبض مضمون فاذا اقرت بالقبض فليس سبب  
 الضمان ثم ادعى تملكه عليه بما يدعيه عليه من الدين مقاصدا والاخرين كرهنا ما ههنا  
 المقبوض عين ما ادعى فيه الاعارة وما شابهها فاقترقا ولو اقرت ان فلانا زرع هذه الارض  
 اوبنى هذه الدار او غرس هذا الكرم وذلك كله في يد المقر اذا عاها

( بقية ٢٣٨ ) من الغير على سبيل التغلب وفي الشريعة اخذ مال متقوم محترم بغير اذن المالك على وجه  
 يزيل يده والارباب ان صدر الكلام ههنا وهو قوله اخذت منك الف درهم اعم ( بقية ٢٤٠ )





لقد قولته، لو اف المربعين لو ان شئ لا يصح الخ، لو صدرت هذه الاشياء من اللواتي وهو مريض ثم برئ ثم مات جاز

لم يبطل إقرارها وجه الفرق ان دعوة النسب تستند الى ثبوت العلوق فثبت ان قوله بانه فلاح لا يبيح الاكاذ

الزوجة لانها تقتصر على ما ان التزوج فيق اقراره لاجنبية **قال** من طلق زوجته في مرض ثلثه ام اقر

للمعابد ومن اقل من الدين ومن ميراثها من لانها متها في لقيام العدة وبابها قارسة

للوثة فلعله أقدم على هذا الطلاق ليصح اقاربه لها نزيادة على ميراثها ولا لاهمة في قول الامرين فيثبت  
 ميراثها <sup>الاف ١٢</sup>

فصل

**فصل** من اقرب لام بولد مثله وليس له نسب معروف انه ابنه صدوق الغلام

نسبهم منه وان كان مرضيا لان النسب مما يلزمه خاصة فيصح اقراؤه بشرط ان يولد مثله

المشاهير كي لا يكون مكذبا فالظاهر وشرط ان لا يكون له نسب معروف لا نيمع ثبوته من غيره وانما

شرط تصديقها لا يفي بيد نفسه اذ السأله وضعها في غلام يعبر عن نفسه بخلاف الصغير على ما امر

من قبله لا يمنع بالزمن ان النسب من الخواص الاصلية ويشترك الورثة في الميراث لان ما ثبت نسبهم

منه صار كالوارث المعروف فيشاركونه قال ويجوز ان يرث الرجل بالوالدين والولد والزوجة والوالدة

أقربا يلزمه ليس بحجبل النسب الغير يقبل اقرار المرأة بالوالدين والزوج والمولى لما بيننا ولا يقبل

بالولد لان فيه يحمل النسب على الغير هو الزوج لان النسب منه لان يصدق فيها الزوج لان الحق له

أولها بولادته فإبانه في هذا المقبول وقد عرفت الطلاق وقد ذكر في الأصل من المارة  
 في باب دعوى الحبس

نقصيلا في كتابه العلوي و قد يدين اصدى في هذه روح نصيب في الاست موت مفر من الشب

بجاء الموت وولد ابراهيم نصيب في شهر رجب من سنة ١٢٠٤ هـ الموافق لـ ١٨٩٠ م وكان له اخ صغير اسمه محمد بن ابراهيم نصيب

التصديرة على اعتبار الأثاث لا بعدد من الأثاث وإنما حسب عدد الموت والتصدق يستند إلى الأثاث

١٧٦١  
 ١٧٦٢  
 ١٧٦٣  
 ١٧٦٤  
 ١٧٦٥  
 ١٧٦٦  
 ١٧٦٧  
 ١٧٦٨  
 ١٧٦٩  
 ١٧٧٠  
 ١٧٧١  
 ١٧٧٢  
 ١٧٧٣  
 ١٧٧٤  
 ١٧٧٥  
 ١٧٧٦  
 ١٧٧٧  
 ١٧٧٨  
 ١٧٧٩  
 ١٧٨٠  
 ١٧٨١  
 ١٧٨٢  
 ١٧٨٣  
 ١٧٨٤  
 ١٧٨٥  
 ١٧٨٦  
 ١٧٨٧  
 ١٧٨٨  
 ١٧٨٩  
 ١٧٩٠  
 ١٧٩١  
 ١٧٩٢  
 ١٧٩٣  
 ١٧٩٤  
 ١٧٩٥  
 ١٧٩٦  
 ١٧٩٧  
 ١٧٩٨  
 ١٧٩٩  
 ١٨٠٠  
 ١٨٠١  
 ١٨٠٢  
 ١٨٠٣  
 ١٨٠٤  
 ١٨٠٥  
 ١٨٠٦  
 ١٨٠٧  
 ١٨٠٨  
 ١٨٠٩  
 ١٨١٠  
 ١٨١١  
 ١٨١٢  
 ١٨١٣  
 ١٨١٤  
 ١٨١٥  
 ١٨١٦  
 ١٨١٧  
 ١٨١٨  
 ١٨١٩  
 ١٨٢٠  
 ١٨٢١  
 ١٨٢٢  
 ١٨٢٣  
 ١٨٢٤  
 ١٨٢٥  
 ١٨٢٦  
 ١٨٢٧  
 ١٨٢٨  
 ١٨٢٩  
 ١٨٣٠  
 ١٨٣١  
 ١٨٣٢  
 ١٨٣٣  
 ١٨٣٤  
 ١٨٣٥  
 ١٨٣٦  
 ١٨٣٧  
 ١٨٣٨  
 ١٨٣٩  
 ١٨٤٠  
 ١٨٤١  
 ١٨٤٢  
 ١٨٤٣  
 ١٨٤٤  
 ١٨٤٥  
 ١٨٤٦  
 ١٨٤٧  
 ١٨٤٨  
 ١٨٤٩  
 ١٨٥٠  
 ١٨٥١  
 ١٨٥٢  
 ١٨٥٣  
 ١٨٥٤  
 ١٨٥٥  
 ١٨٥٦  
 ١٨٥٧  
 ١٨٥٨  
 ١٨٥٩  
 ١٨٦٠  
 ١٨٦١  
 ١٨٦٢  
 ١٨٦٣  
 ١٨٦٤  
 ١٨٦٥  
 ١٨٦٦  
 ١٨٦٧  
 ١٨٦٨  
 ١٨٦٩  
 ١٨٧٠  
 ١٨٧١  
 ١٨٧٢  
 ١٨٧٣  
 ١٨٧٤  
 ١٨٧٥  
 ١٨٧٦  
 ١٨٧٧  
 ١٨٧٨  
 ١٨٧٩  
 ١٨٨٠  
 ١٨٨١  
 ١٨٨٢  
 ١٨٨٣  
 ١٨٨٤  
 ١٨٨٥  
 ١٨٨٦  
 ١٨٨٧  
 ١٨٨٨  
 ١٨٨٩  
 ١٨٩٠  
 ١٨٩١  
 ١٨٩٢  
 ١٨٩٣  
 ١٨٩٤  
 ١٨٩٥  
 ١٨٩٦  
 ١٨٩٧  
 ١٨٩٨  
 ١٨٩٩  
 ١٩٠٠  
 ١٩٠١  
 ١٩٠٢  
 ١٩٠٣  
 ١٩٠٤  
 ١٩٠٥  
 ١٩٠٦  
 ١٩٠٧  
 ١٩٠٨  
 ١٩٠٩  
 ١٩١٠  
 ١٩١١  
 ١٩١٢  
 ١٩١٣  
 ١٩١٤  
 ١٩١٥  
 ١٩١٦  
 ١٩١٧  
 ١٩١٨  
 ١٩١٩  
 ١٩٢٠  
 ١٩٢١  
 ١٩٢٢  
 ١٩٢٣  
 ١٩٢٤  
 ١٩٢٥  
 ١٩٢٦  
 ١٩٢٧  
 ١٩٢٨  
 ١٩٢٩  
 ١٩٣٠  
 ١٩٣١  
 ١٩٣٢  
 ١٩٣٣  
 ١٩٣٤  
 ١٩٣٥  
 ١٩٣٦  
 ١٩٣٧  
 ١٩٣٨  
 ١٩٣٩  
 ١٩٤٠  
 ١٩٤١  
 ١٩٤٢  
 ١٩٤٣  
 ١٩٤٤  
 ١٩٤٥  
 ١٩٤٦  
 ١٩٤٧  
 ١٩٤٨  
 ١٩٤٩  
 ١٩٥٠  
 ١٩٥١  
 ١٩٥٢  
 ١٩٥٣  
 ١٩٥٤  
 ١٩٥٥  
 ١٩٥٦  
 ١٩٥٧  
 ١٩٥٨  
 ١٩٥٩  
 ١٩٦٠  
 ١٩٦١  
 ١٩٦٢  
 ١٩٦٣  
 ١٩٦٤  
 ١٩٦٥  
 ١٩٦٦  
 ١٩٦٧  
 ١٩٦٨  
 ١٩٦٩  
 ١٩٧٠  
 ١٩٧١  
 ١٩٧٢  
 ١٩٧٣  
 ١٩٧٤  
 ١٩٧٥  
 ١٩٧٦  
 ١٩٧٧  
 ١٩٧٨  
 ١٩٧٩  
 ١٩٨٠  
 ١٩٨١  
 ١٩٨٢  
 ١٩٨٣  
 ١٩٨٤  
 ١٩٨٥  
 ١٩٨٦  
 ١٩٨٧  
 ١٩٨٨  
 ١٩٨٩  
 ١٩٩٠  
 ١٩٩١  
 ١٩٩٢  
 ١٩٩٣  
 ١٩٩٤  
 ١٩٩٥  
 ١٩٩٦  
 ١٩٩٧  
 ١٩٩٨  
 ١٩٩٩  
 ٢٠٠٠  
 ٢٠٠١  
 ٢٠٠٢  
 ٢٠٠٣  
 ٢٠٠٤  
 ٢٠٠٥  
 ٢٠٠٦  
 ٢٠٠٧  
 ٢٠٠٨  
 ٢٠٠٩  
 ٢٠١٠  
 ٢٠١١  
 ٢٠١٢  
 ٢٠١٣  
 ٢٠١٤  
 ٢٠١٥  
 ٢٠١٦  
 ٢٠١٧  
 ٢٠١٨  
 ٢٠١٩  
 ٢٠٢٠  
 ٢٠٢١  
 ٢٠٢٢  
 ٢٠٢٣  
 ٢٠٢٤  
 ٢٠٢٥  
 ٢٠٢٦  
 ٢٠٢٧  
 ٢٠٢٨  
 ٢٠٢٩  
 ٢٠٣٠  
 ٢٠٣١  
 ٢٠٣٢  
 ٢٠٣٣  
 ٢٠٣٤  
 ٢٠٣٥  
 ٢٠٣٦  
 ٢٠٣٧  
 ٢٠٣٨  
 ٢٠٣٩  
 ٢٠٤٠  
 ٢٠٤١  
 ٢٠٤٢  
 ٢٠٤٣  
 ٢٠٤٤  
 ٢٠٤٥  
 ٢٠٤٦  
 ٢٠٤٧  
 ٢٠٤٨  
 ٢٠٤٩  
 ٢٠٥٠  
 ٢٠٥١  
 ٢٠٥٢  
 ٢٠٥٣  
 ٢٠٥٤  
 ٢٠٥٥  
 ٢٠٥٦  
 ٢٠٥٧  
 ٢٠٥٨  
 ٢٠٥٩  
 ٢٠٦٠  
 ٢٠٦١  
 ٢٠٦٢  
 ٢٠٦٣  
 ٢٠٦٤  
 ٢٠٦٥  
 ٢٠٦٦  
 ٢٠٦٧  
 ٢٠٦٨  
 ٢٠٦٩  
 ٢٠٧٠  
 ٢٠٧١  
 ٢٠٧٢  
 ٢٠٧٣  
 ٢٠٧٤  
 ٢٠٧٥

۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

[illegible]

لأنه لا يورث من غير الوالد...  
 أو يورث من غير الوالد...  
 أو يورث من غير الوالد...

**قال** ومن اقرب نسب من غير الوالد...  
 على الغير فان كان الوارث مع وقرى...  
 الوارث المعروف ان يكون له...  
 الا ترى ان الميراث يوصى...  
 النسب على الغير ليست هذه وصية...  
 ثلث جميع المال ولو كان الاول...  
 المقر له انكر المقر له ثم اوصى...  
 المال لان رجوعه صحيح لان النسب...  
 اخيه لما بينا ويشترك في الميراث...  
 الاشتراك في المال وفيه ولاية...  
 عليه بالثمن ولكنه يقبل في حق العتق...  
 احدهما ان اباة قبض منها...  
 لان الاستيفاء انما يكون بقبض...  
 المذهب عندنا غاية الامر انهما...  
 على القابض بشئ لرجوع القابض...  
 الى الدور

**كتاب الصلح**

**قال** الصلح على ثلثة اصناف...  
 الصلح على ثلثة اصناف مع اقراء صلح مع سكوت وهو ان يقر المدعي عليه ولا ينكره صلح

او يورث من غير الوالد...  
 او يورث من غير الوالد...  
 او يورث من غير الوالد...

او يورث من غير الوالد...  
 او يورث من غير الوالد...  
 او يورث من غير الوالد...

(٢٤٤) حقيقة وسلم (الصلح)

لأنه لا يورث من غير الوالد...  
 أو يورث من غير الوالد...  
 أو يورث من غير الوالد...

[illegible][illegible]

يجب فيها الشفعة لان المدعى ياخذها عوضا عن المال كان معاوضة في حقها من الشفعة باقراره  
وان كان المدعى عليه يذبحه قال اذا كان الصلح عن اقراره استحق بعض المصالح عنه رجوع المدعى عليه  
بمقتضى ذلك من العوض لانه معاوضة مطلقة كالبيع وحكم الاستحقاق في البيع هذا وان وقع الصلح عن سكون  
او انكار فاستحق المتنازع فيه رجوع المدعى بل لا يجوز العوض لان المدعى عليه ما يملك العوض لا يدفع  
الخصومة عن نفسه فاذا ظهر الاستحقاق تبين ان لا خصوصية في العوض في يد غيره مشتمل على عطف  
فيستدعيه وان استحق بعض ذلك حصته ورجع بالخصوصية فيكون له خلا العوض في هذه المقدرة عن  
العوض لو استحق المصالح عليه عن اقراره رجوع كل المصالح عنه لان ما يملكه وان استحق بعضه رجوع  
بمقتضى وان كان الصلح عن انكاره وسكوت رجوع الى الدعوى في كل اوقافه المستحق اذا استحق  
بعضه لان المبدل فيه هو الدعوى وهذا بخلاف ما اذا باع منه كل الانكار شيئا حيث  
يرجع بالمدعى لان الاقدام على البيع اقرار منه بالحق له ولا كذلك الصلح لا يندفع له العوض  
ولو هو ان بدل الصلح قبل التسليم فاجواب فيه كاجواب في الاستحقاق في الفصلين قال وان  
ادعى حقا في دار لم يبينه ففوض من ذلك ثم استحق بعض الدار لم يرد شيئا من العوض لان عوايه  
يجوز ان يكون فيما بقي بخلاف ما اذا استحق كله لا يعبرى العوض عنه ذلك عن شيء يقابلها فوجه حكمه  
على ما قدمناه في البيوع ولو ادعى دارا فصالح على قطعة منها لم يصح الصلح لان ما قبضه من عين  
حقه وهو على دعواه في الباقي والوجه فيه احد الامرين اما ان يزيد درهما في بدل  
الصلح فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي او يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي  
فحصل الصلح جاز عن دعوى الاموال كمن في معنى البيع على ما مر ولنا في ذلك ما يعقد

قوله المالك كان معاوضة في حقها من الشفعة باقراره  
قوله وان كان المدعى عليه يذبحه قال اذا كان الصلح عن اقراره  
قوله بمقتضى ذلك من العوض لانه معاوضة مطلقة كالبيع  
قوله وان وقع الصلح عن سكون او انكار فاستحق المتنازع فيه  
قوله بل لا يجوز العوض لان المدعى عليه ما يملك العوض  
قوله لا يدفع الخصومة عن نفسه فاذا ظهر الاستحقاق تبين ان  
قوله لا خصوصية في العوض في يد غيره مشتمل على عطف  
قوله فيستدعيه وان استحق بعض ذلك حصته ورجع بالخصوصية  
قوله فيكون له خلا العوض في هذه المقدرة عن العوض  
قوله لو استحق المصالح عليه عن اقراره رجوع كل المصالح عنه  
قوله لان ما يملكه وان استحق بعضه رجوع بمقتضى وان كان  
قوله الصلح عن انكاره وسكوت رجوع الى الدعوى في كل اوقافه  
قوله المستحق اذا استحق بعضه لان المبدل فيه هو الدعوى  
قوله وهذا بخلاف ما اذا باع منه كل الانكار شيئا حيث يرجع  
قوله بالمدعى لان الاقدام على البيع اقرار منه بالحق له ولا  
قوله كذلك الصلح لا يندفع له العوض ولو هو ان بدل الصلح  
قوله قبل التسليم فاجواب فيه كاجواب في الاستحقاق في الفصلين  
قوله قال وان ادعى حقا في دار لم يبينه ففوض من ذلك ثم  
قوله استحق بعض الدار لم يرد شيئا من العوض لان عوايه  
قوله يجوز ان يكون فيما بقي بخلاف ما اذا استحق كله لا يعبرى  
قوله العوض عنه ذلك عن شيء يقابلها فوجه حكمه على ما  
قوله قدمناه في البيوع ولو ادعى دارا فصالح على قطعة منها  
قوله لم يصح الصلح لان ما قبضه من عين حقه وهو على  
قوله دعواه في الباقي والوجه فيه احد الامرين اما ان يزيد  
قوله درهما في بدل الصلح فيصير ذلك عوضا عن حقه فيما بقي  
قوله او يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي فحصل الصلح  
قوله جاز عن دعوى الاموال كمن في معنى البيع على ما مر ولنا  
قوله في ذلك ما يعقد





له قوله جاز عند أبي حنيفة <sup>أما</sup> الفتوى على قول أبي حنيفة ر. ك. أشار إليه صاحب الملتقى في ص ٣١٣ ج ٢ حيث قدم  
 رقم ١٠٠



في يد هـ لان تصححه بطريق الاستقاط ولا فرق في هـ بين ما اذا كان مقبولا ومنكروا ذلك اذا قال صلحنا  
 على الفى هذه او على عبدى هذا صلح الصلح ولو تم تسليمه لانه اذا كان في كمال نفسه فقد التزم تسليمه  
 الصلح وكذلك لو قال على الفى سلم لان التسليم اليه يوجب سلامة العضل فيتم العقد خصوصا  
 ولو قال صلحنا على الفى العقد موقوف على اجازة المدي على جاز في الزم له لان لا يجوز بطلان الصلح  
 العقد انما هو المدي على لان دفع الخصم حاصل له الا ان الفسخ يصير اصيليا بواسطة اضافة الضمان بنفسه  
 عاقبة فمجهت المطور فيتم عقد على اجازة قال وجوب الصلح على هذه الا ان الفسخ على هذا العبد لم ينسب  
 النفس لانه عينه للتسليم صار شراطا لسلامته ليقم بقوله لا يستحق العبد وجوبه عينا فتم فلا يسيل على  
 الصلح لانه التزم اليفاء من محلي حين لم يلزم شيئا سواه فان سلم المحل لقم الصلح وان لم يسلم لم يرجع عليه شيء  
 بخلاف اذا صلح على جازهم مائة وضمنها ودفعها ثم استحققتا ووجدت هاتين فاحتج بوجوبه عليه لا لمحل  
 نفسه اصيليا في حق الضمان ولهذا يجبر على التسليم فاذا لم يسلم له ما سلمه يرجع عليه به لا  
 له

## باب الصلح في الدين

قال وكل شيء وقع عليه الصلح وهو مستحق بعقه الما ينضم محل على المعاوضة وانما محل على انه استوفى  
 بعض حقه واسقط باقيه من محل آخر فله هم فصله على خمسة مائة وكن له على آخر الفجاء دفصا لمحل  
 خمسة مائة يربون جاز وكانه ابراء عن بعض حقه وهذا لان نصنا العاقل يحقرى تصحيحه ما لم يكن مالا وجب  
 لتصحيحه معاوضة لا فضا لا الربوا فعمل السقطا للبعض في السائله لا ولا بعض الصفة في الثانية  
 ولو صلح على الفى جاز وكانه ابراء عن نفسه الحق لانه لا يمكن جعله معاوضة لان بيع الدار هربا منها  
 نسيئة لا يجوز فعملناه على التأخير ولو صلح على تأخير الى شهر لم يجز لان الدنانير غير مستحقة

كتاب  
 الصلح

بمعقدا المدينة فلا يمكن جعله على التأخير ولا وجه له سوى المعاوضة وبيع الدار ههنا بالدناير تساً  
لا ينبغي فيه صلح قال ولو كانت له الف مائة فصالح على خمسة مائة حاله لم يجز لان العجل خير  
من المؤجل وهو مستحق بالعقد فيكون انما اعطاه عن ذلك اعتياض عن الاجل وهو حرام  
واي كان له الف سود فصالح على خمسة مائة بيض لم يجز لان البيض غير مستحق بمعاقده المدينة  
وهي زيادة وصف فيكون معاوضة الاله بخمس مائة وزيادة وصف هو يوجب ان لا يصالح  
عن الف البيض على خمسة مائة سود لانه اسقاط بعض حقيقة كرو وصفه ومخلافه اذا صالح على  
الدين وهو اجزأ لانه معاوضة المثل بالمثل لا معتبرا بالصفة لانه يشترط القبض في المجلس  
لو كان عليه الف درهم ومائة دينار فصالح على مائة درهم حاله او الشرح صلح لانه امكن  
ان يجعل اسقاط الدناير كماله والدناير لانه لا مائة وتاجيلا للباقي فلا يحصل معاوضة صحيحة  
للعقد ولا معنى للاسقاط فيه **قال من اعطى اخاه الف درهم فقال واني غدا امنها خمسة مائة على**  
**انك بري من الفضل ففعل فهو بري فان لم يبرأ مطلقا لم يبرأ عليه لانه لا يبرأ من حصة**  
**ومحمد وقال ابو يوسف لا يبرأ عليه لانه ابرأ مطلقا لا يرى انه جعل اداء الخمسة مائة عوضا عن ضايف ذكره**  
**بكملة على هي للمعاوضة والاداء لا يصلح عوضا لكونه مستحقا عليه فجزءه محرم عنه فبقا الاجراء**  
**مطلقا فلا يعطى كذا اذ لا يبرأ مطلقا ولا يبرأ له ابرأ مطلقا بالشرط فيكون بقاء اداء الخمسة مائة**  
**في الغد ان يصلح غرضه ان لا يبرأ مطلقا او توشا ان تجارة ابرأ منه وكلمة على ان كانت للمعاوضة ففي محالة**  
**لشرطه وهو معنى لمقابلته فيجعل عليه عند تعذر الحمل على المعاوضة تصحى التصرف اولاً لانه متعارف**  
**والا لبرأ مطلقا مما يتقيد بالشروط ان كان لا يتعلق به كالحال او تسخير البداية بالبرأ ان شاء الله تعالى**

بمعقدا المدينة فلا يمكن جعله على التأخير ولا وجه له سوى المعاوضة وبيع الدار ههنا بالدناير تساً  
لا ينبغي فيه صلح قال ولو كانت له الف مائة فصالح على خمسة مائة حاله لم يجز لان العجل خير  
من المؤجل وهو مستحق بالعقد فيكون انما اعطاه عن ذلك اعتياض عن الاجل وهو حرام  
واي كان له الف سود فصالح على خمسة مائة بيض لم يجز لان البيض غير مستحق بمعاقده المدينة  
وهي زيادة وصف فيكون معاوضة الاله بخمس مائة وزيادة وصف هو يوجب ان لا يصالح  
عن الف البيض على خمسة مائة سود لانه اسقاط بعض حقيقة كرو وصفه ومخلافه اذا صالح على  
الدين وهو اجزأ لانه معاوضة المثل بالمثل لا معتبرا بالصفة لانه يشترط القبض في المجلس  
لو كان عليه الف درهم ومائة دينار فصالح على مائة درهم حاله او الشرح صلح لانه امكن  
ان يجعل اسقاط الدناير كماله والدناير لانه لا مائة وتاجيلا للباقي فلا يحصل معاوضة صحيحة  
للعقد ولا معنى للاسقاط فيه **قال من اعطى اخاه الف درهم فقال واني غدا امنها خمسة مائة على**  
**انك بري من الفضل ففعل فهو بري فان لم يبرأ مطلقا لم يبرأ عليه لانه لا يبرأ من حصة**  
**ومحمد وقال ابو يوسف لا يبرأ عليه لانه ابرأ مطلقا لا يرى انه جعل اداء الخمسة مائة عوضا عن ضايف ذكره**  
**بكملة على هي للمعاوضة والاداء لا يصلح عوضا لكونه مستحقا عليه فجزءه محرم عنه فبقا الاجراء**  
**مطلقا فلا يعطى كذا اذ لا يبرأ مطلقا ولا يبرأ له ابرأ مطلقا بالشرط فيكون بقاء اداء الخمسة مائة**  
**في الغد ان يصلح غرضه ان لا يبرأ مطلقا او توشا ان تجارة ابرأ منه وكلمة على ان كانت للمعاوضة ففي محالة**  
**لشرطه وهو معنى لمقابلته فيجعل عليه عند تعذر الحمل على المعاوضة تصحى التصرف اولاً لانه متعارف**  
**والا لبرأ مطلقا مما يتقيد بالشروط ان كان لا يتعلق به كالحال او تسخير البداية بالبرأ ان شاء الله تعالى**

(بقية ١٤٩) حاضرة وقال على هذا المبلغ او غيره الساعة اوطق بقره صالحت على كذا



قَالَ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى حُجَّتِهَا مَا ذَكَرْتُمْ وَالثَّانِي إِذَا قَالَ الصَّالِحُ كُنْتُ مِنَ الْأَلْفِ عَلَى خَمْسَةِ مِائَتَةٍ فَقَدْ بَيَّنَّ  
 فِي الْمَعْنَى أَنَّ الْأَلْفَ مِنْ دُونِ خَمْسَةِ مِائَتٍ  
 إِنَّ غَدَاؤَ مِائَتٍ بَرٍّ مِنَ الْفَضْلِ عَلَى أَلْفِ نَاسٍ لَمْ يَتَّقِ اللَّهَ غَدَاؤُ الْأَلْفِ عَلَيْكَ عَلَى مَا لَمْ يَتَّقِ اللَّهَ إِنْ أَلَامَ  
 عَلَى مَا قَالَ لِأَنَّهُ إِنْ بَصُرَ بِحَقِّ التَّعْيِيدِ فَيُفْعَلُ بِهِ وَالْثَّلَاثُ إِذَا قَالَ أَلْفَ مِائَةٍ مِنْ خَمْسَةِ مِائَةٍ مِنَ الْأَلْفِ عَلَى الْبُطَيْنِ

ناظر الملتقى ص ٢٣١٦ ج ٢، وفق منه صاحب شرح المجله ص ٨٥٠







في المصالح المصالح مقدار نصيبه وصالحا لهما وراء الدين ويحكيهم على  
 استيفاء نصيبه من الغرماء ولو لم يكن في التركة دين واعيانها غير معلومة والصلح على المكيل  
 الموزون قيل لا يجوز الاحتال في الموزون لا شبهة الشبهة ولو كانت التركة غير المكيل والموزون  
 لكنها اعيان غير معلومة قيل لا يجوز لكونه بيعا اذا المصالح عنه عين والاصح انه يجوز لانه لا ينفصل الى  
 المنازعة لتقيام المصالح عنه في يد البقية من الورثة وان كان على الميت من مستغرق لا يجوز الصلح ولا  
 القسمة لان التركة لم يتكلمها الوارث وان لم يكن مستغرقا لا ينبغي ان يصالحوا الموقوفين او يتصرفوا فيهم  
 الميت ولو فعلوا قالوا يجوز وذكر الكرخي رآه في القسمة انها لا تجوز استحسانا وتجزا قياسا

# كتاب المضاربة

المضاربة مشتقة من الضرب في الارض سمي لان المضارب يستحق الربح بسعيه وعمله وهي مشروعة  
 للحاجة اليها فان الناس بين غنى بالمال غنى عن التصرف وبين محنة في التصرف صرف اليد عنه فمست  
 الحاجة الى شرع هذا النوع من التصرف ليستظم مصلحة الغنى للذك والفقر والغنى ونعت الله صلى الله  
 عليه وسلم والناس بياشرونه فقرهم عليه تعاملت به الصالحين ثم المدفوع الى المضارب اما في يده  
 لانه قبضه بامر مالكه لاعل وجه الدليل والوثيقة وهو وكيل فيه لانه يتصرف فيه بامر مالكه فاذا  
 ربح فهو شرك فيه لتلك جزء من المال بجملة فاذ فسدت ظهرت الاجارة حتى استوجب العامل اجر  
 مثله واذا خالف كان غاصبا لوجود التعدي منه على مال غيره قال المضاربة عقد يقع على الشئ  
 بملك من احد الجانبين ومراعاة الشئ في الربح وهو يستحق بالمال من احد الجانبين والعمل من الجانب الآخر  
 ولا مضاربة بدونها الا ترى ان الربح لو شرط لكل طرف لمال كان بضاعة ولو شرط لجميع المضارب

(فقه ٢٥٩)

## المضاربة

المضاربة عقد يقع على الشئ بملك من احد الجانبين ومراعاة الشئ في الربح وهو يستحق بالمال من احد الجانبين والعمل من الجانب الآخر  
 ولا مضاربة بدونها الا ترى ان الربح لو شرط لكل طرف لمال كان بضاعة ولو شرط لجميع المضارب

اه قوله كتاب المضاربة الى المضاربة مشتقة من الضرب في الارض فانما سمي به لان المضارب يستحق الربح بسعيه وعمله





٢٢٤ هذا الشعر معروف في نسخة والأجماح من الشعر للعلقب رضي الله عنه كافا إذا دغم مالا مضافا بـ (نسخة)

فلا يحصل الغرض وهو الرضا لا يجوز الرضا عليه اما ان يقع مضاربة فمن وكذا الشكر والمخلط  
 اي بالقرض اي  
 مال نفسه فيدخل تحت هذا القول قال وان خسر بالمال التصرف في بلد بعينه اوفى بسلعة بعينها  
 اي القدرى اي  
 لم يخرج المشتري وزها لا توكيد في التخصيص فالتخصيص وكذا اليسل ان يدفعه بضاعة الى من  
 اي القدرى اي  
 يخرجها من تلك البلدة لا يملك الاخراج بنفسه فلا يملك تفويضه الى غيره قال فان خرج الى  
 اي القدرى اي  
 غير تلك البلدة فاشترى ضمن وكان ذلك له وله رجعة لا تصرف بغيره وان لم يشتر حق له الى الكو  
 اي القدرى اي  
 وهي التي عيها كبرى من الضمان كالمودع اذا خالف في الوديعة ثم رجع المال مضاربة على حال  
 اي القدرى اي  
 لبقائه في يده بالعقد السابق وكذا اذا ربح بعضه واشترى ببعضه في المصركان المردود والشرا  
 اي القدرى اي  
 في المصرك على المضاربة لما قلنا شرط الشرع هنا وهو اية الجامع الصغير في كتاب المضاربة  
 اي القدرى اي  
 ضمنه بنفسه لاخراج والصحيح ان بالشرا يتقرر الضمان لاول الاحتمال الذي في المصل الذي عيها  
 اي القدرى اي  
 اما الضمان فوجوبه بنفسه لاخراج وانما شرط الشرع للتقيد لاصل الوجوب وهذا جائز اذا كان  
 اي القدرى اي  
 على ان يشتري في سوق الكوفة حيث لا يصح التقيد لان المصرك تبين لطرافه كبقعة واحدة فلا تقيد  
 اي القدرى اي  
 التقيد الا اذا صرح بالتمني بان قال اعمل في السوق ولا تعمل في غير السوق كانه صرح بالجواز والولاية اليه  
 اي القدرى اي  
 ومعنى التخصيص ان يقول على ان تعمل في السوق في مكان كذا وكذا اذا قال خذ هذا المال تعمل في الكوفة لا في غيره  
 اي القدرى اي  
 او قال اعمل في الكوفة لا في غيره او قال خذ هذا بال نصف بالكوفة لان الباء لا الصلح اما اذا  
 اي القدرى اي  
 قال خذ هذا المال واعمل به بالكوفة فله ان يعمل فيها وفي غيرها لان الواو للعطف فيصير بوزن الشوق  
 اي القدرى اي  
 ولو قال على ان تشتري من فلان وتبيع منه صح التقيد لانه مفيد لزيادة الثقة به في المعاملة  
 اي القدرى اي  
 بخلاف ما اذا قال على ان تشتري به من اهل الكوفة او دفع ما كان في الضر على ان تشتري به

(قيد) (٢٥٤) شرط على المضاربة ان لا يسلك به مخرج ارباب ولا يربح ولا يشتري به ذا سبب رطب فان فعل ذلك ضمن مبلغ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم زائد

(لقية ٢٥٨) قدما الحراق ونزلا على ابي موسى رضي الله تعالى عنه فقال لو كان عندي فضل مال لا كرمتمكما ولكن عندي ما





المضاربة في حقها قد اخرج ضمن الاول لمثل المال وهذه ا رواية الحسن عن ابي حنيفة رة وقال اذا  
 عمل به ضمن ربح او لم يربح وهذه اظاهر الرواية وقال في قوله يضمن بالرفع على الاول عمل هو رواية يضمن  
 ابي يوسف لان المملوك المدفع على وجه لا يدع وهذا المدفع على وجه المضاربة كما في المدفع ايداع  
 حقيقة وانما يقرر كونه المضاربة بالعلم كان الحال مرعى قبله ولا حنيفة وان المدفع قبل العمل ايداع  
 وبعد ايداع والاعلان يملكها المضارب فلا يضمن بها الا انه اذا ربح فقد ثبت له شريك في المال  
 فيضمن كماله بغيره وهذا اذا اكلت المضاربة صحيحة فان كانت فاسدة لا يضمنه الاول وان  
 عمل الثاني لا ينجيه فيه وله اجر ومثله فلا يثبت الشراكة به ثم ذكر في الكتاب يضمن الاول ولم  
 يذكر الثاني وقيل ينبغي ان لا يضمن الثاني عند ابي حنيفة رة وعندهما يضمن بناء على الاختلاف  
 في مودع المودع وقيل رب المال بالتحيا ر ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني بالاجماع وهو  
 المشهور وهذه عندهما اظهر وكذا عند لا وجه الفرق له بين هذين مودع المودع ان  
 المودع الثاني يقبض منفعة الاول فلا يكون ضامنا اما المضارب الثاني يعمل فيه لنفع نفسه فجاز  
 ان يكون ضامنا ثم ان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول وبين الثاني كان الربح بينهما على ما  
 شرط لا يظن ان ملكه بالضمان من حين خالف المدفع الى غيره لاجل الوجع الذي رضى فصا كما اذا دفع  
 مال نفسه وان ضمن الثاني رجع على الاول العقد لانه عامل كافي للمودع ولا يضر من جهة في ضمن  
 العقد وتصح المضاربة والربح بينهما على ما شرط لان قرار الضمان على الاول فكانت مضاربة بطيب  
 الربح للثاني لا بطيب الاول لان الاسفل يستحق عمله ولا يثبت في العمل والاعلى يستحق بملكه  
 المستند باداء الضمان فلا يفرى عن نوع خبث قال واذا دفع المبرر لمالك مضاربة

المضاربة في حقها قد اخرج ضمن الاول لمثل المال وهذه ا رواية الحسن عن ابي حنيفة رة وقال اذا  
 عمل به ضمن ربح او لم يربح وهذه اظاهر الرواية وقال في قوله يضمن بالرفع على الاول عمل هو رواية يضمن  
 ابي يوسف لان المملوك المدفع على وجه لا يدع وهذا المدفع على وجه المضاربة كما في المدفع ايداع  
 حقيقة وانما يقرر كونه المضاربة بالعلم كان الحال مرعى قبله ولا حنيفة وان المدفع قبل العمل ايداع  
 وبعد ايداع والاعلان يملكها المضارب فلا يضمن بها الا انه اذا ربح فقد ثبت له شريك في المال  
 فيضمن كماله بغيره وهذا اذا اكلت المضاربة صحيحة فان كانت فاسدة لا يضمنه الاول وان  
 عمل الثاني لا ينجيه فيه وله اجر ومثله فلا يثبت الشراكة به ثم ذكر في الكتاب يضمن الاول ولم  
 يذكر الثاني وقيل ينبغي ان لا يضمن الثاني عند ابي حنيفة رة وعندهما يضمن بناء على الاختلاف  
 في مودع المودع وقيل رب المال بالتحيا ر ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني بالاجماع وهو  
 المشهور وهذه عندهما اظهر وكذا عند لا وجه الفرق له بين هذين مودع المودع ان  
 المودع الثاني يقبض منفعة الاول فلا يكون ضامنا اما المضارب الثاني يعمل فيه لنفع نفسه فجاز  
 ان يكون ضامنا ثم ان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول وبين الثاني كان الربح بينهما على ما  
 شرط لا يظن ان ملكه بالضمان من حين خالف المدفع الى غيره لاجل الوجع الذي رضى فصا كما اذا دفع  
 مال نفسه وان ضمن الثاني رجع على الاول العقد لانه عامل كافي للمودع ولا يضر من جهة في ضمن  
 العقد وتصح المضاربة والربح بينهما على ما شرط لان قرار الضمان على الاول فكانت مضاربة بطيب  
 الربح للثاني لا بطيب الاول لان الاسفل يستحق عمله ولا يثبت في العمل والاعلى يستحق بملكه  
 المستند باداء الضمان فلا يفرى عن نوع خبث قال واذا دفع المبرر لمالك مضاربة

المضاربة في حقها قد اخرج ضمن الاول لمثل المال وهذه ا رواية الحسن عن ابي حنيفة رة وقال اذا  
 عمل به ضمن ربح او لم يربح وهذه اظاهر الرواية وقال في قوله يضمن بالرفع على الاول عمل هو رواية يضمن  
 ابي يوسف لان المملوك المدفع على وجه لا يدع وهذا المدفع على وجه المضاربة كما في المدفع ايداع  
 حقيقة وانما يقرر كونه المضاربة بالعلم كان الحال مرعى قبله ولا حنيفة وان المدفع قبل العمل ايداع  
 وبعد ايداع والاعلان يملكها المضارب فلا يضمن بها الا انه اذا ربح فقد ثبت له شريك في المال  
 فيضمن كماله بغيره وهذا اذا اكلت المضاربة صحيحة فان كانت فاسدة لا يضمنه الاول وان  
 عمل الثاني لا ينجيه فيه وله اجر ومثله فلا يثبت الشراكة به ثم ذكر في الكتاب يضمن الاول ولم  
 يذكر الثاني وقيل ينبغي ان لا يضمن الثاني عند ابي حنيفة رة وعندهما يضمن بناء على الاختلاف  
 في مودع المودع وقيل رب المال بالتحيا ر ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني بالاجماع وهو  
 المشهور وهذه عندهما اظهر وكذا عند لا وجه الفرق له بين هذين مودع المودع ان  
 المودع الثاني يقبض منفعة الاول فلا يكون ضامنا اما المضارب الثاني يعمل فيه لنفع نفسه فجاز  
 ان يكون ضامنا ثم ان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول وبين الثاني كان الربح بينهما على ما  
 شرط لا يظن ان ملكه بالضمان من حين خالف المدفع الى غيره لاجل الوجع الذي رضى فصا كما اذا دفع  
 مال نفسه وان ضمن الثاني رجع على الاول العقد لانه عامل كافي للمودع ولا يضر من جهة في ضمن  
 العقد وتصح المضاربة والربح بينهما على ما شرط لان قرار الضمان على الاول فكانت مضاربة بطيب  
 الربح للثاني لا بطيب الاول لان الاسفل يستحق عمله ولا يثبت في العمل والاعلى يستحق بملكه  
 المستند باداء الضمان فلا يفرى عن نوع خبث قال واذا دفع المبرر لمالك مضاربة

(بقية ٢٦٠) لما نفعه الربح والمسلمين نصفه فباعه صوبه عمر بن عبد الله تعالى عنه وعن القاسم بن محمد قال كان لثامان في

بالنصف وان له باز يدفع الى غيره فندفعه بالثلث وقد تصرف في الثلثان ورضع فان كان ربا للمال قال لعل  
 ان ما رزق الله فهو بيننا نصفان فلرب المال النصف للمضارب الثاني لثلث للمضارب الاول للمسا  
 لان الله فع الى الثاني مضاربة قد صح اوجود الامرين من جهة المال كورب المال شرط نفسه نصف جميع  
 ما رزق فلم يبق للاول الا النصف في تصرفه الى نصيبه قد جعل من ذلك بقدر ثلث الجميع  
 الثاني فيكون له نصيب في السدس يطيب له ما ذلك لان فعل الثاني واقع للاول كمن استوجر على خياطة  
 ثوبه بهم فاستاجر غيره عليه بنصف درهم وان كان قال له على ان ما رزقك الله فهو بيننا نصفان  
 فلمضارب الثاني الثلث والباقي بين المضارب الاول ورب المال نصفان لانه قد قوض اليه الشرع وجعل  
 لنفسه نصف ما رزق الاول قد رزق الثلثين فيكون بينهما بطلان الاول لانه جعل لنفسه نصف جميع  
 الرزق فافتروا ولو كان قال له فصار محض من شئ فبينى وبينك نصفان وقد دفع الى غيره بالنصف  
 فللثاني النصف والباقي بين الاول ورب المال لان الاول شرط للثاني نصف الرزق وذلك مفوض اليه  
 من جهة رب المال فيستحقه وقد جعل رب المال لنفسه نصف ما رزق الاول ولم يرضع الا النصف  
 فكون بينهما ما لو كان قال له على ان ما رزق الله تعالى فلنصف او قال فما كان من فضل فيبين وسياك  
 نصفان وقد دفع الى اخر مضاربة بالنصف فلرب المال النصف والمضارب الثاني النصف لاشئ للمضارب  
 الاول لانه جعل لنفسه نصف مطلق الفضل في تصرفه الاول النصف الثاني الى جميع نصيبه فيكون  
 للثاني بالشرط ويخرج الاول غير شئ كمن استوجر لخبيط ثوبه بهم فاستاجر غيره لخبيطه بمثل وان  
 شرط للمضارب الثاني ثلثي الرزق فلرب المال النصف للمضارب الثاني النصف يضمن المضارب  
 الاول للثاني سدس الرزق في ما له لانهم شرط للثاني شئ هو مستحق لرب المال فلم يبق في

[illegible]

(بقية ٢٦١) يدفع مال اليتيم مضاربة على روى محمد رحمه الله تعالى وبدأ به الكتاب عن حميد بن عبيد الله بن عبيد الانصاري عن ابيه عن جده ان عمر رضي الله تعالى عنه اعطاه مال يتيم مضاربة وقال لا ادري كيف كان الشرط بينهما فعمل به بالعراق وكان بالبحر المجاز اليتيم (بقية ٢٦٣)

(بقيته ٢٦٢) وكان يقاسم عمر رضي الله تعالى عنه بالبرج وفيه دليل جواز المضاربة ببال الغنم وان للامام دلالة النظر

في حقه لما فيه من الابطال لكن التسمية في نفسها صحيحة لكون المسمى معلوما في عقد  
ملكه وقد ضمن له السلامة فيلزمه الوفاء لا غير في ضمن العقد وهو سبب الرجوع فلهذا  
يرجع عليه هو نظير من استوجر نجاة ثوب به ثم دفعه الى من يحيط به درهم ونصف  
فصل قال واذا شرط المضارب للمالك ثلث الربح ولعبد المالك ثلث الربح على ان يعمل معه ونفسه  
ثلث الربح فهو جائز لان العبدية معتبرة خصوصاً اذا كان مادوناً له واشترط العمل اذن لانه لا يكون  
المولى لا يملك ما اودعه العبد وان كان مجوراً عليه لانه يجوز بيع المولى من عبه المادون اذا كان كذلك  
لم يكن مانعاً من التسليم والتخلي بين المالك والمضارب بخلاف اشتراط العمل على رب المال لانه  
ما منع من التسليم على ما هو اذا صححت المضاربة يكون الثلث للمضارب بالشرط والثلث للمولى لان  
كسب العبد للمولى اذ الم يمكن عليه وان كان عليه فهو للفرع ما هذه اذا كان العاقبة هو المولى لو عتق للعبد  
المادون عقد المضاربة مع اجتهاد بشرط العمل على المولى لا يصح ان لم يكن عليه لان هذه اشتراط  
العمل على المالك وان كان على العبد دين صح عنه ابي حنيفة لان المولى بمنزلة الاجنبي عنه لا على ما عرفت  
فصل في الغزل والقسمه قال اذا مات تالمالك والمضارب بطلت المضاربة لان توكيل على تقادم  
وموت الموكل يبطل الوكالة وكذا لموت الوكيل لا توث الوكالة وقدم من قبل ان ارثت رب المال  
عن الاسلام والعياذ بانتهو بحق بل احرى بطلت المضاربة لان الحق بمنزلة الموت لا ترى انه  
يقسم ما بين ورثته وقبل كونه يتوقف تصرف مضاربة عن ابي حنيفة لان يتصرف فصار  
كتصرفه بنفسه ولو كان للمضارب والموتية والمضاربة على حالها لان له عبارة صحيحة ولا توقف ملك  
رب المال فبقيت المضاربة قال فان لم يعلم المضارب لم يعلم بعضه حتى اشتري بضع فتصرفه جائز  
في حقه لما فيه من الابطال لكن التسمية في نفسها صحيحة لكون المسمى معلوما في عقد ملكه وقد ضمن له السلامة فيلزمه الوفاء لا غير في ضمن العقد وهو سبب الرجوع فلهذا يرجع عليه هو نظير من استوجر نجاة ثوب به ثم دفعه الى من يحيط به درهم ونصف فصل قال واذا شرط المضارب للمالك ثلث الربح ولعبد المالك ثلث الربح على ان يعمل معه ونفسه ثلث الربح فهو جائز لان العبدية معتبرة خصوصاً اذا كان مادوناً له واشترط العمل اذن لانه لا يكون المولى لا يملك ما اودعه العبد وان كان مجوراً عليه لانه يجوز بيع المولى من عبه المادون اذا كان كذلك لم يكن مانعاً من التسليم والتخلي بين المالك والمضارب بخلاف اشتراط العمل على رب المال لانه ما منع من التسليم على ما هو اذا صححت المضاربة يكون الثلث للمضارب بالشرط والثلث للمولى لان كسب العبد للمولى اذ الم يمكن عليه وان كان عليه فهو للفرع ما هذه اذا كان العاقبة هو المولى لو عتق للعبد المادون عقد المضاربة مع اجتهاد بشرط العمل على المولى لا يصح ان لم يكن عليه لان هذه اشتراط العمل على المالك وان كان على العبد دين صح عنه ابي حنيفة لان المولى بمنزلة الاجنبي عنه لا على ما عرفت فصل في الغزل والقسمه قال اذا مات تالمالك والمضارب بطلت المضاربة لان توكيل على تقادم وموت الموكل يبطل الوكالة وكذا لموت الوكيل لا توث الوكالة وقدم من قبل ان ارثت رب المال عن الاسلام والعياذ بانتهو بحق بل احرى بطلت المضاربة لان الحق بمنزلة الموت لا ترى انه يقسم ما بين ورثته وقبل كونه يتوقف تصرف مضاربة عن ابي حنيفة لان يتصرف فصار كتصرفه بنفسه ولو كان للمضارب والموتية والمضاربة على حالها لان له عبارة صحيحة ولا توقف ملك رب المال فبقيت المضاربة قال فان لم يعلم المضارب لم يعلم بعضه حتى اشتري بضع فتصرفه جائز

المضاربة

في حقه لما فيه من الابطال لكن التسمية في نفسها صحيحة لكون المسمى معلوما في عقد ملكه وقد ضمن له السلامة فيلزمه الوفاء لا غير في ضمن العقد وهو سبب الرجوع فلهذا يرجع عليه هو نظير من استوجر نجاة ثوب به ثم دفعه الى من يحيط به درهم ونصف فصل قال واذا شرط المضارب للمالك ثلث الربح ولعبد المالك ثلث الربح على ان يعمل معه ونفسه ثلث الربح فهو جائز لان العبدية معتبرة خصوصاً اذا كان مادوناً له واشترط العمل اذن لانه لا يكون المولى لا يملك ما اودعه العبد وان كان مجوراً عليه لانه يجوز بيع المولى من عبه المادون اذا كان كذلك لم يكن مانعاً من التسليم والتخلي بين المالك والمضارب بخلاف اشتراط العمل على رب المال لانه ما منع من التسليم على ما هو اذا صححت المضاربة يكون الثلث للمضارب بالشرط والثلث للمولى لان كسب العبد للمولى اذ الم يمكن عليه وان كان عليه فهو للفرع ما هذه اذا كان العاقبة هو المولى لو عتق للعبد المادون عقد المضاربة مع اجتهاد بشرط العمل على المولى لا يصح ان لم يكن عليه لان هذه اشتراط العمل على المالك وان كان على العبد دين صح عنه ابي حنيفة لان المولى بمنزلة الاجنبي عنه لا على ما عرفت فصل في الغزل والقسمه قال اذا مات تالمالك والمضارب بطلت المضاربة لان توكيل على تقادم وموت الموكل يبطل الوكالة وكذا لموت الوكيل لا توث الوكالة وقدم من قبل ان ارثت رب المال عن الاسلام والعياذ بانتهو بحق بل احرى بطلت المضاربة لان الحق بمنزلة الموت لا ترى انه يقسم ما بين ورثته وقبل كونه يتوقف تصرف مضاربة عن ابي حنيفة لان يتصرف فصار كتصرفه بنفسه ولو كان للمضارب والموتية والمضاربة على حالها لان له عبارة صحيحة ولا توقف ملك رب المال فبقيت المضاربة قال فان لم يعلم المضارب لم يعلم بعضه حتى اشتري بضع فتصرفه جائز

(بقيته ٢٦٢) وكان يقاسم عمر رضي الله تعالى عنه بالبرج وفيه دليل جواز المضاربة ببال الغنم وان للامام دلالة النظر

بقيت ٢٩٣ تنقلا في عمره حتى امكنه تعالى عنه اعدا على ربه من خير ما خلقه ربه الى ما مضى من عمره

وذكر في كتابه في المصارعة ما مضى من عمره حتى امكنه تعالى عنه اعدا على ربه من خير ما خلقه ربه الى ما مضى من عمره

من كتاب المصارعة ما مضى من عمره حتى امكنه تعالى عنه اعدا على ربه من خير ما خلقه ربه الى ما مضى من عمره

لا يملك من جهة غير الوكيل قصدا يتوقع على علمه وان علم بعلمه والمال عرض فله ان يبيعها ولا  
يسعه العزل من خلافه لان حقه قد ثبت في الرمح وانما يظهر بالقسمه وهيتبه على راس المال انما يفيض  
بالبيع قال لا يجوز ان يشتري بثمنها شيئا اخر لان العزل انما للعرض وقدره معرفة راس المال وقد  
انفذت حيث صار نقد افعيل العزل وان علمه ورأس المال درهم او دينار قد نضت المجرى انما  
فيه لا ليس في اعماله ابطال حقه في الرمح فلا ضرورة قال رضي الله عنه وهذه الذي ذكره ان كان  
من جنس راس المال فان لم يكن بان كان درهم ورأس المال ثمانية او على اقله ان يبيعها بجنس راس المال  
استحسانا لان الرمح لا يظهر له بوضوح كالعروض على هذه اموت تحت المال في بيع العرض ونحوها  
قال واذا افتراق في المال بين وقد دخل المضارب فيه جبره الحاكم على قضاء الديون لانه بمنزلة  
الاجير والرمح كاجير له وان لم يكن له ربح لم يلزمه الا قضاء لانه وكيل محض والمتبع لا يجبر  
على ايفاء ما تبرع به ويقال له وكل ربك المال في الاقضاء لان حقوق العقد ترجع الى العاقد  
فلا بد من توكيله وتوكله كيلا يضيع حقه قال في الجامع الصغير يقال له اهل مكان قوله وكل  
والمراد منه الوكالة وعلى هذه اسائر الوكالات والبيع والسماسرة يجبران على التقاضي فيما يعلمان  
باجرة عادة قال واهلك من مال المضاربة فهو من الرمح دون راس المال لان الرمح تابع وصرف  
الهلاك الى اهل المتبع اولى كما يضر الهلاك الى العفو في الزكاة فان زاد اهل الهلاك على الرمح فاضا  
على المضارب لانه أمين وان كانا يفتسمان الرمح والمضاربة مجالها ثم هلك مال بعضهما وكله تراذا  
الرمح حتى يستوفي رب المال راس المال لا تقسم الرمح لا تصح قبل استيفاء راس المال لانه هو الاصل هذه  
بنو عليه تنع له فاذا اهلك ما في يده المضارب امانة تبين ان ما استوفياه من راس المال  
في المضاربة

في ضمن المضارب ما استوفى لا ينفذ له لنفسه ما اخذه من المال محسوب من راس المال واستوفى راس المال فان فضل شيء كان بيعه لا يبرح وان نقص فاضمان على المضارب لما بيننا فلو اقتصم الربح وفسخا المضاربة ثم عقدها فخلها مال لم يبرح الاول لان المضاربة الاولى قد انتهت والثانية عقد جديد فخلها مال في الثاني لا يوجب انتقاض الاول كما اذا دفع المالك

**فصل في ما يفعله المضارب قال** يجوز للمضارب ان يبيع ويشترى بالنقد والنسيئة لان كل ذلك من صنيع التجار فينظمه الحلاق والعقد الا اذا باع الى الجبل لا يبيع التجار الى الجبل لانهم لا يعرفون بين الناس لهذا كان له ان يشترى اية للركوب ليس له ان يشترى سفينة للركوب وله ان يشترى اعتبارا لعادة التجار وله ان يذن لعبد المضاربة في التجارة في الرواية للشهرة لا يبرح من صنيع التجار ولو باع بالنقد ثم اخر الثمن جازا لا جاع اما عندهما فلان الوكيل يملك ذلك فالمضارب اولي الا ان المضارب لا يضمن لان له ان يقابل ثم يبيع نسيئة ولا كذا الوكيل لا يملك ذلك اما عنده ابي يوسف فلا يملك الا قاله ثم البيع بالنسيئة خلاف الوكيل لا يملك الا قاله ولو ائتمن على

الا يشترط لاعتبار من علة التجارة بخلاف الوصي بماله اليتم حيث يعقبه لان نظره لا تصح مقيد بشرط النظر والاصل ان ما يفعله المضارب بثلاثة انواع نوع يملكه بطلاق المضاربة وهو ما يكون عن يارب المضاربة وتوابعها وهو ما ذكرنا من جلبة التوكيل بالبيع والشراء للحاجة اليه ولا ريب ان الرهن لا ينافي استيفاء الاجرة لا ينافي ولا ينافي اعدا البضائع والمسافر على ما ذكرناه من قبل ونوع لا يملكه بطلاق العقد ويملكه اذا قبل له اعمل برباك وهو ما يحتمل ان يلحق به فيلحق عند وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة او شركة الى غيره وخط مال المضاربة بماله او بماله

المضارب ما استوفى لا ينفذ له لنفسه ما اخذه من المال محسوب من راس المال واستوفى راس المال فان فضل شيء كان بيعه لا يبرح وان نقص فاضمان على المضارب لما بيننا فلو اقتصم الربح وفسخا المضاربة ثم عقدها فخلها مال لم يبرح الاول لان المضاربة الاولى قد انتهت والثانية عقد جديد فخلها مال في الثاني لا يوجب انتقاض الاول كما اذا دفع المالك

**فصل في ما يفعله المضارب قال** يجوز للمضارب ان يبيع ويشترى بالنقد والنسيئة لان كل ذلك من صنيع التجار فينظمه الحلاق والعقد الا اذا باع الى الجبل لا يبيع التجار الى الجبل لانهم لا يعرفون بين الناس لهذا كان له ان يشترى اية للركوب ليس له ان يشترى سفينة للركوب وله ان يشترى اعتبارا لعادة التجار وله ان يذن لعبد المضاربة في التجارة في الرواية للشهرة لا يبرح من صنيع التجار ولو باع بالنقد ثم اخر الثمن جازا لا جاع اما عندهما فلان الوكيل يملك ذلك فالمضارب اولي الا ان المضارب لا يضمن لان له ان يقابل ثم يبيع نسيئة ولا كذا الوكيل لا يملك ذلك اما عنده ابي يوسف فلا يملك الا قاله ثم البيع بالنسيئة خلاف الوكيل لا يملك الا قاله ولو ائتمن على

الا يشترط لاعتبار من علة التجارة بخلاف الوصي بماله اليتم حيث يعقبه لان نظره لا تصح مقيد بشرط النظر والاصل ان ما يفعله المضارب بثلاثة انواع نوع يملكه بطلاق المضاربة وهو ما يكون عن يارب المضاربة وتوابعها وهو ما ذكرنا من جلبة التوكيل بالبيع والشراء للحاجة اليه ولا ريب ان الرهن لا ينافي استيفاء الاجرة لا ينافي ولا ينافي اعدا البضائع والمسافر على ما ذكرناه من قبل ونوع لا يملكه بطلاق العقد ويملكه اذا قبل له اعمل برباك وهو ما يحتمل ان يلحق به فيلحق عند وجود الدلالة وذلك مثل دفع المال مضاربة او شركة الى غيره وخط مال المضاربة بماله او بماله

المضارب ما استوفى لا ينفذ له لنفسه ما اخذه من المال محسوب من راس المال واستوفى راس المال فان فضل شيء كان بيعه لا يبرح وان نقص فاضمان على المضارب لما بيننا فلو اقتصم الربح وفسخا المضاربة ثم عقدها فخلها مال لم يبرح الاول لان المضاربة الاولى قد انتهت والثانية عقد جديد فخلها مال في الثاني لا يوجب انتقاض الاول كما اذا دفع المالك



(بقية ٢٦٤) يستعين به عليه مذكر ذلك فقال له عبد الله رحمه الله تعالى عنه خذ من مالك ولا تسلمه شيئا مما لنا من الحيوان وفيه دليل جواز المضاربة وفساد السلم وانما اشتد على عقر يس بن عرقوب لفساد العقد ايضا فلا يلحق به (بقية ٢٦٤)









على الامانة والا حذر من شبهة الخيانة فاعتبر اقل الثمن ولو اشترى المضارب بالقبض باعين  
 رب المال بالقبض ملتين باعين واحدة بالقبض لا يعتد به ما في حق نصف المبيع وهو نصيب رب المال  
 وقدم في البيع قال فان كان معه الف بالنصف فاشترى بها عبد اقيمة الفان قتل العبد رجلا  
 خطأ فثلثة ارباع الفداء على رب المال ويحضر على المضارب لان الف بالمؤنة الملك فيقدر بقدر  
 الملك وقد كان الملك بينهما ارباعا لانه لما صار المال عينا واحدا قيمته الفان ظهر الرجوع وهو الف  
 بينهما والف لرب المال بل اس ماله لان قيمته الفان واذا فدى باخرج العبد عن المضاربة لما نصيب المضارب  
 فلما يبيها وما نصيب رب المال لقضاء القاضي بانقسام الفداء عليه ما لم يضمن قيمة العبد بينهما  
 والمضاربة تنتهي بالقسمة بخلاف ما تقدم من ان جميع الثمن فيه على المضارب ان كان له الحق الرجوع  
 فلا حاجة الى القسمة وان العبد كان ائلا عن ملكهما بالجنائية ودفع الفداء كابتداء الشراء فيكون  
 العبد بينهما ارباعا على المضاربة بخلاف المضارب يوم ما ورتب المال ثلثة ايام فمات فمات  
 قال وان كان معه الف فاشترى بها عبد فلم ينقد هاجت هلكت لا يفيد دفع رب المال  
 ذلك الثمن ثم ورثت المال جميع ما يدفع اليه رب المال لان المال امانة في يده ولا يستفاد  
 انما يكون بقض مضمون وحكم الامانة يتا فيه فيرجع مرة بعد اخرى فخر الوكيل بالشراء  
 اذا كان الثمن مدفوعا اليه قبل الشراء وهلك بعد الشراء حيث لا يرجع الامور لانه لم يكن  
 جعله مستوفيا لان الوكالة تتجامل ضمان كالفاسد اذ توكل ببيع المصوب ثم في الوكالة في  
 هذه الصورة يرجع مرة وفيما اذا اشترى ثم دفع الموكل اليه المال فهلك لا يرجع لانه ثبت له حق  
 الرجوع بنفسه المشتري فمجل مستوفيا بالقبض بعده اما المدفوع اليه قبل الشراء امانة في يده

المضاربة

المضاربة

فإن كان الثمن مدفوعا اليه قبل الشراء وهلك بعد الشراء حيث لا يرجع الامور لانه لم يكن جعله مستوفيا لان الوكالة تتجامل ضمان كالفاسد اذ توكل ببيع المصوب ثم في الوكالة في هذه الصورة يرجع مرة وفيما اذا اشترى ثم دفع الموكل اليه المال فهلك لا يرجع لانه ثبت له حق الرجوع بنفسه المشتري فمجل مستوفيا بالقبض بعده اما المدفوع اليه قبل الشراء امانة في يده

له قوله بخلاف المضارب يوما الى ذكرنا خيانتا ان المضارب ليس له الدفع والفداء وحده لانه ليس من احكامه

المضارب اوتى فيما لو تال تسمن الرجم لحد قرضه أس المال وانكر الاخر قرضه (٥٠)

لابنية الضارب منك شرطت لي الثلث اولى من بنية الآخر على الثلث الا عشرة ١٢ ص ١١٣٩ شتر تسليم رستم بازو اللبانيان





والله تعالى في عون الصبر ما دام الصبر في عون أخيه بلعب القبرل عليه ارا دما التزم وهو الحفظ حتى يورثها الى صاحبها  
(بينة ٢٤٣)



في المختص لهما انهما طالبي بدفع نصيبه فيؤمر بالدفع اليه كفا في الدين المشترك وهذه الاية يطالب به  
 بتسليم ما سلم اليه هو النصف لهما ان كان له ان يأخذ فكذا اي هو بالدفع اليه ولا يحنقه  
 انهما طالبي بدفع نصيبه العاكس انهما طالبي بالفرز وحقه في المشاع والمفكر المعين يشغل على محقين  
 ولا يميز حقه الا بالقسم وليس للودع ولاية القسمة ولهذا لا يقع دفعه فسمه بالاجماع بخلاف  
 الدين المشترك لانه يطالب بتسليم حقه لان الدينون تقضي بامثالها وقوله ان يأخذ  
 قلنا ليس من ضرورته ان يجبر الودع على الدفع كما اذا كانت له الفدية رهم وديعت عند انساكن  
 وعليه الفقيه فله حقه ان يأخذ اذا ظفر به وليس للودع ان يدفع اليه قال وان اودع رجل  
 عند رجلين شيئا ما يقسم له يحجز ان يدفعه احدهما الى الآخر وليكنهما يقسمانه فيحفظ كل  
 واحد منهما نصفه وان كان ما لا يقسم جاز ان يحفظ احدهما باذن الآخر وهذا عندنا بحنيفة  
 بحكم ذلك الجواب عنده في المرتقين والوكيلين بالشراء فاسلم احدهما الى الآخر وقال لا احد هما  
 يحفظ باذن الآخر في الوجوهين لهما انهما رضي بامانة ما كان لكل واحد منهما ان يسلم الى الآخر  
 ولا يضمنه كفاي ما لا يقسم ولانه رضي بحفظه لولم يرض بحفظ احدهما كله لان الفعل متواضع  
 الى ما قبل الوصف بالتجزي يتناول البعض والكل فوقع التسليم الى الآخر من غير رضاه المالك  
 فيضمن الالاع ولا يضمن القابض لان مودع الودع عندنا لا يضمن وهذا بخلاف ما لا يقسم لان  
 لما اودعها ولا يمكنها الاجتماع عليه اثناء الليل والنهار وامكنهما اللهاية كان المالك  
 لا ضيا بدفع الكل الى احدهما في بعض الاحوال واذا قال صاحب الوديع للودع  
 لا تسلمها الى زوجتك وسلمها اليها لا يضمن وفي الجامع الصغير اذا نهاها ان يدفعها الى احد  
 منها اذا لم يكن من تسليمها لغيره لم يضمن

في المختص لهما انهما طالبي بدفع نصيبه فيؤمر بالدفع اليه كفا في الدين المشترك وهذه الاية يطالب به  
 بتسليم ما سلم اليه هو النصف لهما ان كان له ان يأخذ فكذا اي هو بالدفع اليه ولا يحنقه  
 انهما طالبي بدفع نصيبه العاكس انهما طالبي بالفرز وحقه في المشاع والمفكر المعين يشغل على محقين  
 ولا يميز حقه الا بالقسم وليس للودع ولاية القسمة ولهذا لا يقع دفعه فسمه بالاجماع بخلاف  
 الدين المشترك لانه يطالب بتسليم حقه لان الدينون تقضي بامثالها وقوله ان يأخذ  
 قلنا ليس من ضرورته ان يجبر الودع على الدفع كما اذا كانت له الفدية رهم وديعت عند انساكن  
 وعليه الفقيه فله حقه ان يأخذ اذا ظفر به وليس للودع ان يدفع اليه قال وان اودع رجل  
 عند رجلين شيئا ما يقسم له يحجز ان يدفعه احدهما الى الآخر وليكنهما يقسمانه فيحفظ كل  
 واحد منهما نصفه وان كان ما لا يقسم جاز ان يحفظ احدهما باذن الآخر وهذا عندنا بحنيفة  
 بحكم ذلك الجواب عنده في المرتقين والوكيلين بالشراء فاسلم احدهما الى الآخر وقال لا احد هما  
 يحفظ باذن الآخر في الوجوهين لهما انهما رضي بامانة ما كان لكل واحد منهما ان يسلم الى الآخر  
 ولا يضمنه كفاي ما لا يقسم ولانه رضي بحفظه لولم يرض بحفظ احدهما كله لان الفعل متواضع  
 الى ما قبل الوصف بالتجزي يتناول البعض والكل فوقع التسليم الى الآخر من غير رضاه المالك  
 فيضمن الالاع ولا يضمن القابض لان مودع الودع عندنا لا يضمن وهذا بخلاف ما لا يقسم لان  
 لما اودعها ولا يمكنها الاجتماع عليه اثناء الليل والنهار وامكنهما اللهاية كان المالك  
 لا ضيا بدفع الكل الى احدهما في بعض الاحوال واذا قال صاحب الوديع للودع  
 لا تسلمها الى زوجتك وسلمها اليها لا يضمن وفي الجامع الصغير اذا نهاها ان يدفعها الى احد  
 منها اذا لم يكن من تسليمها لغيره لم يضمن

من عيال قد فخرها الى من لا يضمن كما اذا كانت الموديع تدابة فخرها عن الدفع الى غلامه كما  
 ان لم تكن له عيال سواء تركه باله فمعه لم يترك

اذا كانت شيئاً يحفظ على يد النساء فنهاه عن الدفع الى امرئ ثم هو على الاول لانها لا يمكن لقائمة

العمل مع مراعاة هذا الشرط وان كان مقبلاً فيلغو وان كان له منه قبل ضمن لان الشرط مفيدان  
 اي لا ينعى الى امراته  
 اي من موفى عاله

من العيال من لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر وقد أمكن العمل بجمع مواضع هذه الشبهة وان قال حفظوا في

هذا البيت فحفظها في بيت آخر من الدال يضم من لا الشرح غير مفيد فإن البيتين قد اختلفا في تفاوت

في الحرف وان حفظها في اخرى ضمن لان الاربين تتفاوتان في الحرف فكان مفيد فيصح التقييد ولو  
الشرط

كان السعوت بين البيتين ظهرا بان كانت الذرات فيهما البيتين عظيم والبيت اذى لها على حفظ

[illegible]

على الأخرى ان فتم الأخرى على كمال لهما أنه قبض المال من رخصه فضمنه كدع الفاضل

وهذه لأن المالك لم يرض بأمانة غيره فيكون الأول متعدياً بالتسليم والثاني بالتقبض فيخبر بينهما

غير انه ان ضمن الاول لم يرجع على الثاني لانه ملكه بالضم ان فظهر انه اودع ملك نفسه وان

ضمين الثاني جمع على الاول لانه عامل له فيرجع عليه بما الحق من العمد قوله انه قبض المال من يامين

لأنه يالده فعلا يضمن ما الميغارق المحضور له فلا تعادى منهما فإذا أفرق فقد ترك الحفظ الملائم

الاول " لوجود ما هو المحضور من خطه " الاول " جيع " الاول " الاول "

فيضمنه بذل الشئ أو الثاني فمستقر على الحالة الأولى ولم يوجب منه صنع فلا يضمنه كالرشح إذا  
 الأول أي بسبب تركه حفظه وهو الغرض من الأمن

لَقِيتُ فِي حَجْرَةٍ ثَوْبَ غَيْرَةٍ قَالَ وَمَنْ كَانَ فِي يَدِهِ الْفَتَادَا هَآرُ جَلَانِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا

فنهالها و دعایا به و ابی ان یحلف لهما فالالف بینهما و علی الف آخری بینهما و شرح ذلک  
صاحب الید ۱۲ ای علی صاحب الید ۱۳

[illegible]

کتاب

وكان ثناء وضعها للمقامي ١٣

المع قوله وبالله ان يعني ايها شاذي فتركت جمعية المجلة قول الصاحبين ولكن فيه تفصيل للاطلاق انظر المادة (٧٩٠)





[illegible]

لا يملك المانع غير عوض ولا باحتياق قبض يقع تعديا لكونه ماذوناً في الاذن وان ثبت  
 لاجل الانتفاع فهو ماقضه لا انتفاعه لم يقع تعديا وانما وجه الرد مؤنة كنفقة المستعير فانها على  
 المستعير لا قبض القبض المقبوض على يوم الشرع مضمون بالعقلان الاخذ في العقد اجماع العقار على ما  
 في موضع قال ليس المستعير بواجب استعاره فان جرة فعضه من كان الاعارة دون الاعارة  
 والشيء لا يتضمن ما هو فوق ولا ما هو تحته لا يصح الاعارة لانه حينئذ يكون بتسليم من المعير في وقوع  
 الاعارة فانه لا يملكه في نفسه بل يملكه في غيره فانه لا يملكه في نفسه بل يملكه في غيره  
 فانه لا يملكه في نفسه بل يملكه في غيره فانه لا يملكه في نفسه بل يملكه في غيره

لا يملك المانع غير عوض ولا باحتياق قبض يقع تعديا لكونه ماذوناً في الاذن وان ثبت  
 لاجل الانتفاع فهو ماقضه لا انتفاعه لم يقع تعديا وانما وجه الرد مؤنة كنفقة المستعير فانها على  
 المستعير لا قبض القبض المقبوض على يوم الشرع مضمون بالعقلان الاخذ في العقد اجماع العقار على ما  
 في موضع قال ليس المستعير بواجب استعاره فان جرة فعضه من كان الاعارة دون الاعارة  
 والشيء لا يتضمن ما هو فوق ولا ما هو تحته لا يصح الاعارة لانه حينئذ يكون بتسليم من المعير في وقوع  
 الاعارة فانه لا يملكه في نفسه بل يملكه في غيره فانه لا يملكه في نفسه بل يملكه في غيره  
 فانه لا يملكه في نفسه بل يملكه في غيره فانه لا يملكه في نفسه بل يملكه في غيره

لا يملك المانع غير عوض ولا باحتياق قبض يقع تعديا لكونه ماذوناً في الاذن وان ثبت  
 لاجل الانتفاع فهو ماقضه لا انتفاعه لم يقع تعديا وانما وجه الرد مؤنة كنفقة المستعير فانها على  
 المستعير لا قبض القبض المقبوض على يوم الشرع مضمون بالعقلان الاخذ في العقد اجماع العقار على ما  
 في موضع قال ليس المستعير بواجب استعاره فان جرة فعضه من كان الاعارة دون الاعارة  
 والشيء لا يتضمن ما هو فوق ولا ما هو تحته لا يصح الاعارة لانه حينئذ يكون بتسليم من المعير في وقوع  
 الاعارة فانه لا يملكه في نفسه بل يملكه في غيره فانه لا يملكه في نفسه بل يملكه في غيره

(قوله ٢٤) لانه لا يتحقق بها الا استعمال كالمعير فلا تفرق التوبة اليه في تلك المعنى تكون

لا يملك المانع غير عوض ولا باحتياق قبض يقع تعديا لكونه ماذوناً في الاذن وان ثبت  
 لاجل الانتفاع فهو ماقضه لا انتفاعه لم يقع تعديا وانما وجه الرد مؤنة كنفقة المستعير فانها على  
 المستعير لا قبض القبض المقبوض على يوم الشرع مضمون بالعقلان الاخذ في العقد اجماع العقار على ما  
 في موضع قال ليس المستعير بواجب استعاره فان جرة فعضه من كان الاعارة دون الاعارة  
 والشيء لا يتضمن ما هو فوق ولا ما هو تحته لا يصح الاعارة لانه حينئذ يكون بتسليم من المعير في وقوع  
 الاعارة فانه لا يملكه في نفسه بل يملكه في غيره فانه لا يملكه في نفسه بل يملكه في غيره







مع عبده ربا له اية او ايجع لان المالك يرضى بالانزاع لورثة اليم فهو رده الى عبده وقيل هذا  
 في العبد الذي يقوم على الدواب وقيل في غيره وهو الاحصان لان كان لا يدفع اليها ما يدفع اليها  
 وان كان ردها مع اجني ضمن ودلت المسألة على ان المستعير لا يملك الايد اعقده الحكم قاله  
 بعض المشايخ رده وقال بعضهم مملوكه لانه دون الاعارة واقلها هذه المسألة بانتهاء الاعارة  
 لانقضاء المدة قال ومن عاراضا بضيء للزراعة يكتب انك اطعته عنه ابو حنيفة رده  
 وقال لا يكتب انك اعترتني لان لفظة الاعارة موضوع تلك الكتابة بالموضوع اول كما في اعارة الدار  
 وله ان لفظة الاطعام ادل على المراد لانها تخص بالزراعة والاعارة ينظمها وغيرها كالبناء  
 ونحوه فكانت الكتابة بها اول بخلاف الدار لانها لا تدارك للسكنى والله اعلم بالصواب

## كتاب الهبة

الهبة عقد مشرع لقول علي السلام تعالى واتحاوروا على ذلك انعقد الاجماع وتصح بالايجاب و  
 القبول والقبض اما الايجاب والقبول فالان عقد والعقد يعقد بالايجاب والقبول والقبض لا به  
 منه لثبوت المالك قال مالك رده ثبت المالك في قبض القبض اعتبارا بالبيع وعلى هذه الخلاف  
 الصفة ولنا قوله عليه السلام لا يجوز الهبة الا مقبوضة والمراد نقل المالك لان الجواز به وثبتا  
 ولا نعقد تبرع في اثبات الملك قبل القبض لزوم المتبرع شيئا لم يتبرع به وهو التسليم فلا  
 بخلاف الوصية لان اوان ثبوت الملك فيها بعد الموت ولا الزام على المتبرع لعدم اهلية  
 اللزوم وحق الوارث متأخر عن الوصية فلم يملكها فان قبض الموهوب له في المجلس  
 بغير امر الواهب جاز استحسانا وان قبض بعد الافتراق لم يجز الا ان يأذن الواهب في القبض

في العبد الذي يقوم على الدواب وقيل في غيره وهو الاحصان لان كان لا يدفع اليها ما يدفع اليها  
 وان كان ردها مع اجني ضمن ودلت المسألة على ان المستعير لا يملك الايد اعقده الحكم قاله  
 بعض المشايخ رده وقال بعضهم مملوكه لانه دون الاعارة واقلها هذه المسألة بانتهاء الاعارة  
 لانقضاء المدة قال ومن عاراضا بضيء للزراعة يكتب انك اطعته عنه ابو حنيفة رده  
 وقال لا يكتب انك اعترتني لان لفظة الاعارة موضوع تلك الكتابة بالموضوع اول كما في اعارة الدار  
 وله ان لفظة الاطعام ادل على المراد لانها تخص بالزراعة والاعارة ينظمها وغيرها كالبناء  
 ونحوه فكانت الكتابة بها اول بخلاف الدار لانها لا تدارك للسكنى والله اعلم بالصواب

في العبد الذي يقوم على الدواب وقيل في غيره وهو الاحصان لان كان لا يدفع اليها ما يدفع اليها  
 وان كان ردها مع اجني ضمن ودلت المسألة على ان المستعير لا يملك الايد اعقده الحكم قاله  
 بعض المشايخ رده وقال بعضهم مملوكه لانه دون الاعارة واقلها هذه المسألة بانتهاء الاعارة  
 لانقضاء المدة قال ومن عاراضا بضيء للزراعة يكتب انك اطعته عنه ابو حنيفة رده  
 وقال لا يكتب انك اعترتني لان لفظة الاعارة موضوع تلك الكتابة بالموضوع اول كما في اعارة الدار  
 وله ان لفظة الاطعام ادل على المراد لانها تخص بالزراعة والاعارة ينظمها وغيرها كالبناء  
 ونحوه فكانت الكتابة بها اول بخلاف الدار لانها لا تدارك للسكنى والله اعلم بالصواب

في العبد الذي يقوم على الدواب وقيل في غيره وهو الاحصان لان كان لا يدفع اليها ما يدفع اليها  
 وان كان ردها مع اجني ضمن ودلت المسألة على ان المستعير لا يملك الايد اعقده الحكم قاله  
 بعض المشايخ رده وقال بعضهم مملوكه لانه دون الاعارة واقلها هذه المسألة بانتهاء الاعارة  
 لانقضاء المدة قال ومن عاراضا بضيء للزراعة يكتب انك اطعته عنه ابو حنيفة رده  
 وقال لا يكتب انك اعترتني لان لفظة الاعارة موضوع تلك الكتابة بالموضوع اول كما في اعارة الدار  
 وله ان لفظة الاطعام ادل على المراد لانها تخص بالزراعة والاعارة ينظمها وغيرها كالبناء  
 ونحوه فكانت الكتابة بها اول بخلاف الدار لانها لا تدارك للسكنى والله اعلم بالصواب

في القبض على الشيء لا يشترط ان يكون له مالك او ان يكون له حق في القبض عليه بل يشترط ان يكون له حق في القبض عليه  
 في القبض على الشيء لا يشترط ان يكون له مالك او ان يكون له حق في القبض عليه بل يشترط ان يكون له حق في القبض عليه  
 في القبض على الشيء لا يشترط ان يكون له مالك او ان يكون له حق في القبض عليه بل يشترط ان يكون له حق في القبض عليه

والقياس ان لا يجوز في الوجهين وهو قول الشافعي لان القبض تصرف في ملك الواهب  
 اذ ملك قبل القبض باق فلا يصح بدون اذنه قلنا ان القبض بمنزلة القبول في الهبة من حيث انه  
 يتوقف عليه ثبوت حكمه هو الملك والمقصود من اشتات الملك فيكون له ما يصح تسليمه على  
 القبض بخلافه اذ اقبض بعد الافتراق لانا انما اشتتنا التسليم في الحاق الهبة بالقبول والقبول  
 يتقيد بالجلس فله اما يلحق بخلافه اذ انما عن القبض والجلس لان الدلالة لا تعمل في مقابلة  
 الصريح قال وينبغي الهبة بقوله وهبت ونحلت واعطيت لان الاول صريح فيه والثاني  
 مستعمل في قال عليه السلام كل اولادك نحلت مثل هذه وكذا الثالث يقال عطاك الله وهبك الله  
 بمعنى واحد وكذا ينبغي بقوله اطعمتك هذا الطعام جعلت هذا الثوب لك واعزتك هذا الشيء  
 جعلتك على هذه الدابة اذ انوى بالحمل الهبة اما الاول فلان الاطعام اذا اضعف الى ما يطعم عيته  
 يراد به تملك العبيد بخلافه اذ قال اطعمتك هذه الارض حيث يكون عارية لان عيها لا يطعم  
 فيكون المراد اكل ثمنها واما الثاني فلان حرق الارض للملك والتمليك واما الثالث فقلوله عليه السلام  
 فمن اعمر عمره في فني المعمر له ولو رثته من بعده وكذا اذا قال جعلت هذه الدار لك عمرى  
 لما قلنا واما الرابع فلان الحمل هو الاركان حقيقة فيكون عارية لكنه يحتمل الهبة  
 يقال حل الامير فلا ناعل فرس ويراد به التملك فيحمل عليه عند نيته ولو قال  
 كسوتك هذا الثوب يكون هبة لانه يراد به التملك قال الله تعالى او كسوتهم  
 ويقال كسى الامير فلا ثوباى ملكه منه ولو قال منحتك هذه التجارة كانت  
 عارية لما روينا من قبل ولو قال دارى لك هبة سكنى او سكنى هبة فهي عارية

في القبض على الشيء لا يشترط ان يكون له مالك او ان يكون له حق في القبض عليه بل يشترط ان يكون له حق في القبض عليه  
 في القبض على الشيء لا يشترط ان يكون له مالك او ان يكون له حق في القبض عليه بل يشترط ان يكون له حق في القبض عليه  
 في القبض على الشيء لا يشترط ان يكون له مالك او ان يكون له حق في القبض عليه بل يشترط ان يكون له حق في القبض عليه

في القبض على الشيء لا يشترط ان يكون له مالك او ان يكون له حق في القبض عليه بل يشترط ان يكون له حق في القبض عليه  
 في القبض على الشيء لا يشترط ان يكون له مالك او ان يكون له حق في القبض عليه بل يشترط ان يكون له حق في القبض عليه  
 في القبض على الشيء لا يشترط ان يكون له مالك او ان يكون له حق في القبض عليه بل يشترط ان يكون له حق في القبض عليه

في القبض على الشيء لا يشترط ان يكون له مالك او ان يكون له حق في القبض عليه بل يشترط ان يكون له حق في القبض عليه  
 في القبض على الشيء لا يشترط ان يكون له مالك او ان يكون له حق في القبض عليه بل يشترط ان يكون له حق في القبض عليه  
 في القبض على الشيء لا يشترط ان يكون له مالك او ان يكون له حق في القبض عليه بل يشترط ان يكون له حق في القبض عليه

في القبض على الشيء لا يشترط ان يكون له مالك او ان يكون له حق في القبض عليه بل يشترط ان يكون له حق في القبض عليه  
 في القبض على الشيء لا يشترط ان يكون له مالك او ان يكون له حق في القبض عليه بل يشترط ان يكون له حق في القبض عليه  
 في القبض على الشيء لا يشترط ان يكون له مالك او ان يكون له حق في القبض عليه بل يشترط ان يكون له حق في القبض عليه

المفسر لشرح القرآن الكريم ١٢ المفسر لشرح القرآن الكريم ١٢ المفسر لشرح القرآن الكريم ١٢

في البيع والشراء...  
في البيع والشراء...  
في البيع والشراء...

لأن العارية حكمها في تملك المنفعة والجهة تحتلها وتحتل تملك العين فيقول الحق على الحكم وكذا إذا  
قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في البيع والشراء...  
هبة تسكنها هبة لأن قوله تسكنها مشروطة وليست تفسيرية وهو تنبيه على المقصود بخلاف  
قوله هبة سكنى لأنه تفسير له قال ولا يجوز الهبة فيما يقسم إلا يجوز مقسومة وهبة  
المشاع فيما لا يقسم جاز وقال الشافعي رحمه الله في الوجهين لأن عقد تملك فيصح في المشاع  
وغيره كالبيع بأنواعه وهذا لأن المشاع قابل للحكم وهو الملك فيكون محلاً له ولو كونه تبرعاً  
لا يبطله الشروع كالقرض والوصية ولأن القبض منصوص عليه في الهبة فيشتط  
كماله والمشاع لا يقبله إلا بضم غير اليهود لا غير موهوب ولا في تحجيرة الزامه شيئاً  
لم يلتزم وهو الفسدة ولحقها امتنع جواز قبيل القبض كيلا يلزمه التسليم بخلافه لا يقسم

في البيع والشراء...  
في البيع والشراء...  
في البيع والشراء...

في البيع والشراء...  
في البيع والشراء...  
في البيع والشراء...

في البيع والشراء...  
في البيع والشراء...  
في البيع والشراء...

في البيع والشراء...  
في البيع والشراء...  
في البيع والشراء...



لا يبدو كيداً بخلاف ما اذا كان موهوباً ومقصوداً او مبيعاً بائناً اسداً لان في يده غيره او في ملكه  
المودع ١٢ الذي وهبه ١٣ وقد علم في الشئ ١٤

غيره والصداقة في هذا مثل المحبة وكذا اذا وهبت له امة وهو في عيالها والاب ميت ولا وصية  
في هذا الاثر في الشراء والفاصل

له وكد لك كل من يعوله وان وهب له اجنبي هبة تمت بقبض الاب لان يملك عليه الدائر  
 ان من  
 ابن صغير

بين النافع والضار فاول ان يملك النافع وان وهب لليتيم هبة فقبضه اليه وليه وهو وصي  
ضار فهو الزور ساعد اور الكار وزناك ٢٠٠  
اي مال ١١٢

الاب وجد التيم او وصية جاز لان له ولاية عليه لقيام مهم مقام الاب وان كان في حجر

اما مقتضى العجالة ان لها الولاية فيما يرجع الى حفظ مالها وحفظ ما له وهذا من بابها لانه

لا يبقى إلا بالمال فلا بد من ولاية تحصيل النافع وكذا إذا كان في جوارحني يتيه لأن له عليه

يبدأ معتبرة الا ترى انه لا يمكن اجنبى اخر ان يزرعهم من يدا فيك ما يتخضع نفعاً في حقهم

وان قبض الصبي الهبة بنفسه جازعها اذ اكان عاقلا لانه نافع في حقه وهو من اهل وفيما

وَهُبِ الصَّغِيرَةَ بِنُورَ قُبُصِ زَوْجِهَا لَهَا بَعْدَ الزَّوْفِ لِقَبُولِ الْأَبِ أَمْوَنَ هَذَا إِلَيْهِ دَلَالَةٌ

مُخْلَافٌ مَا قَبِلَ الزَّفَاوُ وَيَمْلِكُ مَعَ خُضْرَاءِ الْبَجَاوِ لَا تَرْوِي كُلِّ مَنْ يَعُولُهَا غَيْرُهَا حَيْثُ

لا يملكونها الأبعد موت الأب وأغيبته غيباً منقطعة في الصحيح لأن تصرف هؤلاء للضرورة

لا بتفويض الأب ومع ضرورة لا ضرورة قال واذا وهب اثنان من واحد ارجا لانها سلمها

جملۃ وهو قد قبض بها جملة فلا شیوع وان وهبها واحداً من اثنين لا يجوز عند ابی حنیفۃ قرأ

وقال يصح لان هذه الجملة منها اذا التملك واحد فلا يتحقق الشيوع كما اذا اهر من جلين

دارا وآله ان هذه هبة النصف من كل واحد منهما ولهذا لو كانت الهبة فيما لا يقسم فقبل احدهما

صحيحه ولأن الملك ثبت لكل واحد منهما في النصف فيكون التملك كذلك لا ينقطع عنه الا اعتبارا

(نقبة ٢٨٤) وأمره بالمصاد والخياز والفرع والنقض والكيل وفعل صح  
استسما ما ويجعل كانه وهبه بعد الجزاء والمصاد ونحوها وان لم يأذن له  
بالقبض وفعل ضمن كذا في الكافي ١٣ العتادي العتالملة في ص ٤٣٨٠



أقول: وفيه بين الصبة والصقعة في الخلق الم انظر المادة من المجلة في القصة والصقعة " الصقعة هي المال الذي وهب لأجل الثواب (مادة ٨٣٥) الصقعة هي المال الذي يعطى لأحد أو يرسل إليه أكثر ماله (مادة ٨٣٤) (فتاوى ٢٨٤)

[illegible]

الفتح عند افتتاح العقبة بقبلة أو الراديا في نفس استقبال الرجوع وإثباته للوالد فأن يتكلم للحاجة  
 وذل ليس بجواب قوله في الكتاب فله الرجوع لبيان الحكم إنما الكراهة فلا رمت لقوله عليه السلام  
 العائد في هبته كالعائد في قبته وهذا الاستقبال للرجوع موانع ذكر بعضها فقال لا أن يعرض  
 عنها الحصول المقصود أو يزيد زيادة متصلة لأنه لا وجه إلى الرجوع فيها دون الزيادة لعدم إمكان  
 ولا مع الزيادة لعدم دخولها تحت العقد قال أوموت أحدا المتعاقدين لا يبرأ الوهاب لئلا يتنقل  
 الملك إلى الورثة فصار كما إذا انتقل في حال حياته وإذا مات الوهاب لولا ما جاز عن العقد أذهما أوجه  
 ما يخرج الصبة عن ملك الوهاب لأنه حصل بتسليطه فلا يقضيه ولا يتجده للملك بتجديسه  
 قال وان وهبا خروضا بضا فأنس في نكحة منها خلا الوهاب أو كانا أو أيا وكان ذلك زيادة  
 فيها فليس لأن يرجع في شيء منها لأن هذه زيادة متصلة وقوله كان ذلك زيادة فيها إشارة إلى  
 أن الله كان قد يكون صغيرا حقيرا لا يعد زيادة أصلا وقد تكون الأرض عظيمة يعة ذلك زيادة في  
 قطعة منها فلا يمنع الرجوع في غيرها قال فان باع نصفها غيره مقسوما رجع في الباقي لأن الاشتغال  
 بقدر المانع وان لم يبيع شيئا منها لأن يرجع في نصفها لأن يرجع في كلها فكذلك في نصفها بالطريق  
 الأولى وان وهب هبة لذي رحم محرمة لم يرجع فيها لقوله عليه السلام إذا كانت هبة لذي رحم محرمة  
 لم يرجع فيها وكان المقصود صلة الرجوع قد حصل وكذا لو وهب أحد الزوجين للآخر لا المقصود  
 فيها الصلة كافي القرابة وإنما ينظر إلى هذا المقصود وقت العقد حتى لو تزوجها بعد ما وهب لها فلا يرجع  
 فيها ولو أيا أنها بعد ما وهب فلا يرجع قال وإذا قال الوهاب للوهاب خذها عن هبة منك  
 أو بة لا عنها أو في مقابلتها فقبضه الوهاب سقط الرجوع لحصول المقصود وهذه العبارات تؤيد

وكان ذلك زيادة في قوتكم وكون زيادة في  
الملك بان ازدادت سائرته وكلما جددت  
زيادة في قوته منها ما زاد في جانب  
ذلك زيادة في كل العلم فانه  
الاول وجب بآية في كل العلم فانه  
كأن كان

في المبدأ لا يجوز الرجوع لان العوض بطل الرجوع لان العوض  
 لا يسقط الحق فخرج من الاجنبية الى الخلع والصلح واذا استحق نصف الهبة رجع نصف العوض لانه  
 لم يسلم اليها مقابل نصفه وان استحق نصف العوض لم يرجع في الهبة لان ما بقي ثم يرجع وقال في رتبة  
 يرجع بالنصف اعتبارا بالعوض لا خولا ان يصلح عوضا للكل في الاستبدال وبذلك استحقاق ظهوره  
 لا عوض الا هو الا ان يغير لانه ما سقط حقه في الرجوع الا يسلم اليه كل العوض فليس له ان يرد  
 قال ان ذهب دارا فغوضه من نصف ما رجع الواهب في النصف لانه لم يعرض لان المانع خضع للنصف  
 قال ولا يصح الرجوع بالبراءة او بحكم الحاكم لانه مختلف بين العلماء وفي اصله وهاء وفي حصول  
 المقصود وعدمه فناء فلا بد من الفصل بالرضا او بالقضاء حتى لو كانت الهبة عبدا فاعقده  
 قبل القضاء نفذ ولو منع فذلك لا يضمن لقيام ملكه في ذلك اذا هلك في يد بعد القضاء  
 لان اول القبض غير مضمون هذه ادوام عليه لان يمتعه بعد طلبه لانه تعذر واذ رجع بالقضاء  
 او بالتراضي يكون فسخا من الاصل حتى يشترط قبض الواهب ويصح في الشائع لان العقد وقع  
 جائزا موجبا حق الفسخ من الاصل فكان بالفسخ مستوفيا حقا ثابتا ليه فيظهر على الاطلاق بخلاف  
 الشرط العيب بعد القبض لان الحق هناك في وصف السلامة لا في الفسخ فافتراقا لاول ذاتلفت  
 العين الموهوبة فاستحقها مستحق وضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب بشئ لانه عقد  
 تبرع فلا يستحق فيه السلامة وهو غير عامل له والغرور في ضمن عقد المعاوضة  
 سبب للرجوع لاني ضمن غيره قال واذا وهب بشرط العوض اعتبر التقاضي في المجلس في  
 الرجوع لان في ضمن غيره قال واذا وهب بشرط العوض اعتبر التقاضي في المجلس في

منه واصل وان غوض اجنبي عن الموهوب مستثناة فقبض الواهب العوض بطل الرجوع لان العوض  
 لا يسقط الحق فخرج من الاجنبية الى الخلع والصلح واذا استحق نصف الهبة رجع نصف العوض لانه  
 لم يسلم اليها مقابل نصفه وان استحق نصف العوض لم يرجع في الهبة لان ما بقي ثم يرجع وقال في رتبة  
 يرجع بالنصف اعتبارا بالعوض لا خولا ان يصلح عوضا للكل في الاستبدال وبذلك استحقاق ظهوره  
 لا عوض الا هو الا ان يغير لانه ما سقط حقه في الرجوع الا يسلم اليه كل العوض فليس له ان يرد  
 قال ان ذهب دارا فغوضه من نصف ما رجع الواهب في النصف لانه لم يعرض لان المانع خضع للنصف  
 قال ولا يصح الرجوع بالبراءة او بحكم الحاكم لانه مختلف بين العلماء وفي اصله وهاء وفي حصول  
 المقصود وعدمه فناء فلا بد من الفصل بالرضا او بالقضاء حتى لو كانت الهبة عبدا فاعقده  
 قبل القضاء نفذ ولو منع فذلك لا يضمن لقيام ملكه في ذلك اذا هلك في يد بعد القضاء  
 لان اول القبض غير مضمون هذه ادوام عليه لان يمتعه بعد طلبه لانه تعذر واذ رجع بالقضاء  
 او بالتراضي يكون فسخا من الاصل حتى يشترط قبض الواهب ويصح في الشائع لان العقد وقع  
 جائزا موجبا حق الفسخ من الاصل فكان بالفسخ مستوفيا حقا ثابتا ليه فيظهر على الاطلاق بخلاف  
 الشرط العيب بعد القبض لان الحق هناك في وصف السلامة لا في الفسخ فافتراقا لاول ذاتلفت  
 العين الموهوبة فاستحقها مستحق وضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب بشئ لانه عقد  
 تبرع فلا يستحق فيه السلامة وهو غير عامل له والغرور في ضمن عقد المعاوضة  
 سبب للرجوع لاني ضمن غيره قال واذا وهب بشرط العوض اعتبر التقاضي في المجلس في  
 الرجوع لان في ضمن غيره قال واذا وهب بشرط العوض اعتبر التقاضي في المجلس في

في المبدأ لا يجوز الرجوع لان العوض بطل الرجوع لان العوض  
 لا يسقط الحق فخرج من الاجنبية الى الخلع والصلح واذا استحق نصف الهبة رجع نصف العوض لانه  
 لم يسلم اليها مقابل نصفه وان استحق نصف العوض لم يرجع في الهبة لان ما بقي ثم يرجع وقال في رتبة  
 يرجع بالنصف اعتبارا بالعوض لا خولا ان يصلح عوضا للكل في الاستبدال وبذلك استحقاق ظهوره  
 لا عوض الا هو الا ان يغير لانه ما سقط حقه في الرجوع الا يسلم اليه كل العوض فليس له ان يرد  
 قال ان ذهب دارا فغوضه من نصف ما رجع الواهب في النصف لانه لم يعرض لان المانع خضع للنصف  
 قال ولا يصح الرجوع بالبراءة او بحكم الحاكم لانه مختلف بين العلماء وفي اصله وهاء وفي حصول  
 المقصود وعدمه فناء فلا بد من الفصل بالرضا او بالقضاء حتى لو كانت الهبة عبدا فاعقده  
 قبل القضاء نفذ ولو منع فذلك لا يضمن لقيام ملكه في ذلك اذا هلك في يد بعد القضاء  
 لان اول القبض غير مضمون هذه ادوام عليه لان يمتعه بعد طلبه لانه تعذر واذ رجع بالقضاء  
 او بالتراضي يكون فسخا من الاصل حتى يشترط قبض الواهب ويصح في الشائع لان العقد وقع  
 جائزا موجبا حق الفسخ من الاصل فكان بالفسخ مستوفيا حقا ثابتا ليه فيظهر على الاطلاق بخلاف  
 الشرط العيب بعد القبض لان الحق هناك في وصف السلامة لا في الفسخ فافتراقا لاول ذاتلفت  
 العين الموهوبة فاستحقها مستحق وضمن الموهوب له لم يرجع على الواهب بشئ لانه عقد  
 تبرع فلا يستحق فيه السلامة وهو غير عامل له والغرور في ضمن عقد المعاوضة  
 سبب للرجوع لاني ضمن غيره قال واذا وهب بشرط العوض اعتبر التقاضي في المجلس في  
 الرجوع لان في ضمن غيره قال واذا وهب بشرط العوض اعتبر التقاضي في المجلس في

له قوله لا يصح الرجوع الا بتراضها الى لو استرد الواهب الموهوب بعد القبض بدون حكم الحاكم وقضائه وبدون رضاه الموهوب  
 كان غاصبا وفي هذه الصورة لو تلف او ضاع في يده يعني المادة ٢٢٥ (مقالة الاحكام المدنية)

الشافعي رحمه الله هو بيع ابتداء وانتهاء لان فيه معنى البيع وهو التملك بعوض والعبرة في  
 العهود للعاني ولهذا كان بيع العبد من نفسه اعتقا ولنا اننا شتمنا على جهتين فيجمع

[illegible]

فمنها ما يخالف نفس العبد منه لأنه لا يمكن اعتباره البيع فيه إذ هو لا يصلح ما لك لنفسه  
جواب عما قاله من أن الشافعي رحمه الله تعالى

من في العقد والهبة لا تعمل في الحمل الكون<sup>ه</sup> صفاء على ما بيناه في الميوع<sup>ه</sup> فاقبل<sup>ه</sup> ط<sup>ه</sup> التماسا والهبة لا يبطل<sup>ه</sup>  
 اى العقد وسمى<sup>ه</sup> اربعين<sup>ه</sup> فان ما في البطن ليس بمال ولا يعلم وجوده حقيقة<sup>ه</sup>

الشرط الفاسد في هذا هو الحكم في النكاح والخلع والصلح عن دم المرأة لا تبطل  
الشرط الفاسد بخلاف البيع والإجارة والرهن لأنها تبطل بها ولو اعتق ما في بطنها ثم وهبها جاز

لا يمكن شبيه الاستثناء ولا يمكن تنفيذ الهبة فيه لمكان التبدد فيبقى هبة المشاع او هبة شيء هو  
 لا يمكن شبيه الاستثناء ولو بدت بها في بطنها ثم وهبها لم يخجل ان المحل هي على ملكه  
 اي تشاء اكل حال بغير الجارية ١٢ اي لا يقع الهبة اصلا ١٣

شغول بملك المالك فان وهب له على ان يردّها عليها وعلى ان يعقها بالشيخ فقام ولد او وهب له داراً  
 الجارية ١٢ اي غير الواهب ١٣ او امير المؤمنين عليه السلام  
 تصدق عليه به ار على ان يردّها عليه شيئا منها او يعوضه شيئا منها فالهبة بجايزة والشرط باطل

١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

قوله ولنا انه اشغل على جصتين الم الفترى على قولنا حيث اشار اليه سليم

اول من اراد ان يحل في هذه المسئلة

لحقوله والرقبي بطله الخ العتري على قول الطرزين كالات اليه سليمي يميني من ربي الحلقه

بطله ان على الرقبي ان يحل في هذه المسئلة...  
بطله ان على الرقبي ان يحل في هذه المسئلة...  
بطله ان على الرقبي ان يحل في هذه المسئلة...

بيع وشروطه وان الشطر الفاسد في معنى البيع وهو يبي في المعاوضات دون التبرعات قال من كان له  
على اخر الف درهم فقال اذا جاء غدا فمى لك وانت بري منها او قال ذا اديت الى النصف فلك النصف  
اوانت بري من النصف الباقي فهو باطل لان الاراء تملك من وجه اسقاط من وجه وهبة الدين من  
عليه ابراء وهذه لان الدين مثال من وجه ومن هذا الوجه كان تملك كاو وصف من وجه وهذه الوجه  
كان اسقاطا لهذه اقلنا ان تملك بالرقب ولا يتوقف على القبول والتعليق بالشطر يخص اسقاطات  
المحضة التي تختلف بها كالاتي لا يتعللها قال والعمري جائزة للمعسر حال حياته ولو تفر  
من بيع لما عساه ومعناه ان يجعل ارضه لمدة عمرة واذا ماتت ردت عليه فبعض التملك يطل الشطر فلهذا  
وقد بينا ان الهبة لا تبطل بالشطر الفاسد والرقبي باطله عند ابن حنيفة ومحمد وروى ابو يوسف  
جائزة لان قوله ارض لك تملك وقوله ربي شرط فاسد كالعمر ولها كانه عليه السلام اجاز العمري  
ورق الرقي ولان معنى الرقي عندها ارض قبلك فهو لك واللفظ من المراقبة كانه يراقب موته وهذا  
تعلق التملك بالخطر فطل اذ التصح تكون عارية عند هالان به يتضمن اطلاق الانتفاع به  
فصل في الصدقة قال والصدقة كالهبة لا تصح الا بالقبض لانه تبرع كالهبة فالتحوي  
في مشاع يحتمل القسمة كما بينا في الهبة ولا رجوع في الصدقة لان المقصود هو الثواب وقد حصل  
وكذا اذا تصدق على غفلة استحسن ان لا يقد يقصد بالصدقة على الغنى الثواب وقد حصل  
وكذا اذا وهب لفقير لان المقصود هو الثواب حصل قال ومن نذر ان يتصدق بما يتصدق  
بمجنس ما يجب فيه الزكاة ومن نذر ان يتصدق بملك له من ان يتصدق بالجميع ويؤمى انه اكل  
سواء وقد ذكرنا الفرق وجه الروايتين في مسائل القضاء ويقال للمسيك ما تنفق على نفسك

بطله ان على الرقبي ان يحل في هذه المسئلة...  
بطله ان على الرقبي ان يحل في هذه المسئلة...  
بطله ان على الرقبي ان يحل في هذه المسئلة...



وحيالكَ الى ان تكتسب ما لا فاذا اكتسب يتصدق بمثل ما اتفق وقد ذكرناه من قبل

**كتاب الاجارات**

الاجارة عقد يبرئ على المنافع بعوض لان الاجارة في اللغة بيع المنافع والقياس يابى جوارها لان  
المعقود عليه المنفعة وهي معدومة واضافة التملك الى ما ستوجده لا يصح الا انا جوارها حاجة  
الناس اليه وقد شهدت بصحتها الاثا وهي قوله عليه السلام اعطوا الاجير اجرة قبل ان يفرق  
وقوله عليه السلام من استاجر اجيرا فليعمل اجرة ويتعقد ساعة فمساواة على حصة من المنفعة والى  
اقب مقام المنفعة في حق اضافة العقد اليه ليشطرا لاجبار القول ثم علمه يظهر في حق المنفعة تشككا  
واستحقاقا حال وجود المنفعة ولا يصح حتى تكون المنافع معلومة والا جرة معلومة لما روينا ولا ان  
الاجارة في المعقود عليه في بدله تفضي الى المنازعة كجهاالة الثمن المثل في البيع ويجاز ان يكون ثمننا في البيع  
جاز ان يكون اجرة في الاجارة لان الاجرة من المنفعة فيعتبر من البيع وما لا يصلح ثمننا يصلح اجرة ايضا  
كما لا عيان فلهذا اللفظ لا ينبغي صلاحه خيرة لان عوض ما كان والمنافع تارة تصير معلومة بالمدّة  
كاستيجار الدور والسكنى والارضين للزراعة فيصح العقد على مدّة معلومة اى مدّة كانت  
لان المدّة اذا كانت معلومة كان قد رتب المنفعة فيها معلوما اذا كانت المنفعة لا تغفل وتقول اى مدّة  
كانت اشارة الى انه يجوز طال المدّة او قصرت لكونها معلومة لتحقيق الحاجة اليها على ان في الاول قد  
لا يجوز الاجارة الطويلة كيلا يدعى المستاجر ملكا وهي ما زاد على ثلث سنين وهو اختراق ان تارة  
من شئ الى الوقت

ان كان الاجارة في الدار والسكنى والارضين للزراعة فيصح العقد على مدّة معلومة اى مدّة كانت  
لان المدّة اذا كانت معلومة كان قد رتب المنفعة فيها معلوما اذا كانت المنفعة لا تغفل وتقول اى مدّة  
كانت اشارة الى انه يجوز طال المدّة او قصرت لكونها معلومة لتحقيق الحاجة اليها على ان في الاول قد  
لا يجوز الاجارة الطويلة كيلا يدعى المستاجر ملكا وهي ما زاد على ثلث سنين وهو اختراق ان تارة  
من شئ الى الوقت

ان كان الاجارة في الدار والسكنى والارضين للزراعة فيصح العقد على مدّة معلومة اى مدّة كانت  
لان المدّة اذا كانت معلومة كان قد رتب المنفعة فيها معلوما اذا كانت المنفعة لا تغفل وتقول اى مدّة  
كانت اشارة الى انه يجوز طال المدّة او قصرت لكونها معلومة لتحقيق الحاجة اليها على ان في الاول قد  
لا يجوز الاجارة الطويلة كيلا يدعى المستاجر ملكا وهي ما زاد على ثلث سنين وهو اختراق ان تارة  
من شئ الى الوقت

کتاب الاجارات

الافكار

له قوله كتاب الاجارات المحم والعقد على المنافع شرعاً نوعان احدهما الغير عوض كالعارية والرصية والخدمة والاخر عوض



(البقرة ٢٩٢) الذليل على الفساده و قال صلى الله عليه وسلم اعطوا الاجير اجره قبل ان يحفر عرقه فالامر باعطاء الاجير دليل بحقه العقد

ان العمل قد تم بالاقامة والتشريع عمل زائد كالنقل لا يرى ان يمتنع به قبل التشريع بالنقل الى موضع

العمل بخلاف ما قبل الاقامة لانه طين منتشر بخلاف الخبز لانه غير منقطع به قبل الاخراج قال وكل  
 لبن ١٢ الحميم فواكه بهزمين  
 من السحور ١٣

صانع لعمادته في العين كالقصار والصباغ فله أن يجبس العين بعد الفراغ عن عمله حتى يستوفى

الاجر لان العقود علي وصف قائم في الثوب فله حق الحبس لاستيفاء البدل كما في المبيع ولو

حسبه فضاء في يدك لا ضام علي عند أبي حنيفة <sup>له</sup> لأنه غير متعد في الحبس فبقا ما أنت كما كان عند <sup>و الضمان بانما هو على السعدى</sup> <sup>منه وانما</sup>

ولا اجراه لولا انك العقر علي قبل التسليم وعندنا بي يوسف و محمد في العين كانت مضونة قبل الحبس فكذا  
الى الملك ١٢  
في سنة ١٢١٢

بعد از آنکه با انجیا را نشاء خدمت و قیمت غیر معمول و لا اجل له و انشاء خدمت معقول و لا اجر و سنین

انشاء الله تعالى قال وكل صانع ليس له عمل في العيب فليس له ان يجيب العيب لما ذكرنا من الملاح

لان العقوبة عليه نفس العمل فهو غير قائم في العين فلا يتصور حبسه فليس له ولاية الحبس وغسل

الثوب نظير الحمل وهذا بخلاف الأبق حيث يكون للرادق حبسه لاستيقاء الجعل ولا اثر لعمله  
يفيؤ إليه المستعمل في الغسل شي من الشاي وغيره

لأنه كان على شرف الهلاك وقد أحياه فكانه يباعه منه فله حق الحبس وهذا الذي ذكرناه من  
 شرف بلعمر زورگ بسیدن از خمر باز شمره من الرادوا أن من الرادوا

علائق الثلثة وقال زفره ليس بحق الحبس في الوجهين لانه وقع التسليم باقتصال المبيع بملكه

فيسقط حق الحبس ولما ان الاتصال بالمحل ضرورة اقامة العمل فلم يكن هو ارضاء من حيث

انہ تسلیم فلا یسقط الحبس كما اذا قبض المشتري بغير رضا البائع قال واذا شرط على المصانع

ان انما المقود عليه العمل المستاجر  
فلا يسطرح في المجلس الثاني ١٢  
سئل ان يقول علي ان العمل المستاجر  
ان يعمل بنفسه فليس له ان يستعمل غيره لان المقود عليه اتصال العمل في محل بعينه

فستعز به كما تنفعه في محاربهه ان اطلت له العما يفا وان تستاحر من ربهما وان

۱۱. یکتا و یگانه است که از او بیرون نیست و بیرون او نیست و بیرون او نیست و بیرون او نیست

المستحق عمل في دمه ويؤمن اليه وبه بقسا وبه سعة بغيره. مزمور ايليا الثاني

فأما الأجر فمما لا ينفك في بعض المعقولات عليه فيستحق العوض بقدره وقراده إذا كانا معلومين والاستاجر  
 وفضل الله ربهم بكونه كأي بقدره وقراده

لیذہب بکتابہ الی فلان بالبصرۃ و یحیی بنحو ابی ذہب فلو انما میت فتر بفلا اجر لہ وہذا عند  
ای حقیقتہ و ای یوسف مدہ و قال محمد بن ابی الجری فی الذہاب کما فی بعض المعقود علیہ و هو قطع

المسافة وهه الان الاجرم قبل ان يما في من الشقة دون حل الكاب مخفة مؤننه ولها ان العقود عليه

نقل الكتاب لان هو المقصود ووسيلة اليه وهو العلم بما في الكتاب لكن الحكم معا توجه في قبضه فيسقط  
اي المقصود ان لا يخرج زور الذي اى دخول لاجله اى من اجل الكتاب وكر

الأجر كما في الطعام وهي المسألة التي تلي هذه المسألة وإن ترك الكتاب في ذلك لكان وعاد يستحق  
أي مسألة الطعام ١٣ أي مسألة تغفل الكتاب ١٤

الاجراء لذهاب بالاجماع لان المحل لم ينتقض وان استأجرة ليهب بطعام الى فلان بالبصرة  
 اي محل الكتاب وعلقه  
 المستوفى من القسم

فذهب فوجد فلان ميتا فخرته فلا اجر له في قولهم جميعا لانه نقص تسليم العقود عليه وهو محل  
الطعام ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١

الطعام بخلاف مسألة الكتاب على قول محمد لا العفو علينا فقطع المسافة على ما أمر الله تعالى بالصواب

بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الْإِجَارَةِ وَمَا يَكُونُ خِلَافِهَا

بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الْإِجَارَةِ وَمَا يَكُونُ خِلَافًا فِيهَا

قال ويجوز استبدال الدور والحوادث للسكن وان لم يبين ما يعمل فيه لان العمل المتعارف به بالسكن محض

اليه وانما يفتاوت فصيح العقد وله ان يعمل كل شيء للاطلاق الا انه لا يسكن حذرا ولا قصارا ولا حذرا

لان فيض راطا هر الان يوهن البناء فيتقيد العقد بما وراها كذا لالتقال و شحوا استي رالا ارض

للزراعة لانها منفعة مقصودة معهودة فيها والمستاجر الثمن والطريق وان لم يشترط لان الاجارة

تُعقد للانتفاع ولا انتفاع إلا بهما فيدخران في مطلق العقد بخلاف البيع لأن المقصود منه ملك

الرقية لا انتفاع في الحال حتى يجمع الحشود الأرض الشجرة دون الأجارق فالأيدى خلان فيمن غير ذكر  
 من الأرض من التي لا تنتج شجرة ١٢

فصل ومن استاجر جلا ليه هب الى البصرة فيبيع بياضه هب في بعضهم قد مات فجاء من بقي  
فاه الاجر محاسب كانه اوفى بعض المعقود عليه فيستحق المعوض بقره و مراده اذا كانوا معلومين وان استاجر  
ليذه هب بكتاب الى فلان بالبصرة ويحى بجواب فذه هب فوجا فلان ميتا فخره فلا اجر له وهه اعد  
اي حقيقته واي يوسف رة وقال محمد رة لاجري الله هب كانه اوفى بعض المعقود عليه وهو قطع  
المسافة وهه لان الاجر مقابل لما فيمن المشترون حل الكتاب بخفض مؤنته ولها ان المعقود عليه  
نقل الكتاب كانه هو المقصود او وسيلة اليه وهو العلم بما في الكتاب لكن الحكم معاقبة فذه هب فوجا  
الاجر كان في الطعام وهي المسألة التي تلوه هذه المسألة وان ترك الكتاب في ذلك لكان وعاد يستحق  
الاجر بما لذه هب بالاجماع لان الحمل لم ينتقض وان استاجر ليه هب بطعام الى فلان بالبصرة  
فذه هب فوجا فلا ميتا فخره فلا اجر له في قولهم جميعا لانه نقص تسليم المعقود عليه وهو وحل  
الطعام بخلاف مسألة الكتاب على قول محمد رة لان المعقود عليه قطع المسافة على ما امر الله اعل بالاصواب  
باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خافيا  
قال ويجوز استئجار الدور والحوادث للسكنى وان لم يبين ما يعمل فيها لان العمل المتعارف بها السكنى  
اليه وانما يتفاوت فيها العقد وله ان يعمل كل شئ للاطلاق لانه لا يشك في حد او لا قضا او لا حانا  
لان في غير راطا هو لانه يوهن البناء فيتعبد العقد بما وراءه كاله القال ويجوز استئجار الاجارة  
للزراعة لانها منفعة مقصودة معهودة فيها والاستاجر التمسر والطريق وان لم يشترط لان الاجارة  
تعقد للانتفاع ولا انتفاع الا بهما فيدخلان في مطلق العقد بخلاف البيع لان المقصود منه ملك  
الرقبة لا الانتفاع في الحال حتى يبيع المحسن الارض السبعة دون الاجارة فلا يخلو فيمن غير ذكر  
للزراعة لانها منفعة مقصودة معهودة فيها والاستاجر التمسر والطريق وان لم يشترط لان الاجارة  
تعقد للانتفاع ولا انتفاع الا بهما فيدخلان في مطلق العقد بخلاف البيع لان المقصود منه ملك  
الرقبة لا الانتفاع في الحال حتى يبيع المحسن الارض السبعة دون الاجارة فلا يخلو فيمن غير ذكر

[illegible]







الاجابات

ان المودع ما موربا يحفظ مقصودا فيبقى الامور ما يحفظ بعدا لغو الى الوفاق فحصل الشرائي به ثاب

المالك في الاجارة والعاقبة يصير المحفظ ما موربا تبعا للاستعمال لا مقصودا فاذا انقضى الاستعمال لم يبق هو انما لا يرد بالاجارة والاصح ومن اكرى حمالا بسرج فزرع ذلك السرج واجتر بسرج

بسرج بمثله المحفظ ارضان عليه لان اذا كان يماثل الاول يتناول له اذن المالك اذ لا فائدة في التقييد

بغيره الا اذا كان زائدا عليه في الوزن فحينئذ يضم الزيادة وان كان لا يسرج بمثله المحفظ لم يتناول له

الاذن من جهة فصا مختلفا واذا كلف ما كان لا يوكف بمثله المحفظ لم يملك في السرج وهذا اول

اذا كلف ما كان لا يوكف بمثله المحفظ عندا في حنفية وقالا لا يضم بحسب ان اذا كان يوكف بمثله المحفظ

ولمّا خلا من ذلك ما كان عليه من غير خيار للفقهاء في المنفعة ولا صحت له الخيارات  
للاتحاد في أصل المنفعة وصار كما إذا مرض رجل من شدة العطش فاشترى ماءً فباعه  
لغيره بغير خيار له في المنفعة ولا صحت له الخيارات

واذا انقصر جرم المثل لم يجب زيادة المسمى لفساد التسمية بخلاف البيع لان العين متقومة  
نفسه هو الموجب الاصل فان صحى التسمية انتقل عند الافلا ومن استاجر دارا كل شهر به درهم

[illegible]

فالعقد صحيح في شهر واحد فاسد في بقية الشهر ولا ان يسمى جلد الشهر معلومة لان اصل ان كمل  
 كل اذا دخلت فيما كملته تنظر الى الواحد لتعلم العمل بالعموم وكان الشهر الواحد معلوما  
 فصح العقد فيما اذا تم كان لكل واحد منهما ان ينقض الاجارة لانتهاء العقد الصحيح فلو سمي جلد  
 شهر معلومة جاز لان المدة صارت معلومة قال فان سكن ساحة من الشهر الثاني صح العقد  
 فيه وليس للموارج ان يخرج الى ان ينقض وكذلك كل شهر سكن في قوله لانه تم العقد بتراخيها  
 بالسكن في الشهر الثاني لان الذي ذكره في الكتاب هو القياس وقد مال المي بعض المشايخ و  
 ظاهر الرواية ان يبقى الخيار لكل واحد منهما في الليلة الاولى من الشهر الثاني ويومها لان في اعتبار  
 الاول بعض المحررين وان استأجر اربعة عشر دراهم جاز وان لم يمتن قسط كل شهر من الاجرة  
 لان المدة معلومة به ون التقييم فصار كاجارة شهر واحد فانه جاز وان لم يمتن قسط كل يوم  
 ثم يعتبر ابتداء المدة مما سمي وان لم يسم شيئا فهو من الوقت الذي استأجره لان له وقتا كافيا حتى  
 الاجارة على السواء فاشبهه الممن بخلاف الصوم لان الليالي ليست بحال ثم ان كان العقد صحيحا  
 بطل الهلاك فهو المستكمله بالاجارة لانها هي الاصل وان كان في ثناء الشهر هو الكلي لا يام  
 عند ابن حنيفة وهو رواية عن ابي يوسف وقوة محمد وهو رواية عن ابي يوسف الاول ان ايام  
 والباقي بالاهلة لان ايام يصار اليها ضرورة وهي في الاول منها وله انه متى تم الاول اكل ايام  
 ابتداء الثاني بالايام ضرورة فهكذا الى اخر السنة وتظهر العدة وقد مر في المطلاق قال ويجوز اخذ  
 اجرة الحتام والتجرام فاما الحتام فلتعارف الناس لم يعتبر الجهالة لاجماع المسلمين قال علي السلام  
 ما راه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن فاما التجرام فلما كبرى نه عليه السلام اجتمعت على التجرام لاجرة

فان كان الشهر معلوما جاز لان المدة صارت معلومة قال فان سكن ساحة من الشهر الثاني صح العقد  
 فيه وليس للموارج ان يخرج الى ان ينقض وكذلك كل شهر سكن في قوله لانه تم العقد بتراخيها  
 بالسكن في الشهر الثاني لان الذي ذكره في الكتاب هو القياس وقد مال المي بعض المشايخ و  
 ظاهر الرواية ان يبقى الخيار لكل واحد منهما في الليلة الاولى من الشهر الثاني ويومها لان في اعتبار  
 الاول بعض المحررين وان استأجر اربعة عشر دراهم جاز وان لم يمتن قسط كل شهر من الاجرة  
 لان المدة معلومة به ون التقييم فصار كاجارة شهر واحد فانه جاز وان لم يمتن قسط كل يوم  
 ثم يعتبر ابتداء المدة مما سمي وان لم يسم شيئا فهو من الوقت الذي استأجره لان له وقتا كافيا حتى  
 الاجارة على السواء فاشبهه الممن بخلاف الصوم لان الليالي ليست بحال ثم ان كان العقد صحيحا  
 بطل الهلاك فهو المستكمله بالاجارة لانها هي الاصل وان كان في ثناء الشهر هو الكلي لا يام  
 عند ابن حنيفة وهو رواية عن ابي يوسف وقوة محمد وهو رواية عن ابي يوسف الاول ان ايام  
 والباقي بالاهلة لان ايام يصار اليها ضرورة وهي في الاول منها وله انه متى تم الاول اكل ايام  
 ابتداء الثاني بالايام ضرورة فهكذا الى اخر السنة وتظهر العدة وقد مر في المطلاق قال ويجوز اخذ  
 اجرة الحتام والتجرام فاما الحتام فلتعارف الناس لم يعتبر الجهالة لاجماع المسلمين قال علي السلام  
 ما راه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن فاما التجرام فلما كبرى نه عليه السلام اجتمعت على التجرام لاجرة

(تنبه ٧٩٩) الى آخر ما مر من فصل ما عني اسماء الزهرى تروى بطلان عليه الغرض مطلقا هذا ما ظهر في تعليقنا من في الفهرست

فان كان الشهر معلوما جاز لان المدة صارت معلومة قال فان سكن ساحة من الشهر الثاني صح العقد  
 فيه وليس للموارج ان يخرج الى ان ينقض وكذلك كل شهر سكن في قوله لانه تم العقد بتراخيها  
 بالسكن في الشهر الثاني لان الذي ذكره في الكتاب هو القياس وقد مال المي بعض المشايخ و  
 ظاهر الرواية ان يبقى الخيار لكل واحد منهما في الليلة الاولى من الشهر الثاني ويومها لان في اعتبار  
 الاول بعض المحررين وان استأجر اربعة عشر دراهم جاز وان لم يمتن قسط كل شهر من الاجرة  
 لان المدة معلومة به ون التقييم فصار كاجارة شهر واحد فانه جاز وان لم يمتن قسط كل يوم  
 ثم يعتبر ابتداء المدة مما سمي وان لم يسم شيئا فهو من الوقت الذي استأجره لان له وقتا كافيا حتى  
 الاجارة على السواء فاشبهه الممن بخلاف الصوم لان الليالي ليست بحال ثم ان كان العقد صحيحا  
 بطل الهلاك فهو المستكمله بالاجارة لانها هي الاصل وان كان في ثناء الشهر هو الكلي لا يام  
 عند ابن حنيفة وهو رواية عن ابي يوسف وقوة محمد وهو رواية عن ابي يوسف الاول ان ايام  
 والباقي بالاهلة لان ايام يصار اليها ضرورة وهي في الاول منها وله انه متى تم الاول اكل ايام  
 ابتداء الثاني بالايام ضرورة فهكذا الى اخر السنة وتظهر العدة وقد مر في المطلاق قال ويجوز اخذ  
 اجرة الحتام والتجرام فاما الحتام فلتعارف الناس لم يعتبر الجهالة لاجماع المسلمين قال علي السلام  
 ما راه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن فاما التجرام فلما كبرى نه عليه السلام اجتمعت على التجرام لاجرة



له قوله وتعليم القرآن والفتوة إلى من ذلك مسئلة الاستجار على تلاوة القرآن المجردة فقد وقع لصاحبه السراج الوهاج  
والجهره شرح القدير، انه قال ان المفتي به صحة الاستجار وقد اقبل عليه الامر بان المفتي به (بقيّة ٣٠٢)



الاجل ايضا مع بيان القدر الجسدي في المدة اذا صار مبيعاً وانما يصير مبيعاً عند  
 الاجل كما في السلم قال وليس المستأجر ان يمنع زوجه من وطئها لان الوطئ حق الزوج فلا  
 يتمكن من ابطال حقه الا ترى ان له ان يفسخ الاجارة اذا العلم بصيانة الحق الا ان المستأجر يعبر  
 عن غشائها في منزله لان المنزل حقه فان حبلت كان لهما ان يفسخوا الاجارة اذا خافوا على  
 من لبنها لان لبن الحامل نفسه الصبي فلهذا كان لهم الفسخ اذا مرضت ايضا وعليها ان تصلح  
 طعام الصبي لان العمل عليها او الحصول ان يعتبر فيما لا يصح عليه العرف في مثل هذا الباء فيمجرى به  
 العرف من غسل ثياب الصبي واصلاح الطعام وغير ذلك فهو على الظن انما الطعام فعل والدالة  
 وما ذكره من ان الدهن والرخان على الظن فلهذا من عادة اهل الكوفة ان ارضعت في المدة  
 بلين شاة فلا اجر لها لانها لم تات بعمل مستحق عليها وهو الارضاع فان هذا الجار وليس بارضاع  
 فانما لم يجز الاجر لهذا المعنى انه اختلف العمل قال ومن رفع الى حائك غزاة لينسج بالنصف فلم يجز  
 مثله وكذلك اذا استأجر حمارا يحمل عليه طعاما بقبض منه فالاجارة فاسدة لانه جعل الاجر بعض ما  
 يخرج من عمله فيصير في معنى قبض الطعام وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن وهو ان يستأجر  
 ثورا ليحمله حطة بقبض من دقيقه وهذه الصل كبر يعرف به فساد كثير من الاجارات لاسيما في  
 ديارنا والمعنى في ان المستأجر اعجز عن تسليم الاجر وهو بعض النسيج او المحمول وحصوله بفعل  
 الاجير فلا يبعه هو قاصر بقدرة غيره وهذه اختلفا في ما اذا استأجر ليجمل نصف طعامه  
 بالنصف الاخر حيث لا يحمل الاجر لان المستأجر ماله الاجر في الحال بالتجمل فصار مشتركا  
 بينهما ما من استأجر حمارا يحمل طعاما مشترك بينهما لا يجب الاجر لان ما من جزء يحمل الا وهو

الاجل ايضا مع بيان القدر الجسدي في المدة اذا صار مبيعاً وانما يصير مبيعاً عند  
 الاجل كما في السلم قال وليس المستأجر ان يمنع زوجه من وطئها لان الوطئ حق الزوج فلا  
 يتمكن من ابطال حقه الا ترى ان له ان يفسخ الاجارة اذا العلم بصيانة الحق الا ان المستأجر يعبر  
 عن غشائها في منزله لان المنزل حقه فان حبلت كان لهما ان يفسخوا الاجارة اذا خافوا على  
 من لبنها لان لبن الحامل نفسه الصبي فلهذا كان لهم الفسخ اذا مرضت ايضا وعليها ان تصلح  
 طعام الصبي لان العمل عليها او الحصول ان يعتبر فيما لا يصح عليه العرف في مثل هذا الباء فيمجرى به  
 العرف من غسل ثياب الصبي واصلاح الطعام وغير ذلك فهو على الظن انما الطعام فعل والدالة  
 وما ذكره من ان الدهن والرخان على الظن فلهذا من عادة اهل الكوفة ان ارضعت في المدة  
 بلين شاة فلا اجر لها لانها لم تات بعمل مستحق عليها وهو الارضاع فان هذا الجار وليس بارضاع  
 فانما لم يجز الاجر لهذا المعنى انه اختلف العمل قال ومن رفع الى حائك غزاة لينسج بالنصف فلم يجز  
 مثله وكذلك اذا استأجر حمارا يحمل عليه طعاما بقبض منه فالاجارة فاسدة لانه جعل الاجر بعض ما  
 يخرج من عمله فيصير في معنى قبض الطعام وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن وهو ان يستأجر  
 ثورا ليحمله حطة بقبض من دقيقه وهذه الصل كبر يعرف به فساد كثير من الاجارات لاسيما في  
 ديارنا والمعنى في ان المستأجر اعجز عن تسليم الاجر وهو بعض النسيج او المحمول وحصوله بفعل  
 الاجير فلا يبعه هو قاصر بقدرة غيره وهذه اختلفا في ما اذا استأجر ليجمل نصف طعامه  
 بالنصف الاخر حيث لا يحمل الاجر لان المستأجر ماله الاجر في الحال بالتجمل فصار مشتركا  
 بينهما ما من استأجر حمارا يحمل طعاما مشترك بينهما لا يجب الاجر لان ما من جزء يحمل الا وهو

الاجل ايضا مع بيان القدر الجسدي في المدة اذا صار مبيعاً وانما يصير مبيعاً عند  
 الاجل كما في السلم قال وليس المستأجر ان يمنع زوجه من وطئها لان الوطئ حق الزوج فلا  
 يتمكن من ابطال حقه الا ترى ان له ان يفسخ الاجارة اذا العلم بصيانة الحق الا ان المستأجر يعبر  
 عن غشائها في منزله لان المنزل حقه فان حبلت كان لهما ان يفسخوا الاجارة اذا خافوا على  
 من لبنها لان لبن الحامل نفسه الصبي فلهذا كان لهم الفسخ اذا مرضت ايضا وعليها ان تصلح  
 طعام الصبي لان العمل عليها او الحصول ان يعتبر فيما لا يصح عليه العرف في مثل هذا الباء فيمجرى به  
 العرف من غسل ثياب الصبي واصلاح الطعام وغير ذلك فهو على الظن انما الطعام فعل والدالة  
 وما ذكره من ان الدهن والرخان على الظن فلهذا من عادة اهل الكوفة ان ارضعت في المدة  
 بلين شاة فلا اجر لها لانها لم تات بعمل مستحق عليها وهو الارضاع فان هذا الجار وليس بارضاع  
 فانما لم يجز الاجر لهذا المعنى انه اختلف العمل قال ومن رفع الى حائك غزاة لينسج بالنصف فلم يجز  
 مثله وكذلك اذا استأجر حمارا يحمل عليه طعاما بقبض منه فالاجارة فاسدة لانه جعل الاجر بعض ما  
 يخرج من عمله فيصير في معنى قبض الطعام وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن وهو ان يستأجر  
 ثورا ليحمله حطة بقبض من دقيقه وهذه الصل كبر يعرف به فساد كثير من الاجارات لاسيما في  
 ديارنا والمعنى في ان المستأجر اعجز عن تسليم الاجر وهو بعض النسيج او المحمول وحصوله بفعل  
 الاجير فلا يبعه هو قاصر بقدرة غيره وهذه اختلفا في ما اذا استأجر ليجمل نصف طعامه  
 بالنصف الاخر حيث لا يحمل الاجر لان المستأجر ماله الاجر في الحال بالتجمل فصار مشتركا  
 بينهما ما من استأجر حمارا يحمل طعاما مشترك بينهما لا يجب الاجر لان ما من جزء يحمل الا وهو

(القبه ٣٠٢) وقد اتفقت القبول عن ائمتنا الثلاثة اي حنيفة وابي يوسف ومحمد ان الاستأجر على الاطلاعات باطل  
 لكن جاء من بعدهم من المجتهدين الذين هم اهل الترجيح والتخير فافتر البصحة على تعليم القرآن للضرورة فانه كان +



لا بد من صفة في العام القابل قال ولا استجاره لغيره بما لا يضره من غيره فلا خلاف في ذلك  
 الشافعي هو جازر على هذه الجارة السكنى بالسكنى واللبس باللبس والكوي بالكوبر لانه للنافع منزلة  
 الاعيان تحت جازر الجارة بجزء دين ولا يصير دينيين ولنا ان الجنتين بافراهم يحرم النساء  
 عند نكاح كبيع القوم بالقوم نسيها والى هذا الشارع ولا خلاف في جواز الجارة بخلاف القيس للحاجة  
 ولا حاجة عند اتحاد الجنتين بخلافها اذا اختلف جنس النفعة قال واذا كان الطعام بين رجلين  
 فاستجاره هما صاحبهما او حارصهما على ان يحل نصيبه من الطعام كل مالا جازر قال الشافعي  
 له المسمى لان النفعة عين عنده ويبيع العين شاتها جازر فصا كما اذا استجاره دار مشتركة بينه و  
 بين غيره ليضع فيها الطعام او عبيدا مشتركا ليضبط الميثاق فانه استجاره فعل لا وجود له لان الحمل  
 فعل حتى لا يتصور في الشائع بخلاف البيع لا تصرف حكمه واذا لم يتصور تسليم العقود عليه يجب  
 الاجرة لان ما من جزء محلي له وهو شريك فيه فيكون عاملا لنفسه فلا يتحقق التسليم بخلاف ذلك  
 المشتركة لان العقود عليه هناك المنافع ويتحقق تسليمها بدون وضع الطعام بخلاف العبد  
 لان العقود عليه انما هو ملك نصيب صاحبه وانما حكمه يمكن ايقاعه في الشائع ومن  
 استجاره رضوا لولده كرهه بزرعها او ائتمن شي بزرعها فالجارة فاسدة لان لا يضر تسليح  
 للزراعة ولا غير هلكا ما يزرع فيها فمختلف فمته ما يضره الارض وما لا يضر بها غيره  
 فلم يكن العقود عليه معلوما فان زرعها ومضى الاجل فله المسمى وهذا الاستحسان  
 وفي القياس لا يجوز وهو قول زفره لانه وقع فاسدا فلا ينقلب جازرا وجعله الاستحسان  
 ان الجوهرة اترفعت قبل تمام العقد فينقلب جازرا كما اذا اترفعت في حالة

اي لا بد من صفة في العام القابل قال ولا استجاره لغيره بما لا يضره من غيره فلا خلاف في ذلك  
 الشافعي هو جازر على هذه الجارة السكنى بالسكنى واللبس باللبس والكوي بالكوبر لانه للنافع منزلة  
 الاعيان تحت جازر الجارة بجزء دين ولا يصير دينيين ولنا ان الجنتين بافراهم يحرم النساء  
 عند نكاح كبيع القوم بالقوم نسيها والى هذا الشارع ولا خلاف في جواز الجارة بخلاف القيس للحاجة  
 ولا حاجة عند اتحاد الجنتين بخلافها اذا اختلف جنس النفعة قال واذا كان الطعام بين رجلين  
 فاستجاره هما صاحبهما او حارصهما على ان يحل نصيبه من الطعام كل مالا جازر قال الشافعي  
 له المسمى لان النفعة عين عنده ويبيع العين شاتها جازر فصا كما اذا استجاره دار مشتركة بينه و  
 بين غيره ليضع فيها الطعام او عبيدا مشتركا ليضبط الميثاق فانه استجاره فعل لا وجود له لان الحمل  
 فعل حتى لا يتصور في الشائع بخلاف البيع لا تصرف حكمه واذا لم يتصور تسليم العقود عليه يجب  
 الاجرة لان ما من جزء محلي له وهو شريك فيه فيكون عاملا لنفسه فلا يتحقق التسليم بخلاف ذلك  
 المشتركة لان العقود عليه هناك المنافع ويتحقق تسليمها بدون وضع الطعام بخلاف العبد  
 لان العقود عليه انما هو ملك نصيب صاحبه وانما حكمه يمكن ايقاعه في الشائع ومن  
 استجاره رضوا لولده كرهه بزرعها او ائتمن شي بزرعها فالجارة فاسدة لان لا يضر تسليح  
 للزراعة ولا غير هلكا ما يزرع فيها فمختلف فمته ما يضره الارض وما لا يضر بها غيره  
 فلم يكن العقود عليه معلوما فان زرعها ومضى الاجل فله المسمى وهذا الاستحسان  
 وفي القياس لا يجوز وهو قول زفره لانه وقع فاسدا فلا ينقلب جازرا وجعله الاستحسان  
 ان الجوهرة اترفعت قبل تمام العقد فينقلب جازرا كما اذا اترفعت في حالة







(بقية ٣١٧) تعالى عن ان يحصل له الثواب الذي يطلبه المستأجر ان يهديه لحيته وتداول الاسماء تاضحاً ان اخذ الاجرة

في كل واحد من العبادتين نوع بيان وجهه انه لا يمكنه التفرغ عن الشيء لا يستفي على وجه الطبائع وضعها  
في تحمل الامور فلا يمكن التقييد بالمصلحة من العمل وكذلك لا يرد في التوب نحو مما قد مناهه ان قوة الثوب  
ورقته تعزيب الاجتهاد فامكن القول بالتقييد قال ولا يجبر الخاص الذي يستحق الاجرة بتسليم نفسه  
في المدة وان لم يعمل من استوجبه شهر الخدمه او كسر الغنم وانما سمي اجبراً لانه لا يمكنه ان يعمل  
لغيره لان منافعه في المدة صارت مستحقته ولا جرم مقابل بالنافع ولهذا ابقى الاجر مستحقاً  
وان نقص العمل قال ولا ضمان على الاجير الخاص فيما تلف في يده ولا ما تكلف من عمله اما  
الاول فلان العين امانة في يده لا تقبض باذنه وهذا ظاهر عنده وكذا اعدها لان تضمين  
الاجير المشترك نوع استحسان عندها لصيانة اموال الناس واجبر الوحد لا يشق الاعمال فيكون  
للسلامة غالباً فيؤخذ فيه بالقياس واما الثاني فلان المنافع متصارت مملوكة للمستأجر فاذ المعبره  
بالنصر في ملكه جميع يصير نائباً كما يفسر فعله منقولاً اليه في فعل نفسه فله ان لا يضمنه والله اعلم  
**باب الاجارة على احد الشرطين**  
واذا قال المخطاط ان خطت هذه الثوب فارسيه رهنه وان خطته رهنه فبذره من جازواي عمل  
هذه من العلمين عمل استحق الاجر ويؤكد اذا قال للصباغ ان صبغت بعصفره رهنه وان صبغت  
بزعفران فبذره من وكذا اذا خيره بين شيئين بان قال جرتك هذه الا شئت رهنه فبذره من الجاهل  
الاخرى بعشرون وكذا اذا خيره بين مسكتين مختلفتين بان قال جرتك هذه الدابة الى الكوفة  
بكذا والى السطبك بكذا وكذا اذا خيره بين ثلثة اشياء وان خيره بين اربعة لم يجز والعبر في جميع  
ذلك البيع والجماع دفع الحاجة غير انه لا يله من اشتراط الخيار في البيع وفي الاجارة لا يشترط ذلك  
في مقابلة الذكر يمنع استحقات الثواب ومثله في فتح القدير في اخذ المؤذن الاجر ولو علم انه لا ثواب له لم يدفع (بقية ٣١٩)

في مقابلة الذكر يمنع استحقات الثواب ومثله في فتح القدير في اخذ المؤذن الاجر ولو علم انه لا ثواب له لم يدفع (بقية ٣١٩)

لان الاجرام يجب العمل عند ذلك يصير للعقد على معلوما وفي البيع يجب ان ينفس العقد فيحقق  
الاجرام على وجه لا يقع المنازعة الا باثبات الحيار ولو قال ان خطته اليوم فبدلهم وان خطته عند  
فبنصف درهم فان خطه اليوم فله درهم وان خطه غدا فله اجر مثله عند ابى حنيفة فمرة  
لا يجوز به نصف درهم وفي الجامع الصغير لا ينقص من نصف درهم ولا يزداد على درهم و قال  
ابو يوسف ومحمد بن الشيطان قال في الشطران قال في الشطران قال في الشطران قال في الشطران  
ذكر مقابلة بدل لان على البدل فيكون مجهولا وهذا لان ذكر اليوم للتجديد وذكر الغد للتزويج فيجتمع  
في كل يوم تسميتان ولهما ان ذكر اليوم للتأقيت وذكر الغد للتعلق فلا يجمع في كل يوم تسميتان  
ولان التجديد والتأخير مقصودان فزول منزلة اختلاف النوعين ولا يلا حنيفة في ان ذكر الغد للتعلق  
حقيقة ولا يمكن جعل اليوم على التأقيت لان في فساد العقد لاجتماع الوقت والعمل اذا كان كذلك فيجتمع  
في الغد تسميتان دون اليوم فيصح الاول ويصح المسمى بنفسه الثاني فيجعل المثل لا يجوز به نصف درهم  
لان هو المسمى في اليوم الثاني في الجامع الصغير لا يزداد على درهم ولا ينقص من نصف درهم لان التسمية  
الاولى لا تنعدم في اليوم الثاني فيعتبر بلغة الزيادة وتعتبر التسمية الثانية لمنع التقصير فان خطه في  
اليوم الثالث لا يجوز به نصف درهم عند ابى حنيفة لان هو الصحيح لانه اذا لم يرض بالتأخير الى  
الغد فبالزيادة عليه الى ما بعد الغد اولى ولو قال ان اسكنت في هذا الدكان عطا لا فبدلهم في  
الشهر وان اسكنته اذ اقبل بهمين جازوا في الامر في فعل استحق المسمى في عنه ابى حنيفة سراة  
وقال الاجارة فاسدة وكذا اذا استاجر بيتا على انه ان سكن فيه فبدلهم وان اسكن فيه حدا  
فبدلهم فهو جازع عنه ابى حنيفة وقال لا يجوز ومن استاجر بيتا الى المجيزة به درهم

في البيع لا بد من ان يكون العقد على معلوما وفي البيع يجب ان ينفس العقد فيحقق  
الاجرام على وجه لا يقع المنازعة الا باثبات الحيار ولو قال ان خطته اليوم فبدلهم وان خطته عند  
فبنصف درهم فان خطه اليوم فله درهم وان خطه غدا فله اجر مثله عند ابى حنيفة فمرة  
لا يجوز به نصف درهم وفي الجامع الصغير لا ينقص من نصف درهم ولا يزداد على درهم و قال  
ابو يوسف ومحمد بن الشيطان قال في الشطران قال في الشطران قال في الشطران قال في الشطران  
ذكر مقابلة بدل لان على البدل فيكون مجهولا وهذا لان ذكر اليوم للتجديد وذكر الغد للتزويج فيجتمع  
في كل يوم تسميتان ولهما ان ذكر اليوم للتأقيت وذكر الغد للتعلق فلا يجمع في كل يوم تسميتان  
ولان التجديد والتأخير مقصودان فزول منزلة اختلاف النوعين ولا يلا حنيفة في ان ذكر الغد للتعلق  
حقيقة ولا يمكن جعل اليوم على التأقيت لان في فساد العقد لاجتماع الوقت والعمل اذا كان كذلك فيجتمع  
في الغد تسميتان دون اليوم فيصح الاول ويصح المسمى بنفسه الثاني فيجعل المثل لا يجوز به نصف درهم  
لان هو المسمى في اليوم الثاني في الجامع الصغير لا يزداد على درهم ولا ينقص من نصف درهم لان التسمية  
الاولى لا تنعدم في اليوم الثاني فيعتبر بلغة الزيادة وتعتبر التسمية الثانية لمنع التقصير فان خطه في  
اليوم الثالث لا يجوز به نصف درهم عند ابى حنيفة لان هو الصحيح لانه اذا لم يرض بالتأخير الى  
الغد فبالزيادة عليه الى ما بعد الغد اولى ولو قال ان اسكنت في هذا الدكان عطا لا فبدلهم في  
الشهر وان اسكنته اذ اقبل بهمين جازوا في الامر في فعل استحق المسمى في عنه ابى حنيفة سراة  
وقال الاجارة فاسدة وكذا اذا استاجر بيتا على انه ان سكن فيه فبدلهم وان اسكن فيه حدا  
فبدلهم فهو جازع عنه ابى حنيفة وقال لا يجوز ومن استاجر بيتا الى المجيزة به درهم





لم يكن المستأجر ان ياخذ منه الاجر من غصب عبداً فاجز العبد نفسه فاخذ الغاصب الاجر  
 فاكله فاضمان عليه عند ابى حنيفة ربه وقاله هوضاً من لانه اكل مال المالك بغير اذنه اذ الاجارة  
 قد صحت على ما مر قبل ان الضمان انما يجب باتلاف مال محرز لان التقوم به وهذه غير محرز في حق  
 الغاصب لان العبد لا يحزر نفسه عنهم فكيف يحزر ما في يده وان وجد المولى لاجراً فابعد اخذه  
 لان وجه عين ماله ويحوز قبض العبد الاجر في قوله جميعاً لانه ما دون له في التصرف على اعتبار  
 الفراغ على ما مر من استأجر عبداً هذين الشهرين شهرين بأربعة أشهر الخمسة فهو جائز والاول  
 منها بأربعة لان الشهر المذكور لا ينصرف الى ما قبل العقد تحسب الجواز وانظر الى تحسب الحاجة فينصرف  
 الثاني الى ما قبل الاول ضرورة ومن استأجر عبداً شهرين ربه وقبضه في اول الشهر ثم جاء آخر  
 الشهر وهو ابق او مرض فقال المستأجر ابق او مرض حين اخذته وقال المولى لم يكن ذلك  
 الا قبل ان تأتي بساعة فالقول قول المستأجر ان جاء به صحيح فالقول قول المولى ان جاء به  
 اختلافاً في محتمل فيخرج حكم الحال اذ هو دليل على قيامه من قبل وهو يصلح مرجحاً وان  
 لم يصلح حجة في نفسه أصله الاختلاف في جريان ماء الطاحوت فوانقطع عنه

### باب الاختلاف

قال واذا اختلفت الخياط ورب الثوب قال رب الثوب امرت ان تعمله ثباً وقال الخياط قصباً  
 او قال صاحب الثوب للصباغ امرت ان تصبغ احمر فصبغته اصفر وقال الصباغ لابل امرت ان اصفر  
 فالقول لصاحب الثوب لان الاذن يتقدم من جهة الاتيان ولو انكر اصل الاذن كان القول قول له  
 فكذا انكر صبغته لكن يخلف لانه انكر ثباً الواقع به كرهه قال واذا اختلفت الخياط صاحب  
 الثوب في صبغته لكانت صبغته كصبغه قال واذا اختلفت الخياط صاحب الثوب في صبغته لكانت صبغته كصبغه

في جوارحه لا يجوز له ان يبيع ما كان له من ثوبه الا بغير اذنه اذ الاجارة قد صحت على ما مر قبل ان الضمان انما يجب باتلاف مال محرز لان التقوم به وهذه غير محرز في حق الغاصب لان العبد لا يحزر نفسه عنهم فكيف يحزر ما في يده وان وجد المولى لاجراً فابعد اخذه لان وجه عين ماله ويحوز قبض العبد الاجر في قوله جميعاً لانه ما دون له في التصرف على اعتبار الفراغ على ما مر من استأجر عبداً هذين الشهرين شهرين بأربعة أشهر الخمسة فهو جائز والاول منها بأربعة لان الشهر المذكور لا ينصرف الى ما قبل العقد تحسب الجواز وانظر الى تحسب الحاجة فينصرف الثاني الى ما قبل الاول ضرورة ومن استأجر عبداً شهرين ربه وقبضه في اول الشهر ثم جاء آخر الشهر وهو ابق او مرض فقال المستأجر ابق او مرض حين اخذته وقال المولى لم يكن ذلك الا قبل ان تأتي بساعة فالقول قول المستأجر ان جاء به صحيح فالقول قول المولى ان جاء به اختلافاً في محتمل فيخرج حكم الحال اذ هو دليل على قيامه من قبل وهو يصلح مرجحاً وان لم يصلح حجة في نفسه أصله الاختلاف في جريان ماء الطاحوت فوانقطع عنه

الاجارات  
 (بقية ٣١٠) من اهل المذهب في رسائل المسألة شتاً والعليل وبلى العليل في بطلان

في جوارحه لا يجوز له ان يبيع ما كان له من ثوبه الا بغير اذنه اذ الاجارة قد صحت على ما مر قبل ان الضمان انما يجب باتلاف مال محرز لان التقوم به وهذه غير محرز في حق الغاصب لان العبد لا يحزر نفسه عنهم فكيف يحزر ما في يده وان وجد المولى لاجراً فابعد اخذه لان وجه عين ماله ويحوز قبض العبد الاجر في قوله جميعاً لانه ما دون له في التصرف على اعتبار الفراغ على ما مر من استأجر عبداً هذين الشهرين شهرين بأربعة أشهر الخمسة فهو جائز والاول منها بأربعة لان الشهر المذكور لا ينصرف الى ما قبل العقد تحسب الجواز وانظر الى تحسب الحاجة فينصرف الثاني الى ما قبل الاول ضرورة ومن استأجر عبداً شهرين ربه وقبضه في اول الشهر ثم جاء آخر الشهر وهو ابق او مرض فقال المستأجر ابق او مرض حين اخذته وقال المولى لم يكن ذلك الا قبل ان تأتي بساعة فالقول قول المستأجر ان جاء به صحيح فالقول قول المولى ان جاء به اختلافاً في محتمل فيخرج حكم الحال اذ هو دليل على قيامه من قبل وهو يصلح مرجحاً وان لم يصلح حجة في نفسه أصله الاختلاف في جريان ماء الطاحوت فوانقطع عنه



له قوله واذا مات احد المتعاقدين الخ قلت وقد تقرر استثناء الضرر يات من الظن انه لا يقتضي بطلان المزارع والمكاري

في طريق مكة ناه لا تنفخ حتى يبلغ سنا لاذ الاجارة لا تنقضي بالاعذار ١٢ ملحق الاجرة من ٢٥٤٠١ له قوله لم تنفخ مثل الوكيل والوصى للزانية (٣١٤)

كتاب الاجارات

للأجرة هذه انصهر من على انه لم يفسخ لكنه يفسخ ولو انقطع ملك الرضى البيت مما يقع به تغير  
الطحن فعليه من الاجرة بمحضه لا بمجره من العقود عليه قال واذا مات احد المتعاقدين وقبضه  
الاجارة لنفسه انفسخت الاجارة لا ولو بقول العقد تصير المنفعة للموكل لا للاجرة المملوكة له تغير  
العقد مستحقة بالعقد لا بد ينقل بالموت الى الوراث وذلك لا يجوز وان عقد هاتين من شخص مثل  
الوكيل والوصى وللثول في الوقت لا بعد موته الشرائع من المعنى قال ويصح شرط الاجارة في  
وقال المشافعي لا يصح لان المستأجر لا يمكنه ان يملك العقد عليه كما لو كان الخيار له لم يملكه بعضه ولو  
لواجره فلا يمكنه التسليم ايضا على الكمال وكل ذلك يمنع الخيار ولنا انه عقد معاملة لا يستحق القبض  
فيه في المجلس فجاز شرط الخيار في البيع والجماع مع بينهما دفع الحاجة فوات بعض العقود عليه  
في الاجارة لا يمنع الرد بخيار العيب فكذا بخيار الشطر بخلاف البيع وهذا لان رد الكل ممكن في  
البيع دون الاجارة في شرط فيه دونها ولهذا انجز المستأجر على القبض اذا سلم المواجهه دفعه  
بعض امد قال وتفسخ الاجارة بلا عذر اسرع عندنا وقال المشافعي لا تفسخ الا بالعيب لان  
المنافع عنده بمنزلة الاعيان حتى يجوز العقد عليها فاشبه البيع ولنا ان المنافع غير مقبوضة وهي  
العقود عليها فاصار العذر في الاجارة كالعيب قبل القبض في البيع فتفسخ به اذ العيب محمول على عجز  
العقد عن المضي في موجبها لا يقبل ضرر زائد لم يستحق به هذا هو معنى العذر عندنا وهو كمن استأجر  
حدا يقبل ضرره لو جرح ففسخ الوجب واستأجر طبعا يطبخ طعام الولية فاختلعت منه  
تفسخ الاجارة لان المضي عليه الزام ضرر زائد لم يستحق بالعقد وكذا من استأجر كائنا في السوق ليتجرفه  
ما الموكلة اذا جرد كائنا او دارا ففسخ لزمته بدون لا يقد على قضائها الا بشئ ما أخرج القاضي  
في طريق مكة ناه لا تنفخ حتى يبلغ سنا لاذ الاجارة لا تنقضي بالاعذار ١٢ ملحق الاجرة من ٢٥٤٠١ له قوله لم تنفخ مثل الوكيل والوصى للزانية (٣١٤)

العقد وبيعها في الدين لان في المحرم على موجب العقد الزام ضرر زائد لم يستحق بالعقد وهو المحبس لانه  
قد يصنف على عدم مال آخر قوله في القاضى العقد اشارة الى انه يقتضى قضاء القاضى النقض  
وهكذا ذكر في الزيادة في عدم الدين وقيل في الجماع الصغير وكل ما ذكرنا انه عند كان الاجارة فيه  
تنقض وهذا يدل على انه لا يحتاج فيه الى قضاء القاضى وجهه ان هذا بمنزلة العيب قبل  
القبض في المبيع على ما ذكره في العقد بالفسخ ووجه الاول انه فصل محقق فيه فلا بد من الزام القاضى  
ومتهم من وفق فقال ان كان العقد مظهر الاحتياج الى القضاء وان كان غير ظاهر كانه لا يحتاج الى  
القضاء الظهور العذر ومن استجاره ليس كغيرها شريده له من السفر فهو عذر لا يلزمه على موجب  
العقد يلزمه ضرر زائد لانه ربما يذهب للبحر فذهب فنته او لطلب غريمه ففحصه او للتجارة فافتقروا  
بد المكارى فليس ذلك بعذر لا يمكنه ان يقعد ويبعث الدواب على يد تليذه او اجيرة  
ولو مرض المواجه فقهه في الاجاب على رواية الاصل وذكر الكرخي انه عذر لانه لا يعمر  
عن خبر في دفع عنه عند الضرورة دون الاختيار ومن اجرة عده ثوبا فليس بعدة لانه لا يلزم  
الضرر بالمضى على موجب العقد وانما يفوته الاسترباح وانه امر زائد قال واذا استجار حيا  
غلاما فليس وتركه العمل فهو عذر لا يلزمه الضرر بالمضى على موجب العقد لقوة مقصود  
وهو رأس ماله وتاويل المسألة فخطا بعل نفسه اما الذي يخط باجر رأس ماله الخطوط والمحيط  
والمقراض فلا تحقق الا فلاس فيه وان اراد ترك الخياطة وان يعمل في الصراف فهو ليس بعذر لانه  
يمكنه ان يبيع الغلام للخياطة في ناحية وهو يعمل في الصراف في ناحية وهذا بخلاف ما اذا استجار  
دكانا للخياطة فاراد ان يتركه ويستغل بعل آخر حيث جعله عذرا ذكر في الاصل لان الواحدة لا يمكنه

كتاب الاجارات  
المادة ٥٩  
انظر المجلة المادة ٥٩  
لان الزام الاجرة في الاجارة الباطلة بالاستعمال لكن يلزم اجر المثل ان كان  
مالا الوقف او التيمم المجرى في حكم التيمم

المادة ٥٩  
انظر المجلة المادة ٥٩  
لان الزام الاجرة في الاجارة الباطلة بالاستعمال لكن يلزم اجر المثل ان كان  
مالا الوقف او التيمم المجرى في حكم التيمم

الجمع بين العلمين اما هما العالم شمسك فامكنهما ومن استاجر غلاما ليخدمه في المصير فمساوق هو  
عنه فلا يملكه لا يبرح عن الزام ضرر زائد لان خدمة السفر شاق وفي المنع من السفر ضرر وكل لا يستحق العقاب  
فيكون عنه رواه ادا اصاب ما طهره بتقيد بالحضر لان ما اذا اجر عقار او مسافر فلا يضر اذا استاجر  
يمكنه استيفاء المنفعة من كعمود علب بعد غيبته حتى لو ادا المستاجر السفر فهو عنه لما فيه من المنع  
من السفر والزام الاجر دون السكن وذلك ضرر مسائل منثورة قال ومن استاجر رضا  
او استعارها فاحرقها فاحرق شي في رطل خري فلا ضمان عليه لانه غير متعه في هذا التسبب  
فأشبهه حافر الير في دار نفسه وقيل هذا اذا كانت الرياح هادئة ثم تغيرت لما اذا كانت مضطربة  
يضمن لان موقد النار يعلم انها لا تستقر في رضة قال واذا اقعده الخياط او الصباغ في حانوته من  
يطرح عليه العمل بالنصف فهو جائز لان هذه شركة الوجه في الحقيقة فهذه ابرجها ته يقبل وهذا  
يحمه اقله يعمل فينتظمه للعالم المصلحة فلا تضره الجمال فيما يحصل قال ومن استاجر جرسا  
يحمل عليه ثملا وراكبين الى مكة جازوله الحمل الميعاد وفي القياس لا يجوز وهو قول المشافعي  
سرع للجمالة وقد يغضى ذلك الى المنازعة توجه الاستحسان ان المقصود هو الراكب وهو معلوم  
والحمل تابع وما فيه من الجمالة يرتفع بالصرف الى المتعارف فلا يفضى الى المنازعة وكذا اذا تضرع  
الولاء والله عز قال وان شاهد الجمال الحمل فهو جازول لانه انفى للجمالة واقرب الى تحقيق  
الرضاء قال وان استاجر بعير ليحمل عليه مقدرا من الزاد فاكل منه في الطريق  
جاء ان يزيه عوض ما اكل لانه استحق عليه حمل مستحق في جميع الطريق فله ان يستوفى موكدا غير  
الزاد من المكمل والموزون ورد الزاد معتاد عنه البعض كخ الماء فلا مانع من العمل بالاحلاق

الجملة من المسائل منثورة قال ومن استاجر رضا  
او استعارها فاحرقها فاحرق شي في رطل خري فلا ضمان عليه لانه غير متعه في هذا التسبب  
فأشبهه حافر الير في دار نفسه وقيل هذا اذا كانت الرياح هادئة ثم تغيرت لما اذا كانت مضطربة  
يضمن لان موقد النار يعلم انها لا تستقر في رضة قال واذا اقعده الخياط او الصباغ في حانوته من  
يطرح عليه العمل بالنصف فهو جائز لان هذه شركة الوجه في الحقيقة فهذه ابرجها ته يقبل وهذا  
يحمه اقله يعمل فينتظمه للعالم المصلحة فلا تضره الجمال فيما يحصل قال ومن استاجر جرسا  
يحمل عليه ثملا وراكبين الى مكة جازوله الحمل الميعاد وفي القياس لا يجوز وهو قول المشافعي  
سرع للجمالة وقد يغضى ذلك الى المنازعة توجه الاستحسان ان المقصود هو الراكب وهو معلوم  
والحمل تابع وما فيه من الجمالة يرتفع بالصرف الى المتعارف فلا يفضى الى المنازعة وكذا اذا تضرع  
الولاء والله عز قال وان شاهد الجمال الحمل فهو جازول لانه انفى للجمالة واقرب الى تحقيق  
الرضاء قال وان استاجر بعير ليحمل عليه مقدرا من الزاد فاكل منه في الطريق  
جاء ان يزيه عوض ما اكل لانه استحق عليه حمل مستحق في جميع الطريق فله ان يستوفى موكدا غير  
الزاد من المكمل والموزون ورد الزاد معتاد عنه البعض كخ الماء فلا مانع من العمل بالاحلاق

٢٢٤٠٢٢ ملحق الاجازات

له قوله فاحرق شي في رطل خري فلا ضمان عليه لانه غير متعه في هذا التسبب



له كتاب المكاتب لغة هو الضم والجمع يقول كتبه البهلة اذ اجمع بين سفرهما بجلقة ومنه فعل الكتابة لما فيها من الضم والجمع بين الحروف نسي العقد الذي يجري بين المولى وعبد بطريق المعاوضة كتابة امالائه لا يخلو (بقية ٣١٤)

كتاب المكاتب  
قال واذا كاتب عبده او امته على مال شرط عليه قبل العبد ذلك صار مكاتباً اما الحق ان  
فلقوله تعالى فكاتبوهن علمتم فيهم خيراً وهذا ليس امر ايجاباً بل امر بين الفقهاء وانما هو امر ندب  
هو الصحيح في الحمل على الاباحة الغاء الشرط اذ هو ما حرمه الله وما لا بد منه فعلقه في المردب  
المذكور على ما قيل ان لا يضرب المسلمين بعد العتق فان كان يضربهم فلا فضل ان لا يكتبه وان كان  
يبيع لوفقه واما اشتراط قبول العبد فلا مال يلزمه فلا بد من التزامه لا يعتق الا باء اكل المبدل  
لقوله عليه السلام اتباعي كوتب على مائة دينار فاذا اهاها الا عشرة دنانير فهو عبد وقال عليه السلام المكاتب  
عبد ما بقي عليه وهو فيه اختلاف الصواب رضي الله عنهم وما اخترناه قول زيد رضي الله عنه ويقع  
بادائه وان لم يقل المولى اذ ادبها فانت حران موجباً للعقد ثبت من غير ان تصرح به كافي البيع ولا  
يجب حط شيء من المبدل اعتباراً بالبيع قال ويجوز ان يشترط المالك جلاً ويجوز مؤجلاً ومجماً وقال  
الشافعي لا يجوز جلاً ولا بداً من تجديده لا بدعاً جرح عن التسليم في زمان قليل لعدم الاهلية قبله  
للقول بخلاف التسليم على اهله لانه اهل الملك فكان احتمال القدر ثباته في ذلك لا قيام على العقدة عليه  
فتثبت به ولما ظاهراً ما تلونا من غير شرط التجديد ولا عقد معاوضة والمبدل معقود به فاشبهه  
التم في البيع في عدم اشتراط القدر عليه بخلاف السلم على اصله لان السلم فيه معقود  
عليه فلا بد من القدر عليه ولا من مبنى لكتابة على المساهلة فمهله المولى ظاهر بخلاف  
السلم لان مبناه على المضائق في الحال كما امتنع من الاداء يرد الى الرق وقال وتجن  
كتابة العبد الصغير اذ كان يعقل البيع والشراء لتحقق الايجاب والقبول اذ العاقل من اهل القول

كتاب المكاتب  
قال واذا كاتب عبده او امته على مال شرط عليه قبل العبد ذلك صار مكاتباً اما الحق ان  
فلقوله تعالى فكاتبوهن علمتم فيهم خيراً وهذا ليس امر ايجاباً بل امر ندب  
هو الصحيح في الحمل على الاباحة الغاء الشرط اذ هو ما حرمه الله وما لا بد منه فعلقه في المردب  
المذكور على ما قيل ان لا يضرب المسلمين بعد العتق فان كان يضربهم فلا فضل ان لا يكتبه وان كان  
يبيع لوفقه واما اشتراط قبول العبد فلا مال يلزمه فلا بد من التزامه لا يعتق الا باء اكل المبدل  
لقوله عليه السلام اتباعي كوتب على مائة دينار فاذا اهاها الا عشرة دنانير فهو عبد وقال عليه السلام المكاتب  
عبد ما بقي عليه وهو فيه اختلاف الصواب رضي الله عنهم وما اخترناه قول زيد رضي الله عنه ويقع  
بادائه وان لم يقل المولى اذ ادبها فانت حران موجباً للعقد ثبت من غير ان تصرح به كافي البيع ولا  
يجب حط شيء من المبدل اعتباراً بالبيع قال ويجوز ان يشترط المالك جلاً ويجوز مؤجلاً ومجماً وقال  
الشافعي لا يجوز جلاً ولا بداً من تجديده لا بدعاً جرح عن التسليم في زمان قليل لعدم الاهلية قبله  
للقول بخلاف التسليم على اهله لانه اهل الملك فكان احتمال القدر ثباته في ذلك لا قيام على العقدة عليه  
فتثبت به ولما ظاهراً ما تلونا من غير شرط التجديد ولا عقد معاوضة والمبدل معقود به فاشبهه  
التم في البيع في عدم اشتراط القدر عليه بخلاف السلم على اصله لان السلم فيه معقود  
عليه فلا بد من القدر عليه ولا من مبنى لكتابة على المساهلة فمهله المولى ظاهر بخلاف  
السلم لان مبناه على المضائق في الحال كما امتنع من الاداء يرد الى الرق وقال وتجن  
كتابة العبد الصغير اذ كان يعقل البيع والشراء لتحقق الايجاب والقبول اذ العاقل من اهل القول

كتاب المكاتب  
قال واذا كاتب عبده او امته على مال شرط عليه قبل العبد ذلك صار مكاتباً اما الحق ان  
فلقوله تعالى فكاتبوهن علمتم فيهم خيراً وهذا ليس امر ايجاباً بل امر ندب  
هو الصحيح في الحمل على الاباحة الغاء الشرط اذ هو ما حرمه الله وما لا بد منه فعلقه في المردب  
المذكور على ما قيل ان لا يضرب المسلمين بعد العتق فان كان يضربهم فلا فضل ان لا يكتبه وان كان  
يبيع لوفقه واما اشتراط قبول العبد فلا مال يلزمه فلا بد من التزامه لا يعتق الا باء اكل المبدل  
لقوله عليه السلام اتباعي كوتب على مائة دينار فاذا اهاها الا عشرة دنانير فهو عبد وقال عليه السلام المكاتب  
عبد ما بقي عليه وهو فيه اختلاف الصواب رضي الله عنهم وما اخترناه قول زيد رضي الله عنه ويقع  
بادائه وان لم يقل المولى اذ ادبها فانت حران موجباً للعقد ثبت من غير ان تصرح به كافي البيع ولا  
يجب حط شيء من المبدل اعتباراً بالبيع قال ويجوز ان يشترط المالك جلاً ويجوز مؤجلاً ومجماً وقال  
الشافعي لا يجوز جلاً ولا بداً من تجديده لا بدعاً جرح عن التسليم في زمان قليل لعدم الاهلية قبله  
للقول بخلاف التسليم على اهله لانه اهل الملك فكان احتمال القدر ثباته في ذلك لا قيام على العقدة عليه  
فتثبت به ولما ظاهراً ما تلونا من غير شرط التجديد ولا عقد معاوضة والمبدل معقود به فاشبهه  
التم في البيع في عدم اشتراط القدر عليه بخلاف السلم على اصله لان السلم فيه معقود  
عليه فلا بد من القدر عليه ولا من مبنى لكتابة على المساهلة فمهله المولى ظاهر بخلاف  
السلم لان مبناه على المضائق في الحال كما امتنع من الاداء يرد الى الرق وقال وتجن  
كتابة العبد الصغير اذ كان يعقل البيع والشراء لتحقق الايجاب والقبول اذ العاقل من اهل القول





1

فقتل منها حصتها العبد فيكون مكاتباً بما بقي لان العبد المطلق يصلح بدل الكتابه وينصرف الى  
 الوسط فكذا يصلح مستثنى منه وهو الاصل في ابد ال عقود ولهما انه لا يستثنى العبد من  
 الدناير وانما يستثنى قيمته والقيمة لا تصلح بدلا فكذا لك مستثنى قال واذا كاتبه على حيوان  
 غير موصوف فالكتابة جائزة استحسانا ومعناه ان يبين الجنس ولا يبين النوع والصفة  
 وينصرف الى الوسط ويجبر على قبول القيمة وقدر في النكاح اما اذا لم يبين الجنس مثل  
 ان يقول دابة لا يجوز لانه يشمل اجناس مختلفة فيتقاض الجاهالة واذا بين الجنس كلعبة  
 والوصيف فالجاهالة يسيرة ومثلها يتحل في الكتابة فيعتبر جهالة البدل بجاهالة الاجل فيه  
 وقال المشافعي لا يجوز وهو القياس لانه معاوضة فاشبه البيع ولنا انه معاوضة مال بغير  
 مال وبمال لكن على وجه يسقط المالك فيه فاشبه النكاح والجامع انه يبتنى على المسامحة بخلاف  
 البيع لا مبنية على الماكسة قال واذا كاتب العبد في عبة على خمر فهو جائز ومعناه اذا كان  
 مقادرا معلوما والعبد كافر لانها مال في حقه بمنزلة الخمر في حقنا واتهما اسلام فلمولى قيمته  
 لان المسلم ممنوع عن قتلها فخر علكها وفي التسليم ذلك اذا انخر غير متعين فيخرج عن تسليم  
 الزبد لفيجب عليه قيمته وهذه بخلاف ما اذا تابع الذميان خمر او اسلحا حدهما حيث يفسد  
 البيع ما قاله البعض لان القيمة تصلح بدلا في الكتابة في الجملة فانه لو كاتب على صيف واتى القيمة  
 بجبر على القبول فجاز ان يبقى العقد على القيمة اما البيع لا ينفعه صحى على القيمة فافترقا قال  
 واذا قبضها اعتق لان في الكتابة معنى المعاوضة فلا اوصل احد العوضين الى المولى سلم  
 العوض الاخر للعبد وذلك بالعتق بخلاف ما اذا كان العبد مسلما حيث لم يجز



[illegible]

[illegible]

ولا يُقْرَضُ لانه تبرع ليس من توابع الاكتساب فان وهب على عوض لم يصح لانه تبرع ابتداء فان خروج  
الاقرار من ١٢

امته جازلان اكتساب المال فانه يتملك به المهر فدخل تحت العقد <sup>الشرعي</sup> قال وكذا لك ان كاتب عبده <sup>ابى محمد</sup> <sup>قد خلا</sup>

والقياس أن لا يجوز وهو قول زفر الشافعي لأن مرأه العتيق والمكاتب ليس من أهله كما لا يعتد به

ما كان وجه الاستحسان ان يعقد اكتساب المال فيملكه كزوج الامه وكالبيع وقد يكون هو انفع لمن  
عقد كذا ١٢ اى كذا تزوج امه ١٣

البيع لأنه لا ينزل الملك إلا بعد وصول البدل إليه <sup>أي قبل وصول البدل إليه</sup> <sup>الكتاب ١١</sup>

یونجیہ الملوک مثل ماہو ثابت لبخلاف الاعتاق علی مال الانہ یوجیہ قواہو ثابت لہ قال  
ومن ملک شیخ عجمان ملک ۱۲ ای ملک الاول ۱۲ ای لان الاعتاق علی مال ۱۲

فان ادعى الثاني قبل ان يعق الاول فاوله للمولى لان له فيه عزمك ويصح اضافة الاعتقاد اليه

الحمد فاذ تعد الاضافات الى ما سبق اعطى عدد الاصلين الضيف الى عدد الاستدراكات  
 اية الكتاب الاول ١٢

ثبت الملك المولى وال ولادى الاول بعد ذلك وعق لا ينفصل اولاء الميهن توى بس  
 اى الكاتبة الاول ١١  
 الاول ١١

معبود الولاء لا يفعل من المعيق وان ادعى التامى بعدة حتى لا يكون له ذلة ولا عار  
بما شرفه ملكا

[illegible]

ع. ر. ق. ت. و. ا. ن. ا. ك. ا. ل. د. ن. و. ذ. م. ا. ل. ف. ل. ف. ش. ا. ل. و. ا. ل. ن. غ. د. ع. و. و. ك. ا. ا. ل. ث. ا. ن. ي. ل. ا. ن. ع. ا. ت. ا. ق.

علماء في الحقيقة وأما الثالث فإنه تنقيص المعدن تعينه له وشغل وقتها بالمد

والنفقة بخلاف تزويج الأمة لأنها اكتساب لا إسقاط فلهذا المهر على ما مر قال

وَكذلك لا يوصل في رقيق الصغير من المكتبة إلا فيما يمكن أن لا يتساقط كما مكتبات ولا

في تزويج الامه والكاتبه نظر الله ولا نظر فيما سواهما والولاية نظرية **فاما الاما ذون**

[illegible]

فَوَدَّ كَذَلِكَ لَوْلَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي قُلُوبِهِمْ مَعْرِفَةٌ وَأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ  
وَاللَّامِيزِينَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ أُولَئِكَ يَرْجُونَ أَجْرًا كَثِيرًا  
وَالْوَالِدَاتُ يُرْجَى لِهِنَّ عِلْمٌ لِكُلِّ فِتْنَةٍ وَهُنَّ كَذَلِكَ يُرْجَوْنَ  
وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ مَنَافِعُ لَهُمْ وَالَّذِينَ آمَنُوا قَبْلَهُمْ  
وَالَّذِينَ آمَنُوا بَعْدَهُمْ لَا خِيفَةٌ عَلَيْهِمْ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ  
يَرْفَعُ الْغُلُوبَ

واما الملك للمولى بالقبض تتم الملكية للعبد ايضا وتقام الملكية لا يكون الا بالعق

ثم جاز هذا العقد ثبت بالنص قال الله تعالى والذين يسعون في الليل

[illegible]

باب في بيان ما ينبغي من التواضع والاعتدال في القول والسير

في الحال خفيست العتيد  
بكت لدفان الدفن  
سوء فوجوه

نظرتیہ ہذا انکاراً

تور و مال و اسباب

عالم

كتاب التلويح ابو اسحق

اول من كان له

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

المكتبة  
كتاب

تتبعنا فرما لکلا

الحجج

في الكتاب: فلهذا

الاضافة الى  
ذلك اني بعد اذ ارايت  
في المجلد من قبل

توفي في تاريخه المذكور

تو نظر انداز

بجاءه من الكفاية

من نواحيه  
من نواحيه  
من نواحيه

بسم الله الرحمن الرحيم

تجربة (٣٢١) ضئيلة ايضا ثم

فيعتقد لضرورة اتمام المالىيا

[illegible]

ملكات  
 الملك اوتوبه الملك الصفي  
 الاولاد من غير الاقارب من بعده  
 عا الكسب وان لم يكن مال الملك  
 يواخذ منه من الاولاد والاولاد الكسب  
 فالأخ اذا كان محسرا فاما راعى الكسب  
 لا يواخذ منه من غير المحسرين  
 حاله في الملك الضعيف  
 الاولاد التي هي من الأهل في  
 من انتم الاجتهاد والميل في  
 على ان بان الملك اذا شترى  
 اباه او غيره من بينه وبينه  
 ملكات حتى لا يملك من  
 حقيقة للولد حتى لا يملك من  
 انما او اخر من ملك  
 بينه وبينه من ملك

والعادة ان المولى انما يكتب عبده اذا علم فيه خيرا ولكن هذا ضعيف فانه اذا حصل على هذا لم يكن مفيدا (بقية ٣٢٥)

والعادة ان المولى انما يكتب عبده اذا علم فيه خيرا ولكن هذا ضعيف فانه اذا حصل على هذا لم يكن مفيدا (بقية ٣٢٥)

والعادة ان المولى انما يكتب عبده اذا علم فيه خيرا ولكن هذا ضعيف فانه اذا حصل على هذا لم يكن مفيدا (بقية ٣٢٥)

بالتالي في العتق وبكامل في الكتابة وهذه الاولى لان العتق اسرع نفوذ من الكتابة حتى ان احد  
الشركيين اذا كانت كان للاخر فنفذ اذا اعتق لا يكتفى بالفسخ قال اذا اشترى مولا دخل  
ولدها في الكتابة ولم يمن بيعها ومعناه اذا كان معها ولها اما دخول الولد في الكتابة فلما  
ذكرناه واما امتناع بيعها فلانها تتبع الولد في هذا الحكم قال عليه السلام اعتقها ولها  
وان لم يكن معها وله فذلك الجواب في قول ابي يوسف وعمل لانها مولا خلافا لابي حنيفة  
ولان القياس ان يمن بيعها وان كان معها وله لان كسب المكاتب موقوف فلا يتعلق  
بما لا يحل الفسخ الا ان ثبت هذا الحق فيما اذا كان معها ولها تتبع النوبة في الولد بناء على  
وبدون الولد لو ثبت ثبت ابتداء والقياس ينبغي وان ولد له وله من امته دخل وكنت لما  
بينا في المشتري فكان حكمه حكمه وكسبه لم لان كسب لولاه كسبه فيكون ذلك قبل ادعاء  
فلا ينقطع بالادعاء اختصاصه وكذلك ان ولدت المكاتب ولدا لان حق امتناع البع ثابت  
فيها مؤكدة فليسير الى الولد كالتبديد والاستيلاء قال ومن زجر امته من عبدا ثم كاتبها  
فولدت منه ولد ادخل في كتابتها وكان كسبه لها لان تبعية الام لا تخرج وطها لتبعها في الرق  
والحق قال ان تزوج المكاتب بادن مولا امرأة زعمت انها حرة فولدت منه ولدا ثم  
استحققت فاولادها عبيد ولا يأخذهم بالقيمة وكذلك القبة يادن له المولى بالتزويج هذه  
عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد اولادها احرار بالقيمة لا يشارك احرار  
سبب ثبوت هذا الحق وهو الفرار وهذه الاما رغبة في كسبها لا لينال حرية اولادها ولها  
ان مولود بين رقيقين فيكون رقيقا وهذا لان الاصل ان الولد تتبع امه في الرق والحرية

والعادة ان المولى انما يكتب عبده اذا علم فيه خيرا ولكن هذا ضعيف فانه اذا حصل على هذا لم يكن مفيدا (بقية ٣٢٥)

(بقية ٣٢٤) شيئاً، وكلام الله تعالى مفزعه عن هذا..... فنقول الامر قد يكون للندب والاباحة ثابتة بدون هذا الشرط، والندب متعلق بهذا الشرط فانما ندب المولى الى ان يعاقبه اذا علم فيه خيراً الميسرط ص ٣ ج ٨







الف درهم ال سنة فقيمة الف فتموت كمال لغيره ولم يحجز الورثة فانه يؤدي ثلثي الف في حصة  
 والباقي الى حلا ويرد ثلثها على ابن حنيفة وابن يوسف وعند محمد يؤدي ثلثي الف في حصة  
 ال اهلك له ان يترك الزيادة بان يكاتبه على قيمة فله ان يؤخرها فصار كاذن حاله الميراث  
 امرأة على الف في سنة جاز ان لم يطلتها بغير بدل لهما ان جسم الميراث بدل الرقة  
 حتى تجري عليها احكام الابدال وحق الورثة متعلق بالبدل فلهذا بالبدل في النكاح اسقاط معنة  
 فيعتبر من ثلث الجميع بخلاف الحكم لان البدل فيه لا يقابل المال فلهذا متعلق حق الورثة بالبدل فلا  
 يتعلق بالبدل في نظيره اذ اذا ملك الميراث ارضه ثلثه لاهلها والسنه قيمتها الف فتموت كمال لم يحجز  
 الورثة فقيمة ما يقال المشترا في ثلثه جميع الثمن كالا والثلث اهل حله لا يقض لبيعوه ولا يعتبر الثلث  
 بقدر الف في ان زاد على ما بيننا من قال ان كماله الف سنة وقيمة الف فان لم يحجز الورثة يقال له  
 اذ ثلث القيمة حله او يخرج ثلثها في حصة جميعه لان الحيازة ههنا في الف والناظر في اعتبار الثلث فيها  
 باب من يكتسب عن العبد

قل واذا كان العبد من عبيد بالفتح فهو من اجدى عنه عتق وان بلغ العبد بفعل قومك او بموتك  
 المسائل ان يقول الحر لولي العبد كاتبة على الف درهم على ان اديت اليك الف فهو حر وكاتبه  
 المولى على هذه افيتق باذنه بحكم الشرط واذا قبل العبد صار مكاتباً لان الكتابة كانت موقوفة  
 على اذنه وقبوله اجازة ولو لم يقبل على ان اديت اليك الف فهو حراً في بيعه ولا يعتق في حله  
 لا شرط والعفة موقوفة على اذنه لا شرط لانه لا ضرر للعبه الغائب في تعليق العتق باذنه لاقابل  
 فيصير في هذه الحكة موقوفة على اذنه لا شرط على العبد وقيل هذه هي صورة مسألة الكتاب  
 نصيبا للعتق بقدر الاسكان لا محالة

كل المال لاهل الورثة ولو كان من عبيد بالفتح فهو من اجدى عنه عتق وان بلغ العبد بفعل قومك او بموتك  
 المسائل ان يقول الحر لولي العبد كاتبة على الف درهم على ان اديت اليك الف فهو حر وكاتبه  
 المولى على هذه افيتق باذنه بحكم الشرط واذا قبل العبد صار مكاتباً لان الكتابة كانت موقوفة  
 على اذنه وقبوله اجازة ولو لم يقبل على ان اديت اليك الف فهو حراً في بيعه ولا يعتق في حله  
 لا شرط والعفة موقوفة على اذنه لا شرط لانه لا ضرر للعبه الغائب في تعليق العتق باذنه لاقابل  
 فيصير في هذه الحكة موقوفة على اذنه لا شرط على العبد وقيل هذه هي صورة مسألة الكتاب  
 نصيبا للعتق بقدر الاسكان لا محالة



له قوله عند ابن حنيفة وابن يوسف الم الف درهم على قول الشيخين على قول محمد حيث علمت من صنيع العبدية لما انه اخذ ليلها  
 وذلك من امره الترجيم عنده

۲۲۹

ان لا تتركوا هذا الكتاب منكم لان الامم افادت  
العبد الخائب فذلك ان الامم افادت  
فقدت دينها على نفسها وكل من افاد  
افادى فان قلت افادى لا طلاق  
لا يجمع فان قلت لا طلاق لا طلاق  
ان لا يترك هذا الكتاب منكم لان الامم افادت  
العبد الخائب فذلك ان الامم افادت  
فقدت دينها على نفسها وكل من افاد  
افادى فان قلت افادى لا طلاق  
لا يجمع فان قلت لا طلاق لا طلاق

(فرع) كاتب نصفه ماوى الكتابه عنق نصفه وسحق فى بقية قيمته وقال العبد لله مكانه على ذاك المال وبدناخذ

[illegible]

باب كتابه العبد المشترك

قال اذا كان العبد بين رجلين اذن احدهما لصاحبه ان يكتب نصيبه بالف درهم ويقض به  
 الكتاب كتابه ويقض بعض الالف ثم يحرق الكتاب الذي قبض عنه ابي جنيفة وقال هو مكتوب عليه  
 وما ادى فهو بينهما واصله ان الكتابة تجزئ عنه خلافا لها بمنزلة العتق لا بما نصبه المحنة  
 مع فقهه على نصيبه عنه للتحقق فاما اذا اذن ان لا يكون له حق الغنى كما يكون له اذا  
 لم ياذن واذنه له بقض البذل اذن للعبد بالاداء فيكون متبرعا بنصيبه عليه فلهذا كان  
 كل المقبوض عنه هو الاذن بكتابة نصيب اذن بكتابة اكل تعد التحق فهو اصل في  
 النصف وكل في النصف فهو بينهما والمقبوض مشترك بينهما فبقي كذا بعد الحرق اذا كانت  
 جارية بين رجلين كتابها فوطيها احداهما فجاءت بولده فادعاه ثم وطيها الاخر فجاءت بولده  
 فادعاه ثم عرفت في ام ولد الاول لانه لما ادعى حرمها الولد صححت دعوته لقيام الملك له  
 فيها وصار نصيبا له ولان الكتابة لا تقبل النقل من ملك الى ملك فيقتصر امومية الولد على  
 نصيبه كما في الهدية المشتركة ولو ادعى الثاني ولهها الاخير صححت دعوته لقيام ملكه ظاهرا  
 اذا عرفت بعد ذلك جعلت الكتابة كان لم تكن وتبين ان الجارية كلها ام ولد الاول لان الملك  
 من الانتقال ووطيه سابق ويقض لشريكه نصف قيمتها لانه غاك نصيبه الاستملاك الاستيلاء  
 ونصف عقرها لوطيه جارية مشتركة ويقض ثلثها كمال العقر قيمتها لولده ويكون ابنه كالمعتق  
 المذموم لا تبيح وطيه ما كان ملكه قائما ظاهرا وولد الغرة ثابت النسب منه حرم بالقيمة  
 على ما عرفت لكنه طم ام ولد الغير حقيقة فيلزمه كمال العقر وانما دفع العقر الى الكتابة



له قوله ومن قول محمد الخ الفترى على قول محمد حيث اخر صاحب الهداية دليله وثراه بالعلة المعقولة فيقول



۲۲۲

جلد  
کتاب  
المکاتب

[illegible]

له قوله والثلاث هي الوجة التي إلى الفترة على قول الطرفين <sup>العلمي</sup> قول محمد وآليه أشار صاحب معجم الأفرحيث قال و  
في الضمائر ان الصحيح قولها ٣ ٢٠ ٢١ ٢٢







(بقية ٣٥٥) ان يعجز نفسه عن سائر الدارين، مولى الكفاية ثم الكفاية لمعولها. **دلالة** فان ادب حكيم جريته، والباقي مبرات بين ارادته ولطلت وصايا لانه لم يرد فيها ان استناد المعنى الى الظاهر في حكم الكفاية.

...

[illegible]

و اما در این کتاب که در بیان احوال و عیال و اولاد و غیره است



[illegible][illegible][illegible]

لا يملك بسأرا سببه  
بدل الكتابة لأنه يصح  
عن بدل الكتابة يعق  
لأنه نجعله أمرا اقضه  
لا في بعضه ولا في كله

قال الولاء بنوعان وك  
عليه بالوراثة كان الك  
والحكم أيضا في سببه  
تناصرهم بالولاء بنو  
مولى المولاة لا فهم  
عليه السلام الولاء بنو  
ويصير الولاء كالأولاد  
حرة عنها وعن بنين  
وبغيره لا طلاق ما ذكر

[illegible][illegible][illegible]

أقول له كتاب الولاء الخ وأما احترام هذه العبارة اقتدار كتاب الله تعالى إذ يقول للذي أقر الله عليه القسم عليه أي  
أقر الله عليه بالاسلام وأقرت عليه بالعق والآية في زيد بن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم (بغية ٣٣٩)

لا يملك بشاراً أسباب الملك فكذا بسبب الورثة فإن اعتقوه جميعاً عتق وسقط عنه  
 بدل الكتابة لأنه يصير ابرأ عن بدل الكتابة فإنه يحترق وقد جرى فيه الراء فأدبر في الكتاب  
 أي لان اعتاق الجميع ١٢  
 عن بدل الكتابة يعنى كما اذا البرأه المولى لا انه اذا اعتقه احد الورثة لا يصير ابرأ عن نصيبه  
 أي فان قيل فاعل اعتاق احد الورثة من ابرأ عن نصيبه قلنا لا يصح لنا ان نخرج  
 لا نأخذه ابرأ اقتضاءً صحيحاً لعتقه والاعتاق لا يثبت بابرأ البعض وادائه في الكتاب  
 الاعتاق ١٢  
 لا في بعضه ولا في كله ولا وجه ال ابرأ الكل محقق بقية الورثة والله اعلم  
 هذا هو الوجه

كتاب الولاء

قال الولاء نوعان ولا عتاق في سمي لا ونعت وسبب العتق على ملك في الصحيح حتى لو عتق قتر  
 اى المصنف ١٢ عيني عتاقه اذا روي عن ابن ابي كرم ولا نعت ١٢ روي عنه حمزة بن اسيد  
 عليه بالوراثة كان الولاء ولا مولاة وسبب العتق لهذا يقال لا عتاق ولا مولاة ولا مولاة  
 والحكم ايضا في سبب العتق فيها التناصر فيكون العرب تتناصر باشياء وقدر النسب عليه السلام  
 تناصرهم بالولاء بنوعيه فقال ان موالي القوم منهم وحليفهم منهم والمراد بالحليف  
 موال المولاة لا نعمك نوايوك ون المولاة بالحلف قال اذا عتق الرجل مولاك فله في القول  
 عليه السلام الولاء لمن اعنق وكان التناصر في فعله وقد اجماعه مع بني زائدة الرقة فيكون  
 ويصير الولاء كالا ولا لان العتق بالغرم وكذلك المرأة تغتق لهما وينا ومات معتق كناية  
 حرة عنها وعن بنت فجعل النسب عليها السلام لهما لكان بينهما نصفين وليستوى في العتاق  
 وبغيره لا طلاق ما ذكرناه قال فان شرط انه سائبة فالشرط باطل والولاء لمن اعنق لان  
 اى العتق روي ١٢ عيني

الاستثمار في الأسهم  
الاستثمار في السندات  
الاستثمار في العقارات  
الاستثمار في الذهب  
الاستثمار في العملات الأجنبية  
الاستثمار في السلع  
الاستثمار في الفنون  
الاستثمار في التكنولوجيا  
الاستثمار في الطاقة المتجددة  
الاستثمار في الفضاء

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

أقول له كتاب الولاء الخ وأما احترام هذه العبارة اقتدار كتاب الله تعالى إذ يقول للذي أقر الله عليه القسم عليه أي  
أقر الله عليه بالاسلام وأقرت عليه بالعق والآية في زيد بن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم (بغية ٣٣٩)



[illegible][illegible]

وله الملاعة ينسب  
بمخلاف ما اذا اعتقب<sup>له</sup>  
الموت والطلاق حين  
الموت والطلاق البائن  
الى حالة الكساح فكان  
تزوجت معتقة لبعده  
لا مهم وكذا عاقلة لا  
فان اُعتق الاب جبراً<sup>بغير رقية ١٢</sup>  
بما عقولوا لانهم حرة  
لان سببه مقصور<sup>أي سبب ثبوت الولاية</sup>  
الملاع عن نفس حيث<sup>الاب ١٢</sup>  
مجبورين على ذلك فغير  
فولاء اولادها لموا اليها<sup>أي الولد ١٢</sup>  
حكم حكايه لان الفلأ<sup>الولد ١٢</sup>  
مالك معنه وكلهما  
والنسب في حق العجم  
والقوى لا يعارضها

باب ال قوما لامضد و  
 المعتدة عن موت  
 اي امته  
 من مودة مهادنة  
 يكون الولد مولى لموالى  
 اي مستحقا  
 المحنة الوطني بعد الط  
 الولد موجودا عنه ا  
 فولدت اولاد فجنى ا  
 ولهم ولا موالى فالحقوا  
 اي اكرهين  
 ان يزوجوا من الماهم  
 لاء الاولاد ال نفسه  
 بن عقوله كان الولد  
 ام ان كرهت وديت واد  
 هو العنق بخلاف ول  
 رابط  
 رجوعن عليه ان النسب  
 الاية  
 چون قال من تزوج  
 اي  
 عنه ابى حنيفة قال  
 اي العنق  
 سب الاب كما اذا كان  
 ان ولاء العتاقة قوى  
 عفيف فانهم ضيعوا النسب  
 حكم  
 لضعيف بخلاف ما اذا  
 من كرهت وديت واد  
 ان يزوجوا من الماهم  
 لاء الاولاد ال نفسه  
 بن عقوله كان الولد  
 ام ان كرهت وديت واد  
 هو العنق بخلاف ول  
 رابط  
 رجوعن عليه ان النسب  
 الاية  
 چون قال من تزوج  
 اي  
 عنه ابى حنيفة قال  
 اي العنق  
 سب الاب كما اذا كان  
 ان ولاء العتاقة قوى  
 عفيف فانهم ضيعوا النسب  
 حكم  
 لضعيف بخلاف ما اذا

٣  
 ١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]





بیت المال اشبه ۱۲ مجمع الامم ص ۲۴۶

انما هو المولى دون بناتك وافتى بعض الشافعيين بانها لا تطرف الارث بل لا تخاف اقرب الناس الى الميت فكانت اولى من بيت المال وليس في بيت المال

كتاب المولاة قالوا لا يورثها الا بناتها لانها لا تطرف الارث بل لا تخاف اقرب الناس الى الميت فكانت اولى من بيت المال وليس في بيت المال

المولى دون بناته لانه ليس للنساء من المولاة الا ما اعتقن او اعتق من اوكافه لو كان

المولى دون بناته لانه ليس للنساء من المولاة الا ما اعتقن او اعتق من اوكافه لو كان

من كان بين هذه اللفظ ورد الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في اخره او جرحه

معتقهن وصورة المجردة منها وان ثبوت المالكية والقوة في المعتق من جهة كسب

بالولاة اليها وينسب اليها من ينسب الى مولاها بخلاف النسب لان سبب النسبة في

الفراس وصاحب الفراس اما هو الزوج والمرأة مملوكة لا مالكة وليس حكم ميراث المعتق مقصودا

بني المولى بل هو لعصبته الا قرب لا قرب لان الولاء لا يورث ويختلف فيه فيكون النصرة

حتى لو ترك المولى ابنا وابنة فالولاء للابن عنه اب حنيفة ومحمد لانها اقربهما عصوبة وكذا للولاء

للجدون الا من عنه اب حنيفة لانه اقرب في العصوبة عنه وكذا للولاء من المعتقة

حتى يرثه دون اخيه المأذون الا ان عقل جانية المعتق على اخيه لا يورث قومها وجانية

بجنايتها ولو ترك المولى ابنا وابنة لابن اخر معناه يورث ابن اخر فميراث المعتق للابن دون

بني الابن لان الولاء للكثير هو المولى عن عدة من الصحابة منهم عمر وعنه وابن

مسعود وغيرهم اجمعين ومعناه القرب على ما قالوا والصلية اقرب فصل في ولا

المولاة قال واذا اسلم رجل على يد رجل وولاهه على ان يرثه يعقل عنه اذا اجنبه واسلم

على يد غيره وولاهه فالا وصحبه وعقله على مولاة فان مات ولا وارث له غير فميراثه

للمولى وقال الشافعي المولاة ليس بشيء لان فيها بطلان حق بيت المال ولهذا لا تنضم في حق

وارث اخر ولها الا يصح عنه الوصية بجميع المال ان لم يكن للزوج ارث حتى بيت المال وانما

بیت المال اشبه ۱۲ مجمع الامم ص ۲۴۶ وفي الخصص ان ذوى الارحام وبنات المعتق يرثون في زما ما ذوى الارحام

تجها الميراثين وغيره وكذا الابن والنبتة رضاعا ولكن المتأخرين لا يرثون ۱۲ ملتقى الامم ص ۲۴۷

[illegible]

له قوله كتاب الاكراه الخ ثم في الاكراه يعبر معنى في المكروه ومعنى في المكروه ومعنى فيما اكراه عليه ومعنى فيما اكراه به فالمعتبر



[illegible]





[illegible]

بقية (٣٢٤) في جيب من اللباس الذي كان عليه الطوباء الذي قبل خروجه متخافاً من أن يكون موضع حتمٍ ودخلوا راجلاً جميع كتبه إلى دار الخليفة بأمر الوزير فتشوها فلم يجدوا شيئاً مما ذكره السامع لهم فندم الخليفة على ما أصعب به (التقي ٣٢٩)

[illegible][illegible]

لأن ما رواه عنه غير هذا من ترك المعامل (بقية ٢٥٠)

لأن ما رواه عنه غير هذا من ترك المعامل (بقية ٢٥٠)

في المحرور قال إذا أكره على الردة لم ين مرأته منه لأن الردة تتعلق بالاعتقاد لا ترى أنه  
لو كان قلبه مطمئناً بالإيمان لا يكره وفي اعتقاده الكفر شك فلا ينبت البيونة بالشك  
فإن قالت المرأة قد بنت منك وقال هو قد أظهر ذلك وقلبه مطمئن بالإيمان فالقول قول  
استحسانا لأن اللفظ غير موضوع للفرقة وهي بتبديل الاعتقاد ومع الإكراه لا يدل على  
التبديل فكان القول قولاً لا خلافه كراه على الإسلام حيث يصير مسلماً لا محقق وجعل  
رخصاً للإسلام في الحالين لأنه يعلو ولا يعلى عليه هذا بيان الحكم ما قبله في الله تعالى المعتقد  
فليس لم يكره على الإسلام حتى حكم بالإسلام ثم رجعه لم يقتل لكن الشهية وهي ردة للقتل  
ولو قال الذي كرهه على إكراهه الكفر خبرت عن مواضع لم أكرهت بآنت منه حكماً لا لأنه  
أقر أنه طاهر بآنتان ما لم يكره عليه حكمه هذا الطاهر ما ذكرناه ولو قال أردت ما طلبتني وخطر  
ببال المخبر عما مضى بآنت ديانة وقضاء لا نأقر إن مبتدئ بالكفر هازل به حيث علم  
لنفسه كحاص غيره وعلى هذا إذا أكره على الصلوة للصليب سبب جهل الله عليه السلام ففعل  
وقال نوبت بصلوة الله تعالى جهداً آخر غير الله عليه السلام بآنت منه قضاء لا ديانة  
ولو صلى للصليب سبب جهل الله عليه السلام وقدر خطر بآله الصلوة لله تعالى سبب غير الله  
عليه السلام بآنت منه ديانة وقضاء لما روقه قرناه زيادة على هذا فكأنه المنتمى لله علم  
**كتاب المحرور**  
قال الأسباب السوجه للمحرور الصغر والرق والجحور فالجحور الصغير الأباذن واليه  
ولا تضرب العبد الأباذن سيده ولا يجوز تضربه الجحور المغلوب حالاً الصغر فليقتصر  
في المحرور على الأسباب السوجه للمحرور الصغر والرق والجحور فالجحور الصغير الأباذن واليه  
ولا تضرب العبد الأباذن سيده ولا يجوز تضربه الجحور المغلوب حالاً الصغر فليقتصر

(بقية ٢٢٨) واعتذر إليه ورده بجعل فلما كان بعد أيام أمد محمد رحمه الله تعالى أن يصير تصنيف الكتاب فلم





على اجازته ولا ينفذ ان بمباشرته بخلافه في العقود وان انلفا شئاً لم يملكه احياً  
لحق المتلف عليه وهذه الامكان كون الانلاف موجباً لوقوف على القصة كالذي يتلف  
بأنفلا بالنظر عليه في المأكل بعد الشهاد بخلاف القول على ما يملكه **قال فاما**  
العبد فاقراره نافذ في حق نفسه لقيام اهليته غير نافذ في حق مولاه رعاية بجانبه لان نقضه  
لا يعبرى عن تعلق الدين برقبته او كسبه وكل ذلك انلاف **قال** فان اقر بالزوجه  
بعد المحرم لوجود الاهلية وزوال المانع ولا يلزم في الحال لقيام المانع وان اقر  
بجد او قصاص لزمه في الحال لانه متبقي على اصل المحرم في حق الدم حتى لا يصح اقرار  
المول عليه به لك وينفذ طلاقه لما روي بنا و قوله عليه السلام لا يملك العبد  
والمكاتب شيئاً الا الطلاق ولانه عارف بوجه الصلحة فيه فكان املا  
وليس فيه ابطال ملك المولي ولا تقويت منفعه فينفذ والله اعلم

**باب الحجر للفساد**

**قال ابو حنيفة** لا يحجر على الحر العاقل البالغ السفيه وتصرف في ماله جائز وان كان  
مبذراً مفسداً ائيلف ماله فلا غرض له فيه ولا مصلحة وقال ابو يوسف ومحمد  
وهو قول الشافعي يحجر على السفيه يمنع من التصرف في ماله لانه مبذر ماله بغير راع على الوجه  
الذي يقتضيه العقل فتحجر عليه نظر الى اعتبار ابا الصبي بل اولى لان التائب في حق الصبي  
احتمال التبرير وفي حقه حقيقة لانه ائتمعه عنه المال فهو لا ينفذ به من الحجر لانه يتلف  
بلسانه فما منع من بدنه ولا في حقيقته انه مخاطب قتل فلا يحجر عليه اعتبار ابا الرشيد  
له قول

في قوله لا يحجر على السفيه... (في حقه حقيقة لانه ائتمعه عنه المال فهو لا ينفذ به من الحجر لانه يتلف بلسانه فما منع من بدنه ولا في حقيقته انه مخاطب قتل فلا يحجر عليه اعتبار ابا الرشيد له قول)

في قوله لا يحجر على السفيه... (في حقه حقيقة لانه ائتمعه عنه المال فهو لا ينفذ به من الحجر لانه يتلف بلسانه فما منع من بدنه ولا في حقيقته انه مخاطب قتل فلا يحجر عليه اعتبار ابا الرشيد له قول)

في قوله لا يحجر على السفيه... (في حقه حقيقة لانه ائتمعه عنه المال فهو لا ينفذ به من الحجر لانه يتلف بلسانه فما منع من بدنه ولا في حقيقته انه مخاطب قتل فلا يحجر عليه اعتبار ابا الرشيد له قول)

في قوله لا يحجر على السفيه... (في حقه حقيقة لانه ائتمعه عنه المال فهو لا ينفذ به من الحجر لانه يتلف بلسانه فما منع من بدنه ولا في حقيقته انه مخاطب قتل فلا يحجر عليه اعتبار ابا الرشيد له قول)

له قوله وقال ابو يوسف ومحمد... (في حقه حقيقة لانه ائتمعه عنه المال فهو لا ينفذ به من الحجر لانه يتلف بلسانه فما منع من بدنه ولا في حقيقته انه مخاطب قتل فلا يحجر عليه اعتبار ابا الرشيد له قول)

توربا عطار اترالصبا

[illegible]

?

جمله  
عقاب  
محمدا

(بقية ٣٥٢) كما قدمنا في أول هذا الفصل ..... وفيه واختلف في الجبر بسبب السفة وقال أبو يوسف أنه لا يثبت  
الابضاء القاضي وقال محمد يثبت الجبر بنفس السفة ولا يترفع على القضاء اه تلت وظهر هذا الماده اختيار



عليه باجاء الله تعالى من غير صنعه ولا يسلم القاضي للفقهاء البتة يسلمها الى بقية من ائمتنا من ائمتنا  
عليه في طريق الحج كمالا يتلفها في غير هذا الوجه ولو اراد عمره واحدا لم يمنع منها استحسانا  
لاختلاف العلماء في جوازها خلاف ما ادعى مرة واحدة من الحج ولا يمنع من القرآن لانه لا يمنع من اداء  
السفر لكل واحد من ائمتنا ولا يمنع من ائمتنا من ان يسوق ببدنة محررا عن موضع الخلاف  
اذ عنه عبد الله بن عمر لا يجزئ غيرها وهي جزور وبقرة فان مرض او صعبوصيا في القرى وبواب  
الحج جاز ذلك في ثلثة اماكن نظره في اذهي حاله انقطاعه عن امواله الوصية تخلف ثمانية  
او ثوبا وقد ذكرنا من الترميمات اكثر من هذه في كفاية المنتهي قال ولا يحجر على الفاسق اذا  
كان مصلحا لما له عنه تاو الفسق الاصل والطارئ سواء وقال الشافعي يحجر عليه زجر الله  
وعقوبة عليه كما في السفينة هذه المجعل اهلا للولاية والشهادة عنه ولنا قولنا تعالى فان  
استم منه رشدا فادفعوا اليهم اموالهم الاية وقد اؤنس غر رشدا فبينا وله النكرة  
المطلقة ولان الفاسق من اهل الولاية عنه نال اسلامه فيكون اليك للتصرف وقد قرناه فيما تقدم  
والمحجر القاضي عنه مما ايضا وهو قول الشافعي بسبب الغفلة وهو ان يثبت في التجاراية ولا يصدر  
عنه السلامة قلبه لما في المحجر من النظر فصل في حله بالبلوغ قال بلوغ الغلام بالاحتمال  
والاحمال لانزال اذا وطئ فان لم يوجه ذلك حتى يتم ثلثا في عشرة سنة عنه ابحيثة وبلوغ  
التجارية باحضار الغلام والحمل فان لم يوجه ذلك حتى يتم ثلثا في عشرة سنة عنه ابحيثة وبلوغ  
عنه الى حنيفة وقاله اذا تم الغلام والتجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا وهو ايتن ابحيثة  
وهو قول الشافعي وعنه في الغلام تسع عشرة سنة وقيل المراد ان يطعن في التاسع عشرة سنة



[illegible]

وَيَمْلِكُهُ ثَمَانِيَةَ عَشْرَ سَنَةً فَلَا اخْتِلَافَ وَقِيلَ فِي اخْتِلَافِ الرَّوَايَةِ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي بَعْضِ النُّسخِ حَتَّى

يستكمّلهم عشر سنة. أما العلامة فلان البلوغ بالانزال حقيقةً والحمل والأحبال لا يكون

الامم الا نزال كذا المحيض في وان الحبل فجعل كل ذلك علامة البلوغ وادنى الدلالة لذلك في

حق القلام اثنا عشرة سنة وفي حق الجارية تسع سنين وأما ما ألسن فلم أعاد الفاشية ان

البلوغ لا يتأخر فيها عن هذه المدة وله قول يقال حتى يبلغ أمثله وأما الصبي فثاني عشر سنة هكذا

قاله ابن عباس و تابعه القتيبي و هذا اقل ما قيل فيه فبني الحكم عليه للتيقن به غير ان الاناث

ویرایش ایشان از این اسرار و فیوضاتی حقین مستند است که استعمالها علی الفصول الاربعه التي توافق احاد

منه المزاج لا محالة قال واذا راسه حق الغلام او ابجارية الحمار واشكل امره في البلوغ فقال

قد بلغتُ فالقول قوله واحكامه احكام البالغين لاننا معناه لا يعرف الامن جهة

ظاهرًا فاذا اخبراه ولم يكذبها الظاهر قبل فوطها فيه كما يقبل قول المرأة في الحيض

باب الحج بسبب الدين

قال ابو حنیفہ لا اجمع فی الدین واذا وجبت دیون علی رجل وطبغ غراء وحلبہ والحجر علی

لما حج علي بن فاطمة ابنته فلما تجوز له فمضت خاص فان كان لعل العبد في الحيا

لأنه نوع حجر ولا يتجارة لا عن راض فكون باطلا بالنقض ولكن يحبس عليه اختار بيعه في دينه  
أي زمانا فخره لما انتهى ١٢١

ايفاء محي الغرماء و دفع الظلم و قال اذا اطلب غم ماء الفيلس المحجر عليه بحجر القاضى عليه و من يد

من البعير والنصر والاقرا حتى لا يضر بالفرماء لان الحجر على السفيا ناعون فانه نظر الكوفي

الحج بنظر الغرماء لا نسيءا<sup>١١</sup> ما له فيقولون حقرهم<sup>١٢</sup> ومعنى قولهم منع من البيع ان يكون باقيا من

[illegible][illegible]

المثل لما البعير يشن السبل لا يبطل حق الغرماء والمنع محرم فلا يمنع منه **قال** وباعه مالاً انفع  
المفسر من بيعه قيمه بين غرامه باخصص عنه هما لان البيع مستحق عليه بقاء دينه حتى يحبس  
لا جواز ان يمنع نائب القاضيه من اتيه العتق قلنا التبعيه موهومه والمستحق قضاء الدين والبيع ليس  
بطريق متعين لانه لا خلاف الجواب العتق والحبس لقضاءه لانه يتنازع من الطريق كيفما وجه البيع  
كان المحبس ضرراً كما بما تاخير حق الدائن وتعذيب المدين فلا يكون مشروعاً **قال** ان كان دينه  
دراهم له درهم قضاه القاضي بغير امره وهذا بالاجماع لان الدائن حق الاخذ من غير رضا  
فللقاضيه ان يعينه وان كان دينه دراهمه وله دنانير او على ضد ذلك باعها القاضي  
دينه ما اعنه ابن حنيفة استحسنوا والقياس ان لا يبيع كما في العروض لما لم يكن لصاحب الدين ان اخذ  
جبراً وجب الاستحسان انما امثالان في الثنية والمالية مختلفان في الصوفيا للنظر الى الاتحاد حيث للقاضي  
ولاية التصرف والنظر الى الاختلاف فيسلب عن الدائن ولاية الاخذ عملاً بالشبههين بخلاف التصرف  
لان الغرض يتعلق بصورها واعيانها اما التقود فوسائل فافتراقها في الدائن التقود ثم العروض  
العقارية ابا لايسر لايسر لها فيه من المسارعة الى قضاء الدين مع مراعاة جانب المدينين في ذلك  
عليه درست من ثياب بدنه ويباع الباقي لان بكفاية وقيل دستان لانه اذا غسل ثياباً قبله  
من طابسي **قال** فان اقر في حال الحجر اقرار لم يرد ذلك بغير قضاء المدينين لا يتعلق بهذه المال  
حق الاولين فلا يمكن من ابطال حترهم بالاقرار لغيرهم بخلاف الاستسلاف لانه مشاهير لا يرد  
ولو استفاد ما لا اخرجه الحجر نفع اقراره فيه لان حترهم لم يتعلق ببلغة وقت الحجر **قال** فينفق  
على المفسر من ماله على زوجة وولده الصغار وذوي ارحامه من يجب نفقه عليه لان

[illegible]

جلد  
کتاب

وَجِئْنَا اسْتَحْسَنَهُمْ عَلَى الْبَيْتِ بِذَلِكَ الْمَسْأَلَةِ وَمَا نَبِيهَا التَّبَاسُ +

[illegible]

إليه قوله وهذا غنواي حنيقة استحسان الخ القترى على الاستحسان كما علمت في عقود رسم المفتى -

٣٥٨  
 حاجتنا الأصلية مقدمة على حق الغرماء ولا نحقق ثابت لغيره فلا يطل المحرم لهذا الوزن وج  
 امرأة كانت في مقداره مهر مثلها أسوة للغرماء قال فان لم يعرف للفلس مال وطلب  
 غرماء وحبسه وهو يقول لا مال لي حبسه كما كره في كل دين التزمه بعقد كالمهر والكفالة  
 وقدرنا هذه الفصل بوجوه في كتاب ادب القاضي من هذه الكتاب فلا نعلمها  
 ان قال وكذلك ان اقام البينة انه لا مال له يعني خلع سبيل الوجوب بالنظر الى البينة  
 ولو مرض الحبس يبقى فيه ان كان له خادم يقوم عياله ليجوز ان لا يكون له من ثمنه ما يملكه  
 والحرف فيه لا يمكن من الاشتغال بالعمل هو الصحيح ليضيق قلبه فينبعث على قضاء دينه بخلاف  
 ما اذا كانت له جارية وفيه موضع يمكنه فيه وطيه لا يمنع عنه لانه قضاء احدى الشهيق  
 فيعتبر بقضاء الاخرى قال ولا يحول بينه وبين غرمائه بعد خروجه من  
 الحبس بل يلازمونه ولا يمنعونه من التصرف والسفر لقوله عليه السلام لصاحب الحق  
 يد ولسان اراد باليد الملازمة وبالسنان التقاض قال ياخذون فضل كسب يقسم  
 بينهم بالحصص لا استواء حقوقهم في القوة وقال اذا قلنا الحكم كحال بين الغرماء وبينه الا  
 ان يقوم البينة ان له مالا لان القضاء بلا فلاس عنه ما يصح فيثبت العسر ويستحق النظر  
 الى البينة وعندها لا يثبت القضاء بلا فلاس ان مال الله تعالى غايه ولا يملكه  
 وقوله اليهود على عدم المال لا يثبت الاظهار افضله لا يضره لا يطل حق الملازمة وقوله  
 الا ان يقوم البينة اشارة الى ان البينة القسار تترجم على بينة الاعسار لانها اكثر اتيانا اذ الاصل  
 هو العسر وقوله في الملازمة لا يمنعونه من التصرف والسفر دليل على انه لا يترجم عن ايراد ولا  
 في كل دين لزمه بد لا عن مال حصل في يده كمن المبيع او التزمه بعقد كالمهر والكفالة

له قوله وقد ذكرنا هذا الفصل بوجوه الخ انظر هذا البحث في الهداية في ١٣٦ ج ٣ حيث قال فان امتنع حبسه  
 في كل دين لزمه بد لا عن مال حصل في يده كمن المبيع او التزمه بعقد كالمهر والكفالة

لما جلس في موضع لا يحبس فيه ولو دخل في داره كما جئته لا يتبعه بل يجلس على باب داره الى  
 اي موضع معين  
 ١٢ من ١٢ كذا في رواية ١٢  
 ٢٨٩

يجلس في موضع لا يحبس فيه ولو دخل في داره كما جئته لا يتبعه بل يجلس على باب داره الى  
 اي موضع معين  
 ١٢ من ١٢ كذا في رواية ١٢  
 ان يخرج لان الانسان لابد ان يكون له موضع خلوة ولو اختار الطلوع والحبس والطلب  
 الملازمة فاختار الى الطالب لانه ان لم يحصل المقصود لا اختياره الاضيق عليه الا اذا  
 علم القاض ان يدخل عليه بالملازمة مضرباً بين بان لا يمكنه من دخوله داره فحينئذ  
 يجبره فعلاً لضرره ولو كان الدين للرجل على المرأة لا يلازمها لافيها من الخلو بالاجابة  
 ولكن بعث امرأة امينة فلازمها قال ومن افلس عند مباح لرجل بعينه ابعاده منه  
 فصاحب المنازع اسوة للغرماء فيه قال الشافعي بمجر القاض على المشتري بطله ثم للبائع  
 خيار الفسخ لانه عجز المشتري عن ايفاء الثمن فيوجب ذلك حق الفسخ كعجز البائع عن تسليم البع  
 وهذا لانه عفا معارضة وقضيته المساواة وصار كالسالم فلان الا فلازم مع العجز عن  
 تسليم العين هو غير مستحق بالعقد فلا يشترط الفسخ باعتباره وانما المستحق وصف في الزمة  
 اعني الدين ويقض العين فيحقق بينهما مبادلة هذا هو الحقيقة فيجب اعتبارها  
 الا في موضع التعذر كالسالم لان الاستبدال مستنع فاعطى للعين حكم الدين والله اعلم

### كتاب المأذون

الاذن هو اعلام لغته في الشرع فاشاء المحرر اسقاط الحق عندنا والعبد بعد ذلك ينضم  
 لنفسه باهليته لانه بعد الرق بقاها لا للضر بلسانه الناطق وعقله المميز وانما هو عن الضر  
 الحق المولى لانه ما عهده تصرفه الا موجبا لتعلق الدين بقرينه او كسبه وذلك مال المولى فلا يله  
 من اذنه كمال يطل حكمه من غير رضاه وهذه الاية يرجعها المحقق العفا على المولى وله

لما جلس في موضع لا يحبس فيه ولو دخل في داره كما جئته لا يتبعه بل يجلس على باب داره الى  
 اي موضع معين  
 ١٢ من ١٢ كذا في رواية ١٢  
 ٢٨٩  
 ان يخرج لان الانسان لابد ان يكون له موضع خلوة ولو اختار الطلوع والحبس والطلب  
 الملازمة فاختار الى الطالب لانه ان لم يحصل المقصود لا اختياره الاضيق عليه الا اذا  
 علم القاض ان يدخل عليه بالملازمة مضرباً بين بان لا يمكنه من دخوله داره فحينئذ  
 يجبره فعلاً لضرره ولو كان الدين للرجل على المرأة لا يلازمها لافيها من الخلو بالاجابة  
 ولكن بعث امرأة امينة فلازمها قال ومن افلس عند مباح لرجل بعينه ابعاده منه  
 فصاحب المنازع اسوة للغرماء فيه قال الشافعي بمجر القاض على المشتري بطله ثم للبائع  
 خيار الفسخ لانه عجز المشتري عن ايفاء الثمن فيوجب ذلك حق الفسخ كعجز البائع عن تسليم البع  
 وهذا لانه عفا معارضة وقضيته المساواة وصار كالسالم فلان الا فلازم مع العجز عن  
 تسليم العين هو غير مستحق بالعقد فلا يشترط الفسخ باعتباره وانما المستحق وصف في الزمة  
 اعني الدين ويقض العين فيحقق بينهما مبادلة هذا هو الحقيقة فيجب اعتبارها  
 الا في موضع التعذر كالسالم لان الاستبدال مستنع فاعطى للعين حكم الدين والله اعلم

له قوله كتاب المأذون الزم الدليل على جواز الاذن للعبد في التجارة شرعاً الا تارة التي بدأ بها الكتاب في ذلك  
 حديث ابراهيم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يهكب الحمار ويحلب دجوة المملوك وفيه دليل على

[illegible]

فان سكونها بالحج من الغراض وقد كان يعتاده









للعباس بن عبد المطلب عشرين عبدا كلهم يتجر بعشرة آلاف درهم فغنيه دليل جواز الازن وأنه لا بأس  
بالتساب الغنى (بقية ٣٢٥)

(تَبَيُّهُ ٣٦٣) وَالْأَسْكَنْتَا مِنْ الْمَالِ لِقِدَانٍ كَثِيرِينَ مِنْ حِوَلَةٍ لَمَّا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعَمْ الْمَالُ الصَّالِحُ



والله الذي  
احلوا له دخول الجنة  
فلا تخافني ظلمت  
ناملوا ما هم  
ناملوا ما هم

وادان باغ اقامه نمود و در آنجا  
 عید کلمه خواند و در آنجا  
 وادان باغ اقامه نمود و در آنجا  
 عید کلمه خواند و در آنجا  
 وادان باغ اقامه نمود و در آنجا  
 عید کلمه خواند و در آنجا  
 وادان باغ اقامه نمود و در آنجا  
 عید کلمه خواند و در آنجا

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في خاتمة كتابي هذا  
 بانه هو الذي  
 على ذلك  
 في خاتمة كتابي هذا  
 بانه هو الذي  
 على ذلك

ان کیونکہ تم ہی  
عقوبتِ قولِ القدوسی دادِ دلدادہ  
شیرِ خیلِ قیامتِ بازوِ دلدادہ  
کجا از دایِ الٰہی بفریادِ دلدادہ  
اور شمشیرِ شکرِ جلالِ دلدادہ

جالی الی محمد السواد اللہ آبادیہ جلیات اولہ  
بازار الفریضین لاوارث علی قریبہ کلچر آباد  
السائین بلالستان علی قریبہ کلچر آباد  
قوله جلیات اولہ

بعض الرهبان مع الرهبان  
الذين هم من الرهبان

بيان تسمية الجلالة الربوبية  
فوقها الزيادة من لفظ الربوبية

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

(بقية ٣٤٥) وغيرها وكان سبب ترويه انه احدث منه دنا يري القذاذ حين اسلم اسم وخصي وخصي اسلم له ان يتسقى على راسه

(بقية ٣٢٢) ولغيركم وكان العباس رضى الله تعالى عنه يظهر السرور لبغناه ويقول ان الله تعالى وعسى

علي البهيكاني لم ان عيطا اليك الان  
 فبقوتك وبغيرك لان الفناء اذا قد ردا  
 والدين حال في اعطيتهم على الان  
 باقون من الاني بديع بدون النوا  
 وكونان باحد المسماء  
 علي البهيكاني لم ان عيطا اليك الان  
 فبقوتك وبغيرك لان الفناء اذا قد ردا  
 والدين حال في اعطيتهم على الان  
 باقون من الاني بديع بدون النوا  
 وكونان باحد المسماء

لقد قولهم رغبنا عن دابة حسنة وعصا حديدية التي التفتي على قول الطرفين للمعقول أبي يوسف

[illegible]



[illegible]

والشيطان يعقل <sup>كأن</sup> كمن <sup>كأن</sup> البيع سأل الملك جالبا للريح <sup>والله</sup> والتشبيه بالعبدة الماذون يفيدان ما  
<sup>أراد به قوله تعالى ليس والشر لا يضر الماذون ١٢</sup>  
يثبت في العبد من الأحكام ثبت فحقه <sup>لأن</sup> لاذن فالحج والمآذون <sup>تتضمن</sup> بأهلية نفسه  
<sup>أي في حق العبد ١١</sup>  
عبد <sup>إ</sup> كان أو صبيغا فلا يتقيد تصرفه <sup>بأن</sup> بنوع دون نوع <sup>بأن</sup> ويصير مآذونا بالسكوت كما  
<sup>بأن</sup> في العبد <sup>بأن</sup> يصح <sup>بأن</sup> اقرار بما فيه <sup>بأن</sup> من كسبه <sup>بأن</sup> وكذا <sup>بأن</sup> يجوز له <sup>بأن</sup> وظاهر الرواية كما يصح اقرار العبد <sup>بأن</sup> ولا يملك  
<sup>بأن</sup> تزويج عبده <sup>بأن</sup> ولا كذا <sup>بأن</sup> بئنه <sup>بأن</sup> كما في العبد والمعتق الذي يعقل البيع والشرع بمنزلة العبد يصير  
<sup>بأن</sup> مآذونا <sup>بأن</sup> بأذن <sup>بأن</sup> الألب <sup>بأن</sup> الحجة <sup>بأن</sup> والوصى <sup>بأن</sup> دون <sup>بأن</sup> غيرهم <sup>بأن</sup> على ما بيناه <sup>بأن</sup> وحكمه <sup>بأن</sup> حكم <sup>بأن</sup> الصبي <sup>بأن</sup> الله <sup>بأن</sup> أعلم

کتابُ الغُصْبِ

النصب في اللغة عبارة عن اخذ الشيء من الغير على سبيل التغلب والاستعمال فيبين اهل اللغة وفي  
 الشريعة اخذ مال متقوم محترم بغير اذن المالك على وجه يزيل يده عنه حتى كان استخدامه العبد  
 وحصل له اذية غصباء دون الجالس على البساط ثم ان كان مع العلم فحكمه المأثم والمغفر وان كان  
 بدونه فالضمان لا يجرى العبد فلا يتوقف على قصد له ولا اثم لان الخطأ موضوع قال ومن  
 غصب شيئا له مثل كل مكيل والموزون فهلك فيه له فعليه مثله وفي بعض المنسخ فعليه ضمان  
 مثله ولا تفاوت بينهما وهذه لان الواجب هو المثل لقوله تعالى فمن اعتدى عليا فليعاقبه الله  
 عليه ومن اعتدى عليا فليعاقبه الله ولا ان المثل اعطى له فافيه من مراعاة الجنس بل بالية فكان دفع الضرر  
 قال فان لم يدهر على مثله فعليه قيمته يوم يحتصمون وهذا عند ابي حنيفة مقرر وقت قال  
 ابو يوسف وهو الغصب قال محمد بن عيسى لا تقطع لابي يوسف انه لما انقطع النخس بما لا  
 مثل له فبعته بقر قيمته يوم انعقاد السبب اذ هو الواجب ولحمه ان الواجب المثل في الذمة

[illegible][illegible]





الغصب هو ما يملكه الغاصب من غير حق ولا اذن ولا اذن من المالك  
 والملك هو ما يملكه المالك من غير حق ولا اذن ولا اذن من غيره  
 والحق هو ما يملكه الحق من غير حق ولا اذن ولا اذن من غيره  
 والاذن هو ما يملكه اذن من غير حق ولا اذن ولا اذن من غيره

الغصب هو ما يملكه الغاصب من غير حق ولا اذن ولا اذن من المالك  
 والملك هو ما يملكه المالك من غير حق ولا اذن ولا اذن من غيره  
 والحق هو ما يملكه الحق من غير حق ولا اذن ولا اذن من غيره  
 والاذن هو ما يملكه اذن من غير حق ولا اذن ولا اذن من غيره

الغصب هو ما يملكه الغاصب من غير حق ولا اذن ولا اذن من المالك  
 والملك هو ما يملكه المالك من غير حق ولا اذن ولا اذن من غيره  
 والحق هو ما يملكه الحق من غير حق ولا اذن ولا اذن من غيره  
 والاذن هو ما يملكه اذن من غير حق ولا اذن ولا اذن من غيره

المضمومة وهذا عنه ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن يوسف وهو قول ابي يوسف وهو الاول  
 وبه قال الشافعي في تحقق اثباته عليه ومنه قوله في المالك الاستحالة اجتماع اليدين على  
 محل واحد في حالة واحدة فتحقق الوصفان وهو الغصب على ما بيناه فصار كما المنقول وجوه  
 الوعيه ولهما ان الغصب ثابت باليد بالملك بفعل العين وهذه لا تنص في العقار  
 لان يده المالك لا يورثه لا باخراج عينه وهو فعل في لا في العقار فصار كما اذا بعد المالك عن المواشي  
 وفي المنقول المنقول فعل وهو الغصب في مسألة الحق ممتنوعة ولو لم يمت فالتصان هناك بترك  
 الحفظ للمترم وبالحجى ترك ذلك قال وما نقص منه بفعله او سكنه ضمه في قوله  
 جميعا لانه اطلاق العقار يضمن به كما اذا نقل ترابه لانه فعل في العين ويدخل فيما قاله اذا  
 انه دمت الدار سكنه وعمله فلو غصبها راو باعها وسلمها او اقرضها لكان المشتري يملكها  
 غصب المانع ولا يبيته لصاحب الارض هو على الاختلاف في الغصب هو الصحيح قال في نقص  
 بالزراعة يغير النقصان لانه تلف البعض فيأخذ راس ماله يتصدق بالفضل قال وهذا  
 عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يتصدق بالفضل وسند كرا الوجه من  
 الجائين قال واذا اهلك النخل في يد الغاصب بفعله او بغير فعله ضمه وفي اكثر  
 نسخ المختصر واذا اهلك الغصب المنقول هو المراد لما سبق ان الغصب فيما ينقل وهذا  
 لان العين دخل في ضمانه بالغصب السابق وهو السبب عند العجز عن ردّه تجب في  
 القيمة او يتقرر بذلك السبب لهذا تعتبر قيمته يوم الغصب وان نقص في يده ضمن  
 النقصان لان يدخل جميع اجزائه في ضمانه بالغصب فما تعذر ردّه عليه يجب

الغصب هو ما يملكه الغاصب من غير حق ولا اذن ولا اذن من المالك  
 والملك هو ما يملكه المالك من غير حق ولا اذن ولا اذن من غيره  
 والحق هو ما يملكه الحق من غير حق ولا اذن ولا اذن من غيره  
 والاذن هو ما يملكه اذن من غير حق ولا اذن ولا اذن من غيره

بقية (بقية) وعليه الغصب على ما كان في حيزه الفاعل وبه ابي حنيفة من المشايخ نداء الرور وهو اخيه

الغصب هو ما يملكه الغاصب من غير حق ولا اذن ولا اذن من المالك  
 والملك هو ما يملكه المالك من غير حق ولا اذن ولا اذن من غيره  
 والحق هو ما يملكه الحق من غير حق ولا اذن ولا اذن من غيره  
 والاذن هو ما يملكه اذن من غير حق ولا اذن ولا اذن من غيره

[illegible]







له قوله وله ان العين باي الهمزة على حرف الحذفية وحيث قد مره ملحق بالاسم وشرح جمع الاسم وقال لان الجرودة ر صفة  
في ظاهر الرواية اخرج لار شافعيان بهما في تعريف بعض الغرائض ما افطاه طه تولا لا لك ان يفتقر الخ الى الواجب بهذا منجى القسمة اذا كثر للمؤلفين بعد قطع هذا الوجه والاسئلة لك من كل وجه اما اذا كان لما لم يكتف به فانه نقصا عن كفايته

[illegible][illegible]

للفاسد قال لا يملك  
هالك من وجه الام  
والشركات والمضرو  
الاصلي الثنية وكونه م  
احكام الصنعة دون  
بجنسها قال ومن  
وقال الشافعي مرة لا  
فيما ذهب اليه اضر  
ذهبنا اليه مجبورين بآ  
اللوح المغصوب في  
ينقض اذا بنى في ح  
وجواب الكتاب رد ذ  
قيمتها وسكوا اليه وان  
الرواية ووجه انبا  
بعضها وهو اللحم فصا  
طرفها لما لك ان يضت  
حيث يأخذ مع اشار

هذا العالم صوب وعليه مثل  
 روى انه كسر وفات بعف  
 ب يصلح لذلك وله  
 وزونا وانه باق حتى يمجر  
 العين وكذا الصنع عشرين  
 غضب ساجدة فبني  
 مالك اخذها والوجه  
 ارايا الغاصب بنقض  
 نفية فصار كما اذا خاط  
 سفينة ترق قال الكر  
 والى الساجدة اما اذا  
 لا وهو الاصح قال  
 شاء ضمنه نقصانها وك  
 تلاف من وجه باعتبار  
 كالحرق الفاخض في الثو  
 جميع قيمتها لوجود الاس  
 قطع لان الادمي يبقى م  
 الاستعداد  
 الاستعداد  
 الاستعداد

[illegible]

وتعتبر صيرت حتى المال  
 ملح راس المال في المضارة  
 لانه لا قيمة له عندنا لما  
 في راس المال  
 ووجه اخرا فيه ار  
 بر خفف وضرا للمالك  
 من جاريته او عبد الواد  
 والهندا واني مره انما  
 ينقص لانه متعلقا  
 في الحيا راضا  
 لعل يد هذا هو ظاهر  
 ان الحبل والبر والنسل  
 والاسنان وغير ذلك  
 واللمح فقطع الغاصب  
 من قطع طرق المملوك  
 قال ومن خرق توب  
 اي القدر في ١٢

[illegible]

غيره بخلاف سائر نقصانه والثوب لما لك لان العين قائم من كل وجه وانما دخل عيب فيضمن  
وان خرق خرقا كثيرا تبطل عامة منافعها فلما لك ان يضمنه جميع قيمته لانه استهلك من هذا  
الوجه فكانه آخره قال في ضمنه ان يترك الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب ضمنه النقصان لانه  
تعيب من وجه من حيث ان العين باقية وكذا بعض المنافع قائم ثم اشارة الكتاب الى ان الفاحش  
ما يبطل به عامة المنافع والصحيح ان الفاحش ما يفوت به بعض العين وجنس المنفعة ويبقى بعض  
العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة وانما يدل على هذا النقصان لان ما جعل  
في الاصل قطع الثوب نقصانا فاحشا والفاحش به بعض المنافع قال ومن غصب ارضا فغرس فيها  
او بنى قبة له اقلع البناء والغرس وردّها لقوله عليه السلام ليس لعرق ظالم حق ولا كان ملك  
صاحب الارض باق فان الارض لم تضر مستهلكة والغصب لا يتحقق فيها ولا يملك من سبب  
فيوم لا شاغل بتفريها كما اذا شغل ظرف غيره بطعامه فان كانت الارض تنقص بقطع ذلك  
فلما لك ان يضمن له قيمة البناء وقيمة الغرس مقلوعا ويكون ان له لان فيه نظر الهما ودفع  
الضرر عنهما وقوله قيمته مقلوعا معناه قيمة بناء او شجر يؤم بقلعه لان حقه فيه اذ لا قباله  
فيه فيقوم الارض بدون الشجر والبناء ويقوم بها شجر او بناء لصاحب الارض ان  
يأمر بقلعه فيضمن فضل ما بينهما قال ومن غصب ثوبا فغصبه احرأوسوقا فلت يضمن  
فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض ومثل السويق وسيله للغاصب وان شاء  
أخذها وغرمها زاد الصبغ والسمن فيها وقال الشافعي في الثوب لصاحبه ان يمسكه و  
يأمر الغاصب بقلعه الصبغ بالقد الممكن اعتبارا بفصل اسأحه بنى فيها لان التمييز ممكن

فانما اختلفت الامور في الثوب لان العين قائم من كل وجه وانما دخل عيب فيضمن  
وان خرق خرقا كثيرا تبطل عامة منافعها فلما لك ان يضمنه جميع قيمته لانه استهلك من هذا  
الوجه فكانه آخره قال في ضمنه ان يترك الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب ضمنه النقصان لانه  
تعيب من وجه من حيث ان العين باقية وكذا بعض المنافع قائم ثم اشارة الكتاب الى ان الفاحش  
ما يبطل به عامة المنافع والصحيح ان الفاحش ما يفوت به بعض العين وجنس المنفعة ويبقى بعض  
العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة وانما يدل على هذا النقصان لان ما جعل  
في الاصل قطع الثوب نقصانا فاحشا والفاحش به بعض المنافع قال ومن غصب ارضا فغرس فيها  
او بنى قبة له اقلع البناء والغرس وردّها لقوله عليه السلام ليس لعرق ظالم حق ولا كان ملك  
صاحب الارض باق فان الارض لم تضر مستهلكة والغصب لا يتحقق فيها ولا يملك من سبب  
فيوم لا شاغل بتفريها كما اذا شغل ظرف غيره بطعامه فان كانت الارض تنقص بقطع ذلك  
فلما لك ان يضمن له قيمة البناء وقيمة الغرس مقلوعا ويكون ان له لان فيه نظر الهما ودفع  
الضرر عنهما وقوله قيمته مقلوعا معناه قيمة بناء او شجر يؤم بقلعه لان حقه فيه اذ لا قباله  
فيه فيقوم الارض بدون الشجر والبناء ويقوم بها شجر او بناء لصاحب الارض ان  
يأمر بقلعه فيضمن فضل ما بينهما قال ومن غصب ثوبا فغصبه احرأوسوقا فلت يضمن  
فصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض ومثل السويق وسيله للغاصب وان شاء  
أخذها وغرمها زاد الصبغ والسمن فيها وقال الشافعي في الثوب لصاحبه ان يمسكه و  
يأمر الغاصب بقلعه الصبغ بالقد الممكن اعتبارا بفصل اسأحه بنى فيها لان التمييز ممكن

كتاب الغصب





اولد و لم اير جده بالهوت فاشتا به الطير فيض الصدق الشبا و اكر ان لفتنه لا يبرن مدخل الحق للبراة فلهذا لا يبرن رصفه اعظم في قوله العبد يا داهي في المائتة لما فاتحت اربعه و اشتهد ان الله تعالى في غيبه بعض الجمال الظاهر ان انفي كالحجر كبره فاشته

[illegible][illegible]

اذا ظاهر عدم المنع  
بان التلقح او ذبحه فآ  
التمكن من الارسال لتع  
الحق وهو الشرع على  
بتكرها واجب بالاعمال  
اولى واحرى قال ومما  
يجبر النقصان بالولد و  
بالولد لان الولد ملدا  
الرد اوماقت الاقربا  
او خصي عبد غيره او  
وهو الولادة والعلوق  
كما اذا غصب ج  
واقطع يد المغصوب  
وولد الظبية ممنوع  
الام اذا الولادة لا تقف  
من رة اصله للبراءة

فان قيل لو كان  
للمالك ولدان  
واحد منهما  
مغصوبا  
فكانت له  
الولاية على  
المغصوبين  
والجواب ان  
الولاية هي  
على المولود  
ولا تنافي بين  
ذلك وبين  
ان يكون له  
الولاية على  
المغصوبين  
لان الولاية  
هي على المولود  
ولا تنافي بين  
ذلك وبين  
ان يكون له  
الولاية على  
المغصوبين

حتى لو منع الولد بعد طلاق  
 كله أو بأكمله وسلمه وقى الف  
 دم المتع وانما يضمنه  
 هذا أكثر مشايخنا به  
 نقول الإشارة فلان يجب  
 انقصت الجارية بالولادة  
 سقط ضمانه عن الفاص  
 فلا يصلح جابر الملكة  
 لولده وفاء وصار كما اذا جرت  
 على المحرقة فاضناه العتد  
 على ما عرف وعند ذلك  
 رية سميعة فهزلت فخر  
 يده واخذار شها واد  
 كذا اذا ماتت لام وتخر  
 ضعه اليه غالباً وتخر  
 فحكنا لا بد من رج

١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

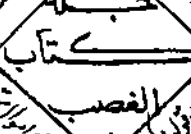
كذا قال في الكتاب ذلك  
 لها اذا هلك قبل  
 المانع بعد طلب صاحب  
 ان جاتيه وله ايتكره  
 اليد على مستحق الامن  
 ان قيمة الولد وفاء به  
 لا يجب بالنقصان  
 اهلك الولد قبل  
 مع قوائمه شجره غيره  
 بزيادة والنقصان حد  
 بضمنا ووصار  
 بزيادة والنقصان  
 عن نقصان القطع  
 بزيادة والنقصان  
 ليست بسبيل موت  
 الرقة لانه لا يبد  
 من زيا دة لانه  
 كذا قال في الكتاب ذلك  
 لها اذا هلك قبل  
 المانع بعد طلب صاحب  
 ان جاتيه وله ايتكره  
 اليد على مستحق الامن  
 ان قيمة الولد وفاء به  
 لا يجب بالنقصان  
 اهلك الولد قبل  
 مع قوائمه شجره غيره  
 بزيادة والنقصان حد  
 بضمنا ووصار  
 بزيادة والنقصان  
 عن نقصان القطع  
 بزيادة والنقصان  
 ليست بسبيل موت  
 الرقة لانه لا يبد  
 من زيا دة لانه

نقول له لما ان صبيب الزيادة والنقصان الم الفوتى على قولنا كما علمت من صنيع الهداية حيث اخر دليلنا وذكر وجه القوة و  
فرع عليها ، ناعلم انه الرجوع ١٢



غرض بعض الفسقة ولا اتحد في السبب فيما وراء ذلك من المسائل  
لأن سبب النقصان القطع والجرح وسبب الزيادة النمو وسبب النقصان التعليم والزيادة  
سببها الفهم قال ومن غصب جارية فزني بها فحبلت ثم ردها وماتت في نفاسها يضمن  
قيمها يوم عاقت ولا ضمان عليه في الحرة هذا عند أبي حنيفة وقالا لا يضمن في كرامة  
أيضا لو كان الرد قد صح والهلاك بعد سبب حدث في يده المالك وهو الولادة فلا  
يضمن الغاصب كما إذا أختت في يده الغاصب ثم ردها فهلكت أو زنت في يده ثم ردها  
فهلكت فهلكت منه وكمن اشترى جارية قد حبلت في يده البائع فولدت عند المشتري  
وماتت في نفاسها لا يرجع على البائع بالاتفاق بالمشن قوله أنه غصبها وما انعقد في سبب  
التلف وتزنت وفيها ذلك فلم يوجد الرد على الوجه الذي أخذ فلم يصح الرد وصار كما إذا جلت  
في يده الغاصب جنائيا فقتلت بها في يده المالك أو دفعت بها كان كذا المجانية خطأ يرجع  
على الغاصب بكل القيمة كذا هذا بخلاف الحرة لا تضمن بالغصب يضمن ضمان الغصب بعد  
فساد الرد وفي فصل الشراء الواجب ابتداء التسليم وما ذكرناه شرط صحة الرد والزنا سبب  
بجلاء مولود لا جرح ولا متلف فلم يوجد السبب في يده الغاصب قال ولا يضمن الغاصب منها  
ما غصبه إلا أن ينقص باستعماله في غير النقصان وقال الشافعي يضمن ما يبيع أجمالا مثل ولا فرق في  
المذهبيين بينا إذا أعطوها أو سكنها أو قال مالك وان سكنها يبيع أجمالا مثل وان عطلها كشيء عليه  
أن المنافع أموال متقومة حتى تضمن بالعقود كذا أبا الغصوق لأنها حصلت على ملك الغاصب  
لكن وثقها في مكانها فهي لم تكن حادثة في يده المالك لأنها عرض لا تبقى فملكها دفعا لحاجته

ولا يتأذى في السبب...  
فإن كان الرد قد صح والهلاك بعد سبب حدث في يده المالك وهو الولادة فلا يضمن الغاصب كما إذا أختت في يده الغاصب ثم ردها فهلكت أو زنت في يده ثم ردها فهلكت منه وكمن اشترى جارية قد حبلت في يده البائع فولدت عند المشتري وماتت في نفاسها لا يرجع على البائع بالاتفاق بالمشن قوله أنه غصبها وما انعقد في سبب التلف وتزنت وفيها ذلك فلم يوجد الرد على الوجه الذي أخذ فلم يصح الرد وصار كما إذا جلت في يده الغاصب جنائيا فقتلت بها في يده المالك أو دفعت بها كان كذا المجانية خطأ يرجع على الغاصب بكل القيمة كذا هذا بخلاف الحرة لا تضمن بالغصب يضمن ضمان الغصب بعد فساد الرد وفي فصل الشراء الواجب ابتداء التسليم وما ذكرناه شرط صحة الرد والزنا سبب بجلاء مولود لا جرح ولا متلف فلم يوجد السبب في يده الغاصب قال ولا يضمن الغاصب منها ما غصبه إلا أن ينقص باستعماله في غير النقصان وقال الشافعي يضمن ما يبيع أجمالا مثل ولا فرق في المذهبيين بينا إذا أعطوها أو سكنها أو قال مالك وان سكنها يبيع أجمالا مثل وان عطلها كشيء عليه أن المنافع أموال متقومة حتى تضمن بالعقود كذا أبا الغصوق لأنها حصلت على ملك الغاصب لكن وثقها في مكانها فهي لم تكن حادثة في يده المالك لأنها عرض لا تبقى فملكها دفعا لحاجته



في انفسهم من ماله كيف وان لا يتحقق غصبها وان لا يفتاها  
 ولا يفتاها لا تماثل الاعيان لسرعة فناؤها وبقاء الاعيان وقد عرفت هذه المسألة في  
 المختلف ولا تسامها متقومة في ذاتها بل تقوم ضرورة عنه وروى العقد ولم يوج  
 العقد الا ان ما انتقص باستعماله مضمون عليه لاستهلاكه بعض اجزاء العين  
 فصل في غصب ما لا يقوم قال واذا اتلف الماسخ المذموم او خسرته  
 ضمن فان اتلفهما الماسخ لم يضمن وقال الشافعي ربه لا يضمنهما للمذموم ايضا وعلى هذا  
 الخلاف اذا اتلفهما ذمى على ذمى او باعهما الذمى من الذمى له ان يسقط تقويمهما في حق المسلم  
 فكذا في حق الذمى لانهم يتابع لثاني حق الاحكام فلا يجب بان اتلفهما مال مقوم وهو الضمان ولنا  
 ان التقوم باقى في حقهم اذا لم يمسك لثباتها والخير لهم كالشاة لنا ونحن امرنا بان نذكر حكم  
 وما يدعون والسيف موضوع فيتعد الى الزام واذا بقى التقوم فقد وجد اتلاف مال مملوك  
 متقوم فضمنه بخلاف الميتة والدموان احد من اهل الايمان لا يدين بتمولها الا ان يجب قيمة  
 المجر وان كان من ذوات الامثال لان المسلم منوع عن تملكها لكونها غير اهلها بخلاف ما دلجت

والانسان لا يضمن ماله كيف وان لا يتحقق غصبها وان لا يفتاها  
 ولا يفتاها لا تماثل الاعيان لسرعة فناؤها وبقاء الاعيان وقد عرفت هذه المسألة في  
 المختلف ولا تسامها متقومة في ذاتها بل تقوم ضرورة عنه وروى العقد ولم يوج  
 العقد الا ان ما انتقص باستعماله مضمون عليه لاستهلاكه بعض اجزاء العين

فصل في غصب ما لا يقوم قال واذا اتلف الماسخ المذموم او خسرته  
 ضمن فان اتلفهما الماسخ لم يضمن وقال الشافعي ربه لا يضمنهما للمذموم ايضا وعلى هذا  
 الخلاف اذا اتلفهما ذمى على ذمى او باعهما الذمى من الذمى له ان يسقط تقويمهما في حق المسلم

فكذا في حق الذمى لانهم يتابع لثاني حق الاحكام فلا يجب بان اتلفهما مال مقوم وهو الضمان ولنا  
 ان التقوم باقى في حقهم اذا لم يمسك لثباتها والخير لهم كالشاة لنا ونحن امرنا بان نذكر حكم  
 وما يدعون والسيف موضوع فيتعد الى الزام واذا بقى التقوم فقد وجد اتلاف مال مملوك

متقوم فضمنه بخلاف الميتة والدموان احد من اهل الايمان لا يدين بتمولها الا ان يجب قيمة  
 المجر وان كان من ذوات الامثال لان المسلم منوع عن تملكها لكونها غير اهلها بخلاف ما دلجت

في انفسهم من ماله كيف وان لا يتحقق غصبها وان لا يفتاها  
 ولا يفتاها لا تماثل الاعيان لسرعة فناؤها وبقاء الاعيان وقد عرفت هذه المسألة في  
 المختلف ولا تسامها متقومة في ذاتها بل تقوم ضرورة عنه وروى العقد ولم يوج

العقد الا ان ما انتقص باستعماله مضمون عليه لاستهلاكه بعض اجزاء العين  
 فصل في غصب ما لا يقوم قال واذا اتلف الماسخ المذموم او خسرته  
 ضمن فان اتلفهما الماسخ لم يضمن وقال الشافعي ربه لا يضمنهما للمذموم ايضا وعلى هذا

في انفسهم من ماله كيف وان لا يتحقق غصبها وان لا يفتاها  
 ولا يفتاها لا تماثل الاعيان لسرعة فناؤها وبقاء الاعيان وقد عرفت هذه المسألة في  
 المختلف ولا تسامها متقومة في ذاتها بل تقوم ضرورة عنه وروى العقد ولم يوج

العقد الا ان ما انتقص باستعماله مضمون عليه لاستهلاكه بعض اجزاء العين  
 فصل في غصب ما لا يقوم قال واذا اتلف الماسخ المذموم او خسرته  
 ضمن فان اتلفهما الماسخ لم يضمن وقال الشافعي ربه لا يضمنهما للمذموم ايضا وعلى هذا

والله اعلم الغيب

للقولہ وما لا یضئ الخ المودود یروغنا الخ الفتر فی علی قولہا لا علی اشار الی حنیفۃ<sup>۱۸</sup> کما اشار الیہ صاحب ملتقى الاجر حیث قال فلما تلوه الفاص

ففيما انما صيب جوارحه فليارس كذا لك مع الله توكل على ما بينا من الدليل الذي يضيئ رصدا صديقي استملاكك قبل هذا ما عاينته البصائر

الغضب

[illegible]

عند أبي حنيفة سره وقت لا يضمن المجلد صدوقا ويعطى ما زاد الد باع فيه ولو هلك في  
يد لا يضمنه بالاجماع اما المجلد فلا نه لما بقي على ملك ما ملكه وهو مال متقوم  
ضمنه بالانكشاف ويجب مثله لان المجلد من ذوات الامثال واما المجلد  
فلهما انه باق على ملك المالك حتى كان له ان يأخذ وهو مال متقوم فيضمنه مدبوغا  
بالاستهلاك ويعطيه المالك ما زاد الد باع فيه كما اذا غصب ثوبا فغصبه ثم استهلكه  
يضمنه ويعطيه المالك ما زاد الصنع فيه ولا نه واجب الرد فاذا فوته عليه يخلفه قيمته كما  
في المستعار وبعد فارق الهلاك بنفسه وقولهما يعطى ما زاد الد باع فيه محمول على  
اختلاف الجنس اما عند اتحاده يطرح عنه ذلك القدر ويؤخذ منه الباقي لعدم الفائدة  
في الاخذ منه ثم الرد عليه وله ان يتقوم حصل بصنع الغاصب وصنعه متقومة لاستعمال  
ما لا متقوما فلهذا كان له ان يحبس حتى يستوفي ما زاد الد باع فيه وكان خفلا المجلد تبع له في  
حق التقوم ثم الاصل وهو الصنعة غير مضمون عليه فكذا التابع كما اذا هلك من غير صنعه  
بجلاف وجوب الرد حال قيامه بتبع الملك والمجلد غير تابع للصنعة في حق الملك لثبوت قبلها وان  
لم يكن متقوما بخلاف ذلك والتوب لان التقوم فيه ما كان ثابتا قبل التدبغ والصنع فلم يكن تابعا  
للمصنعة ولو كان قائما فاراد المالك ان يتركه على الغاصب في هذا الوجه وضمنه قيمته قيل ليس ذلك  
لان المجلد لا قيمة له بخلاف صنعة الثوب لان له قيمة وقيل ليس له ذلك عند أبي حنيفة رده  
وعندهما ذلك لان اذ تركه عليه وضمنه عجز الغاصب عن حرة فصار كالاستهلاك وهو  
على هذه الخلاف على ما بيناه ثم قيل يضمنه قيمة جلد مدبوغ ويعطيه ما زاد الد باع فيه كما في  
الاجلاد المدبوغ بالقيمة





«المصنف وإما طبل العزاة نادر حفص»

له الخلاصة والصيادين والدف الذي يباح ضربه في العرس فمضمون اتفاقاً ١٢  
الد المختار على هامش رد المختار ص ٥١٤٩  
ربنا انما في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ، يارب صل وسلم راثماً ابدآ + على حبيبك خير الخلق كلهم -